

حسن الفكهاني

المحامى لدى محكمة النقض

# الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية  
التي قررتها محكمة النقض المصرية

أحكام محكمة النقض المصرية منذ

عام ١٩٨٩ حتى منتصف عام ١٩٩٢

الإصدار الجماعي

ملحق رقم ٨

مشاريع الدار المصرية للمشروعات، تحت إشراف المحامى

القاهرة، طابع في ١٩٩٢، ٥١٢١، ٤٩٣٦٦٢











حسن الفكهاني

المحامى لدى محكمة النقض

# الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية  
التي فترتها محكمة النقض المصرية

أحكام محكمة النقض المصرية منذ  
عام ١٩٨٩ حتى منتصف عام ١٩٩٢

الإصدار المجاني

ملحق رقم ( ٢٨ )

---

إصدار: السداد العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ب. ٥٤٣ - ت. ٢٩٣٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَى عَلَى مَا كُنتُمْ

تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا يَكُونُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

### ملاحق الموسوعة الذهبية

#### الاصدار الجنائى

#### الدفعة الثالثة

منذ أوائل عام ١٩٨٩ حتى منتصف عام ١٩٩٢

الدار العربية للموسوعات .. وهى الدار الوحيدة المتخصصة فى اصدار الموسوعات القانونية والاعلامية على مستوى الدول العربية منذ اكثر من اربعون عاما مضت حيث اصدرت حتى الان ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا سبق لها ان اصدرت الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ عام ١٩٣١ ميلادية وذلك فى اصدارين ( جنائى ومدنى ) عشرة اجزاء لكل منها مع فهرس تفصيلى وكان ذلك بمناسبة اليوبيل الذهبى لمحكمة النقض .

( انظر آخر الجزء - موسوعات تصدرها الدار )

ثم اصدرت الدار بعد ذلك عدد خمسة اجزاء منها جزئين للاصدار الجنائى وثلاثة اجزاء للاصدار المدنى، وتوقفت حتى عام ١٩٨٠/١٩٨١ وكانت هذه هى الدفعة الاولى من ملاحق تلك الموسوعة .

ثم اصدرت الدار بعد ذلك عدد سبعة اجزاء منها ثلاثة اجزاء للاصدار الجنائى واربعة اجزاء للاصدار المدنى حتى اوائل عام ١٩٨٩ ، وكانت هذه هى الدفعة الثانية من ملاحق تلك الموسوعة .

ويسعدنا ان نستكمل هذه الاحكام حتى منتصف عام ١٩٩٢ فنقدمها خلال هذه الملاحق الجديدة للموسوعة الذهبية .. وهذه هى الدفعة الثالثة من ملاحق تلك الموسوعة .

ولقد راعينا بالنسبة لما يضم هذه الملاحق تحاشي التكرار للمبادئ  
بحيث لا يرد المبدأ الا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت أكثر  
من موضوع .

هذا ولا يسعنى فى هذا المجال الا أن أقدم الشكر جزيلاً لجميع  
السادة رجال القانون سواء فى جمهورية مصر العربية أو فى جميع  
الدول الشقيقة .

حسن الفكهانى

محام امام محكمة النقض

## الفهرس

### الباب الأول

#### ضرب

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول - الركن المادى لجريمة الضرب	٣
الفرع الاول - ضرب بسيط	٣
الفرع الثانى - ضرب نشأت عنه عاهة	٧
الفرع الثالث - ضرب اقضى الى موت	١٥
الفصل الثانى - الركن المعنوى لجريمة الضرب	٢٩
الفرع الاول - القصد الجنائى	٢٩
الفرع الثانى - القصد الاحتمالى	٣١
الفصل الثالث - التوافق على التعدى والايذاء	٣٣
الفصل الرابع - تسبب الاحكام	٣٥
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	٤٧
طرق عامة	٦١
عمل	٦٥

## الباب الثاني

### غش

الصفحة	الموضوع
٦٩	الفصل الاول - جرائم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . . .
٧٣	الفصل الثاني - حالات الغش . . . . .
٧٧	الفصل الثالث - تسبیب الاحكام . . . . .
٨١	فك الاختتام . . . . .

## الباب الثالث

### قبض

٨٥	الفصل الاول - امر المضبط والاحضار . . . . .
٨٧	الفصل الثاني - ما لا يعتبر قبضا ( الاستيقاف ) . . . . .
٨٩	الفصل الثالث - القبض الباطل . . . . .
٩٥	قبض بدون وجه حق . . . . .

## الباب الرابع

### قتل خطأ

٩٨	الفصل الاول - الخطأ . . . . .
١١٧	الفصل الثاني - رابطة السببية . . . . .
١٣٣	الفصل الثالث - تسبیب الاحكام . . . . .



## الباب الخامس

### قتل عمد

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول - الركن المادى	١٤٥ . . . . .
الفصل الثانى - الظروف المشددة	١٥١ . . . . .
الفصل الثالث - الظروف المخففة	١٦١ . . . . .
الفصل الرابع - تسبب الاحكام	١٦٣ . . . . .
قانون	١٧١ . . . . .
قضاة	١٧٧ . . . . .
قميسار	١٨٩ . . . . .
قوة قاهرة	١٩٥ . . . . .
متشردون ومشتبه فيهم	١٩٧ . . . . .
مجرمون أحداث	١٩٩ . . . . .
محاكم عسكرية	٢١٣ . . . . .
محال صناعية وتجارية	٢١٥ . . . . .
محاماة	٢١٩ . . . . .
محكمة الجنايات	٢٢١ . . . . .

## الباب السادس

### معارضة

الفصل الاول - اجراءات المعارضة	٢٢٥ . . . . .
الفصل الثانى - جواز المعارضة	٢٥٧ . . . . .
الفصل الثالث - سلطة المحكمة فى المعارضة	٢٦٩ . . . . .

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع - الحكم فى المعارضة والطعن فيه	٢٨٣
الفصل الخامس - أثر المعارضة	٣١٥
الفصل السادس - تسبيب الاحكام	٣٣٣
الفصل السابع - مسائل عامة منوعة	٣٤٧
مواد مخدرة	٣٤٧
موازين ومكاييل	٤٦٣
نصب - استعمال طرق احتيالية	٤٦٧
نقض	٤٨٧

## الباب السابع

### نقض

الفصل الاول - الخصوم فى الطعن	٥٠٣
الفصل الثانى - اجراءات الطعن	٥٢١
الفصل الثالث - المصلحة فى الطعن	٥٥٥
الفصل الرابع - اسباب الطعن	٥٥٩
الفصل الخامس - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام	٥٦٣
الفصل السادس - نظر الطعن امام المحكمة	٥٧٣
الفصل السابع - ملطة محكمة النقض	٥٧٧
الفصل الثامن - اثر الحكم فى الطعن	٥٨٧

الموضوع	الصفحة
الفصل التاسع - سقوط الطعن . . . . .	٥٩١
الفصل العاشر - مسائل متنوعة . . . . .	٥٩٥
نوعيات مأموري الضبط القضائي . . . . .	٦٠٣
نوعيات العقوبة . . . . .	٦١٣
نيابة عامة . . . . .	٦٣٩
هتك عرض . . . . .	٦٤٧
وصف التهمة . . . . .	٦٦٥
سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات . . . . .	٦٧٩



## الباب الأول

### ضرب

## الفصل الأول

### الركن المادى لجريمة الضرب

## الفصل الثانى

### الركن المعنوى لجريمة الضرب

## الفصل الثالث

### التوافق على التعدى والايذاء

## الفصل الرابع

### تسبيب الاحكام

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### الركن المادى لجريمة الضرب

#### الفرع الاول

#### ضرب بسيط

( قاعدة رقم ١ )

#### المبدأ :

١ - جريمة الضرب - لا يشترط لتوافر هذه الجريمة أن يحدث الاعتداء جرحا او ينشأ عنه مرض او عجز - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن يبين موقع الاصابات ولا اثرها ولا درجة جسامتها .

٢ - الدفاع القائم على نفى التهمة - دفاع موضوعى - لا يستأهل ردا من المحكمة طالما أن الرد عليها مستقادا من ادلة الثبوت التى أوردها الحكم .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى الضرب والاتلاف العمدى اللتين ألزم الطاعنين بالتعريض عنهما . وأورد على ثبوتها فى حقهما ادلة مستمدة من اقوال المجنى عليه وشاهد الاثبات .

لما كان ذلك ، وكان قد بين مضمون اقوال المجنى عليه بما مؤداه ان الطاعنين وآخر سبق الحكم عليه غيابيا - اعتديا عليه بالضرب وأتلفا ما بالمحل ، وحصل مضمون اقوال الشاهد الآخر من انه رأى الطاعن الاول داخل محل المجنى عليه كما رأى الطاعن الثانى يلقي بجهاز تليفزيون من المحل ، وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافيا فى بيان

مضمون أقوال شاهدي الاثبات ويستقيم به ما استخلصه منها فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير شديد .

لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الحبس لمدة ثلاثة أشهر التي انزلها الحكم بالطاعنين تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر انه لا يشترط لتوافر هذه الجريمة ان يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، وعلى ذلك لا يشترط لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الاصابات ولا اثرها ولا درجة جسامتها ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعنان في شأن قصور الحكم في بيان مضمون التقرير الطبي ولا محل له .

لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد ان خلص الى إدانة الطاعنين بجريمتي الضرب والاتلاف العمدي أوقع عليهما عقوبة واحدة عملا بنص المادة ٢٢ من قانون العقوبات هي الحبس لمدة ثلاثة أشهر ، وأذا كانت هذه العقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لجريمة الضرب فإن النقص على الحكم اغفال الاشارة الى نص المادة ٣٦١ عقوبات المنطبقة على جريمة الاتلاف يكون غير منتج .

لما كان ذلك ، وكان الدفاع القائم على نفي التهمة من اوجهه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل من المحكمة ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان من التفات الحكم عن دفاع أولهما بعدم استطاعته التلصدي على المجنى عليه لكبر سنه وعن دفاع الآخر بعدم تواجده بمكان الحادث لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مما لا يجوز العرض فيه على محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون - في خصوص الدعوى المدنية - على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٦٠٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٤ )



## ( قاعدة رقم ٢ )

### المبدأ :

أذا كان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنة بجريمة الضرب قد عول في ذلك على ما ورد بالتقرير الفنى وما ثبت بالتحقيقات دون ان يورد مؤدى ذلك التقرير وما أثبتته التحقيقات ووجه استدلاله بهما على الجريمة، التى دان الطاعن بها ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم ، ومن ثم فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٣٤١٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦ )

## ( قاعدة رقم ٣ )

### المبدأ :

جريمة الضرب - يعد الفعل ضربا ولو لم يتخلف عنه اثر .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى الضرب البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص للذين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائى انه استوفى كافة بيانات الدباجة ، كما ان البين من المفردات - التى امرت المحكمة بضمها - ان أوراق الدعوى اشتملت على تقرير ملخص لوقائعها امام المحكمة الاستئنافية ، فان الحكم تكون قد اندفعت عنه قالة البطلان .

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت

نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا ، ولو لم يتخلف عنه اثر ، وإذا كان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه بأنه وخز المجنى عليها بالحقن ، ولا ينازع فيما أثبتته الحكم من أنه غير مصرح له بذلك ، فإن الحكم اذ ساعله عن جريمة الضرب باستعمال أداة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح

( الطعن رقم ١٣٤٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠ )

## الفرع الثانى

### ضرب نشأت عنه عاهة

( قاعدة رقم ٤ )

#### المبدأ :

يكون الحكم معيّناً بالقصور اذا خلا من بيان رابطة السببية بين فعل الضرب وبين الاصابة التى حدثت استناداً الى دليل قنّى .

المحكمة : ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبه بجريمة احداث عاهة مستديمة والزمه التعويض ، قد شابه قصور فى التسييب ذلك بانه لم يستظهر رابطة السببية بين فعل الضرب وبين حدوث الاصابة التى تخلفت عنها العاهة من واقع التقرير الطبي الشرعى الذى خلا بيان مضمونه من بيان سبب حدوث تلك العاهة وصلتها بفعل الاعتداء مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن ضرب المجنى عليه « بعواقة » فى راسه فاحدث فقدا جزئيا فى عظامها شاملا الصفيحة الداخلة والخارجة للرأس وما بينهما مما يجعل المخ مقابل هذا الفقد العظمى عرضة للتغيرات الجوية البسيطة وقصد تحدث مضاعفات مستقبلية من الالتهابات المسحائية ونوبات الصرع وانه تخلف لدى المجنى عليه من جراء الاصابة عاهة مستديمة يستحيل برؤها بما يقلل من كفايته على العمل بنحو ١٦ ٪ ، واستند الحكم فى ادانة الطاعن الى اقوال شهود الاثبات والتقرير الطبي الشرعى ، وحين اورد مؤدى هذا التقرير أقتمرر فيما نقله عنه على بيان الاصابة ووصف العاهة

المستدعية دون أن يبين سبب لحدوث هذه الإصابة من واقع الدليل الفنى  
المستفاد من التقرير الطبى الشرعى حتى يبين منه وجه الاستشهاد به  
على امانة المتهم .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خلا من بيان رابطة  
السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعن وبين الإصابة التى حدثت  
بالمجنى عليه استنادا الى دليل فنى ، مما يجعله معيبا بالقصور فى  
البيان متعينا نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن  
مع الزام المطعون ضده ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٤٣٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٠ )

### ( قاعدة رقم ٥ )

#### المبدأ :

١ - اذا اوضح الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر  
القانونية لجريمة العاهة المستدعية ، وأورد على ثبوتها الأدلة البائنة  
مستمدة من أقوال المجنى عليه وما ثبت من التقرير الطبى الشرعى فان  
الحكم يكون سدينا .

٢ - اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد  
بها قاضى الموضوع فلا يجوز المجادلة فى ذلك امام محكمة النقض .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى  
بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة العاهة المستدعية التى دان  
الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مائغة من شأنها أن تؤدى  
إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال المجنى عليه وما ثبت من  
التقرير الطبى الشرعى .

لذلك كان ذلك ، وكان من المقرر أن اثبات علاقة السببية فى المواد

الجنائية ، مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع ، فلا يجوز  
المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ، ما دام الحكم قد أقام قضاؤه  
على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه ، وكان ما اثبته الحكم من اقوال  
المجنى عليه من أن المتهم وحده الذى أحدث أصابته التى تخلف لديه  
من جرائها عاهة مستديمة ، يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا  
ارتبط بتخلف العاهة تلك ارتباط السبب بالمسبب لانه لولا فعل الطاعن  
لما حدثت تلك الاصابة ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا المنحنى يكون  
غير سديد .

( الطعن رقم ٤٦٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٥ )

( قاعدة رقم ٦ )

المبسطة :

العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم  
أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة  
بصفة مستديمة - النقص الذى يكفى وقوعه لتكوين العاهة يخضع لتقدير  
قاضى الموضوع .

المحكمة : اذ كان القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة  
واقصر على ايراد بعض امثلة لها ، الا أن قضاء محكمة النقض قصد  
جرى على ضوء هذه الامثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من  
قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد  
منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة مستديمة ، كذلك  
لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها ، بل  
ذلك الامر متروك لتقدير قاضى الموضوع يثبت فيه بما يتبينه من حالة  
المصاب وما يستخلص من تقرير الطبيب ، ومن ثم فلا جدوى مما يجادل  
فيه الطاعن . من أن حالة المجنى عليه لم تصبح نهائية ومن عدم تقرير  
مدى عاهته - بصفة نهائية - ما دام أن ما انتهى اليه الحكم من ذلك أن

تفسير الى الراى الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه الى انه قد نشأت لدى المجنى عليه من جراء اعتداء المتهم عليه عاهة مستديمة ، ويكون ما ينعاها الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله .

( الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧ )

### ( قاعدة رقم ٧ )

#### المبدأ :

- ١ - القانون لم يعرف العاهة المستديمة واقتصر على ايراد امثلة .
- ٢ - استقرار محكمة النقض على ان العاهة هى فقد احد اعضاء الجسم او احد اجزائه او فقد منفعته او تقليلها بصفة مستديمة .
- ٣ - فقد صوان الاذن او بعضه لا يعد عاهة مستديمة الا اذا قلل من وظيفة الاذن فى السمع .

المحكمة : ومن حيث ان القانون وان لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على ايراد بعض امثلة لها الا ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ضوء هذه الامثلة على ان العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد احد اعضاء الجسم او احد اجزائه او فقد منفعته او تقليلها بصفة مستديمة .

لما كان ذلك وكان فقد صوان الاذن كء او بعضه لا يعد عاهة مستديمة الا اذا قلل من وظيفة الاذن فى السمع ، وكان الحكم المطعون فيه رغم ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى من ان المجنى عليه « اصيب بفقد فى صوان الاذن بالجزء العلوى منه وبطول ٣ سم ولم يؤثر هذا الفقد فى قوة السمع قد بنى قضاءه بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى باعتبارها جنائية على اساس ان الاصابة تحول بين المجنى عليه وبين استعمال نظارة طبية تساعد فى العمل » . واذا كانت الحيلولة بين هذا الاستعمال - وبفرض عدم قدرة العلم على تلافيها - لا ينال من وظيفة الاذن فى السمع ولا تقوم به جنائية العاهة المستديمة المنصوص

عليها فى المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم الاختصاص يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره لان محكمة الجنايات سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى باعتبار الواقعة جنحة فيما لو رفعت اليها ، ويكون الطعن فى الحكم المائل جائزا وقد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة لمحكمة أول درجة .

( الطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨ )

#### ( قاعدة رقم ٨ )

##### المبدأ :

لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها .

المحكمة : ولما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى أن إصابة المجنى عليه بالرأس نشأ عنها فقد جزء من عظام الجمجمة وانها جائزة الحدوث من الضرب بماسورة من الحديد وأنه نشأ عنها عاهة مستديمة تقدر بنحو ٣٠٪ فانه يكون قد استظهر رابطة السببية بين فعل الطاعن وحصول العاهة مما ينفى عنه قالة القصور فى التسبب ولا يقدر فى ذلك ما يثيره الطاعن من أن التقرير الطبى الشرعى قد أجاز حدوث الإصابة من الضرب بماسورة من الحديد دون أن يقطع بذلك ، لما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره .

( الطعن رقم ٢٤٨٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥ )

## ( قاعدة رقم ٩ )

### المبدأ :

اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يفتردها بتقديرها قاضي الموضوع - لا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

المحكمة : اذ كان ما قاله الحكم من ان الطاعن ضرب المجنى عليه بمطواة في بطنه فحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ارتبط يتخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه هو فتى ببيسار البطن - ارتباط السبب بالمسبب لانه لولا هذه الضربة بالمطواة لما حدثت تلك الاصابة ، وكان اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يفتردها قاضي الموضوع فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد اقام قضاءه على اسباب تؤدي إلى ما انتهى اليه ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . فضلا عن ذلك فانه لا مصلحة للطاعن في النعني على الحكم في هذا الخصوص ما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل في حدود عقوبة جنة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستديمة .

( الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق ب - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧ ) .

## ( قاعدة رقم ١٠ )

### المبدأ :

١ - عاهة مستديمة - فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة .

٢ - يكفي لتوافر العاهة المستديمة ان تكون العين سليمة قبيل الاصابة وان تكون قد اصبحت بضعف يستحيل برؤءه أو تكون منفعتها قد فقدت فقداء كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الاضرار قبل الاصابة .



**المحكمة :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الامثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد احد اعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة ، وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الاصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو تكون منفعتها قد فقدت فقدأ كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة ، وكانت المحكمة قد اطمانت من واقع التقرير الطبى الشرعى وعناصر الاثبات التى أوردتها أن الاصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه فى عينه اليمنى قد خلفت لديه عاهة مستديمة هي فقد ما كانت تتمتع به قوة الابصار قبل الاصابة فقدأ تاماً ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم تحديد قوة ابصار العين قبل الاصابة لا يؤثر فى قيام اركان الجريمة ما دام أنه لم يدع فى مرافعته أن تلك العين كانت فاقدة الابصار من قبل الاصابة المنسوب اليه احداثها .

لما كان ذلك ، وكان ينبغى لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، وكان الطاعن لم يفصح عن وجه التعارض بين الدليل الفنى والدليل القولى ، فإن ما ينهيه فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٩١ )



## الفرع الثالث

### ضرب أقصى الى موت

( قاعدة رقم ١١ )

المبدأ :

١ - من حق محكمة الموضوع تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر  
المقدم اليها ما دامت قد اطمأنت الى ما جاء به .

٢ - ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني  
بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل  
الفنى تناقضا يستعصى على الملاعة والتوفيق .

٣ - علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل  
الضار الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه  
من النتائج المألوفة لعقله اذا ما آتاه عمدا - ثبوت قيام هذه العلاقة  
من المسائل الموضوعية التى ينفرد بها قاضى الموضوع بتقديرها .

٤ - المتهم فى جريمة الضرب يكون مسؤولا عن جميع النتائج  
المحتمل حصولها من الاصابات ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي  
فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم  
المسئولية .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة  
الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى ذان الطاعن  
بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مائغة من شأنها أن تؤدى الى ما  
رتبه الحكم عليها ، عرض للدفع الذى أبداه المدافع عن الطاعن باحتمال

حدوث اصابة المجنى عليها نتيجة سقوطها على السلم ورد عليه فى قوله :

« اما بالنسبة لدفاع المتهم من ان وفلة المجنى عليها كانت نتيجة سقوطها على الارض واصطدام راسها بسلم المنزل ، فمردود بما اكده تقرير الطبيب الشرعى من ان اصابة الجبهة برأس المجنى عليها هى اصابة رضية حيوية تحدث من المصادمة الرضية المباشرة بجسم صلب راض ايا كان نوعه وذلك من ضربة واحدة وما صاحب تلك الاصابة من كسر بعظام الجمجمة ونزيف دموى على سطح المخ ومن الجائز حدوثها على النحو الوارد على لسان شاهدى الاثبات ، كما استبعد الطبيب الشرعى بتقرير الصفة التشريحية فنيا تماما امكان حدوث اصابة المجنى عليها المذكورة الرضية على النحو الوارد بدفاع المتهم - اى من سقوطها على الارض واصطدام راسها بدرج سلم المنزل ، ولما كان ذلك فان فعل المتهم وضربه للمجنى عليها بعصا على راسها واحداث اصابة يمين جبهتها وما صاحبها من كسر بعظام الجمجمة ونزيف دموى على سطح المخ هو الفعل الذى افضى الى موتها » . وهو رد كاف وسائق على ما اثاره دفاع الطاعن فى هذا الشأن ، وذلك لما هو مقرر أنه من حق محكمة الموضوع تقدير القوة للتدليلية لتقرير التفسير المقدم اليها ما دامت قد اطعمت الى ما جاء به ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من تقرير الصفة التشريحية ان اصابات المجنى عليها « يمين الجبهة وهى اصابة رضية حيوية وتحدث من المصادمة الرضية المباشرة بجسم صلب راض وذلك من ضربة واحدة وعلى النحو الذى قررنا به شاهدتا الاثبات سالفتي الذكر وان وفاة المجنى عليها حدثت نتيجة اصابتها الرضية آفة الشريان وما صاحبها من كسر بعظام الجمجمة ونزيف دموى على سطح المخ ، كما انه توجد اصابة أخرى بخلفية اليد اليمنى للمجنى عليها وتحدث أيضا من المصادمة بجسم صلب راض ايا كان نوعه وتعتبر من الاصابات السطحية والبسيطة والغير مؤثرة ولا دخل لها فى احداث الوفاة » . فان تعيب

الطاعن الحكم عدم إيراد مؤدى التقرير الطبى الشرعى عن وصف الإصابات وموضعها يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال الشاهدة أن الطاعن ضرب المجنى عليها بقطعة خشب على جبهتها ثم دفعها لتسقط على الأرض وحصل من تقرير الصفة التشريحية أن إصابة المجنى عليها بالجبهة اليمنى رضية حيوية تحدث من جسم صلب راض ، فإن ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - لا يقيم تعاضدا بين الدليلين ، ولا يعيبه ما حصله من تقرير الصفة التشريحية أن ثمة إصابة سطحية باليد اليمنى ما دام قد أثبت أنه لا دخل لها فى الوفاة ولم تكن محل مساءلة .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفردها قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فى شأنها اثباتاً أو نفيّاً فلا رقابة لحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه ، وكان الحكم المطعون فيه اعتماداً على الأدلة السائغة التى أوردها والتى لا يمارى الطاعن أن لها معينها الصحيح من الأوراق قد خلص الى تعمد الطاعن أحداث جرح برأس المجنى عليها بضرها بعضاً ، ثم عرض لدفاع الطاعن فى شأن مسؤوليته عن وفاة المجنى عليها وفنسه وأطره بأسباب سائغة القزم فيها بالتطبيق القانونى الصحيح ، فإن الطاعن يكون مسئولاً عن جناية الضرب المفضى الى الموت الذى أثبت الحكم مقارفته إياها ، ولا يجديه ما يثيره عن مرض المجنى عليها بالشكر ، لأنه وبفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لأن التهم فى جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من

الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي فى العلاج او الاهمال فيه ما لم يثبت انه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له فى الاوراق .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠ )

### ( قاعدة رقم ١٢ )

#### المبدأ :

اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقريرها قاضى الموضوع .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقريرها قاضى الموضوع ، فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه ، وكان ما أثبتته الحكم - على ما سلف بيانه - من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعضا على رأسه فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا يرتبط بحدوث الوفاة تلك ارتباطا السبب بالمسبب لانه لولا الضرب بعضا على الرأس لما حدثت تلك الاصابة والتي أودت بحياته ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ )

### ( قاعدة رقم ١٣ )

#### المبدأ :

لا تثريب على الحكم اذا هو اقتصر على ذكر اصابة رأس المجنى عليه فى الضرب المقضى الى الموت ، التى نسب الى الطاعن احدثها ،

وذلك بفرض أن المصاب هذا ، كانت به إصابات أخرى ، لما هو مقرر من أن الحكم متى اقتصر على إصابة بعينها أثبت التقرير الطبى وجودها وإطمأنت المحكمة الى أن الطاعن هو محدثها ، فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من إصابات لم ينسب اليه أحداثها .

( الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ )

( قاعدة رقم ١٤ )

المبدأ :

القاضى الجنائى لم يجعل لاثبات جريمة الضرب المفضى الى الموت طريقا خاصا - العبرة فيه بما تطمئن اليه المحكمة من الادلة السائغة .

المحكمة : لما كان القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جريمة الضرب المفضى الى الموت طريقا خاصا والعبرة فيه بما تطمئن اليه المحكمة من الادلة السائغة ، وكان جماع ما اورده الحكم المطعون فيه من ادلة وشواهد سائغا وكافيا فى التدليل على ثبوت الجريمة التى دان الطاعن بها فان هذا حسبه ليبرا من قالة القصور فى التمييز أو الفساد فى الاستدلال ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله .

( الطعن رقم ٤٦٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨ )

( قاعدة رقم ١٥ )

المبدأ :

ادانة الطاعن فى جريمة الضرب المفضى الى الموت ، النص فى الحكم على معاملته طبقا للمادة ١٧ ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات - خطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى الموت طبقا للمادة ١/٢٣٦ من

قانون العفويات وأعمل فى حقه حكم المادة ١٧ من هذا القانون ، ثم قضى بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دين بها الطاعن هى الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التى اعملها الحكم فى حق الطاعن تبيح النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى الحبس الذى لا يجوز ان ينقص عن ستة شهور ، وانه وان كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التى اباح النزول اليها جوازيا الا أنه يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرافة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد فى هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن فى جريمة الضرب المفضى الى الموت وفكرت فى حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ومع ذلك اوقعت عليه عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وهى احدى العقوبتين التخيرييتين المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فانها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون اذ كان عليها أن تنزل بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى عقوبة الحبس ، الذى لا يجوز ان ينقص عن ستة شهور ، مما كان يؤذن بتدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، الا أنه لما كان تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة دون حاجة لبحث اوجه الطعن الاخرى .

( الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٤ )



المبدأ :

اتفاق جنائي - الجاني يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى الى الموت بصرف النظر عن باشر منهما الضربة التي سببت الوفاة .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائفة كافية من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الجاني يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى الى الموت اذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أقضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث للضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو للذى أحدثها ، وكان من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهو لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل ارادة المساهمين ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ، ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقسّم الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعينة وأنهم قاما بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، وأن هذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القضاة أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج أو القرائن التي تتوافر لديه .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم دالا بذاته على اتفاق الطاعنين على التعدى على المجنى عليه ثم مباشرتهما معا ضربه بما يتعين مسالة

كل منهما عن جريمة الضرب المفغى التي الموت بصرف النظر عن مباشر  
منهما الضربة التي سببت الوفاة ، فان ما ذهب اليه الحكم يكون صحيحا  
وتتفق به قالة القصور والخطا في القانون التي رماها بها الطاعنان .

لما كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه  
موضوعا .

( الطعن رقم ١٥٠٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢ )

( قاعدة رقم ١٧ )

المبدأ :

اذا توفي المصاب بسبب ضرب وقع من شخصين او اكثر عد كل  
ضارب مسئولا عن جنائية الضرب لمساهمة ضرباته في الوفاة سواء كانت  
هذه المساهمة بطريق مباشر او غير مباشر ؟

المحكمة : من المقرر انه اذا وقع ضرب من شخصين او اكثر وتوفي  
المصاب بسبب هذا الضرب وظهر ان وفاته نشأت من مجموع الضربات  
التي وقعت عليه عد كل ضارب مسئولا عن جنائية الضرب الذي اقضى الى  
الموت لمساهمة ضرباته في الوفاة سواء كانت هذه المساهمة بطريق  
مباشر او غير مباشر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت - على السياق  
المتقدم - اعتداء الطاعنين على المجنى عليه بالتين حادثتين « مطواتين »  
واحداث جميع اصاباته الطعننية والقطعية ، وعدم اشتراك أحد غيرهما  
في الضرب وان جميع تلك الاصابات قد ساهمت في احداث الوفاة ، فان  
ذلك يجعل المطعون ضدهما مدلولين عن جريمة الضرب المفغى الى  
الموت ، ولا ينال من ذلك ان تكون بعض الاصابات اشد من غيرها ، او  
ان تكون بعضها قد ادت الى الوفاة واقتصرت الاخرى على التعجيل  
بحدوثها ما دامت الاصابات كلها قد تسببت وساهمت في الوفاة ، واذ  
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في القانون  
بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥٠٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤ )

## ( قاعدة رقم ١٨ )

### المبدأ :

ضرب أقصى الى موت - الدفاع بوجوب مؤاخذه كل من المتهمين  
بالقدر المتيقن فى حقه وهو الضرب البسيط لا يستقيم مع ما انتهى اليه  
الحكم نقلا من التقرير الطبى الشرعى من أن كل ضربة سددها كل من  
المتهمين قد اشتركت وساهمت فى أحداث الوفاة .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد أن بين  
واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجريمة الضرب  
المففى الى الموت التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة  
سائغة مستمدة من أقوال شاهدى الاثبات وتقرير الصفة التشريحية نقل  
عن هذا التقرير « أن إصابة المجنى عليه بقمة الرأس كانت ذات طبيعة  
رضية نشأت عن المصادمة الشديدة بجسم صلب راض ثقيل أيا كان نوعه  
ومن الجائز حدوثها من ماسورة حديد ثقيلة وأن أصابته بخلفية الرأس  
كانت ذات طبيعة رضية نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض ثقيل أيا  
كان نوعه ومن الجائز حدوثها من المصادمة بقطعة ثقيلة من الخشب وأن  
الوفاة تعزى الى الكسر المشاهد بالجمجمة والنزيف الدماوى وأن كلا من  
الضريتين قد اشتركتا وساهمت كل منهما فى أحداث الوفاة ، كما تحدث  
الحكم عن مناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة وما قرره من أن كلا من  
الضريتين قاتلة - ثم عرض لدفاع الطاعنين المثار بالجلسة بشأن وجوب  
مؤاخذتهما بالقدر المتيقن فى حق كل منهما وهو الضرب البسيط -  
لانتفاء سبق الاصرار والاتفاق وإطرحه بقوله أنه فيما يتعلق بما أثاره  
الدفاع من وجوب مؤاخذه كل من المتهمين بالقدر المتيقن فى حقه وهو  
الضرب فقط مردود بأن الثابت من التقرير الطبى الشرعى أن كل ضربة  
سددها كل من المتهمين قد اشتركت وساهمت فى أحداث الوفاة . وأضاف  
الطبيب الذى يجرى التشريح بجملة المحكمة أن كل ضربة من الضريتين  
قاتلة ، أى أنها كافية بذاتها ومفردها لأحداث الوفاة ولو لم تحسب

الضربة الاخرى ، ومن ثم يسأل كل من المتهمين عن النتيجة وهى الوفاة باعتبار أن فعل كل منهما كاف بذاته ومميزة لاحداثها .

لما كان ذلك ، وكان مفاد ما اورده الحكم مما تقدم أن الطاعنين هما اللذان اعتديا على المجنى عليه واحداثا به اصابتين الاولى بمقدمة الرأس لاحداثها الطاعن الاول والثانية بخلفيتها احداثها الطاعن الثانى وأن كلا من الاصابتين على حدة تكفى لاحداث الوفاة وقد ساهمت كل منهما فى احداثها فان ما اثبتته الحكم من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى اليه فى فى قضائه من مسالة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى الى الموت واطراح دفاعهما فى هذا الشأن ومن ثم يكون منعى الطاعنين غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥ )

( قاعدة رقم ١٩ )

#### المبدأ :

ضرب افضى الى موت - لحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق .

الحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتواءم به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت للثنى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها مستعدة من أقوال شاهد الاثبات وتقرير الصفة التشريعية .

لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشاهد وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سليماً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )

( قاعدة رقم ٢٠ )

**الطعن :**

ضرب أفضى إلى الموت - لمحكمة الموضوع أن تتأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك ما دام له أساس فيها .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه على أثر مشادة بين الطاعنين وبين المجنى عليها قام الطاعن الأول بضربها بعصا على بطنها فسقطت أرضاً وأذ حاولت الوقوف ضربها الطاعن الثاني بعصا على بطنها أيضاً فأخذت بها أصاباتها الموضوعة بتقرير الصفة التشريحية ، ولم يكن قصدهما من الضرب قتلها ، ولكن الضرب أفضى إلى موتها . وعول الحكم في إثبات هذه الواقعة في حق الطاعنين على ما حصله من أقوال الشاهد . . . . . في تحقیقات النيابة من أن كلا من الطاعنين ضرب المجنى عليها بعصا على بطنها وعلى ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية من وجود أصابتين رضيتين ببطن المجنى عليها جائزتي الحدوث وفق التصوير الذي ذكره هذا الشاهد ومن أن وقتها تعزى إلى هاتين الاصابتين مجتمعتين لما أحدثته من ثقب بالامعاء الدقيقة وتمزق بالمصارين وما ضاعف الحالة من التهاب بريتوني أدى إلى تسمم دموي وهبوط بالدورة الدموية والتنفسية . . . . .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك ما دام له أساس فيها ، وإذا كان الطاعنان يسلمان بأسباب طعنهما - بأن ما حملة الحكم من أقوال شاهد الاثبات يتفق وقول له بتحقيقات النيابة فإن النعى على الحكم بأخذه بإحدى روايات الشاهد دون غيرها يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )

### ( قاعدة رقم ٢١ )

#### البدا :

قيام رابطة سببية بين الاصابة والوفاة في جريمة الضرب المفضى الى الموت - من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

المحكمة : وكانت مدونات الحكم - فوق ذلك - قد أسندت الى الطاعن على سبيل الانفراد أنه ضرب المجنى عليه على جنبه الايسر ، واستظهر قاله شهود الاثبات بما يتفق وصحة هذا الاسناد ونقل عن تقرير الصفة التشريحية ان وفاة المجنى عليه اصابية تعزى لما أحدثته من كسور بالاضلاع وتهتك بالكلية اليمرى وفزير غزير بتجويف البطن وهسو ما يتوافر به قيام رابطة سببية بين الاصابة والوفاة . وإذا كان من المقرر ان قيام رابطة السببية بين الاصابة والوفاة في جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ومتى فصلت في شأنها اثباتا ونفيا - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهت اليه - كما هو الحال في الدعوى الماثلة ، وطالما لا يدعى الطاعن ان

ثمة سببا آخر كشفت الوقائع عن أنه هو الذى أودى بحياة المجنى عليه  
ومن ثم ينتفى عن الحكم دعوى القصور فى هذا المنحى :

( الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٦ / ١٩٨٩ )  
فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٦٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/١٨ / ١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٤٤٨٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٩ / ١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٣/٥ / ١٩٩١ )

### ( قاعدة رقم ٢٢ )

#### المبدأ :

ادانة الحكم للطاعن عن الضرب الذى أفضى الى موت دون أن ينفى  
قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ومن غير أن يتناولها بالتمحيص أو  
يبين وجه الرأى فيها يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى  
فى قوله انها « تتحصل فى أنه صباح يوم الواقعة ١٩٨٨/٥/٢٧ شجر  
خلاف بين المتهم ( الطاعن ) وبين المجنى عليه . . . بسبب تزامهما  
على المرور فى طريق زراعى قام على أثره لاول بضرب الاخير بعضا  
على رأسه فاحدث اصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد  
من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى الى موته ، وأورد الحكم فى مقام سرد  
أقوال الطاعن فى محضر جمع الاستدلالات التى كانت من بين ما عول  
عليه فى الادانة قوله : « وأقر المتهم بمحضر جمع الاستدلالات بأنه كان  
متوجها الى حقله راكبا دابته عندما قابله المجنى عليه يسير بجسرار  
زراعى فلما طلب منه التزام الحيطة فى السير نزل المجنى عليه وقريب  
له من فوق الجرار واعتديا عليه فرد هو على ذلك بضرب المجنى عليه  
واحداث اصاباته » .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لدى الطاعن ، وكان الحكم قد دأبه دون أن يتفنى قيام تلك الحالة ومن غير أن يتناولها بالتمحيص أو يبين وجه الرأى فيها ، وذلك حتى يتضمن لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسببب مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٧ )



## الفصل الثانى

### الركن المعنوى لجريمة الضرب

#### الفرع الاول

#### القصد الجنائى

( قاعدة رقم ٢٣ )

المبدأ :

من المقرر أن القصد الجنائى فى جرائم الضرب عامة ومنها جريمة الضرب المفضى الى الموت يتحقق متى ارتكب الجانى الفعل عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة المجنى عليه او صحته ، ولا يلزم تحدث الحكم صراحة عنه ، بل يكفى أن يكون مفهوما من وقائع الدعوى كما اوردها الحكم .

( الطعن رقم ٢٣٨٥١ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٥٠٧٤ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٢/٦ )



## الفرع الثانى

### القصد الاحتمالى

( قاعدة رقم ٢٤ )

المبدأ :

المتهم فى جريمة الضرب - يكون مسؤولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابات ولو كانت عن طريق غير مباشر .

المحكمة : لا يجدى الطاعن ما يثيره من الخطأ فى العملية الجراحية التى اجريت للمجنى عليه لانه فضلا عن أنه لا يعدو أن يكون قولا مرسلا ميق بغير دليل ، فانه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لان المتهم فى جريمة الضرب يكون مسؤولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو اهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له من الاوراق .

( الطعن رقم ٤٤٨٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩ )



## الفصل الثالث

### التوافق على التعدى والايذاء

( قاعدة رقم ٢٥ )

#### المبدأ :

مجرد خروج الطاعنين معا من احدى الحجرات قاصدين المجنى عليه واعتداءهما عليه - لا يدل بذاته على تلاقى ارادتهما معا ومن ثم تضامنهما فى المسؤولية الجنائية .

المحكمة : اذ كان ما اورده الحكم غيما تقدم غير سائغ وليس من شأنه ان يؤدى الى ما رقبه عليه من توافر الاتفاق بين الطاعنين ومساءلتهم ، من ثم ، كفاعلين أصليين فى جريمة الضرب المفضى الى الموت بغض النظر عن الضربة التى أحدثت الوفاة ، ذلك أن مجرد خروج الطاعنين معا من احدى الحجرات قاصدين المجنى عليه واعتداءهما عليه هو ما استند اليه الحكم فى التدليل على توافر الاتفاق بينهما فى هذا الخصوص - لا يدل بذاته على تلاقى ارادتهما معا ، ومن ثم تضامنهما فى المسؤولية الجنائية ، عرف محدث الضربة أو الضربات التى أحدثت الرفاة ، من بينهما - أم لم يعرف ، وان كان يشير فى ظاهره الى توافق ارادتهما على ذلك الاعتداء وهو ما لا يرتب فى صحيح القانون تضامنا فى المسؤولية الجنائية .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة .

( الطعن رقم ٤٣٦٥ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/١٠/٥ )



## الفصل الرابع

### تسبیب الاحکام

( قاعدة رقم ٢٦ )

#### المبدأ :

عدم بيان الحكم الاصابة التي احدثها الطاعن بالمجنى عليه وتسبب احدثائها وما ادت اليه من واقع الدليل الفنى المستمد من التقرير الطبى الشرعى - يجعل الحكم قاصرا في بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دىن به الطاعن وبين الاصابة التى حدثت بالمجنى عليه - بما يوجب نقضه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما أورده من أقوال الشاهد ... بما مؤداه أن المتهم طعن المجنى عليه بآلة حادة - مفك - من الخلف فى رقبته مما أدى إلى إصابته ، وأورد مضمون أقوال الشاهدين ..... و ..... فى قوله « انهما شاهدا المتهم حال اعتدائه على المجنى عليه وانهما لم يشاهدا الآلة المستخدمة فى ذلك » واقتصر فيما نقله عن التقرير الطبى الشرعى - والذى عيول عليه فى الإجابة - على قوله « وحيث إنه بالإطلاع على التقرير الطبى الشرعى المرفق ، تبين تخلف عاهة مستديمة بنسبة ٥٠% - خمسين فى المائة - من جراء إصابة المجنى عليه » جون أن يبين عاهة هذه الاصابة التى احدثها الطاعن بالمجنى عليه وسبب احدثائها وما ادت اليه من واقع الدليل الفنى المستمد من التقرير الطبى الشرعى حتى يبين منه وجه الاستدلال به على ادانة المتهم ، فان الحكم المطعون فيه يكون

فأصرا فى بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعن وبين الإصابة التى حدثت بالمجنى عليه ، بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٥٠٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٤ )

( قاعدة رقم ٢٧ )

المبدأ :

١ - جريمة ضرب - بطلان الحكم لخلوه من تاريخ صدوره وهو

بيان جوهرى .

٢ - يكون الحكم الاستثنائى اذا أخذ بأسباب الحكم الابتدائى . ولم ينشئ أسبابا جديدة قائمة بذاتها باطل لاستناده الى أسباب حكم باطل .

الحكمة : وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذا دأبه بجريمة الضرب : قد شابه البطلان ، ذلك انه وقد أخذ بأسباب الحكم الابتدائى المبطل لخلوه من تاريخ صدوره . ولم ينشئ لنفسه أسبابا خاصة به يكون قد صدر باطلا ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى صحيح لانه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى انه خلا من تاريخ صدوره ، ولما كان خلو الحكم المذكور من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض ، وكان الحكم الاستثنائى اذا أخذ - بالنسبة للطاعن - بأسباب الحكم الابتدائى ولم ينشئ لمقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون ايضا لاستناده الى أسباب حكم باطل ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . والاحالة حون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

( الطعن رقم ٣٥٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٣ )



### المبدأ :

دفاع الطاعن القائم على المنازعة في شخص مرتكب الحادث -  
يعد دفاع هام وجوهري - يتعين على المحكمة أن تعرض له وتخصص  
عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت اطراحه .

المحكمة : إذ كان الحكم قد بين واقعة الدعوى ودلل على ثبوتها  
في حق الطاعن بقوله :

« حيث إن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته وقرره ..... في  
المحضر المؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بأنه كان راكبا قطارا من شربين  
الى المنصورة وإثناء ركوبه القطار حضر اليه شخص وتعدى عليه  
بالضرب وأحدث به إصابات وصفها التقرير الطبي بأنها لا تتجاوز عشرين  
يوما وقد تسبب تعدى المتهم عليه بالضرب في فقد بطاقته وبها مبلغ  
ثلثمائة وخمسين جنيها ولما حاول الامساك به ركب جرار القطار حيث  
كان يعمل سائقا للقطار الذاهب الى طنطا والقدام من شربين للمنصورة .  
وحيث أن التقرير الفني أورد أن بالجنى عليه جروح سطحية في  
الرأس وكدمة أسفل العين اليمنى ورض من الفراع الايمن ، وحيث أنه  
بسؤال المتهم أنكر ما أسند اليه وقرر أنه كان في هذا الوقت بأجازة من  
العمل » . ثم استطرد الى القول « وحيث أن المتهم لم يدفع التهمة  
بدفاع ما ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام والمادة ٣٠٤ / ٢ ج١ » .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن القائم على المنازعة في شخص  
مرتكب الحادث ، على نحو ما حصله الحكم فيما تقدم ، يعد - في  
خصوصية هذه الدعوى - دفاعا هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر  
في تحديد مسؤوليته الجنائية ، فقد كان يتعين على المحكمة أن تعرض  
له وتخصص عناصره بلوغا الى غاية الامر فيه وأن ترد عليه بما يدفعه  
إن رأت اطراحه أما وقد أمسكت عن تحقيقه وغفلت كلية عن الرد عليه ،  
وكانت مدونات الحكم قد خلت من تبيان الدليل الذي استخلصت منه

المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة ،الثبوت دأنته بها مكتفية بالعبرة  
المار بيانها وهى عبارة قاصرة مما لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات  
ما قضى به الحكم . فان الحكم المطعون فيه يكون فوق ما شابه من قصور  
فى التسبب واخلال بحق الدفاع معيبا بالافساد فى الاستدلال بمسما  
يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ )

( قاعدة رقم ٢٩ )

### المبدأ :

يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرافة او معاملته طبقا  
للمادة ١٧ عقوبات الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد فى هذه  
المادة باعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها  
فيه للجريمة .

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه  
انه ان الطاعن عن جنائية جرح احدث عاهة مستديمة الامر المنطبق عليه  
نص المادة ١/٢٤٠ عقوبات . وانه على الرغم من استعماله الرافة عملا  
بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، الا انه قضى بمعاذته بالسجن لمدة ثلاث  
سنوات .

وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التى اعملها الحكم فى حق  
الطاعن يبيح النزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التى لا يجوز  
ان تنقص مدته عن ثلاثة شهور وانه وان كان هذا النص يجعل النزول  
بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التى اباح النزول اليها جوازيا  
الا انه يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرافة او معاملته طبقا  
للمادة ١٧ المذكورة الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد فى هذه  
المادة باعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه  
للمجريمة .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دأنت الطاعن فى جريمة احدث

العامة وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ،  
ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي العقوبة المقررة للجريمة في  
المادة ١/٢٤٠ عقوبات ، فاتها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ  
كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .

ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات  
وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول لهذه المحكمة أن تنقض  
الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه  
مبنى على خطأ في تطبيق القانون فانه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون  
فيه وإن يكون النقض مقروناً بالأحالة لما هو مقرر أن تطبيق القانون  
في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٤٠٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢ )

( قاعدة رقم ٣٠ )

#### المبدأ :

جريمة الضرب - عدم بيان الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة  
أو إيراد الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي  
أنزل بموجبه العقاب على الطاعن يعيبه بالقصور .

المحكمة : وحيث أن القانون أوجب في كل حكم بالأحالة أن  
يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما نتحقق في أركان  
الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة  
ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها  
بها وسلامة ماخذها وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه  
وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب ولا كان الحكم  
قاصراً وباطلاً ، فإن كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل  
بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان وإثبات وقوع جريمة الضرب  
المسندة إلى الطاعن على القول « وحيث إن الاتهام المسند إلى المتهم

ثابت قبله من الثابت بالحضر ومن عدم دفع الاتهام بأى دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بالمادة ٢/٣٠٤ ج - « . دون أن يبين الواقعة المتوقعة للعقوبة أو يورد الأدلة التى تستخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذى أنزل بموجب العقاب على الطاعنين فان الحكم يكون مشويا بالقصور الذى يعيبه .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ١٠٦٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٦٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠ )

( الطعن رقم ٦٤٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥ )

( الطعن رقم ٨٥٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٨ )

( قاعدة رقم ٣١ )

المبدأ :

١ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن المجنى عليه بما لا تناقض فيه ، أن الطاعن هو الذى أحدث اصابته التى تخلف من جزائها غامسة فان نعى الطاعن على التقرير الطبى بالتناقض لما ورد ببعض صفحاته من ان الاصابة باليد اليمنى خلافا لما حصله الحكم مما انتهى اليه التقرير من انها باليد اليسرى .

٢ - النعى بخلو التقرير الطبى مما يفيد حدوث الاصابة من المديّة ليس له محل طالما انه لم ينازع ان تلك الاداة ليست من شأنها احداث الاصابة .

المحكمة :- ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعسوى فى قوله انه أثناء قيام المجنى عليه ..... صباح يوم ١٨/٢/١٩٨٨ بتشتيل سيارته ..... فوجىء بالتهجم ..... يرجع بسيارته للخلف فنادى

عليه ليوقف ففوجيء بالمتهم وشقيقه يعتديان عليه بالضرب بمدى فاصابه  
المتهم بيده اليسرى فاحداث اصابته التى تخلف لديه من جرائها عاهة  
مستديمة » . فان ما أورده الحكم على السياق المقدم يكفى بيان لتد الواقعة  
بما يكشف عن توافر اركان جريمة العاهة وصحة نسبته الى الطاعن بما  
ينفى حالة الشبوح فى حدوثها ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا  
الصدء غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي  
الشرعى ان اصابة المجنى عليه « قطعية بظهر الرمغ الايسر احدثت  
قطعا بالاوتر الباسطة للرمغ والاصابع استلزم علاجها ايصالها جراحيا  
وترتب على تلك الاصابة وما استلزمها جراحيا قصر باطوال الاوتار مما  
اعاق حركة الرمغ الايسر واعاقه حركة بسط وثنى الاصابع ونتاج عنه  
ضعف قبضة اليد اليسرى وعدم القدرة على تكوين قبضة اليد اليسرى  
الامر الذى يعتبر عاهة مستديمة تقدر بنسبة ٢٠٪ عشرون بالمائة » ، وكان  
الطاعن - وعلى ما جاء باسباب طعنه - لا يمارى فى ان العاهة حدثت  
من اصابة واحدة نسب له المجنى عليه احدثها - وان المحقق قد واجه  
الطاعن بما جاء بالتقرير الطبي الشرعى من انها باليد اليسرى - فان نعى  
الطاعن على التقرير الطبي بالتناقض لما ورد فى بعض صفحاته من ان  
الاصابة باليد اليمنى - خلافا لما حصله الحكم مما انتهى اليه التقرير -  
ولا نعى فيه بمخالفة الثابت بالاوراق عن انها باليد اليسرى - لا يكون  
له محل . وكذلك النعى بخلو التقرير مما يفيد حدوث الاصابة من المدة  
وفق تصوير المجنى عليه ما دام الطاعن لا ينازع ان تلك الاداة ليست من  
شأنها احداث الاصابة وتضحى ما يثيره الطاعن بصد ذلك ويصد عدم  
توافر علاقة السببية بين الاعتداء وحدث العاهة غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن المجنى عليه  
بما لا تناقض فيه ان الطاعن هو الذى احدث اصابته التى تخلف من  
جرائها عاهته ، فان ما ينعاه الطاعن بدعوى تناقض الحكم فى هذا  
الخصوص يكون غير سديد ويكون الطعن برمته على غير اساس متعينا  
رفضه موضوعا .

( اطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٩١ )

### المبدأ :

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وعدم تحديده الافعال التى قام بها الطاعن وجاءت اسبابه فى عبارات عامة معممة ولم يورد مؤدى الادلة التى استند إليها فى الادانة ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة قبله يعيبه بالقصور الذى يبطله .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى البيان على ان اورد قيد النيابة العامة ووصفها القانونى للتهمة واعقبها بقوله :

» وحيث ان واقعة الدعوى توجز فيما ابلغ به المجنى عليه ( . . . ) من ان ( المتهم ) تعدى عليه بالضرب واحداث ما به من اصابات . . . وحيث انه لما كان ذلك ، وكان الثابت هو ثبوت الاتهام قبل ( المتهم ) وذلك لما هو ثابت بالتقرير الطبى الموقع على المجنى عليه وكذلك من التطابق بين الدليل الفنى والدليل القولى الامر الذى معه تطمئن المحكمة الى جدية الاتهام المنسوب اليه ويتعين معاقبته بمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ ج « .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلاله بهذه الادلة وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصراً ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ولم يحدد الافعال التى قام بها كل من الطاعنين وجاءت اسبابه - على السياق المتقدم - فى عبارات عامة معممة ، ولم يورد مؤدى

الادلة التى استند اليها فى ادانة كل من الطاعنين ووجه استدلاله بها  
على ثبوت التهمة قبله ، فان الحكم يكون معنيا بالقصور الذى يبطله  
ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١١٤٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١ )  
فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٢٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٢ )

( قاعدة رقم ٣٣ )

المبدأ :

جريمة الضرب - اكتفاء الحكم فى بيان الواقعة بالاحالة الى مذكرة  
النيابة دون أن يبين فحواها والتعويل فى الادانة على شهادة المجنى  
عليها والتقرير الطبى مكثفيا بالاشارة اليهما دون بيان مضمونهما  
يعيب الحكم .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد  
لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد أن اشار الى وصف التهمة التى  
نسبتها النيابة العامة الى الطاعنين والى طلبها معاقبتهم وفق نص المادة  
١/٢٤٢ من قانون العقوبات حصل واقعة الدعوى ومؤدى الادلة فى  
قوله :

« وحيث ان واقعات الدعوى وأقوال الخصوم فيها والشهود وما حواه  
التقرير الطبى تخلص فيما جاء بمذكرتى نيابة الضرب الاحمر المؤرختين  
فى ١٩٨٦/٤/٢٩ ، ١٩٨٦/٨/٧ ، والتى تحيل اليها المحكمة وتجعلها  
جزءا متما لقضائها منعا للتكرار » ثم سرد الاجراءات التى مرت بها  
الدعوى ودفاع الخصوم فيها ، ثم خلاص الحكم الى ادانة الطاعنين مبررا  
قضاه بذلك فى قوله :

« ان المحكمة لا تطمئن الى أقوال شهود أنفى وتطرحها وتطمئن

الى التقرير الطبى منذ الدعوى والى اقوال المجنى عليها ومن ثم يتعين  
معلقة المتهمين عملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج . « .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة ان  
يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة  
والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها، المحكمة ثبتت  
وقوعها من المتهم ، وإن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها  
الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان حكمها  
قاصرا . وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجريمة الضرب قد  
اكتفى فى بيان واقعة الدعوى بالاحالة الى مذكرتى نيابة الدرب الاحمر  
دون أن يبين فحواهما كما عول فى الادانة على شهادة المجنى عليهما  
والتقرير الطبى - مكتفيا بالإشارة اليهما دون أن يورد مضمونهما أو وجه  
الاستدلال بهما. على الجريمة التى دان الطاعنين بها ، فانه، يكون معيبا  
بالقصور بما يوجب نقضه. والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه  
الطعن الأخرى .

( الطعن رقم ٣٥٥٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩ )

( قاعدة رقم ٣٤ )

المبدأ :

جريمة الضرب - تعويل الحكم على اقوال المجنى عليه والتقرير  
الطبى دون أن يورد ما شهد به المجنى عليه ومؤدى التقرير الطبى ما  
دام قد.عول عليه فى الادانة ووجه استدلاله بهما على الجريمة وخلوه من  
بيان واقعة الدعوى يكون معيبا .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد  
لسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد أن اشار الى وصف التهمة التى  
نسبتها النيابة العامة الى الطاعن والى طلبها معاقبته بالمادة ١/٢٤٢ من  
قانون العقوبات بنى قضاءه على قوله « وحيث أن التهمة ثابتة فى حق  
المتهم وذلك من اقوال المجنى عليه ومن التقرير الطبى الذى تلمئن اليه



المحكمة ومن ثم تكون التهمة ثابتة فى حق المتهم ولا سيما أن ما ابداه المتهم من دفاع لا تطمئن اليه المحكمة ومن ثم ترى المحكمة عقاب المتهم بمقتضى مواد الاتهام وعملا بالمادة ١٢/٣٠٤ ج ٠ «

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا واضحا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها ومبلاغة المأخذ ، والا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب قد عول على أقوال المجنى عليه والتقرير الطبى دون أن يورد ما شهد به المجنى عليه ومؤدى التقرير الطبى ما دام قد عول عليه فى الادانة ، ووجه استدلاله بهما على الجريمة التى دان بها الطاعن ، هذا لى أن للحكم خلا كلية من بيان واقعة الدعوى الامر الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم ، ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه للطعن الاخرى .

( الطعن رقم ٤٢٤٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٢٧١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١١ )

( قاعدة رقم ٣٥ )

المبدأ :

جريمة الضرب البسيط - يكون الحكم معيبا بالقصور فى التسبيب اذا اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم

المطعون فيه بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله :

« وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتاً كافياً بما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم دفعه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه عملاً بمواد الاتهام عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ ا. ج . » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة والا كان قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة على محضر ضبط الواقعة دون ان يورد مضمونه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضدها المصاريف المدنية وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٢١١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

#### ( قاعدة رقم ٣٦ )

##### المبدأ :

المقرر أن الضرب بالة راضة على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يمينه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه الى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضى الالتجاء اليها .

( الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ )

#### ( قاعدة رقم ٣٧ )

##### المبدأ :

١ - لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسب اقتناعها .

٢ - لحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل عليها .

٣ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه لحكمة الموضوع .

٤ - لا يعيب الحكم ان يخيل فى بيان أقوال أحد الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما امتد اليه الحكم منها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم 'المطعون فيه بين الواقعة بمسما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة تنبئ بأن الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه أدلة استمدتها من أقوال المجنى عليه والشاهدين ..... و ..... والتقرير الطبى الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق حولها. لصلها فى الاوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه جون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال المجنى عليه بما مفاده أن الطاعن ضربه بألة حادة « سنجة » على يمين رأسه فاحدث اصابته ، كما ينقل الحكم عن التقرير الطبى الشرعى أن إصابة المجنى عليه يمين الرأس قطعية حدثت من المصادمة بجسم صلب ذو حافة حادة ثقيل وأن الطبيب الشرعى أكد ذلك عند مناقشته بجلصة المحاكمة ، واذ كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله عما سلف عن الدليلين القولى والفنى ومن أن له معينه الصحيح من الاوراق وهو ما لا تعارض فيه ، فان ما يثيره فى هذا الخصوص يكون غير مسديد . لما هو مقرر من أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الادلة ، هذا فضلا عن أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استوضحت الطبيب الشرعى بشأن الاداة المستخدمة فى احداث إصابة المجنى عليه وما اذا كان من الجائز حدوثها من الضرب بحجر كما ذهب الطاعن فى دفاعه فنفى ذلك .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان

أقوال أحد الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما استند اليه الحكم منها ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه انه أحال في بيان أقوال الشاهد ٠٠٠٠ الى أقوال الشاهد ٠٠٠٠ ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن أقوال الشاهد ٠٠٠٠ متفقة في جملتها وما حصله الحكم من أقوال ٠٠٠٠ وأن الاول قررر بأنه شاهد الواقعة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مسديد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٦٥٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٩ )

( الطعن رقم ٢٠٢٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )

( الطعن رقم ٢٨٢٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٠ )

( الطعن رقم ١٣٣٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١ )

( الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢١ )

( قاعدة رقم ٣٨ )

المبدأ :

١ - يجب أن يشتمل الحكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

٢ - ينبغي ألا يكون الحكم مشوبا باجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين صحة الحكم من فساده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى .

**المحكمة :** وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى قوله :

« وحيث أن الواقعة تتحصل فيما قرره المجنى عليه من أن المتهم تعدى عليه بالضرب فأحدث به الاصابات المبينة بالتقرير الطبى ، وحيث أنه بسؤال المتهم حضر المتهم ولم يدفع الاتهام بدفاع مقبول ، وحيث أنه تبين من التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه تبين أنه مصابا ويحتاج لعلاج أقل من عشرين يوما ، وحيث أن التهمة ثابتة قبيل المتهم ثبوتها كافيًا مما قرره المجنى عليه مؤيدا بالتقرير الطبى ومن عدم دفع الاتهام بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام بالمادة ٣٠٤ / ٢ ج ٠ »

لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والمادة التى امتلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكان من المقرر أنه ينبغى ألا يكون الحكم مشوبا باجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين صحة الحكم من فساده فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت اسبابه مجملة غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت اسبابه يشوبها الاضطراب الذى ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها فى موضوع اندعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته مواء ما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

ولما كان الحكم فى بيان تدليله على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الإشارة بعبارة مبهمه الى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبى دون أن يحدد المتهم المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة فى حقه مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى

على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من  
تسبیب الاحكام .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض  
والابهام والقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى  
بحث الوجه الاخر من الطعن .

( الطعن رقم ٢٩٨١١ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٩/٢٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٣٤٤٨ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/١٠/٤ )

( قاعدة رقم ٣٩ )

المبدأ :

ضرب أفضى الى موت - معاملة المتهم بالمادة ١٧ - توقيع عقوبة  
الاشغال الشاقة المؤقتة خطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى  
ادانة الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى الموت طبقاً للفقرة الاولى من  
المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات واعمل فى حقه حكم المادة ١٧ من هذا  
القانون ، ثم قضى بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى الى  
الموت التى دين الطاعن بها هى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن  
من ثلاث سنوات الى سبع ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التى  
اعملها الحكم فى حق الطاعن تبيح النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة  
الى عقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة اشهر ، وانه  
وان كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة

التي أباح النزول إليها جوازيا ، الا أنه يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرفقة ومعاقبته طبقا للمادة ١٧ المذكورة الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد في هذه المادة اعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن في جريمة الضرب المفنى الى الموت ، وذكرت في حكمها انها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ومع ذلك اوقعت عليه عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة وهى احدى العقوبتين التخييريتين المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون اذ كان عليها أن تنزل بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى عقوبة السجن أو الحبس .

ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات ولجراعات الطعن أمام محكمة النقض تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وأن يكون مع النقض الاحالة ، لما هو مقرر من أن تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٧٣٤٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٤ )

( قاعدة رقم ٤٠ )

#### المبدأ :

جريمة تعدى بالضرب على موظف عام أثناء تاديته لوظيفته - ويسببها - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة واكتفائه في بيان الدليل بالاحالة الى اقوال المجنى عليه والشهود والتقرير الطبى



دون ايراد مضمون أقوال المجنى عليه أو الشهود وكذا التقرير الطبى يعيبه بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله :

« ان الواقعة تخلص فى أن المجنى عليه أبلغ الشرطة وقرر بتحقيقاتها أن المتهم أحدث به الاصابات الواردة بالتقرير ، وحيث أنه بالاطلاع على التقرير الطبى تبين اصابة المجنى عليه باصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما ، وحيث أنه بمسأل المتهم أنكر ... وحيث أن الواقعة تشكل جريمة الضرب البسيط المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ اذ الثابت أن المتهم ضرب المجنى عليه وأحدث به اصاباته المبينة بالتقرير الطبى وبها توافرت أركان جريمة الضرب » .

وأضاف للتدليل على ثبوت التهمة فى حق المتهم بقوله :

« ان الثابت من أقوال المجنى عليه والشهود والتقرير الطبى توافر الادلة على ارتكاب المتهم للواقعة ومن ثم تعين عقابه طبقا لما دلتى الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ اجراءات » .

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب بالمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبنى عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، كما يجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استندت اليها ومؤداه فى بيان بجلى مفضل والا كان قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة واكتفى فى بيان الحليل بالاحالة الى أقوال المجنى عليه

والشهود والتقرير الطبى دون ايراد مضمون اقوال المجنى عليه أو الشهود وكذا التقرير الطبى فانه يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

( الطعن رقم ٥١٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٤ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٦٥٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٩ )

( الطعن رقم ٢٠٢٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )

( الطعن رقم ٢٨٢٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٠ )

( الطعن رقم ١٣٢٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١ )

( الطعن رقم ١٢٩٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )

( قاعدة رقم ٤١ )

المبدأ :

جريمة الضرب - خلو الحكم من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب يجعله باطلا - لا يصحح البطلان الاشارة فى ديباجته الى المادة ما دام انه لم يفصح عن أخذه بها .

المحكمة : وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا ولا يصح هذا البطلان ما اشار اليه فى ديباجته الى المادة التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام انه لم يفصح عن أخذه بها الامر الذى يعيبه ويستوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٣٧٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٦ )

المبدأ :

١ - جريمة ضرب أحدثت عاهة مستديمة - لم يرسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

٢ - متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة لحكمها بآثارها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله :

« وحيث ان واقعات الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة كافة مدوناتها وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢ وإثناء وجود المجنى عليه على جسر التربة بعد مروره على أرضه الزراعية فوجيء بالمتهم يتعدى عليه بالضرب بعضا غليظة على ساعده الأيسر ونجم عن ذلك إصابته بغاهة مستديمة عبارة عن الإعاقة في حركة ثني وبسط الساعد الأيسر وتقدر بحوالي عشرة في المائة وساق للتدليل على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعن أدلة استقفاها من أقوال المجنى عليه والضابط ..... وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى ، وأورد مضمون تلك الأدلة في بيان جلى مفصل ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بآثارها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى - فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون ، ويضحي منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . »

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى شأن تعويل المحكمة على أقوال المجنى عليه وتحريات الشرطة مردودا بأن منعاه فى هذا الخصوص ينطوى على مصادرة لحرية المحكمة فى تقدير الدليل الذى اطمأنت اليه واخذت به وعولت عليه ، وكانت الأدلة التى عول عليها الحكم فى ادانة الطاعن ليس من بينها تحريات الشرطة هذه التى لم يشر اليها في محوّناته ومن ثم ينحصر عنه الالتزام على ما أثاره بشأنها .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب الى المحكمة سماع أقوال شاهدى المجنى عليه فليس له من بعد أن يتعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها، ويضحي ما يتعاه الطاعن فى هذا الشأن غير مقبول .

( الطعن رقم ٦٧٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/١/١٩٩٢ )

( قاعدة رقم ٤٣ )

#### المبدأ :

جريمة الضرب المفضى الى الموت - اكتفاء الحكم بالإشارة الى نتيجة التقرير الطبى الشرعى دون أن يبين مضمونه من وصف الاصابة المنسوبة الى الطاعن أحداثها وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى مواعمة هذا الدليل لأدلة الدعوى الأخرى يعيبه بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه لما كان من المقرر طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه عول - من بين ما عول عليه - فى ادانة الطاعن على التقرير الطبى الشرعى واقتصر فى بيان مؤداه على قوله :

« أوري التقرير الطبي الشرعى أن إصابة المجنى عليه بزأسه وما ترتب عليها من زيادة تفاقم مدى قدر الحالة المرضية له وكان من شأن ذلك قدر من المساهمة فى احداث وفاة المذكور على النحو المبين تفصيلا بالتقرير » .

وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة الى نتيجة التقرير الطبي الشرعى دون أن يبين مضمونه من وصف الإصابة المنسوب الى الطاعن احداثها وكيفية حدوثها ، حتى يمكن التحقق من مدى مواعمة هذا الدليل لادلة الدعوى الاخرى ، فانه يكون قد تعيب بالقصور الموجب لنقضه والاعادة بغير حاجة لبحث بقية اوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٥٠٠١ لسنة ٦٠ ق. - جلسة ١٩٩٢/١/١٥ )

( قاعدة رقم ٤٤ )

المبدأ :

ضرب أفضى الى موت - اذا لم يبين الطاعن ماهية المستندات والتقارير الطبية التى التفت الحكم المطعون فيه عنها وهل كان فى التمسك بها ما يقوم به الدفاع الجوهرى الذى يجب على المحكمة أن تعرض له وترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالادانة .

المحكمة : ومن حيث ان الطاعن لم يبين ماهية المستندات والتقارير الطبية التى التفت الحكم المطعون فيه عنها ، ولم يكشف عن وجه استشهاده بها للوقوف على ما اذا كان الحكم قد تناولها بالرد - وهل كان فى التمسك بها ما يقوم به الدفاع الجوهرى الذى يجب على المحكمة أن تعرض له وترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالادانة لادلة التى اوردتها المحكمة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم الضرب المفضى الى الموت ، والضرب الذى أحدث عاهة ، وحيازة سلاح نارى مشخشن ونخيرة بدون ترخيص ، وأعمل فى حقه المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات للارتباط وأنزل به عقوبة واحدة وهى عقوبة الجريمة الاشد ، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن - وهى السجن لمدة سبع سنوات عن التهم الاربع المسندة اليه - داخلية فى حدود العقوبة المقررة لجناية حيازة السلاح النارى المشخشن بدون ترخيص - رغم استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - وهى الجريمة ذات العقوبة الاشد والتي لم يثر الطاعن شيئا بشأنها بأوجه الطعن ، فلا مصلحة له فيما أثاره من تعيب بشأن جنائتي الضرب المفضى الى الموت والضرب الذى أحدث عاهة ، مما يتعين معه رفض الطعن فى الشق الخاص بالدعوى الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بجلسة المحاكمة هو « ان صحت الواقعة فهى حالة دفاع شرعى لان شقيقه كان مصابا وأن عائلته باكملها كانت تعتدى على شقيقه ، وقد نقل الحكم ايضا عن الطاعن أنه كان فى حالة دفاع شرعى بسبب اصابة شقيقه الذى كانت المشاجرة بينه وبين المجنى عليه الاول وأولاده قائمة ، واورد الحكم ما شهد به .... و .... وما جاء بتقرير المباحث عن حدوث هذه المشاجرة مما مفاده ان - الحكم قد حصل تمسك الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفس شقيقه المصاب ، بيد أن الحكم رغم ذلك لم يواجه هذه الحالة من حالات الدفاع الشرعى المنصوص عليها فى المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات واكتفى بنفى حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعن بقوله :

« ان المجنى عليهما لم يكن أحد منهما حاملا سلاحا ناريا أو حتى أية أسلحة أو أدوات أخرى ولم يصدر عنهم أى بادرة اعتداء على المتهم ومن ثم لم يكن المتهم فى حالة دفاع شرعى عن النفس كما هى معرفة فى القانون بل كان معتديا قاصدا الحاق الاذى بالمجنى عليهما لا لدفع

اعتداء وقع عليه « ، فان الحكم بذلك يكون قد اغفل الرد على وجبه حالة الدفاع اشرعى التى حصلها والتى اثارها دفاع الطاعن بجلسته المحاكمة رغم ما لذلك من اثر على مسئولية الطاعن او عدمه مسئوليته عن التعويض المطالب به طبقا للمادة ١٦٦ من القانون المدنى ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به من تعويض وتحديد جلسة لنظر موضوع الدعوى المدنية عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، باعتبار ان الطعن بالنقض كان لثانى مرة - مع الزام المطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها - بالمصاريف المدنية وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٦٧٦٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٢ )





## طرق عامة

( قاعدة رقم ٤٥ )

### المبدأ :

الالزام بدفع ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الاشغال المستحق والازالة اعمالا للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل في شأن اشغال الطرق العامة لا تعتبر عقوبات . اذ المقصود منها هو التعويض واعادة الحال الى ما كانت عليه قبل وقوع المخالفة .

( الطعن رقم ٤٥٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١ )

( قاعدة رقم ٤٦ )

### المبدأ :

اذا لم يبين الحكم الطريق موضوع الدعوى هل هو من الطرق التي تخضع لاحكام القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ام انه من الطرق الاقليمية في حدود مدينة لها مجلس مدينة أو قرية لها مجلس قروي فلا تسرى عليه احكام القانون المطبق أو أن الارض محل البناء من الاراضي المحظور البناء عليها طبقا للقانون ، فانه يكون قاصر البيان عن التهمة بعناصرها القانونية كافة .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه اسبابه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق المتهم على قوله :

» حيث ان الواقعة تخلص فيما ابلغ به وقرره رئيس قسم طرق

الباجور من أن المتهم تهادى بأقامة مبانى متداخلا فى المسافة المقررة للطريق ، وحيث انه بمؤال المبلغ قرر انه ... شاهد المتهم قائم بمبانى على الطريق بدون ترخيص من الجهة المختصة وحيث انه بمؤال المتهم أنكر ما أسند اليه ، وحيث أن التهمة ثابتة فى حقه ثبوتاً كافياً من محضر الضبط المرفق واذ لم ينفع المتهم ما أسند اليه بئمة دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً .

وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة قد نصت على أنه :

« تسرى احكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى :

( أ ) جميع انواع الطرق الداخلة فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظة الاسكندرية .

( ب ) الطرق الاقليمية فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن أو مجالس قروية . أما الطرق السريعة والرئيسية الدخلة فى تلك الحدود فتسرى عليها احكام هذا القانون .

( ج ) جسور النيل والترع والمصارف والحياض والحوش العامة التى تشرف عليها وزارة الري وفقاً لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فإذا لم يجر منها الى المؤسسة أو وحدات الادارة المحلية سرت عليه احكام هذا القانون .

كما نصت المادة العاشرة على أن :

« تعتبر ملكية الاراضى الواقعة على جانبن الطرق العامة لمسافة

خمسین مترا بالنسبة الى الطرق السريعة ، ٢٥ مترا بالنسبة الى الطرق الرئيسية وعشرة امتار بالنسبة الى الطرق الاقليمية وذلك خارج الاورنيك النهائي المحدد بحدائد المسافة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة اغراض هذا القانون بالاعباء الاتية :

( ١ ) لا يجوز استغلال هذه الاراضى فى اى غرض غير الزراعة ويشترط عدم اقامة أية منشآت عليها ولا يسرى هذا الحكم لدخل حدود مجالس المدن الا فى الاجزاء المزرة بأراضى زراعية » .

وإذا كنن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها على ما اثبته محرر المحضر دون أن يبين ما اذا كان الطريق موضوع الدعوى من الطرق التى تخضع لاحكام القانون المشار اليه ام أنه من الطرق الاقليمية فى حدود مدينة لها مجلس مدينة او قرية لها مجلس قروى فلا تسرى عليه أحكام القانون المطبق او أن الارض محل البناء من الاراضى المحظور البناء عليها طبقا لنص المادة العاشرة سالفة البيان ، فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٤٧١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٧ )

( قاعدة رقم ٤٧ )

المبدأ :

عدم بيان الحكم لواقعة الدعوى وعول فى الاثبات على محضر الضبط دون أن يورد مؤداه وعلى اعتراف المطعون ضده بالواقعة بغير أن ييسط مضمونه او يبين الواقعة المعترف بها فانه يكون مشموبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٦

المعدلة بالقوانين أرقام ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ و ١٧٧ لسنة ١٩٨١ و ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ تنص على أنه :

« كل مخالفة لاحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه . ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الاشغال والمصروفات والازالة » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها فى حىق المطعون ضده على قوله :

« وحيث انه بسؤال المتهم بمحضر ضبط الاستدلالات اعترف بما هو منسوب اليه ، وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً فيما جاء بمحضر الواقعة ومن اعترافه ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام واعمالاً لنص المادة ٢/٣٠٤ ج ١ » ، وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والا يجهل أدلة الثبوت فى الدعوى بل يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها فى بيان مفصل يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب تسبیب الاحكام وتتمكن معه محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . وكان الحكم لم يبين واقعة الدعوى وعول فى الاثبات على محضر الضبط دون أن يورد مؤداه ، وعلى اعتراف المطعون ضده بالواقعة بغير أن يبسط مضمونه أو يبين الواقعة المعترف بها ، فانه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن بما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شان ما تثيره النيابة العامة فى طعنها ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( الطعن رقم ٣٥١٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٢ )

## عمل ( قاعدة رقم ٤٨ )

### المبدأ :

يكون الحكم قد اخطأ في تطبيق القانون اذا قضى بوقف تنفيذ العقوبة المقررة للمحكوم بها لمخالفة قوانين العمل التي تقضى بعدم جواز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاوراق ان الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بانه :

(١) لم يوفر وسائل الاسعاف الطبية للعاملين .

(٢) عدم وجود طفاية حريق .

وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١١٥/ح ، ١٢١ ، ١٧٢/١ ، ٢ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل ، فقضت محكمة اول درجة غيابيا بتغريم المطعون ضده خمسين جنيها عن كل تهمة ، عارض فقضى باعتبار معارضته كان لم تكن ، فاستأنف ومحاكمة ثانية درجة قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وبقي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم .

ولما كانت المادة ١٧٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل - المطبق على واقعة الدعوى - تنص على انه :

« لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات » فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ العقوبة المقررة للمحكوم بها يكون قد اخطأ في تطبيق

القانون ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالغاء ما اشتمل عليه من وقف تنفيذ الغرامة المقتضى بها .

( الطعن رقم ١٣٤١٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٤٩ )

المبدأ :

حكم بالادانة فى جريمة مزاوله عمليات الحاق المصريين للعمل بالخارج دون ترخيص - تجهيل الحكم بالافعال التى كان يزاولها الطاعن والتي وصفت بانها تفسير للعمال وانهاة للاجراءات - بيسان جوهرى - قصور يعيب الحكم .

المحكمة : اذ كانت المادة ٢٨ مكررا من قانون العمل الصادر به القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والمضافة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ تنص فى فقرتها الاولى على انه :

« ... يحظر على اى شخص طبيعى او معنوى بالذات او بانوساطة او الوكالة مزاوله عمليات الحاق المصريين بالعمل فى الخارج الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب » .

وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ان مما يجب ان يشتمل عليه حكم الادانة بيان الواقعة المستتوية للعقوبة بياننا تتحقق به اركان الجريمة ، حتى يتمنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم . واذ كان يبين من الحكم الابتدائى الذى احوال الى اسبابه - فى الادانة - الحكم المطعون فيه انه جاء مجهلا بالافعال التى كان يزاولها الطاعن عند القبض عليه والتي وصفها الحكم بانها تفسير للعمال وانهاة للاجراءات الخاصة بهم ، وهو بيان جوهرى فى خصوصية الجريمة التى دان الطاعن بهما ، لما يترتب عليه من اثر فى تحديد ما اذا كان النشاط الذى يزاوله يعتبر الحاقا للمصريين بالعمل فى الخارج ، فانه يكون قاصر قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٦٦٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٦/٩/١٩٩٠ )

## الباب الثانى

### غش

#### الفصل الاول

جرائم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

#### الفصل الثانى

##### حالات الغش

#### الفصل الثالث

##### تسبيب الاحكام





## الفصل الاول

جرائم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

( قاعدة رقم ٥٠ )

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى ثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع وثبت مصدر هيبذه المواد الفاسدة أو المغشوشة .

المحكمة : إذ كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد نص في المادة الاولى منه على أن تستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الاتي :

« ويفترض العلم بالغش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » .

ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع وثابت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة .

وإذ ما كان ذلك ، وكان الثابت أن المتهم وهو حسن النية إذ ضبطت لديه الزجاجات مغلقة داخل كراتينها كما قرر محرز المخضر وقد أرشد عن مصدر تلك المادة موضوع الجريمة مما يتعين معه اعفائه من العقاب عن التهمة الثانية والقضاء بالبراءة الحكم المتألف وبراءة المتهم .

أُسند اليه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٥٥٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٢ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٢ )

( قاعدة رقم ٥١ )

المبدأ :

١ - جريمة غش أو شروع فى غش أو طرح أو عرض للبيع أو بيع شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة شهور وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

٢ - القضاء بالحبس فى جريمة غش الاغذية ثلاثة أشهر خطأ فى تطبيق القانون ينقص جزئياً .

المحكمة : وحيث ان النيابة العامة اقامت الدعوى على المطعون ضده بوصف انه عرض للبيع لبنا مغشوشا وقد دأنته محكمة اول درجة واوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر ، والمصادرة والنشر واذا استأنف المحكوم عليه حكم محكمة اول درجة قضت بالحكم الاستئنافى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم ثلاثة اشهر مع الشغل والنفاد وتأييده فيما عدا ذلك .

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش - والذي ألغى المادة ١٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ - هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وقد نص فى المادة الثانية منه على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

١ - من غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الانسان او

الحيوان أو من العقاقير أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معبدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه الاغذية أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحبس المتهم ثلاثة أشهر فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون الا أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصور على الخطأ في تطبيق القانون ، فانه يتعين طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان تحكم هذه المحكمة في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

لما كان ما تقدم ، فانّه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الحبس تصحيحه بحبس المتهم مع الشغل لمدة ستة أشهر .

( الطعن رقم ٥٨٢٥ لسنة ٥٨ ق. - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠ )

#### ( قاعدة رقم ٥٢ )

#### المبدأ :

ما يكفى لادانة المتهم في جريمة بيع جبن مغشوش .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يكفى لادانة المتهم في جريمة بيع جبن مغشوش مع علمه بغشه وفساده ان يثبت ان الجبن قد باعه المتهم بل لابد ان يثبت انه هو الذي ارتكب فعل الغش أو ان يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه وفساده ، ولا يقدح في ذلك القرينة التي انشاها الشارع بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس والتي افترض بها العلم بالغش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين اذ هي قرينة قابلة لاثبات العكس ، وبغير اشتراط نوع معين من الادلة لدحضها ودون ان يمس ذلك الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره حتما للعقاب .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يدلل تدليلاً كافياً وسائفاً على أن الطاعن هو مرتكب فعل الغش أو قيامه بصنع الجبن مع علمه بنفثه وقصاده ، بل أخذه بالقرينة التي افترضها الشارع بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مع أن تلك القرينة قابلة لأثبات العكس ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٨١٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١١ )

### ( قاعدة رقم ٥٤ )

#### المبدأ :

دفاع جوهري - مؤثر في مصير الدعوى - اغفاله - قصور  
يعيب الحكم .

المحكمة : وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعن دفع التهمة بما أورده بوجه ظفته .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه - بعد أن عدل في العقوبة المقررة بها - دون أن يعرض لهذا الدفاع تحقيقاً له ورداً عليه ، وكان يتعين لاحاق المتهم في جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذي وقع ، وإذا كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش أو علمه به وقرر أنه تواجد بالحل نيابة عن والده دون أن يعلم بمحتويات الحل ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادتئسه دون أن يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضي من المحكمة أن تولجه وأن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب .

لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ٨٠٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥ )

## الفصل الثاني

### حالات الغش

( قاعدة رقم ٥٤ )

#### المبدأ :

يكون الحكم معيبا بالفسور ولاخلال بحق الدفاع اذا قضى بالادانة دون أن يحقق دفاع الطاعن رغم جوهرية وتكثيره في مسمى الدعوى .

الحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحبس المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه انه اخذت عينة من اللبن الزبادى الذى كان معروضا للبيع وارسلت للتحليل وتبين انها مفسوشة بنزع ١٠٪ من الحسم واستند الحكم فى اداة الطاعنين الى ما ثبت بمحضر ضبط الواقعة ونتيجة التحليل .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يتعين الحكم بالادانة فى جريمة الغش المؤثرة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ان يثبت ارتكاب المتهم لفعل الغش أو انه يعلم به ، وكان الثابت من مطالعة المقررات ان الطاعنون قد حققوا فى مخبرتهم المقدمة امام مرجئى اللقاضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة على اساس انهم يعطموا من الجهة التى تم بها الضبط ولا صلة لهم بانتاج السلعة المضبوطة ولا صلة لهم فى عرضها للبيع ولا علم لهم بغشها .

وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانتهم دون أن يبين اختصاصهم وعلمهم اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعهم رغم انه جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى ، مما كان يتعين على المحكمة ان تنقصه وتصفهه لتقف

على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه . أما وهي لم تفعل  
فان حكمها يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون  
حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١١٥٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨ )

### ( قاعدة رقم ٥٥ )

أعيد :

البدا :

قدالة لا يفتقر للاطلاع على الوقائع المحيطة بالواقعة ، بل يكتفى بالاطلاع على الوقائع التي  
يقتضيها مبدأ التبرؤ من التهمة .  
٢ - اكتفاء الحكم في التدليل على الادانة بالاحالة التي يحكمها  
ضبط الواقعة دون استظهار وجه الغش ومدى صلته وعلمه به يعد اغفالا  
لبين جوهري على ما عدل في اعتقاده .

وبناء على ذلك ، فيكون الحكم صحيحا ، ولا يفتقر الى اعادة النظر فيه .  
التهم بالاحالة التي يحضر ضبط الواقعة دون ان يورد الادلة على ثبوت  
التهمة ودون ان يبنى مقمونه في المسؤولية الجنائية .

الحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الدعوى  
الجنائية اقيمت على الطاعن بوصف انه حاز وعرض شيئا من اغذية  
الانسان مخالف للمواصفات مع علمه بذلك ، وقد قضى الحكم المطعون  
فيه بادانته طبقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة  
الاغذية وتنظيم تداولها .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٠ من قانون الاجراءات الجنائية  
قد اوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستتوية  
للعقوبة بيانا كافيا يتحقق به اركان الجريمة التي دان بها المتهم ،  
والظروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت منها الحكمية  
لثبوت وقوعها من المتهم .

لما كان ذلك ، وكان الغش كما عينته القوانين الخاصة بقمع الغش ومراقبة الاغذية وتنظيم تداولها قد يقع باضافة مادة غريبة الى العسل ، او بانتزاع شئ من عناصرها الناقصة ، كما يتحقق باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط او الاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة او من نفس طبيعتها ولكن من صنف اقل جودة بقصد الايهام بان الخليط لا شائبة فيه او بقصد اخفاء رداءة البضاعة واطهارها في صورة ايجاد مما هي عليه في الحقيقة - كما يقوم اذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة او اذا احتسوت على اية مواد ملوثة او حافظة او اضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة ، ولا يشترط القانون ان تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف او الاضافة بل يكفي ان تكون قد زيفت ، ويستفاد التزييف من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الاضرار بالمشتري .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في التدليل على ادانة الطاعن على الاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان يستظهر وجه الغش المسند الى المتهم - الطاعن - ومدى صلته وعلمه به وكان اغفال الحكم لذلك البيان الجوهري الذي تتوقف عليه الفصل في المسؤولية الجنائية للمتهم كما لم يورد الادلة على ثبوت التهمة في حقه واكتفى بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان يبين مضمونه في المسؤولية الجنائية للمتهم ، مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦ )

#### ( قاعدة رقم ٥٦ )

##### المبدأ :

استناد الحكم الى رواية او واقعة لا اصل لها في التحقيقات يكون معيبا لابتدائه على اساس فاسد متى كانت الرواية او الواقعة هي عماد الحكم .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى بما مفاده ان الطاعن

عرض للبيع شيئا من اغذية الانسان ( شاي مبروك ) مغشوشا مع علمه بذلك وذلك تاسيسا على ما ورد بمحضر ضبط الواقعة من اخذ عينه ارسلت الى التحليل وتبين عدم مطابقتها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاحكام يجب ان تبني على اسس صحيحة من اوراق الدعوى وعناصرها فاذا استند الحكم الى رواية او واقعة لا اصل لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لابتناؤه على اساس فاسد متى كانت الرواية او الواقعة هي عماد الحكم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان واقعة الدعوى - كما وردت بمحضر الضبط - هي ان الطاعن - بصفته منتجا - خالف احكام قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ لعدم اثبات تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية وكذا مخالفته قرار الوعية لاحتواء الغلاف على صبغات ضارة بالصحة وغير مصرح بها في مرسوم الالوان وهي مختلفة كلية عن الواقعة التي ناقشها الحكم ودان الطاعن بها الامر الذي ينبىء عن ان المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها وقضت بما لا اصل له في الاوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

( الطعن رقم ٤٧٦٥ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٩٠/٣/١ )



## الفصل الثالث

### تسبيب الاحكام

( قاعدة رقم ٥٧ )

#### المبدأ :

عرض اغذية مغشوشة للبيع - اذا لم يحدد الحكم ما هو منسوب الى المتهم وتوافر اركان الجريمة في حقه يكون معيبا بالقصور .

الحكمة : وحيث أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدالة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلسلة المآخذ والا كان قاصرا ..

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائي - المأخوذ بأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه - أنه قد اقتصر في بيانه للواقعة على القول « بأنها تخلص فيما أثبتته مفتش الاغذية بمحضره من أن المتهم عرض للبيع شيئا ثبت من محضر العينة المأخوذ أنه مغشوش ، وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم مما ثبت بمحضر الضبط فضلا عن أن المتهم لم يدفع عنه الاتهام بدفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبته » . دون أن يحدد ما هو منسوب الى كل من المتهمين وتوافر اركان الجريمة في حقه ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على

واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجهـ ،  
الطعن .

لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .  
( الطعن رقم ١٧٦٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٩ )

( قاعدة رقم ٥٨ )

المبدأ :

ادانة الطاعن بجريمة انتاج اغذية مغشوشة - خلو الحكم من بيان  
الواقعة المستوجبة للعقوبة وعدم بيان مؤدى الادلة التى عول عليها  
كان باطلا .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه  
بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والادلة التى  
استند إليها على قوله :

« وحيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهم وذلك من اقوال محـرر  
المحضر وتقرير المعمل ، ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام » ، دون  
أن يبين عناصر الجريمة المستوجبة للعقوبة ولا الادلة التى استخلص منها  
ثبوت وقوعها من الطاعن ، فانه يكون قاصر البيان قصورا يبطله ويوجب  
نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٧٤٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٤ )

( قاعدة رقم ٥٩ )

المبدأ :

جريمة غش اللبن - يكون الحكم معيبا بالقصور فى التسبيب اذا  
اكتفى فى بيان الدليل بالقول بان مفتش الاغذية اثبت بمحضره ان المتهم  
قام بغش اللبن دون أن يبين ما اذا كان الغش باضافة مادة اخرى اليه او  
يترك جزء من الدسم الذى فيه وسنده فى ذلك .

**المحكمة :** وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله :

» وحيث ان الواقعة توجز فيما اثبته مفتش الاغذية في محضره المؤرخ ١٩٨٥/١١/٢٤ من أن المتهم قام بغش اللبن .

وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم مما جاء بمحضر الضابط سالف البيان التي خلت الاوراق مما ينال من سلامته في الاسناد والاثبات الامر الذي يتعين معه معاقبته طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ١٢/٣٠٤ ج . «

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كئن قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالقول بان مفتش الاغذية اثبت بمحضره ان المتهم قام بغش اللبن دون ان يبين ما اذا كان الغش باضافة مادة أخرى اليه أو بنزع جزء من الدسم الذي فيه وسنده في ذلك فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٤٢٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٦ )



## فك الاختتام

قاعدة رقم ٦٠ )

### المبدأ :

يشترط للعقاب على جريمة فك الاختتام - أن تكون هذه الاختتام موضوعة بناء على أمر صادر من احدى المحاكم .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الاستفادة من نص المادة ١٤٧ من قانون العقوبات أنه يشترط للعقاب على جريمة فك الاختتام أن تكون هذه الاختتام التي صار فكها موضوعة بناء على أمر صادر من احدى المحاكم ومن ثم فإنه يتعين على الحكم الصادر بالادانة أن يعنى باستظهار هذا الركن .

ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد اوجبت في كل حكم يصدر بالادانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى لم يستظهر ما اذا كانت الاختتام الموضوعة على محل الطاعن والتي قام بفكها موضوعة بأمر من احدى جهات الحكومة أو احدى المحاكم من عدمه فإنه لا يكون قد بين الواقعة بيانا كافيا هذا فضلا عن أنه لم يبين وجه استدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية والتفت كلية عن ايراد الأدلة التي تساعد اليها في قضائه بالادانة وبيان فحواها مما يعيبه بالقصور الذي يستتوجب نقضه .

( الطعن رقم ٤٦٢٢ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٨٩/١١/٣٠ )



## الباب الثالث

### قبض

#### الفصل الاول

#### امر الضبط والاحضار

#### الفصل الثانى

ما لا يعتبر قبضا ( الاستيقاف )

#### الفصل الثالث

#### القبض الباطل





## الفصل الاول

### أمر الضبط والاحتجاز

( قاعدة رقم ٦١ )

#### المبدأ :

حق محكمة الجنايات فى الامر بالقبض على المتهم وحسبه احتياطيا المستمد من حكم المادة ٢٨٠ اجراءات مطلقا غير مقيد باى قيد - لا يعتبر اتخاذها هذا الاجراء مانعا من التمسك بطلب استدعاء شاهد الاثبات لسماع اقواله .

المحكمة : اذ كان حق محكمة الجنايات فى الامر بالقبض على المتهم وحسبه احتياطيا المستمد من حكم المادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، مطلقا غير مقيد باى قيد باعتباره من الاجراءات التحفظية التى تدخل فى السطة المخولة للمحكمة بمقتضى القانون ولا يعتبر اتخاذ المحكمة لهذا الاجراء اذا ما رأت ان تأمر به مانعا من التمسك بطلب استدعاء شاهد الاثبات لسماع اقواله - حتى لو كان قد ابدى قبل ان تتخذ المحكمة اجرائها المشار اليه - لاستقلال كل من الامرين - واختلاف صاحب الحق فى كل منهما - فان منعى الطاعن - على المحكمة امرها بالقبض عليه وحسبه على ذمة القضية لأكراهه على التنازل عن طلب استدعاء شاهد الاثبات لسماع اقوالهما - وقد ابداه قبيل اصدار امرها المنوه عنه ولا محل له .

( الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣ )



## الفصل الثانى

ما لا يعتبر قبضا ( الاستيقاف )

( قاعدة رقم ٦٢ )

### المبدأ :

استيقاف - الشروط التى ينبغى توافرها قبل اتخاذ هذا الاجراء .

**المحكمة :** اذ كان للاستيقاف شروط ينبغى توافرها قبل اتخاذ هذا الاجراء وهى أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا فى موضع الشبهات والريب وأن ينبىء هذا الوضع عن صورة تلتزم تدخل المستوف للكشف عن حقيقته ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى مشروعية استيقاف الضابط للطاعن لمجرد اشتباهه فيه دون أن يبين الحالة التى كان عليها الطاعن قبل استيقافه وما اذا كانت تستلزم تدخل الضابط ليستطلع عليه امره ذلك لانه اذا ما انتفت المظاهر التى تبرر الاستيقاف فانه يكون على هذه الصورة هو القبض الذى لا يستند الى اساس فى القانون فهو باطل ولا يعتد بما أسفر عنه من دليل .

( الطعن رقم ٢٣٣٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢ )

( قاعدة رقم ٦٣ )

### المبدأ :

مجرد محاولة الطاعن الهرب اثر استيقاف الضابط للدراجة الالية التى كان يستقلها خلف قائدها ، ليس فيها ما يبرر القبض عليه لعدم توافر المظاهر الخارجية التى تنبىء بذاتها عن وقوع الجريمة وتتوافر بها حالة التلبس التى تبيح لأمور الضبط القضائى القبض والتفتيش .

( الطعن رقم ٤٦٤٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١ )



## الفصل الثالث

### القبض الباطل

( قاعدة رقم ٦٤ )

#### المبدأ :

دفاع جوهرى من شأنه أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى - على الحكم المطعون فيه أن يعنى به ويمحصه ويقسطنه حقه وأن يصل به إلى غايته .

المحكمة : إذ كان دفاع الطاعنة - على السياق آنف الذكر - يعد دفاعا جوهريا ، من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى اعتبارا بأنه إذا كان القبض على الطاعنة باطلا لوقوعه فى غير الحالات التى يجيزها القانون ، فإن التفتيش الواقع عليها باذن من النيابة العامة ، وهى مقبوض عليها قيضا باطلا ، يكون متصلا به ومتفرعا عنه ، يستطيل ويبطل بدوره الدليل المستمد مما أسفر عنه هذا التفتيش ، لانه لم يكن ليوحد ، أو ما كان ليتصور له قيام لولا وقوع القبض الباطل .

لما كان ذلك ، فقد كان على الحكم المطعون فيه أن يعنى بالدفاع ذاك ويمحصه ويقسطنه حقه وأن يصل به إلى غايته ، فإن تبين صحته ، تحتم عليه ألا يأخذ بالدليل المستمد من التفتيش لانه وقع متفرعا عن قبض باطل أسلم اليه وأن تبين عدم صحته حق له الاستناد إلى الدليل المستمد من التفتيش بناء على اذن النيابة العامة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قعد كلية عن الرد على الدفاع هذا ، على الرغم من أنه استند فى قضائه بالادانة إلى الدليل المستمد مما أسفر عنه التفتيش ذاك ، وعلى أقوال من أجرياه ، فإنه يكون فوق قصوره فى التسبب معيبا بالاخلال بحق الدفاع ، بما يبطله ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢٣٧٨٤ لسنة ٥٩ ق - - جلسة ١٥/٣/١٩٩٠ ) .

## ( قاعدة رقم ٦٥ )

### المبدأ :

انتشار رجال القوة فى المنطقة ، وتوجه الضباط الى الطاعن لمحاولة  
الشراء - لا يعد قبضا عليه قبل قيام حالة التلبس .

المحكمة : لما كان انتشار رجال القوة فى المنطقة وتوجه الضابط  
الى الطاعن لمحاولة الشراء لا يعد قبضا عليه قبل قيام حالة التلبس ،  
بل لا يرقى الى حالة الاجراء التحفظى على المتهم الذى وجدت دلائل  
كافية على اتهمه فى جنابة وفقا لما اجازته الفقرة الثانية من المادة ٣٥  
من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعويلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢  
كما لا يوفر ثمة اكراه على الطاعن ، ولا ينال من ان تقديمه عينة المخدر  
وقيام حالة التلبس قد تم عن طوعية واختيارا ، ومن ثم لا يعيب الحكم  
عدم رده على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص لانه دفاع قانونى ظاهر  
البطلان ، ويضحي بما ينهه الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

( الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٩٠ )

## ( قاعدة رقم ٦٦ )

### المبدأ :

الدفع ببطلان القبض - دفاع جوهري يتعين الرد عليه والا كان  
الحكم قاصرا متعينا نقضه .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه عول -  
من بين ما عول عليه فى ادانة الطاعن - على اعترافه بالتحقيقات بعدم  
ان حصل عند بيانه لواقعة الدعوى انه جاء اثر القبض عليه .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن  
الطاعن دفع ببطلان القبض عليه وما تلاه من اجراءات لتجاوز الضابط

الذى اجراه لاختصاصه المكاني ، وقد خلا الحكم المطعون فيه من ايراد هذا الدفع ومن الرد عليه بما يطرحه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع ببطلان القبض هو من اوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع او يرد عليه رغم انه اعتمد على اعتراف الطاعن الذي جاء اثر هذا الضبط ، فانه يكون قاصرا متعينا نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث سائر اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٦١٣٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٩ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٣٧٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥ ) .

( الطعن رقم ٤٦٤٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١ )

( الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١١ )

( قاعدة رقم ٦٧ )

المبدأ :

١ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به امام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم تحصيل مقوماته نظرا لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

٢ - ليس ما يمنح محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من ان ترى في اقوال الضابط ما يكفي لاسناد واقعة احراز الجوهر المخدر الى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار دون ان يعد ذلك تناقضا في حكمها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به امام محكمة

الموضوع او كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لانه يقتضى تحقيقا  
تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة - محكمة النقض .

ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان  
القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك  
البطلان فانه لا يقبل منه اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس ما يمنع محكمة الموضوع  
بما لها من سلطة تقديرية من ان ترى فى اقوال الضابط ما يكفى لاسناد  
واقعة احراز الجوهر المخدر الى الطاعن ولا ترى فيها ما يقتضي بان  
هذا الاحراز كان بقصد الاتجار دون ان يعد ذلك تناقضا فى حكمها ، فان  
ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ١٥٧٨٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٢ )

( قاعدة رقم ٦٨ )

المبدأ :

قبض وتفتيش - الدفع بالبطلان من الدفوع القانونية المختلطة  
بالواقع التى لا يجوز اثارتها لاول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن  
قد دفع به امام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته  
نظرا لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما  
تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، واورد  
على ثبوتها فى حقه ، مما له معينه الصحيح من الاوراق ولا يمارى فيه  
الطاعن ، ادلة مستمدة من اقوال الشهود وقرارات المتهمين بمحضر الضبط  
ومن ضبط المبروكات .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش  
انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا يجوز اثارتها لاول



مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة - محكمة النقض .

ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش على الاساس الوارد بوجه الطعن ، وكانت مدونات الحكم قد خلت عما يرشح لقيام ذلك البطلان ، فانه لا يقبل منه اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت في مدونات ان القبض على الطاعن انما تم تنفيذا لاذن صادر من النيابة العامة بذلك بناء على تحريات مسبقة - فانه يكون فى حل من بعد فى الرد صراحة على دفع الطاعن بانه لم يكن فى حالة من حالات التلبس حين ضبطه باعتباره دفاعا قانونيا ظاهر البطلان .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٣١٣٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٢٩١٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩ )



## قبض بدون وجه حق

( قاعدة رقم ٦٩ )

### المبدأ :

أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان - من حيث كونه كذلك - لا يجوز إجراؤه إلا فى حالة من حالات التلبس أو باذن من جهة قضائية مختصة .

المحكمة : لما كانت الفقرة الاولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن :

« الحرية الشخصية حق طبيعى ، وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل ، الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون » .

وكان مؤدى هذا النص ، ان أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك ، يستوى فى ذلك أن يكون القيد قبضا أم تفتيشا أم حبسا أم منعا من التنقل أم كان غير ذلك من القيود على حريته الشخصية ، لا يجوز إجراؤه الا فى حالة من حالات التلبس كما هو معرف به قانونا ، أو باذن من جهة قضائية مختصة .

( الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٢٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١ )

( الطعن رقم ١٥٣٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١١ )

( قاعدة رقم ٧٠ )

المبدأ :

من المقرر أنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما  
يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

( الطعن رقم ٨٢٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ ) .

الباب الرابع

قتل خطا

الفصل الاول

الخطا

الفصل الثانى

رابطة السببية

الفصل الثالث

تسبيب الاحكام



## الفصل الاول

### الخطا

( قاعدة رقم ٧١ )

#### المبدأ :

جريمة الاصابة الخطا - تقتضى لادانة المتهم بها - ان تبين المحكمة الخطا الذى قارفه ورابطة السببية بين الخطا والجرح .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت جريمة الاصابة الخطا تقتضى - حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات لادانة المتهم بها - ان تبين المحكمة الخطا الذى قارفه ورابطة السببية بين الخطا والجرح بحيث لا يتصور وقوع الجروح بغير هذا الخطا .

ولما كان الحكم لم يبين اوجه الخطا التى نسبت الى الطاعن بما ينحسم به امرها ، ولم يحققها بلوغا الى غاية الامر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية ايضا بالاستناد الى الدليل الفنى المثبت لسبب الجروح لكونه من الامور الفنية البحتة ، فانه يكون ولجب النقض والاحالة ..

( الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٩٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧ )

( قاعدة رقم ٧٢ )

#### المبدأ :

من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة الاصابة الخطا ان يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطا المنسوب

الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

( الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩ )

( قاعدة رقم ٧٣ )

المبدأ :

الخطا المشترك فى مجال المسئولية الجنائية لا يمنع من مسئولية المتهم ما دام أن هذا الخطا لا يترتب عليه عدم توافر أركان الجريمة .

المحكمة : لما كان الحكم فيما أورده على السياق المتقدم قد بين مضمون المعاينة التى عول عليها فى استظهار الخطا ، كما أورده اصابات المجنى عليهم من واقع التقارير الطبية ، وكان هذا الذى حصله الحكم فى مقام بيان واقعة الدعوى واستظهار الخطا والرد على دفاع الطاعن كافيًا فى التدليل على توافر رابطة السببية بين خطئه و وفاة المجنى عليهم واصابة أحدهم ، وكان من المقرر ان الخطا المشترك فى مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه فى جانب المجنى عليه او الغير - لا يمنع من مسئولية المتهم ما دام أن هذا الخطا لا يترتب عليه عدم توافر أركان الجريمة ، وكان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن فى هذا الشأن ورد عليه بما يفنده ، فان تعيب الحكم بصدد عدم استظهاره ركن الخطا ورابطة السببية بينه وبين الاصابة والوفاة واغفال الرد على دفاعه يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ٧٠٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١ )



( قاعدة رقم ٧٤ )

المبدأ :

عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وان أمكن  
اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا ان هذا مشروط بان  
تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه  
لولاها .

( الطعن رقم ٩٠٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠ )  
في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

( قاعدة رقم ٧٥ )

المبدأ :

انتهاء الحكم الى أدانة المتهم - ثبوت ركن الخطأ في حقه .

الحكمة : ومن حيث انه عن الدعوى المدنية فإنه لما كانت المحكمة  
قد انتهت الى دانة المتهم ومن ثم فان ركن الخطأ يكون ثابتا في  
حقه .

ولما كان الضرر الذي اصاب المدعى بالحقوق المدنية كان وليد  
هذا الخطأ فانه يكون قد توافرت في الدعوى المدنية كافة أركانها  
القانونية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يتعين معه اجابة المدعى  
بالحقوق المدنية الى طلبه .

( الطعن رقم ٤١١٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٤ )

## المبدأ :

١ - جريمة الاصابة الخطأ - يبين عنصر الخطأ المرتكب ويورد الدليل عليه الى أصل صحيح ثابت فى الاوراق مع بيان رابطة السببية بين الخطأ والاصابة بحيث لا يتصور حصول الاصابة بغير هذا الخطأ .

٢ - رابطة السببية تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للامور - خطأ الغير - يقطع هذه الرابطة متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لاجداث النتيجة .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن فى قوله :

» .. ان الثابت من اقوال المتهم والمعاينة التى اجريت للسيارة ومكان الحادث ان السيارة قيادة المتهم انقلبت اثناء سيرها بالطريق وقت ان كان المتهم يحاول مفاداة الاصطدام بطفل صغير الامر الذى ترى معه المحكمة ان المتهم كان يقود سيارته بسرعة تزيد عن الحد المقرر قانونا فى مثل حالة هذا الطريق وانه لولا مرعة السيارة ما كانت لتنقلب على الطريق .

يث ان القانون اوجب على قائدى المركبات تبصر الطريق والتهذبة من المرعة عند المنحنيات والمفارق والمدن والاماكن السكنية لتلافى وقوع الحوادث ، الا أن المتهم لم يتخذ الحيطة والحذر الكافيين وقت قيادته لسيارته النقل ولم يهدىء سرعته اثناء سيره مما ادى الى انقلاب سيارته عند تهدئتها ، الامر الذى يكون ركن الخطأ قد توافر فى جانب المتهم وكذا ركن الضرر وهو اصابة الجنى عليهم الاربعة بالاصابات الموضحة بالتقارير الطبية المرفقة وذلك من جراء الحادث مما يتعين معه القضاء بادانة المتهم « .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه فى جريمة الاصابة الخطأ ان يبين عنصر الخطأ المرتكب ويورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت فى الاوراق مع بيان رابطة السببية بين الخطأ والاصابة بحيث لا يتصور حصول الاصابة بغير هذا الخطأ ، وكان من المقرر كذلك أن رابطة السببية تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للامور ، وأن من شأن خطأ الغير أن يقطع هذه الرابطة متى استغرق خطأ الجانى ، وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة ، وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن اثبت فى مدوناته انحراف الطاعن بالسيارة قيادته كان لتفادى الاصطدام بطفل صغير - قد انتهى الى ادانته بجريمة الاصابة الخطأ لمجرد أن السيارة قد انقلبت مستدلا من ذلك على انها كانت مسرعة دون أن يستظهر سلوك الطاعن حين وقوع الحادث ، ويبين موقف كل من المجنى عليهم والطفل الذى قال أن الطاعن كان يحاول تفاديه وأين وكيف ظهر هذا الطفل ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلاقى وقوعه واثار ذلك كله فى قيام رابطة السببية او انتفاؤها بأن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٨٠٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٨٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦ )

( الطعن رقم ٨٣٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٣ )

( الطعن رقم ٩٨٤٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨ )

( الطعن رقم ٧٣١٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨ )

( قاعدة رقم ٧٧ )

المبدأ :

مجرد الانحراف من جهة الى أخرى - لا يعتبر دليلا على الخطأ  
الا اذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك :

المحكمة : لما كان من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة

القتل أو الاصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه وقت وقوع الحادث .

وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يبين فيه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، إذ أن مجرد الانحراف من جهة الى أخرى لا يعتبر دليلا على الخطأ الا اذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك - وهو ما لم يوضحه الحكم .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .  
( الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩ )

( قاعدة رقم ٧٨ )

المبدأ :

١ - يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

٢ - المراجعة التي تصلح أساسا للمساعدة الجنائية في جريمة الاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة .

٣ - تقدير مراعة السيارة في ظروف معينة - وهل يعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية مرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها - شرط ذلك أن يكون تقديرها سائفا .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى

اصل صحيح ثابت فى الاوراق ، كما ان من المقرر ان السرعة التى تصلح اساسا للمساءلة الجنائية فى جريمة الاصابة الخطا ليست لها حدود ثابتة ، وانما هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الجرح ، وانه وان كان تقدير سرعة السيارة فى ظروف معينة ، وهل تعد عنصرا من عناصر الخطا او لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحنة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ، الا ان شرط ذلك ان يكون تقديرها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة ولها اصل فى الاوراق .

ولما كان ما اورده الحكم فى مدوناته لا يبين منه عناصر الخطا الذى وقع من الطاعن ذلك ان مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليها بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطا ، فضلا عن ان الحكم قد اتخذ من عبور الطاعن مفترق الطريق بسرعة لا تتفق وحال الطريق وملاحظة السيارات القادمة من الاتجاه العمومى دليلا على خطأ الطاعن رغم ما حصله من اقواله من انه كان يسير فى طريق عمومى ، كما ان الحكم من جهة اخرى لم يبين موقف المجنى عليها وكيفية عبورها الطريق ليتضمن بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافي اصابة المجنى عليها ، واثّر ذلك كله على قيام رابطة السببية او انتفاءها على الرغم مما تملك به الطاعن فى دفاعه من ان خطأ المجنى عليها التى كانت قادمة من طريق فرعى الى الطريق العمومى دون ان تتأكد من سلامة الطريق هو سبب الحادث ، هذا وقد اغفل الحكم كلية الاشارة الى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه ، وبهذا خلا ايضا من أى بيان عن اصابات المجنى عليها ونوعها وكيف انها لحقت بها من جراء التصادم ، فانه يكون مشوبا بالقصور ، وهو ما يتسع له وجه الطعن بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٧٩٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠ )

فى نفس المعنى :

- ( الطعن رقم ١٦٥٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٦ )
- ( الطعن رقم ١٦٠٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٢٤ )
- ( الطعن رقم ٩٠٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠ )
- ( الطعن رقم ٨٣٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ )
- ( الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٩ )
- ( الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣٠ )
- ( الطعن رقم ٤٦٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧ )
- ( الطعن رقم ١٠٦٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٤ )

( قاعدة رقم ٧٩ )

المبدأ :

الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم  
فانه يجب لسلامة الحكم فيها أن يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد  
الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت فى الاوراق .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكتمل  
بالحكم المطعون فيه بعد ان سرد واقعة الحادث الذى ادى الى موت أحد  
العاملين بمحطة كهرباءطلخا واثنين آخرين أثناء قيامهم بأعمال النظافة  
بالمحطة نتيجة صق التيار الكهربائى لهم ، عرض لعنصر الخطأ  
بالنسبة للمحكوم عليه الاخر فى عبارة عامة مقتضبة بينما خلا من بيان  
وجه الخطأ المسند الى الطاعن ، وجاء الحكم المطعون فيه وأضاف  
الى اسباب الحكم الابتدائى فى معرض بيان الطاعن قوله :

» وحيث ان التهمة قد ثبتت أيضا فى حق المتهم الثانى أخذا  
بما جاء بأقوال ..... مهندس أول شبكات الوجه البحرى من انه كان  
يجب أن يتواجد بمنطقة العمل باعتباره مهندس المحطة ولا يكفى فى هذا  
الشان اشارة قطع التيار الكهربائى ونظرا لعدم تواجد المتهم الثانى بمكان

العمل وفقا لما هو مقرر لما ترتب عليه العمل الخطأ فى أبراج الكهرباء  
وحدوث وفاة أحد العمال واصابة آخرين » .

لما كان ذلك ، وكان الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن  
المميز لهذه الجرائم ، فإنه يجب لسلامة الحكم فيها أن يبين عنصر الخطأ  
المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت فى الاوراق ،  
واذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم واعتبره خطأ مستوجبا لمسئولية الطاعن  
قد جاء غامضا اذ لا يكشف فى وضوح وجلاء عن وجه الضرورة فى بقاء  
الطاعن بنفسه بالمحطة اثناء عملية النظافة وما اذا كان قد تركها بارادته  
ام لظروف العمل والسبب فى عدم كفاية الاشارة المرسله بقطع التيار  
وصلة ذلك بوقوع الحادث حتى يتسنى الوقوف على مدى قدرة الطاعن  
على تلافيه واثر ذلك على توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر او  
انتفائها ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة  
بالنسبة للطاعن وكذلك بالنسبة للطاعن الاخر لوحدة الواقعة وحسن سير  
العدالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٩١٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦ )

( قاعدة رقم ٨٠ )

المبدأ :

يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين الحكم  
كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث  
لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه  
والمعدل بالحكم المطعون فيه اذ بعد أن حصل اقوال كل من المتهم

والشاهدين وما اثبتته التقرير الطبي ومحضر المعاينة قد خلص الى ادانة المتهم فى قوله :

« .. انه لما كان ذلك ، وكانت العناصر الثابتة بالاوراق واستنادا الى ما شهد به الشاهدين سالفى الذكر من انه لم يشاهد المصاب ، الا بعد وقوعه على الارض متأثرا بجراحه ودمائه ومن اقوال المتهم ذاته انه لم يشاهد الجنى عليه الا بعد النداء عليه بانه اصطدم بأحد الاشخاص الامر الذى تكون معه التهمة ثابتة فى حقه ثبوتا كافيا لا شك فيه وقام الدليل على ارتكابه له وان خطأ قد أدى حالا ومباشرة الى حدوث اصابة الجنى عليه بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي اودت بحياته . ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر ان ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وانه يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطأ - حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - ان يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وكان الحكم المطعون فيه - على الرغم مما اثبتته من ان الشاهدين انما حضرا الى مكان الحادث بعد وقوعه - قد خلص الى ادانة الطاعن دون ان يبين كيف وقع هذا الحادث ، ووجه الخطأ الذى ارتكبه الطاعن وكان سببا فى حدوث الاصابات التى اودت بحياة الجنى عليه ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى اصل ثابت فى الاوراق ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ )



فى نفس المعنى :

- ( الطعن رقم ٥٦٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩ )  
( الطعن رقم ٦٦٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦ )  
( الطعن رقم ٨٨٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤ )  
( الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٠ )  
( الطعن رقم ٤١٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٣ )  
( الطعن رقم ٣٨٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٩ )  
( الطعن رقم ٢٧٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤ )  
( الطعن رقم ١٣٧١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٥ )

( قاعدة رقم ٨١ )

المبدأ :

١ - جريمة القتل والاصابة الخطا - القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فاذا كان ما اثبتته الحكم كافيا لتفهم واقعة الدعوى وظروفها وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة واورد اصابات المجنى عليه التى أدت الى وفاة المجنى عليه واصابة آخر من واقع الكشف الطبى فان ذلك يحقق حكم القانون .

٢ - تقدير الخطا المستوجب لعقوبة مرتكبه يتعلق بموضوع الدعوى وكذلك توافر السببية بين الخطا والاصابة التى أدت الى الوفاة التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها اصلها فى الاوراق .

٣ - للخطا المشترك لا يخلو من المسؤولية لان خطا المجنى عليه بفرض قيامه لا ينفى مسؤولية الطاعن الجنائية كما لا ينفى مسؤولية القول بحصول الواقعة عن حادث قهري لانه فوجيء يعطل السيادة ، شروط توافر الحادث القهري .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي - الذي تبناه لاسبابه الحكم المطعون فيه - اثبت فى مدوناته بيانا لواقعة الدعوى مما حصله ان الطاعن ترك السيارة النقل قيادته ومن خلفها مقطورتها فى نهـر الطريق دون اضاءة أو علامات ارشادية - ليلا - فلم يتبصرها المجنى عليه بالسيارة قيادته فاصطدمت سيارته بمؤخرة المقطورة فادى ذلك الى وفاته واصابة المجنى عليه الاخر ، واستدل الحكم على ثبوت الواقعة من اقوال شاهدهى الحادث والمعاينة وتقرير المهندس الفنى وتقريرى الكشف الطبى ، وأورد مؤدى كل منها .

لما كان ذلك ، وكان ما اثبته الحكم كافيا لفهم واقعة الدعوى وظروفها سحسبما تبينتها المحكمة - وتتوافر به كافة الركان القانونية لجريمتى القتل والاصابة الخطا ، والاتلاف باهمال اللتان دين بهما الطاعن ، فان ذلك يحقق حكم القانون اذ لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم انه أورد اصابات المجنى عليهما - وللتى أدت الى وفاة اولهما واصابة الاخر من واقع الدليل الفنى وهو تقريرى الكشف الطبى فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير اساس .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطا المستوجب لعقوبة مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطا والاصابة التى أدت الى الوفاة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائنا مستندا الى ادلة مقبولة ولها أصلها فى الاوراق ، واذا كان الحكم قد استظهر خطأ الطاعن فى انه ترك السيارة قيادته فى انطريق ليلا دون اضاءة مصابيحها أو مصابيح المقطورة مع عدم وجود ارشادات مرورية خلفية ، وكان مجرد اعتراض سيارة الطاعن للطريق الذى وقع به الحادث - على نحو ما ورد بالحكم - يتحقق به توفر ركن الخطا ، وكان الحكم قد استظهر علاقة السببية فى قوله :

» ومن حيث أن رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين الاصابات التي حدثت بالمجنى عليهما والتي أودت بحياة أحدهما قائمة في حقه ذلك أن خطأ المتهم في تركه للسيارة قيادته بالصورة سالفة الذكر هي التي أدت مباشرة وحالا الى وقوع الحادث وإصابة المجنى عليهما « .

وكان هذا الذي أورده تحكيم يتوفر به استظهار رابطة السببية ، فإن ما ينعاه الطاعن في خصوص بيان ركن الخطأ أو استظهار السببية لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ المشترك - في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو من المسؤولية ما دام الحكم في صورة الدعوى وعلى السياق المتقدم - قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل والاصابة الخطأ التي دان الطاعن بها ، فإن ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى عليه كان السبب في وقوع الحادث لا جدوى منه لانه - بغرض قيامه - لا ينفي مسؤوليته الجنائية . كما انه لا ينفي مسؤوليته القسول بحصول الواقعة عن حادث قهري - لانه فوجيء بعطل السيارة - لما هو مقرر من انه يشترط لتوافر الحادث القهري ألا تكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه الامر الذي نفاه الحكم باطمئنانه الى قيام الخطأ في حقه ، هذا فضلا عن أن قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ قد أوجب في مادته الرابعة على قائد كل مركبة - قبل تحركها - أن يكشف على جميع أجهزتها والتأكد من سلامتها وصلاحياتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشو خطر منها على الغير ، كما أوجبت عليه المادة السادسة أن يقوم بحسب سيارته من المرور من أقصر طريق ، في أسرع وقت اذا طرأ أثناء سيرها عيب من شأنه أن يؤثر على أمن المرور وسيولته ، ومن ثم فإن ادعاء الطاعن بوقوع الحادث نتيجة سبب أجنبي يكون في غير محله .

( الطعن رقم ١٢٧٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩ )

المبدأ :

١ - ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية -  
وجوب بيان الحكم كنه الخطأ ورباطة السببية بين القتل والخطأ بحيث  
لا يتصور وقوع القتل بغير الخطأ .

٢ - المرة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل  
الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه  
ملازمات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .

٣ - تقدير السرعة في ظروف معينة وهل تعد عنصرا من عناصر  
الخطأ أم لا مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها  
بشرط أن يكون تقديرها مائفا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في  
الأوراق .

الحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة  
الدعوى على ما مجمله أن الطاعن قد توجه الى المستشفى وبرفقته  
المجنى عليه الذي تم توقيع الكشف الطبي عليه وتوفى فور وصوله وأنه  
بسؤال الطاعن « قرر أن المجنى عليه كان يعبر الطريق أمامه وأنه توقف  
فجأة وتردد في عبور الطريق وأن المجنى عليه ظهر أمامه فجأة »  
ويسأل شاهد الواقعة كل من ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ قررا أن المجنى عليه  
كان مترددا في عبوره الطريق حتى وقع الحادث ، وحيث أنه جاء  
بالمعينة أنه يوجد تلفيات بسيارة المتهم عبارة عن تطبقه كابوت السيارة  
من أعلى ويوجد تطبق في مقدمة السيارة من الجهة اليمنى وذلك نتيجة  
الحادث . وحيث أن الاتهام المسند الى المتهم ثابت في حقه حسبما جاء  
بمحضر الشرطة وأقوال المتهم وشهود الواقعة كل ٠٠٠ و ٠٠٠ وما جاء  
بالمعينة ووجود تلفيات بسيارة المتهم من الجهة اليمنى مما يدل على أن  
المتهم كان يسير يمين الطريق وما جاء بالتقرير الطبي للمجنى عليه من  
أنه توفى الى رحمة الله بالقسم الداخلي اثر هبوط حاد بالدورة الدموية  
والتنفسية ناتج عن اصابته في قاع الجمجمة والفخذ الايسر كانت نتيجة

تحدث ومن ثم تكون أركان المسؤولية الجنائية قد تحققت وفقا لما سلف  
بيانه ويتعين الحكم والقضاء بادانة المتهم طبقا لمواد الاتهام وعملا  
بنص المادة ٣٠٤/٢ ج « .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة ان  
يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به اركان الجريمة  
والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت  
وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة  
ماخذها ، وكان من المقرر ان ركن الخطا هو العنصر المميز في الجرائم  
غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل  
الخطا حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ان يبين  
الحكم كنه الخطا الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطا والقتل  
بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير الخطا ، وكان الحكم المطعون فيه قد  
خلص الى ادانة الطاعن استنادا الى ما جاء بوصف الاتهام من ان الحادث  
وقع نتيجة اهماله ورعونه وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين  
واللوائح وقيادته السيارة بسرعة كبيرة وبحالة ينجم عنها الخطر على  
الارواح والاموال دون ان يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن  
اثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض  
الاشخاص والاموال للخطر ، وأوجه الحيلة والحذر التي قصر الطاعن  
في اتخاذها ، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ، ويورد  
الدليل على كل ذلك مردودا الى أصل ثابت في الاوراق ، كما ان من  
المقرر ان السرعة التي تصلح أساسا للمساعدة الجنائية في جريمة القتل  
الخطا ليست لها حدود ثابتة ، وانما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه  
ملازمات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز  
القتل ، وأنه وان كان تقدير سرعة السيارة في ظروف معينة ، وهل تعد  
عنصرا من عناصر الخطا أم لا ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها  
لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ، الا ان شرط ذلك أن يكون  
تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الاوراق .

لما كان ما أورد في الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطا الذي

وقع من الطاعن ، ذلك ان مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطا ، فضلا عن ان الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن اثناء قيادته لسيارته واثّر تردد المجنى عليه فى عبور الطريق - على النحو الذى أورده مدوناته - ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تفادى تلاقى اصابة المجنى عليه ، واثّر ذلك على قيام رابطة السببية او انتفاؤها ، واذا دانت المحكمة الطاعن مع كل ذلك ، فان حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه والاحالة دون حاجة لبحت باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٤٢٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٧ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٥٧٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦ )

( الطعن رقم ٦٦٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦ )

( الطعن رقم ١٤١١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٩ )

( الطعن رقم ١٣٧١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٢ )

( قاعدة رقم ٨٣ )

المبدأ :

١ - جريمة قتل خطأ - ركن الخطا هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية .

٢ - يجب سلامة الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطا ان يبين كنه الخطا الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين القتل والخطا بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطا .

٣ - اذا لم يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وكيف انه كان من شأنه عدم قيام الطاعن بصيانة اسلاك الكهرباء سقوط احدها على المجنى عليه وأوجه إهمال الطاعن وعدم احترازه ، ويورد الدليل على كل ذلك

مردود الى اصل ثابت فى الاوراق ، واذا لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه اثناء وقوع الحادث واثر ذلك على قيام رابطة السببية - واغفال الحكم بيان اصابات المجنى عليه وكيف انها أدت الى وفاته من واقع تقرير فنى. فانه يكون مشويا بالقصور الذى يعيبه .

المحكمة : ومن حيث ان التبين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه اسبابه انه بعد ان حصل مضمون محضر الضابط واقتوال الشهود والطاعن خلص الى امانة الطاعن فى قوله « ان ما اسند الى المتهم ثابت فى حقه ثبوتا كافيا من اقوال الشهود سالفة الذكر ، وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه بان لم يقم بصيانة اسلاك الكهرباء مما تسبب فى سقوطها على المجنى عليه الاول التى اودت بحياته ونفوق دابة المجنى عليه الثانى وان لم يدفع المتهم ما اسند اليه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين، عقابه طبقا لمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة والا كان قاصرا ، وكان ركن الخطا هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية ، وانه يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطا حسبا هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - ان يبين الحكم كنه الخطا الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطا والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطا ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن استنادا الى اهماله وعدم احترازه وعدم قيامه بصيانة اسلاك الكهرباء مما تسبب فى سقوطها على المجنى عليه دون ان يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وكيف انه كان من شأن عدم قيام الطاعن بصيانة اسلاك الكهرباء سقوط احدها على المجنى عليه ، واوجه اهمال الطاعن وعدم احترازه ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى اصل ثابت فى الاوراق ، كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه اثناء وقوع الحادث واثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما اغفل بيان اصابات المجنى عليه وكيف انها

أدت إلى وفاته من واقع تقرير فني فإنه يكون مشموبا بالقصور  
الذي يعيبه ويوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث الوجود  
لآخر من الطعن وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المستول عن الحقوق  
التي لا يمتد اليه اثر نقض الحكم ما دام أنه لم يكن طرفا في  
الخصومة الاستئنافية .

( الطعن رقم ١٢١٢٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٣٧٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )

( الطعن رقم ٥٨٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣١ )

( الطعن رقم ١٤٨٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )

( الطعن رقم ١٤٨٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥ )

( الطعن رقم ١٣٣٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٠ )



## الفصل الثاني

### رابطه السببية

( قاعدة رقم ٨٤ )

#### المبدأ :

إذا كان الحكم قد دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ ولم يورد مؤدى التقرير الطبى عن الكشف الموقع على المجنى عليه كما أغفل الإشارة الى بيان اصاباته ، ولم يدلل على قيام رابطه السببية بين هذه الاصابات ووفااته استنادا الى دليل فنى ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور فى استظهار رابطه السببية - وهو ما يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٦ )

( قاعدة رقم ٨٥ )

#### المبدأ :

الحادث القهرى - يقطع رابطه السببية بشرط ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر او قدرته منعه .

المحكمة : من المقرر أيضا أن الحادث القهرى يقطع رابطه السببية بشرط ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو قدرته منعه وكان الحكم المطعون فيه اتخذ من مجرد عدم تأكيد الطاعن من سلامة أجهزة السيارة قبل خروجها الى السير وخاصة الوصلة بين السيارة القاطرة والمقطورة التى انفصلت واصطدمت بالمجنى عليها بما يوفر الخطأ فى جانبه دون

أن يستظهر قدر الحيطة الكافية التى قصد عن اتخاذها ومدى العناية التى فاته بذلها والصلة بين هذا السلوك وانفصال المقطورة عن القاطرة الذى أدى الى اصطدامها بالمجنى عليها وأحداث إصابات التى أدت الى وفاتها ليستنى من بعد الوقوف على مدى قدرة الطاعن فى هذه الظروف على تلافى الحادث واثّر ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو انتفائها خاصة وإن الطاعن دفع أمام درجتي التقاضى بانقطاع رابطة السببية بين فعله والنتيجة ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى التمييز بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٣٨٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٩ )

### ( قاعدة رقم ٨٦ )

#### المبدأ :

رابطة السببية ركن فى جريمة القتل والاصابة الخطأ - يقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ - يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتى القتل والاصابة الخطأ قد اغفل الإشارة الى الكشوف الطبية وخلا من اى بيانات عن الاصابات التى حدثت بالمجنى عليهم ونوعها وكيف إنها لحقت بهم من جراء التصادم من واقع هذا التقرير الطبى وكيف انها أدت الى وفاة أحدهم ولذلك فقد فاته أن يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والاصابات التى حدثت بالمجنى عليهم استنادا الى دليل فنى مما يعيبه بالقصور ولا يرفع عنه هذا العوار ما أورده عن الاصابات التى لحقت بالمجنى عليها لانه لم يستند فى ذلك الى دليل فنى لما هو مقرر أن رابطة السببية ركن فى جريمة القتل والاصابة الخطأ وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات

توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحث وهو  
ما قصر الحكم فى استظهاره ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر  
البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطا والضرر مما يعيبه ويوجب  
نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٩٠٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ )

( الطعن رقم ١١٩٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٧ )

( الطعن رقم ٣٩٦٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦ )

( الطعن رقم ٤٩١٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

( قاعدة رقم ٨٧ )

المبدأ :

اذ كان الحكم المطعون فيه قد اغفل بيان اصابات المجنى عليهم  
وكيف انها أدت الى وفاة احدهم من واقع تقرير فنى فأنه يكون مشوبا  
بالقصور فى استظهار رابطة السببية .

( الطعن رقم ١٥٦٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/١٩ )

( قاعدة رقم ٨٨ )

المبدأ :

١ - ما يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة القتل او الاصابة  
الخطا .

٢ - رابطة السببية تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته  
عنها طالما كانت تتفق والمير العادى للامور .

٣ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى امتزق خطأ  
الجانى .

**المحكمة :** من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة القتل او الاصابة الخطا أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله . وكنه الخطا المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة الى خطا الجانى . ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والمسير العادى للامور . كما أن خطا المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطا الجانى ، وكان كافيا بذاته للاحداث النتيجة .

واذ كان ما اعتنقه الحكم المطعون فيه من أسباب الحكم الابتدائى وما اضافته من أسباب قد خلا من بيان واضح مفصل لوقائع الحادث يكشف عن كيفية حصوله وعن دور الطاعن فى وقوعه وعن كنه الخطا المنسوب اليه ارتكابه ، كما اقتصر فى بيان الدليل على الاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ايراد مضمونه ، فانه يكون معيبا بالقصور .

( الطعن رقم ٨٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٣٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ )

( الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠ )

( الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧ )

( الطعن رقم ٤٨٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩ )

( الطعن رقم ٧١١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ )

( الطعن رقم ١٠٩٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٧ )

( الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥ )

( قاعدة رقم ٨٩ )

**المبدأ :**

يجب سلامة الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطا - أن يبين كنه الخطا الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطا والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطا .

المحكمة : من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم. ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن دون أن يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكنه الخطأ الذي وقع منه ويورد الدليل على ذلك مردودا الى اصل ثابت في الاوراق . كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليها ومسلكتها أثناء وقوع الحادث وائر ذلك على قيام رابطة السببية كما اغفل بيان اصابات المجنى عليها وكيف انها أدت الى وفاتها من واقم تقرير فني باعتبار أن ذلك من الامور الفنية البحتة ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢٦٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٢٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١١ )

( الطعن رقم ٥٨٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦ )

( الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧ )

( الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦ )

( الطعن رقم ٣٥١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩ )

( الطعن رقم ٤١٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٦ )

( الطعن رقم ٨٠٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥ )

( الطعن رقم ١١٠٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢ )

( الطعن رقم ١٧٩٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٤ )

( الطعن رقم ٣٢٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣١ )

المبدأ :

يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر بما يعيبه .

الحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وان دلل على خطأ الطاعن في قيادة السيارة واصطدامه بالدراجة التي كان يستقلها المجنى عليه وانه ترتب على ذلك وفاة الاخير ، الا انه قد اغفل الاشارة الى الكشف الطبى وخلا من بيان الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه وكيف انها لحقت به من جراء التصادم وادت الى وفاته من واقع هذا التقرير الطبى ، ولذلك فقد فاتته ان يدلل على قيام رابطة السببية استنادا الى دليل فنى .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان رابطة السببية زكن في جريمة القتل الخطأ وهى تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحت .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة مع الزام المدعية بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية وذلك دون حاجة لبحث الوجه الاخر للطعن .

( الطعن رقم ٢٤٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٩٩٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٤ )

المبدأ :

قتل خطأ - يكون الحكم صحيحا اذا بين الواقعة بما تتوفر به كافة أركان جريمة القتل الخطأ ودلل على صحة اسنادها للطاعنين بما يكفى لادانتهم عنها .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعية الدعوى فى قوله أن المجنى عليه ..... وقت أن كان يلعب الكرة بالطريق أن دخلت الكرة التى يلعب بها فى صندوق الكهرباء المفتوح فصعق على الفور من الماس الكهربائى المارى فيه فحدثت له صدمة عصبية أدت الى وفاته .

ونقل عن والد المجنى عليه أن ابنه المصاب صعق داخل الكشك الكهربائى المفتوح ، وعن الشاهد ..... أنه « شاهد أحد الأشخاص وهو يخرج المجنى عليه من الكشك » وعن الشاهد ..... أن الطاعنين هما اللذان قاما بفتح الكشك لاصلاح الاعطال « وفرغا من ذلك فى الثالثة والنصف من مساء اليوم السابق على الحادث ، ثم دلى الحكم على خطأ الطاعنين ، واستظهر علاقة السببية بينه وبين وقوع الحادث ووفاته المجنى عليه بقوله :

« وكان الخطأ فى هذه القضية يتمثل فى أبشع صورة فى إهمال المتهمين بإغلاق هذا الكشك والتحقق من عدم إمكانية فتحه بشتى السبل إلا أنه نتيجة تسرعهم فى انتهاء العمل والانصراف بسرعة ما تركا باب هذا الكشك مفتوحا وعرضة لعبث أى من المارة بالطريق وقد شاء القدر للطفل الصغير أن يعبث به لاجراء كرتة فصعقه التيار الكهربائى فحدثت اضرار له أدت الى وفاته وكان الإهمال الجسيم متمثل فى أنه كان يتعين عليهم وهم من الرجال الفنيين ومعتادى العمل أن يتوقعا أن ترك مثل هذه الابواب مفتوحة أن يتعرض لها أحد من الناس بالعبث فيها دون دراية

فيصق الا انهما لم يهتما بذلك ولم يحترزا لتوقى الاخطار عن العامة بل سارعا بترك المكان دون الاهتمام بالتحقق من اغلاق الباب جيدا وقد اجمعت اقوال الشهود والذين تطمئن المحكمة على أن الباب كان مفتوحا وقت قيامهم باصلاحه وحتى وقوع الحادث وكان يتعين عليهما مراعاة الاصول فى اعمالهم الفنية تلك وهى من ابسط القواعد وأنه لولا هذا الاهمال منهم ما حدثت اصابة المجنى عليه التى اودت بالوفاة ومن ثم يكون قد توافر فى حقهما ركن الخطأ الذى ينجم عنه الضرر الذى لحق بالمجنى عليه والتى اودت بوفاته وعلاقة السببية بينهما نتيجة بانه لولا الخطأ ما حدث الضرر » . فان الحكم يكون قد بين الواقعة بما تتوافر به كافة أركان جريمة القتل الخطأ ، ودلل على صحة اسنادها للطاعنين بما يكفى لادانتهم عنها ..

لما كان ذلك ، وكان الطعنان لا يماريان فيما حصله الحكم - نقلا عن الشهود والمختصين - من أن سبب الحادث يرجع الى ترك باب الكشك الكهربائى مفتوحا مما عرض المجنى عليه للتيار الكهربائى ، فان خطأ الحكم فى تحديد مكان وقوف المجنى عليه وقت اصابته داخل الكشك أم بالقرب منه - وبفرض حصوله - يكون غير مؤثر فيه كما لا تجدى للطاعنين منازعتهم بأن للكشك باب آخر داخلى لم تعن المحكمة بتحقيق أمر وجوده وفتحه عنوة من المجنى عليه ما دامت قد حصلت أنه لولا ترك الطاعنين الباب الخارجى مفتوحا لما وقع الحادث .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

( الطعن رقم ١١٤٨٣ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٥/٨ )

( قاعدة رقم ٩٢ )

المبدأ :

جريمة القتل والاصابة الخطأ - اتخاذ الحكم من مجرد قيسادة الطاعن للسيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر دون أن



يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفاديا لوقوع الحادث - اغفال بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه لبيان قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه واثار ذلك كله على قيام ركن الخطأ ورابطة السببية واغفال بيان الاسباب بالمجنى عليه من واقع تقرير فني بعينه بالقصور الذي يبطله .

المحكمة : من حيث : الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على مجرد قوله :

« وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا لادانته اخذا بالثابت مما جاء بمحضر الشرطة واقوال المجنى عليه ومن التقرير الطبي المرفق ومن قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر دون مراعاة للقوانين واللوائح مما تسبب في وقوع الحادث نتيجة لخطئه ... » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وإن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير التعمدية وانه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمتي القتل والاصابة الخطأ - حسبا هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل أو الاصابة بحيث لا يتصور وقوع الفعل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى ما جاء بمحضر الضبط دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بتعاضدها القانونية كافة واتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر ما يوفق الخطأ

فى جانبہ دون أن ىستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب علیه السير بسرعة معينة تفاديا لوقوع انحادث كما اغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى من بعد بيان قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه واثر ذلك كله على قيام او عدم قيام ركن الخطا ورابطة السببية كما اغفل بيان اصاباا المجنى عليه من واقع تقرير فنى فانه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١١٦٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٩٣ )

المبدأ :

١ - جريمة قتل خطا قيامها على ثلاثة أركان ( خطا - ضرر - علاقة سببية بينهما ) قانون المرور يجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الخطا من جانبہ الى أن يثبت هو العكس .

٢ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطا تقتضى أن يكون الخطا متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطا ويتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحتة .

٣ - خلو أوراق الدعوى من الدليل على قيام الرابطة بين خطا المتهم ووفاة المجنى عليه فان توافر هذا الركن يكون محل شك كبير من شأنه أن تفقد تهمة القتل الخطا ركنًا من أركانها مما يتعين معه الغناء الحكم وتبرئة المتهم .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت جريمة القتل الخطا تقوم على ثلاثة أركان هى الخطا والضرر وعلاقة السببية بينهما وكانت المادة ٢١٦٦ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث بخطا من جانبہ الى أن يقيم الدليل هو على انتفاء هذا الخطا وكانت المحكمة تستدل ما اثبته الضابط بمحضر

ضبط الواقعة من أن الخمر كانت تفوح من غم المتهم أنه كان في حالة سكر أثناء قيادته للسيارة بما يوفر في جانبه ركن الخطأ الذي لم يتم هو الدليل على انتفاذه ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تقتضي أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ويتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحتة .

لما كان ذلك ، وكانت أوراق الدعوى - على نحو ما سلف - قد خلت من الدليل على قيام تلك الرابطة بين خطأ المتهم ووفاء المجنى عليهما فإن توافر هذا الركن يكون محل شك كبير من شأنه أن تفقد تهمة القتل الخطأ المسندة إلى المتهم ركناً من أركانها مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف وتبرئة المتهم منها عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦ )

( قاعدة رقم ٩٤ )

المبدأ :

تبرئة المتهم من تهمة القتل الخطأ يحل الارتباط بينها وبين التهمة الثانية ( سكر المتهم ) مخالفة تنقض الدعوى الجنائية عنها بمرور سنة رغم أن قانون المرور قد أطال مدة التقادم في مواد المخالفات إلى ثلاث سنوات ما دامت المدة المقررة لانقضاء الدعوى قد اكتملت قبل مدوره .

المحكمة : وحيث أن مقتضى تبرئة المتهم من تهمة القتل الخطأ أن ينحل الارتباط بينهما وبين التهمة الثانية والحكم في التهمة الأخيرة بما يناسبها إذ أن أعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات لا يكون إلا في حالة الحكم بالإدانة عن جميع التهم المرتبطة ، وكانت التهمة الثانية طبقاً لأحكام قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ مخالفة تنقض الدعوى الجنائية عنها بمرور سنة وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان

حكم محكمة الاعادة قد صدر بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٥ فقرر المتهم بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٥ ثم استشكل فى تنفيذه وقضى فى الاشكال بعدم قبوله فى ١٩٨٥/٧/٢٢ وقد قضى بين الحكم فى الاشكال وجلسة ١٩٨٨/٤/٧ التى حددت لنظر الطعن فى الحكم الصادر من محكمة الاعادة أمام محكمة النقض أكثر من المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد المخالفات ومن ثم فانه يتعين الغاء الحكم المستأنف بالنسبة لهذه التهمة والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة وبرائة المتهم عنها ولا يغير من ذلك أن يكون القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩ بتعديل قانون المرور قد أطلأ مدة التقادم فى مواد المخالفات التى تقع بالمخالفة لاحكامه الى ثلاث سنوات ما دامت المدة المقررة لانقضاء الدعوى قد اكتملت قبل صدوره .

وحيث انه عن الدعوى المدنية فانه متى قضى ببرائة المتهم مما أسند اليه فى الدعوى الجنائية فانه يتعين لذلك الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية والقضاء برفضها والزام رافعيها بالمصاريف .

( الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦ )

( قاعدة رقم ٩٥ )

المبدأ :

١ - قتل خطأ - اغفال الحكم للاشارة الى الكشف الطبى وخلوه من بيان الاسبابات التى حدثت بالمجنى عليه وادت الى وفاته استنادا الى دليل فنى ، يكون قاصر البيان .

٢ - رابطة السببية ركن فى جريمة القتل الخطأ وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحتة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على خطأ الطاعن عرض لرابطة السببية بقوله :

« فمن ثم يكون الخطأ متوفر في حق المتهم من قيادته للسيارة ورجوعه بها الى الخلف دون أن يتأكد من خلو الطريق مما أدى الى الاصطدام بالمجنى عليه وحدثت اصابته التي اودت بحياته » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد اغفل الاشارة الى الكشف الطبى وخلا من بيان عن الاصابات التى حدثت بالمجنى عليه وادت الى وفاته استنادا الى دليل فنى .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان رابطة السببية ركن فى جريمة القتل الخطأ وهى تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية للبحثة ، واذا خلا الحكم من ذلك ، فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث سائرأوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٨٨٢ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٤/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٤/٢٤ )

( الطعن رقم ٦١٩٦٩ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٧/٨ )

( قاعدة رقم ٩٦ )

المبدأ :

جريمة الاصابة الخطأ - مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ اذ يتعين استظهار سلوك الطاعن اثناء قيادته للسيارة وبيان موقف المجنى عليه وكيفية عبوره للميدان ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى اصابة المجنى عليه واثر ذلك على قيام رابطة السببية او انتفاؤها .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى بقوله :

« وحيث انه بمطالعة محضر الضبط المؤرخ ١٩٨٤/٧/٢١ تبين من افوال المجنى عليه أن الواقعة تمت بميدان الجيزة حال عبور المجنى عليه للميدان متوجها لمحطة الركاب حيث صدمه المتهم بسيارته وأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعونته اذ لولا هذه الرعاية ما وقع الحادث وحيث ترتب ضرر على الحادث ضرر بالمجنى عليه يتمثل فى الاصابات المبنية بالتقرير الطبي وكدمات بأسفل العين اليمنى وفروة الرأس وسحجات فى أسفل الساق اليمنى ويحتاج لعلاج اقل من واحد وعشرين يوما وكان هذا التقرير يرتبط مع الخطأ برابطة سببية ومن ثم يتعين معاقبة المتهم عما أسند اليه لاطمئنان المحكمة الى ثبوت التهمة قبل المتهم ولعدم حضوره لدفع الدعوى باى دفاع مقبول » .

لما كان ذلك ، وكان الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الادلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت فى الاوراق .

ولما كان ما أورده الحكم فى مدوناته ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره للميدان ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى اصابة المجنى عليه واثار ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاؤها ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٤٢٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٤ )

( قاعدة رقم ٩٧ )

المبدأ :

رابطه السببية ركن فى جريمة الاصابة والقتل الخطا - يقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب .

المحكمة : وكان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطا قد اغفل الاشارة الى الاصابات التى حدثت بالمجنى عليهما وأدت الى وفاتهما استنادا الى دليل فنى ، فقد فاته بذلك أن يدلل على قيام رابطه السببية بين الخطا فى ذاته والاصابات التى حدثت بالمجنى عليهما وأدت الى وفاتهما - من واقع تقرير طبى - من المقرر أن رابطه السببية ركن فى جريمة الاصابة والقتل الخطا وهى تقتضى أن يكون الخطا متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطا مما يتعين اثبات توافره بالاسناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحتة .

( الطعن رقم ٣٣٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

( الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

( الطعن رقم ٥٦١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٦ )





### الفصل الثالث

#### تسبيب الاحكام

( قاعدة رقم ٩٨ )

#### المبدأ :

يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطأ - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل .

المحكمة : من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معروفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن دون أن يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن اثناء القيادة والخطأ الذي وقع من الطاعن ، ويورد الدليل على ذلك مرهودا الى أصل ثابت في الأوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه اثناء وقوع الحادث وإثر ذلك على قيام رابطة السببية ، فإنه يكون معيبا بالقصور مما يبطله ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٠ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٩٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٩ )

( الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١١ )

( الطعن رقم ٩١٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦ )

( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦ )

( الطعن رقم ٥٤٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠ )

( الطعن رقم ١١٤١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )

( الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

(-قاعدة رقم ٩٩-)

### المبدأ :

إذا اغفل الحكم بحث مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وإثبات ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ، يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد ثابته القصور في التسيب ، ذلك بأن الطاعن دفع بأن الحادث وقع عندما حاول أن يتفادى الاصطدام بسيارة قى الاتجاه المضاد ولم يكن وليد خطأ منه ، فالتفت الحكم عن الرد على دفاعه وأقام ركن الخطأ في حقه على ما لا ينتج .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه نقل الى المستشفى مصابا بارتجاج بالمخ وجرح تهنكى بالجهة الداخلية للشفة العليا ونزيف بالثة العليا نتيجة ارتطامها بالاسنان . بجسم صلب راض وساعد على النزيف حالة مرضية مزمنة هي تليف بالكبد واستبقاء بالبطن وقتق سرى وشق بالبطن يرجح انه لاستئصال الطحال ولم يمكن الجزم بسبب وفاته ، وقرر شقيق المجنى عليه أنه علم بأن كلا من الطاعن والمجنى عليه يركب دراجة فصدم الاول الاخير ثم اعتدى عليه بالضرب ، وأنه كان يحاول أن يتفادى اصطدامه بالمجنى عليه الذى سقط وارتطمت رأسه بالرصيف وحدثت اصابته وأن تحريات الشرطة دلت على وقوع تصادم بين الطاعن وبين المجنى عليه ، ثم نقل الحكم عن تقرير

الصفة التشريحية أن « الاصابات الشاهدة بجثة المجنى عليه بين الفروة والشفة العليا كل منها رضية حيوية حديثة تنشأ عن المصادمة بجسم صلب راض ايا كان ويجوز حصولها من مثل السقوط على الارض وارتطام الرأس بشيء عند وقوعها على الارض ، وإن الإصابة حدثت وفق تصوير المتهم وإن الوقاة ناشئة عن اصابة يمين الرأس بما أدت اليه من كسور بالجمجمة ونزيف ضاغط على سطح المخ ، واذ كانت تلك الإصابة هي نتيجة سقوط المتهم على الارض وكان المتسبب في ذلك السقوط هو المتهم لعدم تأكده من خلو الطريق أمامه وصدمه وأحدث الإصابة المذكورة والتي أودت بحياته ، الامر الذي يتوافر معه ركن الخطأ قبل المتهم .

ولما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن بناء على ما خلص اليه من انه المتسبب في سقوط المجنى عليه لعدم تأكده من خلو الطريق أمامه دون أن يبين كيفية وقوع الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كان عدم التأكد من خلو الطريق سببا في وقوعه فإنه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن فضلا عن أن الحكم المطعون فيه - مع تحمله لدفاع الطاعن من أنه كان يحاول تفادي الاصطدام بمسيرة في الاتجاه المضاد عندما اصطدمت دراجته بدراجة المجنى عليه - أغفل بحث مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ الذي دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بعدم توافره وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية وفي عدم تعرض الحكم ليقول كلمته فيه قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٤٦١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١١٦٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١١ )

( الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٣ )

**المبدأ :**

١ - مجرد الانحراف بالسيارة فى حد ذاته لا يعتبر دليلا على الخطأ  
الا اذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك .

٢ - عدم ايراد الحكم المطعون فيه الدليل الذى استقى منه توافر  
صورة الخطأ ، وخلوه من التدليل على أن الاصابات التى لحقت بالمجنى  
عليه كانت من جراء التصادم بالسيارة - يجعل الحكم معيبا  
بالقصور .

**الحكمة :** لما كان الحكم المطعون فيه - بعد أن أثبت أن الطاعن  
كان يقود السيارة بسرعة عادية - قد خلص الى ادانته امتنادا الى أنه  
لم يتأكد من خلو الطريق وانه انحرف بالسيارة ناحية الدراجة البخارية  
قيادة المجنى عليه فاصطدم بها ، دون أن يورد الدليل الذى استقى منه  
توافر هذه الصورة من صور الخطأ مما له أصل ثابت فى الاوراق ، هذا  
فضلا عن أن مجرد الانحراف بالسيارة فى حد ذاته لا يعتبر دليلا على  
الخطأ الا اذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك ، كما خلا الحكم من التدليل  
على أن الاصابات التى لحقت بالمجنى عليه كانت من جراء التصادم  
بالسيارة ، وهو ما يجعل الحكم معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه  
والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده -  
الدعى بالحقوق المدنية - بالمصاريف المدنية .

( الطعن رقم ١٣٢٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠ )

( قاعدة رقم ١٠١ )

المبدأ :

خلو الحكم من أى بيان عن الاصابات التى حدثت ونوعها وأنها من  
جزء التصادم وأدت الى وفاته من واقع التقرير الطبى الذى أشار إليه .  
الامر الذى لم يدل على قيام رابطة السببية بين الخطا والاصابات التى  
أدت الى وفاة المجنى عليه .

الحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون  
فيه اقتصر فى بيانه رابطة السببية بين الخطا والضرر على قوله :

« ان الثابت بالاوراق من شهادة ... والتى تطعن اليها المحكمة  
أن المتهم حال سيره بسيارته انحرف تجاه اليمين حيث كان يسير  
المجنى عليه بدراجته فصدمه بمقدمة السيارة فأحدث اصابته التى أودت  
بحياته ، الامر الذى تستدل معه المحكمة على أن خطأ المتهم المتمثل  
فى انحرافه المفاجئ الى اليمين هو الذى أدى الى وقوع الحادث وإصابة  
المجنى عليه بالاصابات الميئة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته ، وأنه  
لولا هذا الخطا لما وقع الحادث ولما أصيب المجنى عليه بتلك  
الاصابات ... » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطا  
قد خلا من أى بيانات عن الاصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها  
وكيف انها لحقت به من جراء التصادم وأدت الى وفاته من واقع التقرير  
الطبى الذى أشار اليه فى مذوناته ولذلك فقد فاتته أن يدل على قيام  
رابطة السببية بين الخطا فى ذاته والاصابات التى حدثت بالمجنى عليه  
وأدت الى وفاته استنادا الى دليل قفى .

( الطعن رقم ١٧٩٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٤ )

المبدأ :

جريمة الاصابة الخطأ - اذا لم يورد الحكم فى مدوناته عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن يكون معيبا بالقصور فى التمييز. ذلك ان مجرد حصول تصادم نشأ عنه اصابة المجنى عليه لا يعتبر دليلا على خطأ الطاعن .

الحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لتمييزه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله بانها « تخلص فيما اثبتته المساعد اول ٠٠٠٠ مندوب قسم بنها بمحضره المؤرخ ١٩٨٥/١٠/٧ والذي اثبت به بانه قد ابلغ للقسم اشارة تفيد حادث تصادم بطريق الموالج وعليه قد قام بعمل المعاينة الترتيبية بمحضره » ، ثم خُص الحكم الى دأية الطاعن فى قوله :

« وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة فى حقه ثبوتاً كافياً من محضر ضبط من أنه تسبب فى اصابة المجنى عليه ٠٠٠٠ . بالاصابات الواردة بالتقرير الطبى ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بتضمن المادة ٣٠٤/٢ اجراءات جنائية » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها عن المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر ان ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ ان يبين فضلاً عن مضمون الادلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه مردوداً الى أصل صحيح ثابت فى الاوراق .

ولما كان ما اورده الحكم فى مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ

الذى وقع من الطاعن ذلك أن مجرد حصول تصادم نشأ عنه اصابة  
المجنى عليه لا يعتبر دليلا على خطأ الطاعن ، فان الحكم يكون معينا  
بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث  
باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦ )

( الطعن رقم ١٣٣٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢١ )

( الطعن رقم ١٢٧٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢١ )

( الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

( قاعدة رقم ١٠٣ )

المبدأ :

رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة القتل الخطا  
والتدليل على قيامها من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى الحكم  
باستظهارها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل  
بالحكم المطعون فيه الذى دان الطاعن بجرائم القتل والاصابة الخطا  
واطلاق عيار نارى داخل القرية وأنزل به عقوبة الجريمة الاشد وهى  
جريمة القتل الخطا والزمه التعويض عن وفاة المجنى عليه . . . . . ، قد  
اقتصر على نقل ما اثبتته التقرير الطبى الشرعى أن المجنى عليه  
المذكور أصيب فى راسه بعيار نارى وأن السلاح المضبوط قد اثبت فحصه  
اطلاقه فى تاريخ قد يتفق وتاريخ الحادث ، ولم يعن ببيان أن الاصابة  
تلك التى لحقت بالمجنى عليه ذاك هى التى أدت الى وفاته وذلك من  
واقع التقرير الفنى المذكور الذى نقل عنه هذه الاصابة ، ومن ثم فقد فاتته

أن يدلل على قيام رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه سالف الذكر وبين وفاته استناداً الى دليل فنى .

لما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة القتل الخطأ والتدليل على قيامها من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى الحكم باستظهارها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعينا نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية ، ولا يحول دون ذلك أن العقوبة التى انزلها الحكم بالطاعين مقررّة لجريمة قتل المجنى عليها ..... التى استوفى الحكم بياناتها وبأن الطاعين بها لان التبرير لا يرد ما دام الحكم قد قضى فى الدعوى المدنية التبعية بإلزام الطاعين بالتعويض عن وفاة المجنى عليه الآخر ..... .

( الطعن رقم ٣٤٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٢ )

( قاعدة رقم ١٠٤ )

### المبدأ :

جريمة قتل - الدفاع بنفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليه دفاع جوهرى يتعين على المحكمة أن تظن اليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لابتداء رأى فيها .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما يجمل أن الطاعين قد أصر على قتل المجنى عليه للمنازعات القائمة بينهما ومن ثم فقد توجه صباح يوم الحادث الى الحقل لسابق علمه بتواجد المجنى عليه هناك كل صباح وما أن ظفر به حتى قام بضربه بفأس على راسه قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استمدتها من أقوال شهود الإثبات ومن بينها



أقوال الشاهدين الاول والثانى ، كما نقل عن تقرير الصفة التشريحية « إن اصابات المجنى عليه الموصوفة بالرأس والعقد الايمن والايسر حيوية حديثة وذات طبيعة رضية نشأت من المصادمة الشديدة بجسم صلب راض أيا كان نوعه واصاباته الرضية الحديثة بالحديثة بالرأس من الجائز حدوثها من مثل قاس أو ما شابه ، كما أنه توجد مجموعة من المسجات المتكدة الحيوية الحديثة فى مساحة ٢ × ٣ سم منتشرة مقابل الجبهة والوجنة اليمنى والوجنة اليسرى والدقن وكذلك تكدمات حيوية حديثة بالظهر ويجوار القفص الصدرى » وقد حصل الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن اللين بوجه الطعن ورد عليه فى قوله :

« كما أن المحكمة تلتفت عما أبداه الدفاع من طلب احتياطي باستدعاء الطبيب الشرعى حيث أن هذا الطلب قصد به تعطيل الفصل فى الدعوى حيث أن الطبيب الشرعى قد اثبت فى تقريره الاصابات الموجودة بجثة المجنى عليه وقرر بانها حيوية حديثة وذات طبيعة رضية نشأت من المصادمة الشديدة بجسم صلب راض أيا كان نوعه واصاباته الحيوية الحديثة بالرأس من الجائز حدوثها من مثل التصوير الوارد بمذكرة النيابة العامة من مثل « محشة » فاس أو ما شابه وأن وفاة المجنى عليه تعزى الى اصاباته الحيوية الحديثة وما أحدثته من كسور بالجمجمة ونزيف بالمخ وكسور بالضلوع ونزيف دموى وهذا فيه الرد الكافى لما يطلبه الدفاع من الطب الشرعى » .

وهذا الذى أورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن .

لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن قد قام على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليه ودلل على ذلك بشواهد منها ما اثبتته المعاينة من عدم وجود دماء غزيرة فى مكانها رغم أن المجنى عليه أصيب بعدة اصابات فى أماكن عديدة من جسمه ، وكان الحكم المطعون فيه أغفل دلالة ذلك وهو - فى صورة الدعوى - دفاع جوهرى لما ينبئ عليه - لو صح - النيل من أقوال شاهدى الاثبات الاول والثانى مما كان يتعين على المحكمة أن تظن اليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه أما وقد عرضت لطلبه - تحقيقا لهذا الدفاع -

بقولها سالف البيان - رغم كونه دفاعا جوهريا فى الدعوى ومؤثرا فى مصيرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة ان تشق طريقها بنفسها لابداء رأى فيها ، فقد كان يتعين عليها ان تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى .

ولما كانت المحكمة التفتت عن هذا الاجراء واطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ، ذلك لان حدوث اصابات المجنى عليه التى اودت بحياته شئ وحدث اصابته حيث وجدت جثته شئ آخر ، لما يترتب عليه من صدق اقوال شاهدى الاثبات الاول والثانى او النيسل منها وهو مدار منازعة الطاعن ومن ثم فان الحكم يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عما شابته من قصور فى التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث اوجه الطعن الاخرى .

( الطعن رقم ٩٢٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٧ )

الباب الخامس

قتل عمد

الفصل الاول

الركن المادى

الفصل الثانى

الظروف المشددة

الفصل الثالث

الظروف المخففة

الفصل الرابع

تسبیب الاحكام



## الفصل الاول

### الركن المادى

( قاعدة رقم ١٠٥ )

#### المبدأ :

جناية القتل العمد - تتميزها لعنصر خاص هو ان يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى ازهاق روح المجنى عليه - وهو امر يبطنه الجانى ويضمرة فى نفسه - وجوب ان يقضى الحكم بالاهانة بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو ان يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى ازهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم وهو بطبيعته امر يبطنه الجانى ويضمرة فى نفسه ، فان الحكم الذى يقضى بادانة متهم فى هذه الجناية يجب ان يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الادلة التى تكون المحكمة قد استخلصت منها ان الجانى حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه كان فى الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه .

( الطعن رقم ٢٣٨٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٢٤٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦ )

( الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩ )

( الطعن رقم ١٢٤٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤ )

- ( الطعن رقم ١٠١٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ )  
 ( الطعن رقم ٢٢٤٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠ )  
 ( الطعن رقم ٢٤٥٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠ )  
 ( الطعن رقم ٢٣٨٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )  
 ( الطعن رقم ٣٦٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٠ )  
 ( الطعن رقم ٣٠١٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٩ )  
 ( الطعن رقم ٣٤٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩ )  
 ( الطعن رقم ٦١٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٩ )

#### ( قاعدة رقم ١٠٦ )

#### المبدأ :

جريمة القتل العمد - قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر  
 يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية  
 يأتيها الجانى وتنم عما يضمرد فى نفسه واستخلاص هذه النية  
 ناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى  
 توافر به كافة العناصر القانونية بجريمة القتل العمد التى دان الطاعن  
 اورد على ثبوتها فى المحكمة حالة معينة الصحيح من الاوراق ادلة  
 مستمدة من اقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية من شأنها ان  
 الى ما رتبته الحكم عليهما عرض لتوافر نية القتل فى قوله :

» وحيث انه يمتد الجدل فى مدى توافر نية القتل لدى المتهم فانه  
 كان الحادث قد بدأ باحتكاك المتهم بالمجنى عليه ومحاولة الامساك  
 لتماسك على ما قد يشير الى انه لم يكن ينتوى قتله الا ان المحكمة  
 انه ازاء الخلاف العائلى والمالى بين الواقعة وموقف المجنى عليه  
 من عوده المتهم الى خطبة اخته ثم صده المتهم عنه اثناء هذا  
 كالك وبهزه اياه وتذكيره بما يعانیه من عجز فى يده وتحذيره اياه

من انه سيلحق الاذى به ان لم يبتعد عنه على نحو ما جاء باقـسـوال  
 الشاهد العاشر ، كل ذلك انما اثار حفيظة المتهم وقد كان مغاضبا فاستعر  
 اوار غضبه وانتوى قتل غريمه واستل مدية وانهل عليه وطعنه عدة طعنات  
 منها ثلاث طعنات شديدة فى مقتل من جسم نفذت الى صدره وبطنه  
 هذا بالإضافة الى انه قد صرح وأعلن امام الكافة اثر سقوط المجنى عليه  
 على الارض مدرجا فى دماائه انه قد قتله واشخص بلوغه الام المكلفة على  
 ابنها وانهى اليها خبره وبينما قلبها يتفطر عليه طلب من ابنها مستهزئا  
 ان يقوم اليها من رقدته اشارة الى انه لن يستجيب وانه متيقن من عدم  
 قوميته وهو ما تستخلص منه المحكمة وتستوفق ان تلك للطعنات كانت  
 بقصد القتل وازهاق الروح ، كما تستخلص أيضا مما صرح به المتهم  
 وأعلن انه ما ترك المجنى عليه وما كف يده عنه الا معتقدا انه قد أجهز  
 عليه » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك  
 بالحمس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات  
 والمظاهر اشارة الى ما يأتينا الجانى وتتم عما يضره فى نفسه  
 واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع  
 فى حدود سلطته التقديرية يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام  
 يوجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج .

واذ كان ما اورده الحكم فيما سلف يكفى فى استظهار توافر نية  
 القتل فان نعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص لا يخرج عن أن  
 يكون جدلا فى تقدير الادلة وفى سلطة محكمة الموضوع وفى وزن عناصر  
 الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض ولم  
 تكن المحكمة ملزمة من بعد بالرد على ما اثاره الدفاع من أن الحادث  
 لم يكن سوى مشاجرة لا تتوافر فيها نية القتل ، لما هو مقرر من أن محكمة  
 الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم فى كل جزئية يثيرها فى مناحى دفاعه  
 الموضوعى ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد على غير اساس .

( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢ ) .

فى نفس المعنى :

- ( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٦ )
- ( الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢ )
- ( الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٩ )
- ( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠ )
- ( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ )
- ( الطعن رقم ٣٤٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩ )
- ( الطعن رقم ٤٥٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٢ )
- ( الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣ )
- ( الطعن رقم ٤٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢ )
- ( الطعن رقم ٢٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥ )
- ( الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣ )
- ( الطعن رقم ٧٨٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٨ )

( قاعدة رقم ١٠٧ )

المبدأ :

قتل عمد - يجب أن يعنى الحكم بالتحدث استقلا عن القصد  
خائى الخاص واستظهاره بإيراد الأدلة التى تكون المحكمة قد استخلصت  
بأن الجانى كان يقصد ازهاق روح المجنى عليه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه تحدث عن نية القتل  
له :

« وحيث أنه عن نية القتل فهى ثابتة فى حق المتهم من استخدام  
مين من شأنها أن تحدث القتل ومن تعدد الطعنات وأن بعضها فى مقتل  
جرح الزبحى برقية المجنى عليها » .

لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من  
إثم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه



الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم . وهو بطبيعته أمر يبطئه الجانى ويضمره فى نفسه فان الحكم الذى يقضى بادتة المتهم فى هذه الجنائية أو الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحديث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التى تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجانى حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساسا تبنى عليه النتيجة التى تتطلب القانون بمقتضاها يجب أن يبنى بياننا واضحا ويوجهها الى أصولها فى الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون استنادها الى أصولها إلا أن يكون ذلك بالأحالة على ما سبق بيانه عنهما فى الحكم .

ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المسمى الذى قارفه الطاعن . ذلك أن استعمال سكيناً وهى سلاح قاتل إذا أصابت مقتلاً وتعدد الاصابات الطعنية بجمع المجنى عليها والتى جاء بعضها فى مقتل منها لا يكفى بذاته لثبوت نية للقتل فى حق الطاعن إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسى الجانى ، لأن تلك الاصابات قد تتحقق بغير القتل الممعد ، ومن ثم فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تحليلاً على توافر نية القتل لا يبلغ حد الكفاية بما يشوبه عيب القصور فى التسبب مما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٠ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٤٦٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٢ )

( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢١ )

**المبدأ :**

استخلاص قصد القتل موكول لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية لانه امرأ خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان قصد القتل امرأ خفيا لا يدرك بالحس الظاهر ، وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، وكان استخلاص هذا القصد موكولا الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم فضلا عما حصله من اعترافات المحكوم عليه من انه انتوى قتل المجنى عليه قد عرض لنية القتل واستظهرها في قوله :

« وحيث انه عن نية ازهاق الروح فهي ثابتة في حق المتهم من واقع اعترافه الذي تطمئن اليه المحكمة من تسديده الضربات الى عنق المجنى عليه من الخلف بالسكين المضبوط والبالغ طول نصله حوالي ٣٠ سم بيد خشبيه طولها حوالي ١٥ سم والمعدة لهذا الغرض ، ثم قيام المتهم بموالاة التعدي وتكرار ذلك حتى فاضت روح المجنى عليه وحتى تم فصل رأسه عن جسمه ، ومن الاستمرار في تسديد الضربات بعد ان فاضت روح القتيل » . فان الحكم يكون قد اثبت بأسباب سائغة توافر نية القتل في حق المحكوم عليه .

( الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨١٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣١ )

( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠ )

## الفصل الثانى

### الظروف المشددة

( قاعدة رقم ١٠٩ )

#### المبدأ :

يكفى لتحقيق ظرف الترمد مجرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالقت او قصرت فى مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه .

( الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣ )

( قاعدة رقم ١١٠ )

#### المبدأ :

استعمال القاتل سلاح قاتل بطبيعته « مقص » وتعدد الطعنات بجسم المجنى عليه - لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل .

المحكمة : لما كان ما استدل به الحكم على توافر نية القتل فى حق الطاعن من استعماله لسلاح قاتل بطبيعته « مقص » ومن تعدد الطعنات بجسم المجنى عليها لا يفيد سوى مجرد تعدد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعماله لسلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الطاعن .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يمتظهر القصد

الجائى الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه ويكشف عنه ، فإنه يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه .

( الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤ )

( قاعدة رقم ١١٤ )

المبدأ :

سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان سبق الاصرار حالة ذهنية - تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن فى قوله :

وحيث انه عن توافر سبق الاصرار فهو ثابت من اقرار المتهم بتحقيقات النيابة من انه بعد ان علم بقيام الجنى عليه بالتعرض لصديقته .... فكر فى هذوء وروية فى لزوم التخلص منه بقتله ، وايقامه على شراء البسكين قبل ارتكاب الحادث بعشرة ايام وفق تجهيده ، وبينها لتكون جلهزة لما انتواه ثم استدراجه له بشقة الهرم لتنفيذ مخططه اخذا اياه على دراجته خلفه ، وكان قد أعاد المشروبات التى يستطيع بها ان يفقد المجنى عليه وعنه، ولما تأكد من تمام هذا الفقد انهال بالسلاح عليه محدثا اصاباته القاتلة فى راسه وعنقه حتى فصله عن الجسد ، وكل ذلك ثبت فى جانبه سبق الاصرار « ، فان الحكم يكون قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار وما ينتج عنه .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المعروض قد بين ولقعة الدعوى  
 بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق  
 للاصرار التي دلل بها المحكوم عليه وأورده على ثبوتها في حقه أدلة  
 مردودة الى اصولها الثابتة في الاوراق من شأنها ان تؤدي الى ما رغبه  
 الحكم عليها ، واستظهر الحكم نية القتل كما استظهر ظرف سبق  
 الاصرار على النحو المعرف به قانونا ، وفند في منطق سائغ ما قام عليه  
 دفاع المحكوم عليه من عدم ارتكابه الحادث ، وما دفع به من بطلان  
 الدليل المستمد من الاعتراف ، وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع  
 آراء أعضاء المحكمة بعد استطلاع رأي مفتي الجمهورية ، وجاء خطأ  
 من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، كما انه صدر من  
 محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر  
 بعده غليون يسري على واقعة الدعوى بغير ما لبتى اليه الحكم ، ومن  
 ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة واقرار الحكم الصواب بالاعدام  
 للمحكوم عليه .

( الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٩ )

( قاعدة رقم ٢١٢ )

المبدأ :

جريمة قتل عمد مقترن بجناية سرقة ليليا مع القصد وحمل سلاح -  
 قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحسي الظاهر وإنما يدرك بالظن صروف  
 المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم  
 عما يضمهر في صدره واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل  
 الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما  
 تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد المقترن بجناية  
 سرقة ليليا مع التعدد وحمل سلاح التي دلل الطاعن بها ولورد على  
 ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اقوال شاهد للاعبات --- مدير ادارة البحث

الجنائي بمديرية أمن الشرقية واعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة العامة. وما أثبتته تقرير. الصفة التشريحية وهي أدلة ماثقة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولا ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالخص المظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يات بها الجاني وتتم عما يضره في صدره واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله :

وحيث أنه عن نية القتل وازهاق زوج المجنى عليه فقد توافر الدليل على ثبوتها وقيامها لدى الجاني من ذهاب المتهم الاول « الطاعن » والمتهم الثاني الحدث الى محل عمل المجنى عليه ومع الاخير مطواة واحداث بها عدة اصابات في مختلف الاجزاء الجهرية من جسم المجنى عليه وفي مقتل ومن قيام المتهم الاول بخنق المجنى عليه بالمثل ولم يتركه الا جثة هامدة وهو رجل ممن لم تشفع لدهما توسلاته وبعد أن تأكد له ما انتواه من ازهاق روحه حتى يتمكن من تنفيذ جريمته الامر الذي يقطع بأن المتهم الاول قد انصرفت نيته الى قتل المجنى عليه » .

وكان ما اورده الحكم تدليلا على ثبوت نية القتل لدى الطاعن سائقا وكافيا لحمل قضائه ، فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الخصوص ، ويضحى الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٩٢٣٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٧ )

( قاعدة رقم ١١٣ )

المبدأ :

جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المقترون بجناية مرقعة - حكم - بطلان لصدوره من غير الهيئة التي سمعت المرافعة .

الحكمة : ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الهيئة التي سمعت المرافعة بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٩٠ وقررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٩٠ كانت مشكلة من رئيس المحكمة المستشار ٠٠٠٠ والمستشارين ٠٠٠ و ٠٠٠٠ ، وقد أثبت بمحضر الجلسة الأخيرة أن الهيئة التي نطقت بالحكم مشكلة من رئيس المحكمة المستشار ٠٠٠٠ والمستشار ٠٠٠٠ والامتاذ ٠٠٠٠ الرئيس بمحكمة بورسعيد الابتدائية ، وجاء بصدر الحكم المطعون فيه أنه صدر من هذه الهيئة الأخيرة .

لما كان ذلك ، وكان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص في المادة ١٧٠ منه على أن : « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فإذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم » وكان يبين من الاوراق والمفردات المضمومة ، أن المستشار ٠٠٠ كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقررت حجزها للحكم ، ولكنه لم يشترك في الهيئة التي نطقت به ، وإنما حل محله الامتاذ ٠٠٠٠ الرئيس بمحكمة بورسعيد الابتدائية ، ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودة الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه والاعادة بالنسبة للطعن والمحكوم عليه الآخر ٠٠٠ الذي لم يقبل طعنه شكلاً لاتصال وجه الطعن الذي بنى عليه النقض به ، وذلك عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وبغير حاجة لبحث وجهي الطعن الآخرين .

( الطعن رقم ١٠٤٢٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٤ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٥/٢ )

المبدأ :

جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تلزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء طالما ان استناد الخبير سليم لا يجافى المنطق والقانون .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك ، وكان قد رد على طلب مناقشة الطبيب الشرعى التصريح بتقديم تقرير طبي استشارى بقوله :

« بوعن طلب استدعاء الطبيب الشرعى ، فان دفاع المتهم لم يكشف عن النقاط التى يرغب سؤال الطبيب فيها لتقف المحكمة على جدوى هذا لطلب وهو على تلك الصورة طلب مجهل تلتفت عنه المحكمة ، ويبقى للرب التصريح بتقديم تقرير طبي استشارى وفوق انه كان فى مكتنته لدفاع عن المتهم اعداد هذا التقرير قبل جلسة المحاكمة وتقديمه ، فانه يكشف عما يروقه من هذا الطبيب ببيان اوجه نعيه على تقرير صفة للتشريحة المودع » .

واذ كان هذا الذى رد به الحكم كافيا ويسوغ به رفض طلب مناقشة طبيب الشرعى وتقديم تقرير طلب استشارى . فضلا عما هو مقرر من محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير تدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تلزم باستدعاء لطبيب الشرعى لمناقشته ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى



من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وطالما ان استنادها الى الراى  
الذى انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

( الطعن رقم ١٣١٣٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/١٢/٢٣ )

### ( قاعدة رقم ١١٥ )

#### المبدأ :

١ - جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار - اعتراف - الدفع ببطلان  
الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه - دفع جوهرى . يجب على محكمة  
الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائقا .

٢ - الاعتراف الذى يعتد به يجب ان يكون اختياريًا صادرًا عن  
ازادة حرية - لا يصح التحويل على الاعتراف - ولو كان صادقًا - متى  
كان وليد اكراه او تهديد كائنًا ما كان قدره .

٣ - الوعد او الاغراء يعد قرين الاكراه والتهديد لان له تأثير على  
حرية المتهم .

٤ - يجب على المحكمة ان تعرض للصلة بين التهديد والوعود  
والاغراء وبين اعترافها الذى عولتد عليه وتقول فيه كلمتها ولا كان حكمها  
معيبًا بفساد التليل فضلًا عن القصور ..

٥ - الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضًا ومنهنا  
مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر  
التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الراى الذى  
انتهت اليه المحكمة .

المنحكمة : - وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المنحكمة  
ان المتابع عن الطلعة دفع ببطلان الاعتراف المنسوب اليه فى  
التحقيقات لصدوره تحت تأثير الاكراه من رجال الشرطة كما هدمها  
المتهم الثانى زوج الجنى عليها بسلحه الحكومى كى تعترف بارتكاب

الجريمة مما عرضها للشعور بالخوف فضلا عن وعده اياها بأن يمددها بالمال لعلاج والدتها ويبين من الحكم المطعون فيه أنه استند فيما استند اليه في ادانة الطاعنة الى اعترافها فى تحقيقات النيابة ورد على هذا الدفاع بقوله :

« أن الاوراق قد خلت من أى دليل أو اثر أو حتى مجرد اشارة الى أن ثمة اكراه مادى أو معنوى قد وقع على المتهمه دفعها للدلاء باعتراقها ، بل على العكس من ذلك فالثابت بأوراق الدعوى أن المتهمه قد ادلت باعترافها بكامل ارادتها وفى حضور محاميها وهى عالة بشخص المحقق معها وقامت بتمثيل جريمتها فى المعاينة التصويرية التى أجرتها النيابة الامر الذى ينتفى معه القول بأن ثمة اكراه كان واقعا عليها اذ جاء اعترافها مطابقا تماما لكافة الاثار المادية والاصابية ومتفقا مع ما انتهت اليه بتقرير الصفة التشريرية كما عثر بمحل الحادث على ملابسها الملوثة بدماء المجنى عليها وفى الاماكن التى اشارت اليها وتعرفت بنفسها على اماكن أخفائها ، فقد اطمأنت المحكمة تماما وارتاح ضميرها وقر فى وجدانها بانها التى اقترفت واقعة القتل بالاشتراك مع المتهم الثانى الذى حرضها ولتقق معها على ارتكابها وما وعده اياها بالمال الا بغرض ارتكاب الجريمة بعد أن أعد لنفسه الشهود على ذلك » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا مبائغا ، وأن الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة فلا يصح التعميل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره ، وكان الوعد أو الاغراء يعد قرين الاكراه والتهديد لان له تأثير على حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار والاعتراف ويؤدى الى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا ، مما كان يتعين معه على المحكمة وقد دفع امامها بأن اعتراف الطاعنة كان نتيجة اكراه وقع عليها من رجال الشرطة ومن زوج المجنى عليها بعد تهديده اياها بمساحه الحكومى بالاعتراف بارتكاب الجريمة ووعدة لها بأن يمددها بالمال اللازم لعلاج والدتها او تتولى هى تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة بين الاكراه وسببه وعلاقته باقوالها

فان هى نكلت عن ذلك واكتفت بقولها انسابق دون أن تعرض البتة للصلة بين التهديد والوعد والاعراء وبين اعترافها الذى عولت عليه وتقول كلمتها فيه فان حكمها يكون معيبا بفساد التدليل فضلا عن القصور ، ولا يغنى فى ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى - اذ الدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الراى الذى أنتهت اليه المحكمة .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر اوجه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد صدر غيابيا بالنمبة للمتهم الثانى فلا يمتد اليه اثر النقض بل يقتصر على الطاعنة وحدها .

( الطعن رقم ١٣٥٩٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٦ )



### الفصل الثالث

#### الظروف المخففة

( قاعدة رقم ١١٦ )

#### المبدأ :

لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجانى  
اثر مشادة وقتية - حالات الاثارة والاستفزاز والغضب لا تنفى نية  
القتل .

المحكمة : وحيث انه عن نية القتل فهى متوافرة فى حق المتهم  
من استخدامه فى الاعتداء على المجنى عليهم سلاحا قاتلا بطبيعته  
( مطواة قرن غزال ) ومن ثم تعدد الاصابات بكل منهم ووقوعها فى  
مواضع قاتلة من اجسامهم بالصدر والبطن والعنق وهو ما يقطع بان  
المتهم حين اعتدى على المجنى عليهم انما كان يقصد ازهاق روحهم  
جميعا على اثر المشادة التى نشبت بينه وبين زوجته المجنى عليها  
الاولى وقيام والدها وخالها باصطحابها الى مركز الشرطة للابلاغ عن  
سرقة قرطها الذهبى ، ولا يؤثر فى ذلك ما ذهب اليه الدفاع من أن  
المتهم كان فى حالة اثارة واستفزاز وغضب تملكته اثر اتهام زوجته  
بسرقة قرطها الذهبى وتوجهها بصحبة ذويها الى مركز الشرطة للابلاغ  
ضده . لما هو مقرر من انه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما نشأت  
لدى الجانى اثر مشادة وقتية ، ولما هو مقرر ايضا من أن حالات الاثارة  
والاستفزاز والغضب لا تنفى نية القتل ، كما انه لا تناقض بين قيام  
هذه النية لدى المتهم وبين كونه قد ارتكب فعلته تحت تاثير اى من هذه  
الحالات ، وان عدت اعذارا قضائية مخففة يرجع الامر فى تقديرها الى  
هذه المحكمة وهى تفصل فى الدعوى بوصفها محكمة موضوع .

( الطعن رقم ٤١١٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٤/١/١٩٩٠ )



## الفصل الرابع

### تسبيب الاحكام

( قاعدة رقم ١١٧ )

#### المبدأ :

١ - جريمة القتل - للمحكمة أن تكون اعتقادها بالادانة في هذه الجريمة من كل ما تطمئن اليه من ظروف الدعوى وقرائنها .

٢ - متى رأت المحكمة الادانة كان لها أن تقضى بالاعدام دون حاجة الى اقرار أو شهادة شاهدين برؤيته أو تلبسه .

المحكمة : وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل المقرن بجناية هتك عرض المجنى عليها التي لم يبلغ عمرها ست عشر سنة كاملة بالقوة التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من اعترافه بتحقيقات النيابة العامة وأقوال النقيب ... رئيس مباحث مركز اولاد صقر وتقرير مصلحة الطب الشرعي الخاص بتشريح جثة المجنى عليها وما ورد بتقرير فحص ملابس المجنى عليها وهي أدلة صائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط لثبوت جريمة القتل والحكم بالاعدام على مرتكبها وجود شهود رؤية أو قيام أدلة معينة بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالادانة في تلك الجريمة من كل ما تطمئن اليه من ظروف الدعوى وقرائنها ، ومتى رأت الادانة كان لها أن تقضى بالاعدام على مرتكب الفعل المستوجب للقصاص دون حاجة الى اقرار منه أو

شهادة شاهدين برؤيته حال وقوع الفعل منه أو ضبطه متلبساً بها ومن ثم ما يثيره انطاعن في وجه طلعته في هذا الشأن ينحل الى جـدل موضوعي في تقدير وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب وبذا يكون الحكم المطعون فيه بريئاً مما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

( الطعن رقم ٢٢٤٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦ )

### ( قاعدة رقم ١١٨ )

#### المبدأ :

١ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها .

٢ - محكمة الموضوع ليست مطالبة بالا تأخذ الا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من الأدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن التقرير الطبي الشرعي وهي أدلة سائفة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطالبة بالا تأخذ الا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من الأدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء



العقلي والمنطقي . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن وجوده على مسرح الجريمة ومساهمته في عمل من أعمالها التنفيذية هو استدراج المجنى عليه الى منزل المتهم الاول طبقا لخطة رسمها معه ومتهمة اخرى تنفيذا لعقدتهم المشترك وهو قتل المجنى عليه الا أنه قد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادة الجناة فيه هو استغاثة المجنى عليه ومداركتة بالعلاج .

وكان ما حصله من ذلك له اصله ومعينه من الاوراق مما يجادل فيه الطاعن كما أثبت في تبلييل سائق توافر سبق الاصرار في حق الطاعن وغيره من المتهمين واتفاقهم على ارتكاب الجريمة مما يرتب في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية فان الحكم اذ انتهى الى مساءلة الطاعن بوصفه فاعلا أصليا طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات - بفرض صحة ما يثيره الطاعن من عدم اعترافه فعل الاعتداء على المجنى عليه - يكون قد اصاب صحيح القانون ويضحي ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

( الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥ )

( قاعدة رقم ١١٩ )

المبدأ :

عدم استظهار الحكم المطعون فيه اصابات المجنى عليهم وكيف انها لحقت بهم من جراء الحادث وادت الى وفاة بعضهم - قصور في استظهار رابطة السببية .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتي القتل والاصابة الخطا قد اغفل الاشارة الى التقارير الطبية وخلا من اى بيان عن الاصابات التي حدثت بالمجنى عليهم ونوعها وكيف انها لحقت بهم من جراء الحادث وادت الى وفاة بعضهم من واقع هذه التقارير ، فيكون قد فاتته ان يدلل على

قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والاصابات التى حدثت بالمجنى عليهم والتي أدت الى وفاة بعضهم .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن رابطة السببية ركن فى جريمة القتل والاصابة الخطأ وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح . أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح . أو القتل بغير قيام هذا الخطأ ، فإن الحكم الابتدائى المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه اذ لم يستظهر اصابات المجنى عليهم وكيف أنها لحقت بهم من جراء الحادث وأدت الى وفاة بعضهم يكون قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر فى جريمتى القتل والاصابة الخطأ .

( الطعن رقم ٨٥١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ١٢٠ )

المبدأ :

قتل عمد - دفاع شرعى - مدى توافر شروطه .

المحكمة : وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه قصور فى التسييب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بانه دفع بانه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه لان المجنى عليه تعدى عليه وأحدث اصاباته التى اثبتها وكيل النيابة والتقرير الطبى الا ان الحكم اطرح هذا الدفاع برد قاصر غير مسائغ حيث اغفل الاشارة الى اصاباته ، واستظهار الصلة بين الاعتداء الواقع منه والاعتداء الواقع عليه واثّر ذلك فى قيام حالة الدفاع الشرعى .

وحيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن تمسك بانه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مستشهدا فى ذلك بما حدث به من اصابات ثابتة بالكشف الطبى وبمناظرة ضابط الواقعة ووكيل النيابة كما يبين من ذات المحضر ان محامى المدعى بالحقوق المدنية سلم بحدوث اصابات سطحية بالمتهم .

لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد  
أى اعتداء على نفس المدافع أو نفس غيره وتقدير مقتضياته أمر اعتبارى  
يجب أن يتجه وجهة شخصيته يراعى فيها مختلف الظروف التى أحاطت  
بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على التفكير الهادى  
البعيد عن تلك الظروف . .

وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى نفي حالة الدفاع الشرعى  
على قول مقتضب هو أن الأوراق خلّت من محاولة المجنى عليه الاعتداء  
على المتهم وأن الأخير هو الذى فاجأ المجنى عليه بالطعن بمسكين  
دون أن يعرض لاصابات الطاعن التى جعل منها ركيزة لدفاعه  
لامتظهار ظروف حدوثها ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه  
الذى دين بها وذلك للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاءها  
فانه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث  
باقى أوجه النعى .

( الطعن رقم ١٠١٧٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٣ )

( قاعدة رقم ١٢١ )

المبدأ :

١ - قتل عمد مع سبق الاصرار - الدفع ببطلان الاعتراف لوقوع

اكراه ماضى .

٢ - الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً ولا يعتبر  
كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئ عن  
أمر غير مشروع ولو كان صادقاً كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك  
الأكراه . .

٣ - يجب على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لأكراهه عليه ونفى قيامها فى استدلال سائغ ان هى رأت التعويل على الدليل المستمد منه والا كان حكمها معنيا .

المحكمة : ونحيت انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعنة دفع ببطلان الاعتراف المسند اليها لصدوره تحت تأثير اكراه وقع عليها من رجال الشرطة وقد اصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك فى الدعوى مستندة فيما استندت اليه الى اعتراف الطاعنة وردت على هذا الدفاع بقولها : « ان الطاعنين قد اتفقا على رواية واحدة اول الامر وهى البلاغ بوفاتها محترقة اثناء الاستحمام بعد ان خلعا عنها ملابسها واشعلا فيها النار الا ان تقرير الصفة التشرحية اثبت ان هذه الحروق غير حيوية أى احدثت بالجثة بعد وفاتها لاختفاء معالم هذه الجريمة الشنعاء . ومن أدلة اللبوت فى حق التهمة الاولى عدولها عن اقوالها الاولى بعد افتضاح الامر واعترافها امام المأمور والعمدة بما اقترفت يدها ولكنها تعزى هذا الامر الى وقوع اكراه ماضى عليها الا ان المحكمة تطمئن الى هذا الاقرار منها حتى ما قد يشوبه من ادعاء باكراه اذ ان هذا القول وحده هو الذى يستقيم مع ما ورد بتقرير الصفة التشرحية » .

وكان من المقرر ان الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئ عن امر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، والاضل أنه يتعين على المحكمة ان تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لأكراهه عليه ونفى قيامها فى استدلال سائغ ان هى رأت التعويل على الدليل المستمد منه .

ولما كانت المحكمة قد اطرحت الدفع ببطلان اعتراف الطاعنة مستنادا الى انه جاء مطابقا لماديات الدعوى دون ان تعرض للصلة بين اعترافها وبين الاصابات المقول بها فان حكمها يكون معنيا متعينا بالنسبة للطاعنة والطاعن الاخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ولا

يفنى فى ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى اذ أن الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٠١١٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٣ )



## قانون

( قاعدة رقم ١٢٢ )

### المبدأ :

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٦ بما نص عليه في المادة الاولى منه يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم بما اشتملت عليه أحكامه من اعفاء من عقوبة الغرامة المقررة للجريمة المسندة اليه متى كانت الأعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه وبما نص عليه من قسّر الأزالة والتصحيح على الحالات التي تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو قيود الارتفاع المقررة في قاعدة الطيران المدني - وبالتالي يكون هو القانون الواجب للتطبيق ما دامت الدعوى الجنائية المعروضة لم يفصل فيها حكم بات - لحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .

الحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قد صدر بتاريخ ٣ من إبريل سنة ١٩٨٤ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ من إبريل من السنة ذاتها ، ونص في المادة الاولى منه على أن يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء النص الاتي :

« يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له ، قبل العمل بهذا القانون ، أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ ، لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، وفي هذه

الحالة تقف الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا ، فاذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ ، وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لاحكام المادة ١٦ من ذلك القانون وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالي :

١٠٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه .

٢٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه .

٥٠٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه .

٧٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة لما زاد على ذلك .

وتعفى جميع الاعمال المخالفة التي لا تزيد قيمتها على عشرة الاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة ، وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة امام المحاكم ، ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي ، فيوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها في الفقرتين الاولى والثانية ، وتسرى احكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التي صدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ عليها ، وذلك فيما عدا المناطق والاحياء التي يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص بالاسكان بناء على طلب المحافظ المختص خلالا ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

ثم صدر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٨٦ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٦ ، ونشر في الجريدة الرسمية في ٣ يولية سنة ١٩٨٦ ناصا في المادة الاولى



منه على أن يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء النص الاتي :

« يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونيه سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده » .

لما كان ذلك ، فان القانون سالف الذكر بما نص عليه فى المادة الاولى منه يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم ، بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من عقوبة الغرامة المقررة للجريمة المبندة اليه ، متى كانت الاعمال المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وبما نص عليه من قصر الازالة أو التصحيح على الحالات التى تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو قيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق ما دامت الدعوى الجنائية المعروضة ، لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم ، علا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨ )

( قاعدة رقم ١٧٣ )

المبدأ :

تعارض التشريعات مع أحكام الدستور - وجوب الالتزام بأحكام الدستور وإهدار ما سواها .

المحكمة : اذ الدستور هو القانون الوضعي الاسمي صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل على أحكامه ، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، مستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أم لاحقاً على العمل بالدستور ، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لمنطة أدنى في مخرج التشريع أن تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعاً صادراً من سلطة أعلا ، فإذا فعلت السلطة الأدنى ذلك ، تعين على المحكمة أن تلزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة الا وهو الدستور وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له ، إذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور ذاته .

( الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ )

( قاعدة رقم ١٧٤ )

المبدأ :

لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص ولا صرفه عما يحقق الغاية التي تغياها المشرع من بقريرة .

( الطعن رقم ٦٦٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩ )

( قاعدة رقم ١٧٥ )

المبدأ :

التفسير في القوانين الجنائية .

المحكمة : الاصل انه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتمزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا ليس فيها غامه يجب أن تعد تعبيراً

صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل إيا كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج عن النص متى كان واضحا جلى المعنى قاطعا فى الدلالة على المراد منه .

( الطعن رقم ٩٠٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٦٦٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩ )

( الطعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١١ )

( قاعدة رقم ١٢٦ )

المبدأ :

متى كان النص القانونى صريحا جليا فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بقصد الشارع فيه لأن محل ذلك انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

المحكمة : متى كان النص القانونى صريحا جليا فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بقصد الشارع منه لأن محل ذلك انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

ولما كان النص فى المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد أباح للمستاجر المصرى تأجير المكان المؤجر له للغير من الباطن مفروشا أو خاليا فى حالة اقامته خارج الجمهورية بصفة مؤقتة فإن هذا النص وقد جاء صريحا وعاما دون تخصيص للغرض من استعمال العين المؤجرة فانه يسرى على كافة الاماكن سواء كانت معدة للسكنى أو لغير ذلك من الاغراض اذ لا محل لتقييد مطلق النص دون قيد وقصره على الاماكن المؤجرة لغرض السكن فحسب .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأعمل حكم النص سالف الذكر على عين النزاع المؤجرة لاستعمالها عيادة طبية فانه يكون قد اتزم صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٩ )



## قضاة

( قاعدة رقم ١٢٧ )

### المبدأ :

يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم -  
إذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات  
المضمومة أن القاضي « ..... » كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة  
في الدعوى وحجزتها للحكم ولكنه لم يشترك في الهيئة التي نطقت به  
بل حل محله قاضي آخر . ومع ذلك فإنه لم يتبين من تلك المفردات أنه  
وقع قائمة الحكم كما خلت الاوراق من مسودته .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية  
والتجارية توجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم  
فاذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته ، فإن الحكم المطعون فيه  
يكون مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى  
أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٨٣٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٢ )

( قاعدة رقم ١٢٨ )

### المبدأ :

يكون الحكم باطلا اذا كان أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية التي  
اصدرت الحكم المطعون فيه قد اصدر الحكم في معارضة الطاعن  
الابتدائية .

**المحكمة :** وحيث أنه يبين من تحكم في المعارضة الابتدائية الصادر بجملة ١٩٨٦/٤/١٩ ومحضر جلسته أن السيد القاضي ٠٠٠٠ الذي أصدره قد جاس بعد ذلك كعضو يمين بالدائرة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه ( يمتنع على القاضي أن يشترك في الحكم اذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه ) وجاء في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه المادة ( ان أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا ) .

لما كان ذلك ، وكان احد اعضاء الهيئة الاستئنافية التي اصدرت الحكم المطعون فيه قد اصدر الحكم في معارضة المطاعن الابتدائية ، وكان القانون قد اوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم في الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعين النقض والاعادة .

( الطعن رقم ٩٢٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣ )

( قاعدة رقم ١٢٩ )

**المبدأ :**

الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها - من بينها أن يكون القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى - على القاضي في تلك الاحوال الامتناع من تلقاء نفسه ولو لم يطلب أحد الخصوم رده والا وقع قضاؤه باطلا .

**المحكمة :** وحيث أن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد شاب البطلان ، ذلك أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته كان ممثلاً للنائب العامة في الدعوى أثناء نظرها أمام محكمة أول درجة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الاحوال أن يكون القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى - فيتعين على القاضي في تلك الاحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون . وإساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها - ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن السيد عضو اليمين بالهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان ممثلاً للنائب العامة قبل تعيينه قاضياً . مما كان لازماً أن يمتنع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من هيئة كان أحد أعضائها ممثلاً للنائب العامة في الدعوى أثناء نظرها أمام محكمة أول درجة - يكون قد وقع باطلا متعيناً نقضه .

( الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢١/٢٩ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٦٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٢ )

( الطعن رقم ٨٢٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١ )

## المبدأ :

امتناع القاضى عن الاشتراك فى الحكم اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة كانت قد امرت بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ضد المحكوم عليه فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الامر ، وقضت محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بالغائه ، وكانت هذه المحكمة مشكلة من رئيس المحكمة ..... والقاضيين ..... و ..... واذا رفعت الدعوى الجنائية ضد المحكوم عليه ، فقد صدر الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قاضيا بادانته ، وبالزامه بالتعويض المطلوب للمدعى بالحقوق المدنية ، ويبين من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التى أصدرته كانت مشكلة من رئيس المحكمة ..... والقاضيين ..... و .....

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات تنص فى فقرتها الثانية على أنه يمتنع على القاضى أن يشترك فى الحكم اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة . وكان البين مما تقدم أن اثنين من اعضاء هيئة المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه هما الرئيس وعضو اليمين قد سبق لهما الاشتراك فى الهيئة التى نظرت الطعن فى الامر الصادر عن النيابة العامة بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل الطعون ضده وقضت بالغائه وهو عمل من أعمال الاحالة كان يمتنع معه عليهما الاشتراك بعد ذلك فى محاكمة المطعون ضده ، وأذا اشتركا فى هذه المحاكمة فإن الحكم المطعون فيه الذى اشتركا فى اصداره يكون باطلا متعينا نقضه والاعادة .

( الطعن رقم ١٥٢١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١ )



## ( قاعدة رقم ١٣١ )

### المبدأ :

قضاة - طلب رد القضية - اذا قضت هيئة المحكمة في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد يكون حكمها باطلا .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بسطت واقعات الدعوى واورد مضمون الادلة التي استند اليها في اداة الطاعنين ، وباقى المحكوم عليهم - عرض لطلبى الرد المقدمين من الطاعنين في قوله :

« وحيث ان المحكمة تبوء بادىء ذي بدء انه بتاريخ ١٩٩٠/٥/٦ قدم للمتهم الثانى . . . طلبا برد المحكمة عن نظر الدعوى ، وبتاريخ ١٩٩٠/٥/٨ قدم المتهم الثالث طلبا مماثلا عاد وتنازل عنه ، والمحكمة تعتبر ان طلب الرد المقدم من المتهم الثانى بعد اقفال باب المرافعة - ان هو الا عتبة مادية لاطالة امد التقاضى وعرقلة الفصل فى القضية ، ومن ثم تلتفت عنه عملا بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون المرافعات » . ثم خلص الى معاقبة الطاعنين بعقوبة الاعدام .

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد نص فى المادة ٢٤٨ منه على انه :

« للخصوم رد القضية عن الحكم فى الجالات الواردة فى المادة السابقة ، وفى سائر حالات الرد المبينة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ولا يجوز رد اعضاء النيابة العامة ولا مامورى الضبط القضائى ، ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم فى الدعوى » .

ثم نص فى الفقرة الاولى من المادة ٢٥٠ على انه

« يتبع فى نظر طلب الرد والحكم فيه ، القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية » .

وكانت الفقرة الاولى من المادة ١٥١ من قانون المرافعات المدنية التجارية ولئن نصت على أنه « يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا سقط الحق فيه » إلا أن المادة ١٥٢ قد نصت على أنه « يجوز طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة ، أو اذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد » .

كما نصت الفقرة الاولى من المادة ١٦٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية سالف الإشارة على أنه :

« يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الاصلية الى أن يحكم فيه نهائيا » . فان مفاد ذلك أنه يجوز فى حالات محددة تقديم طلب الرد بعد المواعيد المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥١ سالف الذكر ، وان وقف الدعوى الاصلية يقع وجوبا بقوة القانون بمجرد تقديم طلب الرد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٩٠ وكان البين من افادة قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة المرفقة بالاوراق أن طلبى الرد المقدمين من الطاعنين قد قدما بتاريخ ٦ ، ٨ من مايو سنة ١٩٩٠ وقضى فيهما بجلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٩٠ برفض الطلب المقدم من الطاعن الاول ، وبسقوط الحق فى طلب الرد بالنسبة للطلب المقدم من الطاعن الثانى .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة - رغم اتصال علمها بتقديم طلبى الرد على ما كشفت عنه فى اسباب حكمها - لم تعمل مقتضى القانون ومضت فى نظر الدعوى وفصلت فيها - قبل أن تفصل الهيئة المختصة بنظر طلبى الرد فيهما - فان قضاءها المطعون فيه يكون قد وقع باطلا لتعلقه بأصل من اصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان الى توزيع العدالة . ولا يغير من ذلك ما ساقه الحكم من أن الطاعن الثانى قد تنازل عن طلب الرد المقدم منه ، وأن الطلب الاخر قدم بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى ولم يقصد به سوى اطالة أمد التقاضى لما ينطوى عليه هذا القول من الفصل فى طلبى الرد على الرغم من أن الهيئة -

بمجرد انعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد - لا يصح أن يقع لها قضاء  
فى طلب هى خصم فيه ، بل ينعقد الاختصاص بذلك للمحكمة المنوط  
بها النظر فى طلب الرد دون غيرها . كما لا يغير من الامر كذلك انه  
قضى - من بعد صدور الحكم المطعون فيه - بسقوط الحق فى أحد  
الطلبين وبرفض الآخر وذلك لما هو مقرر من أن العبرة فى توافر المصلحة  
هى بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتد بانعدامها  
بعد ذلك .

لما كان ما تقدم ، وكان قضاء الهيئة المطلوب ردها فى الدعوى  
قبل الفصل فى طلبى الرد هو قضاء من حجب عن الفصل فى الدعوى  
لأجل معين ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالبطالان فضلا  
عن خطئه فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والإعادة بالنسبة  
للطاعنين الاول والثانى ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ دون حاجة لبحث باقى أوجه  
طعنهما ، ولباقى الطاعنين دون حاجة الى النظر فى أوجه طعنهم  
وكذلك بالنسبة للمحكوم عليهما ٠٠٠ الذى قضى بعدم قبول طعنه  
شكلا ، و ٠٠٠ الذى لم يقرر بالطعن فى الحكم . وذلك كله لاتصال  
الوجه الذى بنى عليه النقض بهم .

( الطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٧ )

( قاعدة رقم ١٣٢ )

المبدأ :

قضاة - لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى  
أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جنابة أو جنحة الا باذن من اللجنة  
المنصوص عليها فى المادة ٩٤ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة  
القضائية .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض لما دفع به محامى  
الطاعن من بطلان التحقيقات ورد عليه بقوله :

» ودفع محاميه ببطلان اجراءات التحقيق لبدءها قبل الحصول على اذن من مجلس القضاء الاعلى بتحريك الدعوى الجنائية اعمالا من المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية . وحيث انه عن الدفع فالنص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على انه في جميع الاحوال التي يشترط فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على اذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فيها الا بعد تقديم هذه الشكوى والحصول على هذا الاذن أو الطلب « . مفاده ان الاجراءات غير الماسة بشخص القاضي أو مسكنه يجوز اتخاذها قبل الاذن برفع الدعوى الجنائية دون أن يترتب على ذلك ثمة بطلان اذ الحظر قاصر على القبض والحبس وما في حكمهما من إجراءات ولا محل للتحدى باعمال حكم الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية على الواقعة المطروحة فنص المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية هو الواجب التطبيق باعتباره نصا خاصا يقيد الحكم الوارد في المادة ٢/٩ من قانون الاجراءات بوصفها نصا عاما اما باقى الاجراءات من سماع شهود أو اجراء المعاينة فلا يستلزم سبق صدور الاذن .

لما كان ما تقدم ، واذ كان الاجراء الذى تعول عليه المحكمة على قضائها هو شهادة الرائد ..... وهو اجراء لم يكن يستلزم وفقا لما سلف بيانه صدور الاذن من مجلس القضاء الاعلى ومن ثم وقد صدر الاذن بتحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم في ١٩٨٥/٢/١١ فان اجراء سماع شهادة الشاهد المذكور يكون قد تم بمنأى عن البطلان « . وهذا الذى اوردته الحكم معيب بالخطا في تاويل القانون ، ذلك بان القاعدة العامة انه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانه يجب ان تعد تعبيرا صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التاويل ايا كان الباعث على ذلك وانه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على انه في جميع الاحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى او الحصول على اذن او طلب من المجنى عليه او غيره لا يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فيها الا بعد تقديم هذه الشكوى او الحصول على هذا الاذن او الطلب « . فان مفاد هذا النص في واضح عبارته وصريح دلالة وعنوان الفصل الذي وضع فيه - في شان الجرائم التي يشترط القانون لرفع الدعوى الجنائية فيها تقديم شكوى او الحصول على اذن او طلب من المجنى عليه او غيره - انه لا يجوز - تحريك الدعوى الجنائية او مباشرة اى اجراء من اجراءات بدء تسييرها امام جهات التحقيق او الحكم قبل تقديم الشكوى او الحصول على الاذن او الطلب من الجهة التي ناطها القانون به فاذا ما حركت الدعوى الجنائية سواء بتحقيق أجرته النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق او برفع الدعوى الجنائية امام جهات الحكم قبل تمام الاجراء الذي تطلبه القانون في هذا الشأن وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وللضحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها وتبطل اجراءات التحقيق كافة ما تعلق منها بشخص المتهم كالقبض عليه او حبسه او ما لم يكن منها ماسا بشخصه كسؤال الشهود . اما المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ اذ نصت على انه : « في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على القاضى او حبسه احتياطيا الا بعد الحصول على اذن من اللجنة - المنصوص عليها في المادة ٩٤ ، وفي حالات التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضى وحبسه ان يرفع الامر الى اللجنة المذكورة في مدة الاربع والعشرين ساعة التالية للجنة . ان تقرر اما استمرار الحبس او الافراج بكفالة او بغير كفالة وللقاضى ان يطلب سماع اقواله امام اللجنة عند عرض الامر عليها .

وتحدد اللجنة مدة الحبس ... وفيما عدا ما ذكر لا يجوز اتخاذ اى اجراء من اجراءات التحقيق مع القاضى او رفع الدعوى الجنائية عليه

فى جنائية أو جنحة الا-باذن من اللجنة المذكورة بناء على طلب النائب العام ... » فليس فى صيقتها ما يفيد تخصيص عموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية بقصر قيد الاذن على الاجراءات الماسة بشخص القاضى او حرمة مسكنه اذ ان المشرع قصد بما نص عليه فى فقرتها الاولى من عدم جواز القبض على القاضى او حبسه اجتيافيا وكلا الاجراءين من اجراءات التحقيق واخطرها وما نص عليه فى فقرتها الاخيرة من عدم جواز اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق مع القاضى او رفع الدعوى التاكيد على عدم جواز اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق مع القاضى او رفع الدعوى عليه أما عدا ذلك من الاجراءات الغير ماسة لشخص القاضى فيظل محكوما - بعموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة سالفة البيان فلا يجوز اتخاذها الا بعد صدور الاذن بها من اللجنة المختصة والقول بغير ذلك يؤدى الى ضياع الغاية التى تغياها الشارع من قيد الاذن وهى حماية شخص القاضى والهيئة التى ينتسب لها لما فى اتخاذ اجراءات التحقيق المتعلقة باتهام يدور حول القاضى فى غيبة من جهة الاختصاص من ماسم بشخص القاضى واستقلال الهيئة التى ينتسب لها كما ان عدم النص صراحة فى المادة ٩٦ - سالفة البيان - على جواز اتخاذ الاجراءات الغير ماسة بشخص القاضى دون اذن اللجنة المختصة يعنى ان الشارع المصرى لم يرد الخروج على الحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المطروحة يتوقف تحريكها ورفعها على صدور اذن من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩٤ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية باعتبار ان المتهم فيها من اعضاء النيابة العامة وكان البين من المفردات المضمومة ان النيابة العامة حركت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بالتحقيق الذى أجبرته بتاريخ ١٤/١/١٩٨٥ بسؤال الضابط المبلغ وما تلاه من اجراءات تحقيق أخرى تمت بغير صدور اذن من اللجنة المختصة فان هذا التحقيق يكون

باطلا وكان بطلان التحقيق مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالادانة على اى دليل يكون مستمدا منه . ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سوى هذا التحقيق الباطل وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على مخالفة القانون فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ولو ان الطعن بالنقض للمرة الثانية دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع .

( الطعن رقم ٥٦١٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٧ )





## قـمـار

( قاعدة رقم ١٣٣ )

### المبدأ :

إذا لم يبين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وخلا من بيان نوع اللعبة التي مارسها الطاعن وكيفيةها وأوجه الشبه بينها وبين أى من الألعاب التي نص قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ وأن للحظ فيها النصب الاوفر فانه يكون قاصرا في استظهار أركان الجريمة والتدليل على توافرها في حق الطاعن مما يعيبه ويوجب نقضه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه واقعة الدعوى والدالة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله :

« ومن حيث أن التهمة المسندة الي المتهم ثابتة في حقه مما ورد في محضر الضبط من ارتكاب المخالفة الواردة بوصف النيابة ، وتنطبق عليها مواد الاتهام ، ومن ثم يتعين معاقبة المتهم بالعقوبة المقررة فيها ، عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدالة التي استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها . فمكتنات المحكمة النقض من « مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صارت اثباتها في الحكم والا . كان قاصرا » ، فكان نص القضية

الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شان الحسالى العامة قد جرى على انه « لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار او مزاوله اى لعبة من الالعب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية » .

وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص فى المادة الاولى منه على اعتبار بعض الالعب من العاب القمار والتى لا يجوز مباشرتها فى المحال العامة والاندية ، واعتبر هذا القرار ايضا من العاب القمار تلك التى تتفرع من الالعب التى يحددها هذا النص او التى تكون مشابهة لها ، وكان من المقرر ان المراد بالعب القمار فى مفهوم نص المادة ١٩ من القانون - المار ذكره - انما هى الالعب التى تكون ذات - خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القرار بعض انواع العاب القمار فى بيان على سبيل المثال وتلك التى تتفرع منها او تكون مشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولتها فى المحال العامة والاندية وهى التى يكون الربح فيها موكولا للخطر اكثر منه للمهارة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، وخلا من بيان نوع اللعبة التى مارسها الطاعن وكيفيتها وواجه الشبه بينها وبين اى من الالعب التى يشملها نص القرار الوزارى - المار ذكره - وان للحظ فيها النصيب الاوفر ، فانه يكون قاصرا فى استظهار اركان جريمة لعب القمار فى محل عام ، والتدليل على توافرها فى حق الطاعن ، مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٤١٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٩/١٩٨٩ )

( قاعدة رقم ١٢٤ )

المبدأ :

عقوبة جريمة لعبة القمار فى محل عام - كنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ هى الحبس والغرامة التى لا تتجاوز الف جنيه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة لعب القمار فى محل عام - كنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ هى الحبس والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه ومصادرة الادوات والنقود وغيرها من الاشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى عقوبة الحبس المقتضى بها ابتدائيا ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٤٨٩١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

( قاعدة رقم ١٣٥ )

المبدأ :

١ - يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل مع مراعاة ما هو مقرر من ان القياس محظور فى مجال التائيم .

٢ - جريمة لعب القمار لا يؤثم فعلها الا اذا تم فى المحال العامة للعب فى الطريق العام لم يؤثمه القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - الحكم بغير ذلك خطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث انه لما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى بما حاصله ان المتهمين ضبطا يلعبان القمار فى الطريق العام ( لعبة السيف ) بعد ان اورد الحكم الاحلة على ثبوت تلك الواقعة بان الطاعنين بجريمة لعب القمار فى الطريق العام تطبيقا للمواد ١ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شان المحال العامة قد جرى على انه ( لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار او مزاوله اية لعبة من الالعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية ، مما مفاده انه يشترط لتائيم الفعل طبقا لتلك المادة ان يقع فى احد المحال العامة .

ولما كان الأصل انه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأثيم ، وكان لعب القمار فى واقعة الدعوى قد وقع فى طريق عام وليس فى أحد المخال العامة فانه كان يتعين على المحكمة أن تقضى ببراءة الطاعنين .

لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تقضى المحكمة - مع نقض الحكم - بتصحيح الخطأ بالقضاء ببراءة الطاعنين .

( الطعن رقم ٤٨٦٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧ )

( قاعدة رقم ١٣٦ )

## المبدأ :

١ - المراد بالعب القمار الممنوع مزاولتها فى الحال العشامة والاندية هى التى يكون الريح فيها قولا للحظ أكثر من المهارة .

٢ - لسلامة الحكم الصادر بالادانة أن يبين نوع اللعب الذى ثبت حصوله فإن كان من غير الألعاب المذكورة فى قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ فعلى المحكمة أن تبين ما يفيد مشابهتها لها . والا كان قاصرا .

المحكمة : من حيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد أورد واقعة الدعوى بما مؤداه أنه اثناء مرور ضابط مباحث مركز النصر على أحد المقاهى وجد الطاعن وآخرين يلعبون لعبة الكوم .

لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال انعاما قد جرى على انه :

« لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار او مزاوله أية لعبة من الالعب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتحديدوها قرار من وزير الداخلية . وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص فى مادته الاولى على اعتبار بعض الالعب من الالعب القمارى والتى لا يجوز مباشرتها فى المحال العامة والاندية واعتبر هذا القرار أيضا من الالعب القمارى تلك التى ستتفرع من الالعب التى يحددها هذا النص او التى تكون مشابهة لها ، وكان من المقرر أن المراد بالالعب القمارى فى سياق على سبيل المثال وتلك التى تتفرع منها او تكون مشابهة لها وذلك تنتهى عن مزاولتها فى المحال العامة والاندية وهى التى يكون الريح فيها قولا للحظ أكثر من المهارة وأنه يجب لسلامة الحكم بالادانة بمقتضى هذا القانون أن تعين المحكمة فيه نوع اللعب الذى ثبت حصوله فان كان من غير الالعب المذكورة فى النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والا كان حكمها قاصرا .

واذ كان الحكم لم يبين كيفية اللعبة وأوجه الشبه فيها وبين أى من الالعب التى يشملها نص القرار الوزارى المذكور وإن للحظ فيها النصيب الاوفر ، فانه يكون قد صار مجهلا فى هذا الخصوص مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم وهو ما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الاخر . . . لكونه طرفا فى الخصومة الاستثنائية .

( الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٢٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٣ )



## قوة القاهرة

( قاعدة رقم ١٣٧ )

### المبدأ :

متى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون - كانت النتيجة محسولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينهما وبين الخطأ - دفاع الطاعن بأن الحادث وقع نتيجة سبب أجنبى - دفاع جوهرى يجب على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه .

المحكمة : وكان من المقرر انه متى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون كانت النتيجة محسولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينهما وبين الخطأ ، فان دفاع الطاعن بأن الحادث وقع نتيجة سبب أجنبى لا يد له فيه هو فى صورة هذه الدعوى - دفاع جوهرى ، كان لزاما على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يدفعه لما ينبىء على ثبوت صحته من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على ايراد هذا الدفاع دون أن يعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه أو الرد عليه بما ينفيه فانه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب ، متعيना من ثم نقضه والاعادة وذلك دون حاجة للنظر فى وجوه الطعن الاخرى مع الزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية - المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٧١٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ )

البسدا :

متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون - كانت النتيجة محمولة عليها - انقطاع علاقة السببية بينهما وبين الخطأ - انقشعت المسؤولية عن المتهم .

المحكمة : وكان من المقرر انه متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون كانت النتيجة محمولة عليها وانقطعت علاقة السببية بينهما وبين الخطأ وانقشعت المسؤولية عن المتهم الا اذا كون خطره بذاته جريمة أو أن للجاني يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه .

وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد انحراف الطاعن بسيارته الى الاتجاه المضاد دليلا على خطئه وكان ما اورده الحكم ردا على دفاعة القائم على أن سبب الحادث يرجع الى حادث فجحشائى على اللخو السالف ايواده لا يستقيم به اطراح هذا الدفاع إذ لم يبين الحكم كيف أنه كان يمكن للطاعن أن يتوقع انفجار الاطار أو يتداركه استنادا الى دليل فنى ثابت بالاوراق ومن ثم فانه يكون معيبا بالقصور المبطل له .

( الطعن رقم ١٥٦٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/١٩ )



## متشردون ومشتببه فيهم

( قاعدة رقم ١٣٩ )

### المبدأ :

١ - من المقرر أن الاشتباه صفة تلحق بالشخص وتكشف عنه السوابق وتدل عليه .

٢ - عدم استظهار الحكم المطعون فيه سوابق الطاعن وما صدر فيها من أحكام أو القضايا التي اتهم فيها ونوعها فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتحليل عليها فى حق الطاعن على قوله :

« تخلص الواقعة فيما أثبتته محرر المحضر من أن المتهم سبق إتهامه فى عدة قضايا تعدى على النفس والمال وأن التحريات المرية دلت على أنه ما زال يزاول نشاطه الاجرامى ، وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا أخذا مما ورد بمحرر الضبط الذى تطمئن اليه المحكمة ومن عدم دفعه الاتهام المنسوب اليه بدفعا مقبول ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتباه صفة تلحق بالشخص ينشئها مسلكه الاجرامى ، وتكشف عنه السوابق وتدل عليه . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر سوابق الطاعن وما صدر فيها من أحكام ، أو القضايا التي اتهم فيها ونوعها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١١٤٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٩١ )



## مجرمون أحداث

( قاعدة رقم ١٤٠ )

المبدأ :

من المقرر قانونا أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها .

( الطعن رقم ٣٤٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١١ )

( قاعدة رقم ١٤١ )

المبدأ :

١ - إذا خلا الحكم الابتدائي وكذلك الاستئنافي الذي اعتنق أسبابه من استظهار من المطعون ضده يكون باطلا .

٢ - تجرى محاكمة الحدث فى غير علانية - مناط اختصاص محكمة الأحداث .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاوراق أن المطعون ضده وآخر قدما لمحكمة الأحداث بتهمة لعب قمار فى محل عام واحراز سلاح ابيض دون ترخيص فقضت بحبس كل منهما شهرين مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة فعارضا فى هذا الحكم وقضى برفض معارضتهما فاستأنف المطعون ضده ونظرت دعواه فى جلسات علنية حتى قضى فيها بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ بقبول استئنافه شكلا والغاء الحكم المتأنف وبوضعه تحت الاختيار القضائى لمدة ستة اشهر.

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٣٤ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على أنه :

« لا يجوز أن يحضر محاكمة الحدث إلا اقاربه والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تجيز له المحكمة الحضور باذن خاص » ،  
مما مفاده أن تجرى محاكمة الحدث في غير علانية خلافا للاصل العام المقرر بنص المادة ٣٦٨ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب علانية الجلسات في المحاكمات الجنائية قصدا من الشارع الى حماية الحدث وحياته الخاصة ونأيا به عن مواجهة أفراد المجتمع في تلك الظروف وكى يتسنى لمن يتولى أمره أن يقوم على اصلاحه وتقويمه .

لما كان ذلك ، وكان مناط اختصاص محكمة الاحداث ومن ثم عدم علانية المحاكمة هو هبوط عدم تجاوز سن المتهم ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة او عند وجوده في احدى حالات التعرض للانحراف حسب المستفاد من المادة الاولى من قانون الاحداث سالف الذكر والذي بين في المادة ٣٢ منه كيفية تقدير سن الحدث .

وكان الحكم الابتدائي وكذلك الاستئنافى الذى اعتنى أسبابه قد خلا كل منهما من استظهار من المطعون ضدهما بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور الذى يبطله ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كاستها فيما تثيره الطاعة .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٤٤٢٠ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/٩/٢٠ )

( قاعدة رقم ١٤٢ )

المبدأ :

خلو الاوراق من وجود وثيقة رسمية تكشف عن سن المتهم وقت ارتكابه للجريمة - المعول عليه في تقدير سته لا يكون الا بواسطة الخبير .

المحكمة : وحيث أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث المعمول به اعتبارا من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الاولى على أن « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » .

كما قضى فى المادة ٣٢ منه على أن :

« لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فاذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق انها قد خلت من وجود وثيقة رسمية تكشف عن سن المتهم وقت ارتكابه للجريمة ، ومن ثم فان المعول عليه فى تقدير سنه لا يكون الا بواسطة خبير ، ولذا كان البين من التقرير الطبى الشرعى المؤرخ ١٩٨٦/١١/٢٦ أن الطبيب الشرعى لوقع الكشف الطبى على المتهم فى هذا التاريخ فبقين له حكما على نموه الجسمانى يوما اظهره الاشعة المأخوذة لتقدير السن انه قد تجاوز العشرين عاما فانه يكون قد ثبت بيقين أن سن المتهم بوقت ارتكاب الحادث بتاريخ ١٩٨٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، ومن ثم فلا يعد حدثا فى حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤. ويضحى الدفيع ديبطلان امر النيابة العامة باحالة المتهم الى محكمة الجنايات فى غير محله .

( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧ )

( قاعدة رقم ١٤٣ )

المبدأ :

الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها - لا يشاركها فيه أى محكمة أخرى سواءا - قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين من النظم العام .

**المحكمة :** اذ كان الشارع اذ نص فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث على أن :

« تشكل محكمة الاحداث من قاض واحد يعاونه خبيران من الاختصاصيين احدهما على الاقل من النساء ويكون حضورهما اجراءات المحاكمة وجوبيا » .

وفى المادة ٢٩ منه على أن :

« تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف » .

فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها - لا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها .

لما كان ذلك ، وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ، وكان البين من الاطلاع - التحقيقات - صورة بطاقة شخصية - احيلت الى محكمة أحداث لكن، لم ينظرها على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى - أن المتهم المطعون ضده حدث لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة فى ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث الذى سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها احكامه لم يقدم الى محكمة الاحداث المختصة بحدها لمحاكمته بل قدم الى محكمة الجنب العادية - محكمة مركب - ظلخا - المشكلة من قاض قضى فى الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها ، فان محكمة تبنى درجة اذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون اذ كان يتعين عليها أن تقصد حكمها على القضاء بالغاء الحكم المستأنف لان القول بغير ذلك معناه اجازة محاكمة المتهم امام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لا تملك محكمة الدرجة الاولى محاكمته عنها لخروجها عن دائرة ولايتها ، فضلا عن أن ذلك يكون منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون ، علاوة على ما فيه من حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضى وهذا

لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للاحكام المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم تعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء بالناء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى ، واحالتها الى محكمة الاحداث المختصة .

( الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٩٨٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨ )

( قاعدة رقم ١٤٤ )

المبدأ :

اذا اُقتُرف الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشر سنة ولا تجاوز ثمانى عشر سنة جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس - للمحكمة أن توقع عليه عقوبة الحبس تلك أو أن تستبدل بها أحد التدبيرين الخامس والسادس المنصوص عليهما فى المادة السابعة من قانون الاحداث .

المحكمة : اذ كان النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث على أنه :

« اذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام ... أما اذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فللمحكمة بدلا من الحكم عليه بالعقوبة المقررة لها ، أن تحكم عليه بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما فى المادة ٧ من هذا القانون » يدل دلالة واضحة على أنه اذا ما اُقتُرف الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، كان للمحكمة أن توقع عليه عقوبة الحبس تلك ، أو أن تستبدل بها أحد التدبيرين الخامس

والسادس المنصوص عليهما في المادة السابقة من قانون الاحداث ، الا  
وهما الاختبار القضائي والايداع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

( الطعن رقم ١٠٥٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

( قاعدة رقم ١٤٥ )

المبدأ :

الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث تقبل الطعن عليها بالطرق  
المقررة لذلك قانونا عدا ما كان منها صادرا بالتوبيخ او بالتسليم  
للولدين او لمن له الولاية على الحدث الا لخطا في تطبيق القانون  
او بطلان في الحكم او في الاجراءات اثر في الحكم .

المحكمة : وكان قانون الاحداث الصادر بالقانون رقم ٣١ لسنة  
١٩٧٤ ينص في المادة ٣١ منه على ان :

« يتبع امام محكمة الاحداث في جميع الاحوال القواعد والاجراءات  
المقررة في مواد الجرح ما لم ينص على خلاف ذلك » .

وتنص المادة ٤٠ منه على انه :

« يجوز استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث عدا الاحكام  
التي تصدر بالتوبيخ او بتسليم الحدث لوالديه او لمن له الولاية عليه ،  
فلا يجوز استئنافها الا لخطا في تطبيق القانون او بطلان في الحكم او  
في الاجراءات اثر فيه ، ويرفع الاستئناف امام دائرة تختص لذلك في  
المحكمة الابتدائية » .

بما مفاده ان الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث تقبل الطعن عليها  
بالطرق المقررة لذلك قانونا عدا ما كان منها صادرا بالتوبيخ او بالتسليم  
للولدين او لمن له الولاية على الحدث فلا يجوز استئنافها الا للاسباب  
تنفذ الذكر .



لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بإدانة الطاعن بجريرة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر وبايداعه أحسدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية قد صدر من محكمة الاحداث المشكلة وفقلا لقانون الاحداث ولم يصدر من محكمة امن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ ، ومن ثم فان الطعن عليه بطريق المعارضة وفقا للقواعد العامة يكون جائزا ويكون من مقتضى الطعن بطريق الاستئناف على الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة أن تنظر محكمة الدرجة الثانية أولا فى شكل هذا الاستئناف فان وجدته غير مقبول قضت بذلك ، وأما اذا تحققت من استيفائه للشكل المقرر فى القانون قضت بقبوله شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم جواز المعارضة وبإعادة الدعوى الى محكمة الاحداث لنظر المعارضة . واذا كان الحكم المطعون فيه قسند خالف هذا النظر وسار على درب الحكم المستأنف الصادر بعدم جواز المعارضة فقضى بدوره بعدم جواز الاستئناف فانه يكون قد اخطأ فى تأويل القانون خطأ حجيجه عن بحث شكل الاستئناف وموضوعة ومن ثم يتعين القضاء ينقضه .

( الطعن رقم ٦٥٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤ )

#### ( قاعدة رقم ١٤٦ )

##### المبدأ :

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة أنها خلت من قيام المحكمة بالاستماع الى أقوال المراقب الاجتماعى مما ييطل إجراءات المحاكمة بطلانا يستطيل الى الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث نص فى المادة ٣٥ منه على أنه :

« يجب على المحكمة فى حالات التعرض للانحراف وفى مواد الجنائيات والجنح وقبل الفصل فى أمر الحدث ، أن تستمع الى أقوال

أقرب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التى  
تحدث للانحراف أو التعرض له ومقترحات إصلاحه . كما يجوز  
حكمة الاستعانة فى ذلك بأهل الخبرة « . وهو ما يفصح عن أن  
أنون أوجب على محكمة الأحداث - فى الحالات التى عددها النص -  
بل الفصل فى أمر الحدث أن تستمع الى أقوال المراقب الاجتماعى بعد  
ديمه تقريراً فى شأن العوامل التى دفعت الحدث للانحراف أو ارتكاب  
جريمة ومقترحات إصلاحه ، وقد استهدف الشارع من إيجاب ما تقدم  
كين قاضى الموضوع من اختيار التدبير أو العقوبة الملائمة لحالة الحدث  
فى ضوء ما يقدم له من معلومات واقتراحات من الخبراء الاجتماعيين  
يصل الى إصلاحه وإعادته الى حظيرة المجتمع السوى ، ومن ثم فإن  
هذا الاجراء - كغيره من الاحكام والاجراءات التى أتى بها قانون الأحداث  
لمشار اليه سواء المتعلقة بتشكيل محكمة خاصة تختص دون غيرها بالنظر  
فى أمر الحدث أو محاكمته أو تلك المتعلقة بالتدابير والعقوبات والاجراءات  
على خلاف الاحكام العامة - هو من الاجراءات الجوهرية التى قصد بها  
لشارح حماية الحدث وتمهيد الطريق لإصلاحه وهو ما يحقق مصلحة  
لحدث والمصلحة العامة فى آن واحد .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣١ من قانون الاجراءات الجنائية  
قد رتبته البطلان على عدم مراعاة الاحكام المتعلقة بأى اجراء جوهري  
إذا كان الغرض منه المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد  
الخصوم ، أما إذا كان الغرض منه ليس الا الارشاد والتوجيه فلا يكون  
جوهرياً ولا يترتب على عدم مراعاته البطلان ، وإذا كان البين من الحكم  
المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة أنها خلت من قيام المحكمة  
بالاستماع الى أقوال المراقب الاجتماعى مما يبطل اجراءات المحاكمة  
بطلاناً يستطيل الى الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه والاعسادة  
دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢ )

## المبدأ :

أوجب قانون الاحداث على المحكمة فى الحالات التى عددها وقيل الفصل فى أمر الحدث أن تستمع الى أقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً فى شأن العوامل التى دفعت الحدث للانحراف أو ارتكاب الجريمة ومقترحات اصلاحه - هذا الاجراء جوهرى - عدم مراعاته يترتب عليه البطلان .

المحكمة : ومن حيث أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث نص فى المادة ٣٥ منه على أنه :

« يجب على المحكمة فى حالات التعرض للانحراف وفى مواد الجنايات والجنح وقبل الفصل فى أمر الحدث ، أن تستمع الى أقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التى دفعت الحدث للانحراف أو التعرض له ومقترحات اصلاحه ، كما يجوز للمحكمة الاستعانة فى ذلك بأهل الخبرة » . وهو ما يفصح عن أن القانون أوجب على محكمة الاحداث - فى الحالات التى عددها النص - وقبل الفصل فى أمر الحدث أن تستمع الى أقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً فى شأن العوامل التى دفعت الحدث للانحراف أو ارتكاب الجريمة ومقترحات اصلاحه ، وقد استهدف الشارع من ايجاب ما تقدم تمكين قاضى الموضوع عن اختيار التدبير أو العقوبة الملائمة لحالة الحدث على ضوء ما يقدم له من معلومات واقتراحات من الخبراء الاجتماعيين توصل الى اصلاحه وإعادته الى حظيرة المجتمع السوى ، ومن ثم فإن هذا الاجراء - كغيره من الاحكام والاجراءات التى أتى بها قانون الاحداث المشار اليه سواء المتعلقة بتشكيل محكمة خاصة تختص دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث أو محاكمته أو تلك المتعلقة بالتدابير والعقوبات والاجراءات على خلاف الاحكام العامة - هو من الاجراءات الجوهرية التى قصد بها الشارع حماية الحدث وتمهيد الطريق لاصلاحه وهو ما يحقق مصلحة الحدث والمصلحة العامة فى أن واحد .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣١ من قانون الاجراءات الجنائية قد رتبت البطلان على عدم مراعاة الاحكام المتعلقة بأى اجراء جوهري اذا كان الغرض منه المحافظة على مصلحة عامة او مصلحة المتهم أو أحد الخصوم ، أما اذا كان الغرض منه ليس الا الارشاد والتوجيه فلا يكون جوهريا ولا يترتب على عدم مراعاته البطلان ، واذا كان البين من الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة انها خلّت من تقييم المحكمة بالاستماع الى اقوال المراقب الاجتماعى مما يبطل اجراءات المحاكمة بطلانا يستطيل الى الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢ )

( قاعدة رقم ١٤٨ )

#### المبدأ :

الحكم الغيابى أو المعتبر حضورى الصادر من محكمة الاحداث فى جنابة يتهم فيها حدث يكون قابلا للطعن فيه بالمعارضة رغم خلو القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث من نص يجيز المعارضة .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت على المحكوم عليه - وهو حدث - لحاكمته بجنابة سرقة باكره ، ومحكمة الاحداث الجزئية قضت غيابيا بايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية لمدة سنة طبقا للمادة ٣١٥ من قانون العقوبات والمادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شان الاحداث . واذا عارض قضى فى معارضته بعدم جواز نظرها ، فاستأنف المحكوم عليه وحده هذا الحكم ، وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا - باجماع الراء - بالغاء الحكم المستأنف وبحبسه ستة اشهر مع الشغل .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنص على انه :

» تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف ... » .

وكانت المادة ٣١ من هذا القانون تنص على أن :

« تتبع أمام محكمة الاحداث فى جميع الاحوال القواعد والاجراءات المقررة فى مواد الجنج ما لم ينص على خلاف ذلك » .

ونصت المادة ٥١ منه على أن :

« تطبق الاحكام الواردة فى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية فيما لم يرد به نص فى هذا القانون » .

واذ خلا القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ من نص يجيز المعارضة فى الاحكام الغيابية او المعتبرة حضوريا ففسر عليها احكام قانون الاجراءات الجنائية التى تجيز المعارضة فى مثل هذه الاحكام الصادرة من محكمة الجنج والمخالفات ، وبالتالي فان الحكم الغيابى او المعتبر حضوريا الصادر من محكمة الاحداث فى جنائية يتهم فيها حدث يكون قابلا للطعن فيه بالمعارضة .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة اول درجة قضت على غير صحيح القانون بعدم جواز المعارضة ، فانه يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وياعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى المعارضة . اما وهى لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه احدى درجتى التقاضى بقضائها فى موضوع الدعوى ، قائتها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون ، واذ كان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه انه مبنى على مخالفة للقانون او على خطأ فى تطبيقه او فى تاويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم جواز نظر المعارضة واعداد القضية الى محكمة اول درجة لنظر المعارضة ، وذلك بعبير حاجة لبحث منعى النيابة العامة .

{ الطعن رقم ١٠٨٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١١ } .

### المبدأ :

تشكيل محكمة الاحداث - عدم حضور الخبيرين المحاكمة فان حكمها يكون باطلا .

المحكمة : من حيث أن البين من الاوراق أن محكمة الاحداث نظرت الدعوى بجلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٥ ثم قررت تأجيلها لجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨٥ لعدم تكامل الهيئة ثم توالى التأجيلات حتى قررت حجزها للحكم بجلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ وفيها صدر الحكم بحبس الطاعن لمدة سنة واذ استأنف المحكوم عليه قضى بتأييد الحكم المستأنف ، وقد خلت محاضر جلسات محكمة الدرجة الاولى وكذا الحكم الصادر منها ، كما خلت المفردات - التى أمرت المحكمة بضمها - مما يفيد حضور خبيرين من الاختصاصيين اجراءات المحاكمة .

لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث - وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب - أن محكمة الاحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء ، يتعين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضى فى حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الاحداث والا كان حكمها باطلا ، فان الحكم الابتدائى الصادر من محكمة الاحداث دون حضور الخبيرين يكون باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ أيده معيبا بالخطا فى تطبيق القانون متعيبا نقضه .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة اول درجة وان قضت فى موضوع الدعوى ، الا انه وقد وقع قضاؤها باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام لصدوره اثر محاكمة باطلة لعدم حضور خبيرين من الاختصاصيين اجراءاتها فانه لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ، ولا تملك محكمة ثانى

درجة تصحيح هذا البطلان ، اذ خص الشارع بذلك الاجراء محكمة الاحداث دون محكمة الدرجة الثانية التى وضع لها اجراءات أخرى خاصة بها ، مما كان يتعين معه الغاء الحكم المستأنف واعادة الدعوى الى محكمة الاحداث لمحاكمة الطاعن من جديد وباجراءات صحيحة حتى لا تفوت عليه درجة من درجات التقاضى ، مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا باحالة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا باجراءات صحيحة وفق المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث .

( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٣ )

( قاعدة رقم ١٥٠ )

#### المبدأ :

أحداث - بيع الحدث لسلمة بأزيد من السعر المقرر - العبرة بمن الحدث وقت ارتكاب الجريمة واختلاف العقوبة تبعا لذلك .

المحكمة : وحيث أن قانون الاحداث الصادر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ قد ميز - فى المادتين ٧ و ١٥ منه - بين الاحداث عند ارتكاب الجرائم فاذا كانت من الحدث وقت ارتكاب الجريمة لا تتجاوز خمس عشرة سنة لم يكن أهلا لتطبيق العقوبات والتدابير المنصوص عليها فى قانون العقوبات عدا المصادرة واغلاق المحل وانما تطبق عليه التدابير المنصوص عليها بالمادة السابعة . وأما اذا كان الحدث قد جاوز هذه السن وارتكب جنائية او جنحة فان العقوبات المقررة لها تستبدل بها العقوبات والتدابير المنصوص عليها بالمادة الخامسة عشرة والتي نصت فى فقرتها الاخيرة على انه :

« اذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها أن تحكم عليه باحد للتدبيرين الخامس ( الاختبار القضائى ) او السادس ( الايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ) المنصوص عليهما فى المادة ٧ من هذا القانون » .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجنحة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر وأورد في مدوناته أن تاريخ ميلاده هو ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، قد أخطأ في حساب سنه عند ارتكابه الجريمة بتاريخ أول يناير سنة ١٩٨٦ فاعتبر أنها لا تتجاوز خمس عشرة سنة وقضى بتسليمه لولى أمره وهو التدبير الثانى من التدابير المنصوص عليها بالمادة السابعة من قانون الاحداث فى حين أن سن المطعون ضده عند ارتكابه تلك الجنحة كانت تزيد على خمس عشرة سنة وكان يتعين وفقا للمادة الخامسة عشرة آتفة الذكر اما أن توقع عليه المحاكمة العقوبة المقررة فى القانون واما أن توقع عليه أى من التدبيرين الخامس والسادس المنصوص عليهما بالمادة السابعة .

لما كان ما تقدم ، وكان خطأ الحكم فى احتساب سن المحكوم عليه قد أفضى به الى الخطأ فى تطبيق القانون على نحو ما سلف مما يوجب نقضه . وكان تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق والمفاضلة بينها وبين التدبيرين المشار اليهما من اطلاقات محكمة الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( الطعن رقم ١٢٣٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١١ )



## محاكم عسكرية

( قاعدة رقم ١٥١ )

### المبدأ :

١ - المحاكم العسكرية محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي - مناطه  
اما خصوصية الجرائم التي تنظرها او شخص مرتكبها على اساس صفة  
معينة توافرت فيه .

٢ - ليس في قانون المحاكم العسكرية ولا في اى تشريع آخر نصا  
على انفراد القضاء العسكرى بالاختصاص على مستوى كافة مراحل  
الدعوى بدءا من التحقيق حتى الفصل فيها .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان من المقرر ان القضاء العادى هو  
الاصل ، وان المحاكم العادية هي المختصة بالنظر في جميع الدعاوى  
الناشئة عن افعال مكونة لجريمة معاقب عليها وفقا لقانون العقوبات ،  
ايا كان شخص مرتكبها ذلك ان المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة  
ذات اختصاص استثنائي مناطه اما خصوصية الجرائم التي تنظرها واما  
شخص مرتكبها على اساس صفة معينة توافرت فيه ، وان اجاز قانون  
الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ اختصاص القضاء العسكرى  
بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا انه ليس  
في هذا القانون ولا في تشريع آخر نصا على انفراد ذلك القضاء  
بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها  
حتى الفصل فيها .

ولما كانت الجريمة المسندة الى الطاعن معاقب عليها بالمادة ١/٢٤٢  
من قانون العقوبات وكانت النيابة العامة قد قدمته الى المحاكم العادية ،  
ولم يقرر القضاء العسكرى اختصاصه بمحاكمته ، فان الاختصاص  
بذلك ينعقد للقضاء الجنائى العادى . وما يثيره الطاعن في هذا الشأن  
يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٦٠٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨ )



## محال صناعية وتجارية

( قاعدة رقم ١٥٢ )

### المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل أن العقوبة المقررة على مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له تختلف عن العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة المعدل - وجوب أن يبين الحكم الصادر بالادانة نوع المحل الذى وقعت بشأنه الجريمة لتحديد القانون الواجب التطبيق والا كان قاصرا .

المحكمة : اذ كان مؤدى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل أن العقوبة المقررة على مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له تختلف عن العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة ، المعدل مما يستلزم أن يبين الحكم الصادر بالادانة نوع المحل الذى وقعت بشأنه الجريمة لتحديد القانون الواجب التطبيق والا كان قاصرا .

واذ كان الحكم المطعون فيه فضلا عن أنه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كما أغفل الحكم بيان نوع المحل الذى وقعت بشأنه الجريمتان المسندتان الى المطعون ضدهما . الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما تثيره الطاعنة النيابة العامة - بأسباب طعنها . مما

يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب الذي له الصادرة على  
الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاعادة .

( الطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

( قاعدة رقم ١٥٣ )

المبدأ :

ادارة محل تجارى دون ترخيص - يكون الحكم الصادر بالادانة  
مشوبا بالقصور الذى يبيطه اذا جاء مجملا فى بيانه لواقعة الدعوى  
دون بيان الادلة التى استند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون  
فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على ترديد ما جاء بمحضر الضبط  
من قيام الطاعن بفتح محل تجارى بغير ترخيص ، ثم خلاص الحكم الى  
ادانة الطاعن بقوله :

« ان التهمة ثابتة قبله ثبوتا كافيا طبقا للادلة المادية الثابتة  
بالاوراق وما اثبتته محرر المحضر والذى تطمئن اليه المحكمة الامر الذى  
يتعين معه معاقبته طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج٠ » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه جاء مجملا فى بيانه لواقعة  
الدعوى ، وأشار الى قيام الطاعن بادارة محل تجارى بدون ترخيص  
دون بيان الادلة التى استند اليها وبيان مؤداها فى الحكم بيساننا  
كافيا ، اذ من المقرر انه لا يكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى مرد  
مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تاييده للواقعة  
كما اقتنعت بها المحكمة ، واذ كان ذلك فان مجرد قول المحكمة فى حكمها  
- على النحو سالف بيانه - انها تستند على الادلة المادية بالاوراق وما  
اثبتته محرر المحضر دون العناية بسرد مضمون هذه الادلة وما تضمنه  
محضر الضبط وبيان نوع المحل التجارى موضوع التهمة وعلى نحو

لا يستظهر معه مدى انطباق قرار وزير الاسكان المشار اليه على واقعة الدعوى وبما لا يكفى لتحقيق الغاية التى تفيها الشارع من تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم الامر الذى يصمه بالقصور ، فضلا عن ان الحكم المطعون فيه قد التفت عن تلك المستندات المقدمة من الطاعن ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو انه عنى ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز ان يتغير وجه الرأى فى الدعوى .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه .

( الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧ )



## محاضرة

( قاعدة رقم ١٥٤ )

### المبدأ :

مناطق الاعفاء من المسؤولية الجنائية تطبيقاً للمادة ٣٠٩ عقوبات  
أن تكون عبارات السب والقذف التي وجهت من الخصم لخصمه في  
المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع وان الفصل في  
ذلك متروك لمحكمة الموضوع .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم  
المطعون فيه أورد دافع الطاعن باعقائه من المسؤولية الجنائية اعمالا  
لحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ، وساق العبارات التي أوردتها الطاعن  
في مذكرة دفاعه المقدمة في الدعوى المدنية المقامة ضده من المدعى  
بالحقوق المدنية والتي وصفه فيها بعدم الامانة والكذب وبأن واجب وشرف  
مهنته كمحام يحتمان عليه البعد عن لوى الحقائق والادعاء بامور غير  
مقبولة لرجل الشارع وبأنه استغل خبرته القانونية في الاحتيال  
وسلب ثقة الطاعن ، ثم خلص الى عدم افادة الطاعن بالاعفاء المنصوص  
عليه في المادة ٣٠٩ المشار اليها استنادا الى أن العبارات تلك ليست مما  
يقتضيه حق الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان صحيحا أن مناطق تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون  
العقوبات أن تكون عبارات السب أو القذف التي وجهت من الخصم  
لخصمه في المرافعة مما يستلزمه حق الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وأن  
الفصل في ذلك متروك لمحكمة الموضوع ، الا أنه لما كان يبين من الحكم  
الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وان أورد نقلا عن صحيفة  
الادعاء المباشر في الدعوى أن موضوع الدعوى المدنية التي قدم فيها

الطاعن مذكرة الدفاع التي تضمنت عبارات القذف هو اثبات علاقة ايجارية وطلب عقد ايجار الا انه لم يبين سياق القول الذي اشتمل على العبارات تلك ومدى اتصالها بالنزاع المطروح والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات القذف ليست مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى متعينا نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحثه ياقم، أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ١٠٥٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٩١ )



## محكمة الجنايات

( قاعدة رقم ١٥٥ )

### المبدأ :

١ - الاستعانة بمحام الزامية لكل متهم بجناية أحيث لنظرها أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا شكليا .

٢ - طلب الحكم بالبراءة لا يحقق الغرض من استيجاب حضور محام مع المتهم بجناية - اجراءات المحكمة تكون باطلة .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الاوراق أن المحكمة قررت بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ ندب محام للدفاع عن الطاعن واقتصر في مرافعته على طلب الحكم ببراءته .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٧ من الدستور قد اوجبت أن يكون لكل متهم فى جناية محام يدافع عنه ، وكان من القواعد الاساسية التى اوجبها القانون أن تكون الاستعانة بمحام الزامية لكل متهم بجناية أحيث لنظرها أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي ، تقديرا بأن الاتهام بجناية امر له خطره ، يجعل المتهم فى حالة اضطراب فلا يحسن عرض دفاعه ، ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان الا بحضور محام أثناء المحاكمة ويشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه ، وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهرى فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام متدبرا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم فى جناية ، اذا هو لم يدافع عنه او يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم ، فضلا عن المحاكمة النيابية اذا اقتضتها

الحال ، وكان مجرد طلب الحكم بالبراءة لا يحقق -- فى صورة الدعوى --  
الغرض من استيجاب حضور محام مع المتهم بجناية ، ويقتصر عن بلوغ  
ذلك الغرض ، ويعطل حكمة تقريره ، ويجعله مجرد مظهر شكلى خالى من  
المضمون ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة بطلانا اثر فى  
الحكم بما يوجب نقضه بالنسبة للمحكوم عليه الثانى . . . . . والاعادة  
حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا يوفر للمحكمة  
العلم المطلوب بوجهة نظره ، لا دفاعا مبتورا ولا شكليا ، وذلك دون  
حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن المقدمة منه .

لما كان ذلك ، وكانت الوقائع التى دين الطاعنان بها واحدة فان  
حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن  
الآخر . . . . . والاعادة كذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة منه .

( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٠ )

الباب السادس

معارضة

الفصل الاول

اجراءات المعارضة

الفصل الثانى

جواز المعارضة

الفصل الثالث

ملطة المحكمة فى المعارضة

الفصل الرابع

الحكم فى المعارضة

الفصل الخامس

اثر المعارضة

الفصل السادس

تسبيب الاحكام

الفصل السابع

مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### اجراءات المعارضة

( قاعدة رقم ١٥٦ )

#### المبدأ :

تخلف المعارض عن الحضور بشخصه. في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتاجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي اجل اليها نظر المعارضة .

المحكمة : وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الطاعن لم يعلن للجلسة التي اجلت اليها نظر المعارضة الاستئنافية وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتاجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي اجل اليها نظر المعارضة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة الاخيرة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي لسبب لا يد له فيه ، وهو نظرها بجلسة لم يعلن بها ، مما يتعين معه نقض الحكم والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٣٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٥٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٣ )

( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩ )

( الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٣ )

- ( الطعن رقم ٦٩١٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٢ )  
 ( الطعن رقم ٦١٦٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٦ )  
 ( الطعن رقم ١١٢٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٦ )  
 ( الطعن رقم ٦٧١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩ )  
 ( الطعن رقم ٨٣٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٣ )  
 ( الطعن رقم ٨٣٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٣ )  
 ( الطعن رقم ٦٦٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠ )

### ( قاعدة رقم ١٥٧ )

#### المبدأ :

نظر المعارضة في جلسة غير المحددة لنظرها وعدم اعلانه بها -  
 الحكم باعتبار معارضته كان لم تكن - باطل .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات - التي امرت  
 المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن - انه حدد لنظر معارضة  
 الطاعن الاستثنائية جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩ غير أنها نظرت بجلـسة  
 ١٩٨٥/٦/٢٦ دون أن يعلن بالجلسة الاخيرة .

' لما كان ذلك ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون  
 قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة التي حددت  
 لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي لسبب لا يد له فيه وهو  
 نظرها في جلسة لم يعلن بها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون  
 فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣ )

**المبدأ :**

اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او فى محل اقامته - اذا اعلن فى موطنه ولم يسلم اليه الاعلان شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه - فان ذلك يعتبر قرينة على ان ورقته وصلت اليه ولكنها قرينة يجوز للمحكوم عليه ان يدحضها باثبات العكس .

**المحكمة :** اذ كان من المقرر ان اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او فى محل اقامته ، وانه اذا اعلن فى موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فان ذلك يعتبر قرينة على ان ورقته وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة يجوز للمحكوم عليه ان يدحضها باثبات العكس .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد ارفق باسباب طعنه شهادة مؤرخة ٤ من يناير سنة ١٩٨٦ صادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ثابت فيها ان الطاعن غادر البلاد بتاريخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ وعاد اليها بتاريخ ١٢ من يولية سنة ١٩٨٥ قادما من ليبيا ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت عدم علم الطاعن بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف اتقانون فى هذه الحالة لا يفتتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره .

( الطعن رقم ٥٠٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٧٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ )

( قاعدة رقم ١٥٩ )

المبدأ :

لا يجوز الحكم فى معارضة الطاعن بغير اعلانه اعلانا قانونيا للحضور بتلك الجلسة التى تغاير تلك المحددة لنظر معارضته فى تقرير المعارضة .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ومحضر جلسة المعارضة الاستثنائية والمفردات - التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - أن محام قرر بالمعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١ بمثابته نائباً عن الطاعن والمتهمه الاخرى - الطاعنة الثانية - وحددت جلسة ١٩٨٧/١١/١٠ لنظر المعارضة بيد أنها نظرت بجلسة ١٩٨٧/١١/٣ التى لم يحضر بها الطاعن والمتهمه الاخرى فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن تاسيسا على أن المعارض لم يحضر تلك الجلسة .

لما كان ذلك ، وكانت الاوراق قد خلت من دليل على اعلان المعارض بالجلسة التى نظرت فيها المعارضة ، فانه ما كان يجوز الحكم فى معارضة الطاعن بغير اعلانه اعلانا قانونيا للحضور بتلك الجلسة التى تغاير تلك المحددة لنظر معارضته فى تقرير المعارضة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة التى نظرت فيها معارضته ليست له يد فيه ، وهو نظرها بجلسة لم يعلن بها ، مما يتعين معه نقض الحكم .

( الطعن رقم ٥٢٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢١ )

( قاعدة رقم ١٦٠ )

المبدأ :

من المقرر انه وان كان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، الا أن محل ذلك أن يكون



عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا لأسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شأن لارادته فيها ، فان ميعاد الطعن وتقدير أسبابه لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم .

( الطعن رقم ١٠٦٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠ )

( قاعدة رقم ١٦١ )

### المبدأ :

اغفال الحكم الاشارة الى عدم الرد بالقبول أو بالرفض على طلب المدافع عن المعارض في العذر الذي أبداه عن عدم حضور الطاعن جلسة الحكم رغم علمه بها . مساس بحق الدفاع يوجب نقضه .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور وحضر محام عنه وأشار الى أن الطاعن متحفظ عليه بموجب قرار من المدعى العام الاشتراكي - غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتباره المعارضة كان لم تكن استنادا الى - الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه بها ، ولم بشر الى حضور محامي الطاعن ولا الى ما أبداه من عذر .

لما كان ذلك - وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض فان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١١٢٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥ )

## ( قاعدة رقم ١٦٢ )

### المبدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بآدانتته باعتبارها كان لم تكن ، او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر .

**المحكمة :** وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بآدانتته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم او الطعن فيه بطريق النقض وأنه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة . محكمة الموضوع - أن تقول كلمتها في شأنه سواء بالقبول أو بالرفض وفي اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الدفاع يعيبه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة ١٩٨٧/٣/٢ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن محام حضر عن الطاعن وقرر بان الاخير قد وضع تحت التحفظ بعوجب أمر من المدعى الاشتراكي الا أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن امتناده الى أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه بها ودون أن يعرض لما أبداه محاميه من عذر ايرادا وردا فانه يكون معيبا بالقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٠٦١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥ )

المبدأ :

١ - معارضة - اعتبارها كان لم تكن أو قبولها شكلا ورفضها موضوعا  
بغير سماع دفاع المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة  
الا اذا كان تخلفه عن الحضور بدون عذر .

٢ - اذا كان التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور  
المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير  
صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة .

المحكمة : وحيث انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه  
لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم  
الغيابى الصادر بادانته او باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا  
ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه بغير سماع دفاع  
المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وانه  
اذا كان التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة  
التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام  
المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال  
حقه فى الدفاع ، ومحل نظر العذر القهرى المانع يكون عند استئناف  
الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف  
المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر ليتسنى لها تقديره والتحقق من  
صحته ، لان المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره  
ابداؤه لها ، مما يجوز معه التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض  
واتخاذها وجها لنقض الحكم .

واذ كان ما تقدم ، وكان يبين من الاوراق أن عدم حضور الطاعنة  
بالجلسة التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منها فى الحكم الاستئنافى  
يرجع الى مرضها حسب الوارد بالشهادة الطبية المقدمة منها والتى تطمئن  
لها المحكمة ، فانها تكون قد أثبتت العذر القهرى المانع عن حضور

الجلسة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبتها باعتبار المعارضة  
ان لم تكن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة  
الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

( الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧ )

( قاعدة رقم ١٦٤ )

### المبدأ :

١ - من المقرر ان اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب ان  
يكون لشخصه او فى محل اقامته .

٢ - الاعلان الذى تم لجهة الادارة يعد توجيهه لحل لا يقيم فيه  
المعارض يكون باطلا - تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة  
الاستثنائية يكون راجعا لعذر قهرى هو عدم اعلانه بالجلسة المحددة  
لنظر المعارضة .

٣ - لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم  
عن الحكم الغيابى الصادر بادهنته باعتبارها كان لم تكن او يقبلها  
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض  
الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصل بغير عذر .

٤ - اذا كان تخلف المعارض يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور  
المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير  
صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من  
استعمال حقه فى الدفاع .

٥ - محل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف  
الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض .

٦ - ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ  
كالحكم الحضورى من يوم صدوره اذا كان عدم حضور المعارض راجعا

لأسباب لإرادته دخل فيها وإذا كانت الأسباب قهرية ولا شأن له فيها  
فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسمياً  
بالحكم .

المحكمة : وحيث أن البين من المفردات المضمومة وجود إعلان  
للطاعن للحضور لجلسة ٤/٢٨ سنة ١٩٨٥ ، وجه إليه بمحل إقامته المبين  
في الأوراق بأنه كائن في شارع ٠٠٠ بالازيكية رقم ٧ ، وقد أثبت المحضر  
في ذلك الإعلان أن الطاعن ترك هذا العنوان منذ فترة ، كما أن هناك  
إعلان آخر للطاعن بجهة الإدارة لخلق المسكن آنف الذكر وذلك للحضور  
لجلسة ١١/٣ سنة ١٩٨٥ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولذا كان  
الثابت من صحيفة الادعاء المباشر ومن الاعلانات الموجهة للطاعن  
للحضور لجلسات ٦/١٠ سنة ١٩٧٧ ، ٥/٢٤ سنة ١٩٧٩ ، ٢/٨ سنة  
١٩٨١ ومن محضر الضبط الذي تم فيه سؤال الطاعن أن محل إقامته  
بالعقار رقم ٧ مكرر ب شارع ٠٠٠ - بالازيكية - ومن ثم فإن إعلان  
الطاعن لحضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يكون قد وجه  
إلى محل آخر غير محل إقامة المعارض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلطة  
المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ومن ثم فإن الإعلان  
الذي تم لجهة الإدارة بعد توجهه لمحل لا يقيم فيه على نحو ما تقدم  
يكون - باطلا - ومن ثم يكون تخلف الطاعن عن حضور جلطة المعارضة  
الاستثنائية راجعا لعذر قهري هو عدم إعلانه بالجلطة المحددة  
لنظرها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في  
المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها  
كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض  
فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلطة  
حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري

حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، كما أنه من المقرر أن ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره الا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التى عينت لنظر معارضته راجعا لاسباب لارادته دخل فيها ، فإذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شأن له فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم . ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى لىتمسنى لها تقريره والتحقق من صحته لان المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم .

لما كان ذلك ، وكان لا يبين من المفردات أن الطاعن قد علم رسميا بالحكم قبل يوم ٦ من يناير سنة ١٩٨٦ وهو اليوم الذى تقدم فيه وكيله بطلب لنيابة شمال القاهرة لتمكينه من التقرير بمعارضة استئنافية فى الحكم ، ومن ثم فإن الطعن يكون مقبولا شكلا ويكون من مقتضى قبول محكمة النقض لعذر الطاعن المانع من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية أن يكون الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع مما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان الطعن مقدما لثانى مرة ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ٧٣٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٣١٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٦/١٩٩١ )

المبدأ :

تخلف المعارض عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيلها الى جلسة أخرى - يوجب اعلانه بالجلسة التى اجل اليها نظر المعارضة - عدم اعلانه وصدور حكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - بطلان الحكم .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ومحاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته ، وتوالى تأجيل الدعوى فى غيابه الى أن كانت جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ والتي تخلف عن حضورها فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن تاسيسا على أن المعارض لم يحضر ايا من جلسات المعارضة .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه بالجلسة التى اجل اليها نظر المعارضة ، وكان البين من مطالعة المفردات ان الطاعن - الذى تخلف عن حضور كافة جلسات المعارضة الاستئنافية - لم يعلن بالجلسة الاخيرة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وهو ما يغنى عن سبق اعلانه بالجلسة الاولى التى حددت لنظر المعارضة والذى انتهى اثره بعدم حضور تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته ، ومن ثم فإن الحكم اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون باطلا اذ لم يتح للطاعن أن يبدى دفاعه بالجلسة الاخيرة التى حددت لنظر المعارضة فى "الحكم الغيابى الاستئنافية لسبب لا يد له فيه ، وهو نظرها بجلسة لم يعلن بها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٣٢٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥ )

فى نفس المعنى :

- ( الطعن رقم ٥٩٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٢ )  
( الطعن رقم ١٦٦٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١ )  
( الطعن رقم ٥٢٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢١ )  
( الطعن رقم ٨٣٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩ )  
( الطعن رقم ٦٩٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧ )  
( الطعن رقم ١٩٠٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩ )

( قاعدة رقم ١٦٦ )

المبدأ :

إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان  
لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض - اغفال  
الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم  
بما يستوجب نقضه .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات  
المحاكمة انه بجلسة ١٩٨٧/١٢/١٤ التى صدر بها الحكم المطعون فيه -  
حضر محام عن الطاعن وطلب التاجيل لمرضه ، وقدم تدليلا على ذلك  
شهادة مرضية فى القضية موضوع الطعن رقم ١٧٨٤٢ لسنة ٥٩ ق التى  
اتهم فيها الطاعن والمنظورة بنفس الجلسة امام الهيئة التى اصدرت  
الحكم المطعون فيه ، الامر الذى تنصرف دلالتة الى كافة القضايا التى  
اتهم فيها الطاعن والمنظورة امام المحكمة بنفس الجلسة ، غير ان الحكم  
المطعون فيه قضى برفض المعارضة دون الاشارة الى حضور محامى  
الطاعن ولا الى ما ابداه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض  
بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد



عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في اغفال الحكم الإشارة الى ذلك  
مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه  
والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

( الطعن رقم ٧٦٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٠ )

( قاعدة رقم ١٦٧ )

المبدأ :

معارضة - الحكم في المعارضة باعتبارها كن لم تكن اذا كان تخلفه  
عن الحضور بالجلسة بدون عذر - في حالة وجود عذر قهري يكون  
الحكم غير صحيح - التمسك بالعذر القهري يجوز التمسك به لأول مرة  
لدى محكمة النقض .

المحكمة : وحيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه  
لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كن لم تكن او برفضها بغير سماع  
دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر  
وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غير  
صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض  
من استعمال حقه في الدفاع ومحل النظر في هذا العذر يكون عند  
استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض . ولا يغير من ذلك  
عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد  
استحال عليه الحضور امامها لم يكن بمقدوره ابداءها لها يجوز معه  
التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهه لطلب نقض الحكم  
ولمحكمة النقض عندئذ ان تقدر العذر ، فاذا كان متمثلاً في شهادة طبية  
تقدم لها لأول مرة فلها ان تأخذ بها او تطرحها حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم وكان الطاعنان قد أرفقا بأسباب طعنهما شهادتين  
طببيتين الاولى مؤرخة ١٩٨٤/١٠/١ ثابت بهما أن الطاعن الاول كان  
مريضاً بضغط الدم والتهاب حاد بحوض الكلى وتلزمه الراحة التامة  
والعلاج المستمر لفترة من ١٩٨٤/١٠/١ حتى ١٩٨٤/١٠/٢٥ والثانية

مؤرخة ١٩٨٤/١٠/٥ ثابت بها أن الطعن الثاني كان مريضا بالتهاب كبدى وتضخم فى الكبد ويلزمه الرحلة والعلاج فى اعادة من ١٩٨٤/١٠/٥ حتى ١٩٨٤/١٠/٣٠ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩٨٤/١٠/١٦ باعتبار معارضة الطاعن الثانى شكلا ورفضها موضوعا وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته الشهادتين سالفتي البيان ومن ثم فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع لدى كل من الطاعنين من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلمان فيه رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق اى من الطاعنين قبل يوم ١٩٨٦/٤/٣٠ وهو اليوم الذى قررا فيه بالطعن واودعا اسبابه فان التقرير بالطعن وايداع الاسباب يكونا قد تما فى الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث الوجه الثانى من وجهى طعن الطاعن الاول .

( الطعن رقم ٩٢٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠ )

( قاعدة رقم ١٦٨ )

المبدأ :

تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض • اغفال ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٧ التى نظرت بها معارضة الطاعن الاستئنافية ، انه حضر محام عنه وقدم شهادة مرضية ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارض كان لم تكن استنادا الى أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه بها ، ولم يشر الى حضور محامى الطاعن ولا الى ما أبداه من عذر •

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، فإن في اغفال الحكم الإشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعنيه ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضده ، المدعى بالحقوق المدنية ، المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ١٠٦٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٦ )

( قاعدة رقم ١٦٩ )

#### المبدأ :

إذا كان حضور المتهمين بانفسهم امرا واجبا طبقا للقانون فان حضور وكيل عنهم خلافا لذلك لا يجعل الحكم حضوريا لان مهمة الوكيل في هذه الحالة ليست هي المرافعة وانما تقتصر على مجرد تقديم عذر لتبرير غياب المتهمين وحتى اذا ترفع خطأ فان هذه المرافعة تقع باطله ولا تغير من اعتبار الحكم غيابيا .

المحكمة : واذن فمتى كان ذلك ، وكان حضور المتهمين بانفسهم امرا واجبا طبقا للقانون فان حضور وكيل عنهم خلافا لذلك لا يجعل الحكم حضوريا لان مهمة الوكيل في هذه الحالة ليست هي المرافعة وانما تقتصر على مجرد تقديم عذر لتبرير غياب المتهمين ، وحتى اذا ترفع خطأ ، فان هذه المرافعة تقع باطله ولا تغير من اعتبار الحكم غيابيا .

لما كان ذلك ، واذا كان الحكم بذاته قابلا للمعارضة فيه من أحد الخصوم فخطأ المحكمة التي أصدرته في وصفه بأنه حضوري ليس من شأنه قانونا أن يكون مانعا من المعارضة فيه اذ العبرة في وصف الاحكام هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنها - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه الصادر بعدم جواز المعارضة الاستثنائية المقامة من الطاعنين بمقولة انها رفعت في حكم حضوري يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

بما يستوجب نقضه . ولما كان قضاء المحكمة قد حجبتها عن نظر مؤدري المعارضة فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة ، وذلك دون حاجة ليعتبر باقى ما يثيره الطاعنون فى طعنهم .

( الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧ )

( قاعدة رقم ١٧٠ )

## المبدأ :

حضور الطاعن الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته - تأجيل القضية الى جلسات أخرى لم يحضرها - قضاء المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن - يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة امام المحكمة الاستئنافية أن المعارض حضر الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته فى يوم ٦ من مايو سنة ١٩٨٦ حيث تأجل نظر القضية لجلسات أخرى .

ولما كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض ان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للنظر فى معارضته اما اذا حضر هذه الجلسة ، فإنه يكون متعيينا على المحكمة أن تفصل فى موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور بعد ذلك اذ ان المادة ٢/٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وقد رتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، فإنها ارادت أن ترتب جزاء على من لا يهتم بمعارضته ، فقصت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بمعرفة المحكمة التى دانتة غيابيا ، بعكس المعارض الذى حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك فان فكرة الجزاء لا تلتقى معه ، بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر البتة ، واذا كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته

ثم تأجلت القضية الى جلسات أخرى لم يحضرها ، فقضت المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن ، فان هذا الحكم يكون معيبا بالخطا فى القانون ، مما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ١٧١ )

المبدأ :

معارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى - عدم حضور الطاعة لعذر قهرى وهو كونها كانت مقيدة الحرية فى يوم صدور الحكم تنفيذا لحكم صادر ضدها ولعدم اعلانها - يكون الحكم مبنيا على اجسراءات باطله

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستثنائية انه حدد لنظر معارضة الطاعة فى الحكم الغيابى الاستثنائى جلسة ٢٥/٣/١٩٨٦ وفيها لم تحضر الطاعة وحضر عنها محام وقرر انها مقيدة الحرية فأحيلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢٢/٤/١٩٨٦ لحضورها ثم توالى تأجيل الجلسات حتى كانت جلسة ١٨/١١/١٩٨٦ ، وفى هذه الجلسة الاخيرة تخلفت الطاعة عن الحضور فقضت المحكمة - بحكمها المطعون فيه - باعتبار المعارضة كان لم تكن ، كما يبين من المفردات المضمومة ان الطاعة اذ اقامت اشكالا فى تنفيذ العقوبة المقضى بها عليها بالحكم المطعون فيه فقد اقامت مذكرة نيابة شرق الاسكندرية الكلية بان بداية تنفيذ هذه العقوبة من ١٦/٥/١٩٩١ وهو تاريخ انتهاء حبسها فى الجنحة رقم ٣٣١ لسنة ٨٦ س شرق الاسكندرية مما مفاده انها كانت مقيدة الحرية فى اليوم الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه . هذا وليس فى المفردات ما يفيد علم الطاعة رسميا بصور الحكم المطعون فيه قبل طعنها عليه فى يوم ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٧ .

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح

**المحكمة :** ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر ، لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابداءه مما يجوز له التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض ، واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، ولحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية تفيد أنه كان مريضا وملازما الفراش فى الفترة من ١٩٨٥/١١/٢٥ حتى ١٩٨٦/٦/٢٤ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩٨٥/١١/٢٦ - وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض وملازمة الفراش - باعتبار معارضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ١٩٨٦/٦/٢٥ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن ، ثم أودع أسبابه فى ١٩٨٦/٦/٢٩ ، فان التقرير بالطعن وايداع الاسباب يكونان قد تما فى الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة ..

( الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٠٣٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢ )

( قاعدة رقم ١٧٢ )

المبدأ :

معارضة استئنافية - تخلف الطاعن عن الحضور - حضور محاميه واعتذاره عن تخلف الطاعن لمرضه - صدور حكم باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى عدم حضور الطاعن - اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨٦ التي نظرت بها معارضة الطاعن الاستئنافية أنه تخلف عن الحضور فيها وحضر عنه محام واعتذر عن تخلفه لمرضه الا ان المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى أن الطاعن لم يحضر بذلك الجلسة رغم علمه بها ، كما يبين من المفردات اذ امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن ملف الدعوى قد احتوى على شهادة مرضية مؤرخة ٣ من مايو سنة ١٩٨٦ أثبت بها ما يفيد أن الطاعن كان مريضا بمغص كلوى حاد بالجانب الايسر ويقتضى علاجه الراحة بالفراش لمدة اسبوع من تاريخ تحرير تلك الشهادة .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك ما يخل بحق الطاعن في الدفاع ، بما يعنيه ويوجب نقضه والاعادة .

( الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ )

( قاعدة رقم ١٧٣ )

المبدأ :

تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور يلزم المحكمة أن تعنى بالرد عليه بالقبول أو الرفض - اغفال الحكم الاشارة الى ذلك فيه مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه .

**المحكمة :** وحيث انه يبين من محضر جلسة ١٣/٤/١٩٨٧ التي نظرت بها معارضة الطاعن الاستئنافية بأنه حضر محام عنه وقدم شهادة مرضية ، غير ان الحكم المطعون فيه قضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا دون ان يشير الى حضور محامي الطاعن ولا الى ما أبداه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، فان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٣٦٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٩١ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١١٥٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٥/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ١٧٤ )

**المبدأ :**

معارضة - عدم حضور الطاعن جلسة المعارضة واحالتها الى دائرة اخرى - تخلف الطاعن عن الحضور امام هذه الدائرة - الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - اذا ثبت عدم اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور للجلسة التي اجل اليها نظر المعارضة يكون الحكم مخالف للقانون .

**المحكمة :** وحيث انه يبين من محاضر جلسات محكمة ثانى درجة انه حدد لنظر معارضة الطاعن في الحكم الغيابى الاستئنافية جلسة ٣٠/١١/١٩٨٦ وفيها لم يحضر الطاعن وقررت المحكمة احالة القضية الى دائرة اخرى وحددت لنظرها جلسة ٢٥/٢/١٩٨٧ وفي هذه الجلسة الاخيرة تخلف الطاعن عن الحضور ، فقضت المحكمة بحكمها المطعون



فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن ، كما يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بالجلسة الاخيرة التى صدر بها الحكم المطعون فيه ولم يثبت علمه رسميا بصدوره قبل طعنه عليه فى ١٩٨٧/٤/٢٨ .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وعدم الحكم باعتبارها كان لم تكن وتاجيل الدعوى الى جلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر معارضته .

( الطعن رقم ١٠٢٣٠ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٩١/٥/١٤ )

#### ( قاعدة رقم ١٧٥ )

##### المبدأ :

تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافية عن حكم قضى بحسمه وتاجيل الدعوى لجلسة اخرى - يجب اعلانه قانونا بالجلسة التى أجلت اليها نظر معارضته والا كان الحكم معيبا .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن الطاعن تخلف عن الحضور بجلسة أول مارس سنة ١٩٨٦ التى حددت لنظر معارضته فى الحكم الغيابى الاستئنافية الذى قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة والذى قضى بحسمه شهرا ، وحضر نيابة عنه محام طلب التأجيل لحضوره شخصيا وللإسداد فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٨٦ وتخلف الطاعن عن الحضور فيها أيضا فقضت المحكمة بهذه الجلسة برفض المعارضة .

لما كان ذلك ، وكان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافية عن حكم قضى بحسمه - وتاجيل الدعوى الى جلسة أخرى ، يوجب اعلانه قانونا بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر معارضته .

وكان لا يبين من المفردات المضمومة ان الطاعن قد أعلن للحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فانه يكون معينا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنائه .

( الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٠١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٨ )

( الطعن رقم ٣٠١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٨ )

( الطعن رقم ٣٠١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٨ )

( قاعدة رقم ١٧٦ )

المبدأ :

معارضة - طلب التأجيل لبدء الدفاع - موافقة المحكمة على التأجيل أو التنبيه على الطاعن بالرفض حتى يبنى دفاعه اذا لم تفعل واصدرت حكمها بتأييد حكم الادانة تكون قد فصلت في الدعوى بدون ابداء المتهم لدفاعه مما يعيب الحكم بالاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية ان الطاعن حضر في الجلسة الاخيرة وطلب اجلا لبدء دفاعه الا ان المحكمة لم تمتنع لهذا الطلب وقضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع هو من الحقوق الاساسية التي كفل الدستور اصلها فيما نص عليه في المادة ١/٦٩ منه بقوله :

« حق الدفاع اصاله او بالوكالة مكفول » ، وكان مؤدى ذلك انه يتعين على المحكمة ان تستمع الى دفاع المتهم سواء ابداه بنفسه أو عهد به الى محام يقوم بابدائه .

ولما كان الثابت مما تقدم أن الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لبدء دفاعه ، فكان لزاما على المحكمة أما أن تؤجل الدعوى كما تتيح له الفرصة لاعداد دفاعه ان هى رأت وجها لذلك أو تنبئه الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهى لم تفعل وأصدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد حكم الامة ، فانها بذلك تكون قد فصلت فى الدعوى دون أن تمكن المتهم من ابداء دفاعه مخالفة فى ذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية ، مما يعيب الحكم لاخلال بحق الدفاع .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٣٨٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

( قاعدة رقم ١٧٧ )

المبدأ :

معارضة - تحديد جلسة لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية - أجلت هذه الجلسة اداريا وعدم إعلان المعارض بالجلسة الجديدة - التى صدر فيها الحكم باعتبار معارضته الاستئنافية كان لم تكن - يكون الحكم باطلا .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة انه تحدد لنظر معارضة الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ١٩٨٦/٤/٢٦ . غير انها أجلت اداريا لجلسة ١٩٨٦/٦/١٤ وفى هـذه الجلسة تخلف الطاعن عن الحضور فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار معارضته الاستئنافية كان لم تكن .

لما كان ذلك وكان تأجيل نظر المعارضة اداليا يوجب اعلان المعارض اعلاناً قانونياً بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة ، وكان البين من الاطلاع على المقررات - التي امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن خلوها مما يفيد اعلان الطاعن بتلك الجلسة الاخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يرين البطلان على اجراءات المحاكمة ويكون الحكم المطعون فيه باطلاً لايتناثه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٩ ) .

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٠٦٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠ ) .

( الطعن رقم ٦٣٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ ) .

( الطعن رقم ٦٦٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٧ ) .

( قاعدة رقم ٧٧٨ )

المبدأ :

١ - معارضة - عدم حضور المعارض الجلسة المؤجلة ادارياً - عدم اعلان المعارض اعلاناً قانونياً بالحضور بالجلسة المؤجل نظر المعارضة إليها - صدور حكم برفض المعارضة موضوعاً - الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

٢ - لا يصح الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو قبولها شكلاً ورفضها موضوعاً بغير سماع دفاع المعارض إلا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، أما اذا كان تخلفه يرجع الى عذر قهرى فإن الحكم يكون غير صحيح .

٣ - ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضــــــــــــــــة  
يختلف. فيما اذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم  
راجعا لاسباب لارادته دخل فيها او لاسباب قهرية لا شأن له فيها . وفى  
الحالة الاولى يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره وفى الحالة الثانية  
من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم .

٤ - محل نظر. العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف  
الحكم او الطعن فيه بطريق النقض .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ومحضر جلسة  
المعارضة الاستئنافية ان المعارض - الطاعن - لم يحضر جلسة ٢١ من  
ديسمبر سنة ١٩٨٧ وهى الجلسة الاولى لنظر المعارضة وذلك بعد ان تم  
تعيين تاريخ نظر معارضته التى كان محددا لنظرها بجلسة ٩ من ديسمبر  
سنة ١٩٨٧ اداريا ، وقضت المحكمة بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا  
ورفضها موضوعا .

ولما كان يبين من المفردات المضمومة ، ان الطاعن لم يعلن اعلانا  
قانونيا بالحضور بالجلسة التى اصدر فيها الحكم المطعون فيه بعد ان تم  
تعديلها من ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٧ الى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ ولم يثبت  
علمه رسميا بصدوره قبل طعنه عليه بتاريخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٨ -  
وكان من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من  
المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها  
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض  
الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصل بغير عذر وانه اذا كان هذا  
التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التى  
صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة  
على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى  
الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف  
الحكم او الطعن فيه بطريق النقض .

وكان من المقرر أيضا أن ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة وان كان يبدأ كالحكم الحضورى فى يوم صدوره الا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم راجعا لاسباب علم لارادته دخل فيها فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شأن له فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى لىتمنى لها تقديره والتحقق من صحته لان المتهم وقد - استحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذ وجهه للنقض الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سلف أن الطاعن لم يحضر أول جلسة حددت لنظر معارضته الاستئنافية لتعديل تاريخ جلسة نظرهما بميعاد آخر دون اعلانه اعلانا قانونيا صحيحا مما يبطل الحكم لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان علم الطاعن رسميا بصدور المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه - فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا ينفتح الا من ذلك اليوم . ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم وايداع الاسباب التى بنى عليها قد تما فى الميعاد القانونى الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

( الطعن رقم ٢٧١٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٧٣٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢ )

( الطعن رقم ١٢١٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٢ )

## المبدأ :

١ - معارضة - عدم اعلان الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة ولم يثبت علمه رسميا بصدوره قبل طعنه - لا يصح قانونا صدور الحكم فى المعارضة كان لم تكن او قبولها شكلا ورفضها موضوعا الا اذا كان تخلفه بغير عذر .

٢ - يكون الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع اذا كان التخلف عن حضور جلسة الحكم فى المعارضة لعذر قهرى .

المحاكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ومحاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن المعارض - الطاعن - لم يحضر بجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٨ وهى الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة وذلك بعد ان تم تعديل تاريخ نظر معارضته التى كان محددا لنظرها جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ اداريا . وقضت المحكمة باعتبارها المعارضة الاستثنائية كان لم تكن - كما يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بعد ان تم تعديلها فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٨٧ الى ٤ من يناير سنة ١٩٨٨ ولم يثبت علمه رسميا بصدوره قبل طعنه عليه بتاريخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٨ .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا . وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان

المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع  
وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض .

( الطعن رقم ٢٧١١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٣ )

( قاعدة رقم ١٨٠ )

المبدأ :

معارضة - التخلف عن حضور الجلسة بدون عذر والتخلف بعذر  
قهرى - الفرق بينهما - محل نظر العذر القهرى وتقديره - ميعاد الطعن  
بالاستئناف أو النقض فى الحكم الصادر فى المعارضة .

المحكمة : وحيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه  
لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع  
دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصل بدون عذر ،  
وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير  
صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من  
استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف  
الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية  
ثابت فيها مرضه فى الفترة من ٢٩ مارس سنة ١٩٨٧ حتى ٢٧ أكتوبر  
سنة ١٩٨٨ . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ٢٩ مارس سنة ١٩٨٧  
- وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض - برفض المعارضة الاستئنافية .  
وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه  
يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بمسأ  
لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه  
الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا  
بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ٢٧ من  
أكتوبر سنة ١٩٨٨ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن وأودع أسبابه ، فان



التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد تما في الميعاد ،  
مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم  
المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٧٤١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٩/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ١٨١ )

المبدأ :

١ - معارضة - اعلان الاوراق القضائية فى النيابة بدلا من اعلانها  
لشخص او فى محل اقامة المعلن اليه اجازته القانون على سبيل الاستثناء  
ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام طالب الاعلان بالتحريات الكافية .

٢ - يكون الحكم فى المعارضة باطلا لابتنائه على اجراءات معيبة  
من شأنها حرمان المعارض من اثبات العذر المانع من حضور الجلسة  
التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ومن استعمال  
حقه فى الدفاع اذا كان الطاعن يقيم بالخارج وقت اعلانه ولم يعلن اعلانا  
قانونيا للجلسة. التي حددت لنظر معارضته طبقا للمادة ١٣ مرافعات .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات - التى  
امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - ان الطاعن قرر بالمعارضة  
الاستئنافية بشخصه فى ٨ من فبراير سنة ١٩٨٧ وحدد لنظر معارضته  
جلسة ٦ من ابريل سنة ١٩٨٧ ، الا انها لم تنظر بهذه الجلسة ، وانما  
ناشر من وكيل النيابة بتقديمها لجلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٨ ، واذا تم  
اعلانه لجهة الادارة وتخلف عن الحضور قضت المحكمة بعدم جواز  
المعارضة .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان نظر المعارضة بجلسة مغايرة  
لتلك التي حددت لنظرها يوجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا بالجلسة  
التي صار تحديدها لنظرها .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من ورقة اعلان الطاعن لجلسة ٩ من

يونيو سنة ١٩٨٨ أن المحضر أثبت فيها أنه توجسه في ٣١ من مايو سنة ١٩٨٨ لاعلان الطاعن لجلسة ١٩٨٨/٦/٩ ، فلم يجد من يستلم عنه ، اعلنه للادارة واثبت اجابتها بما يفيد انه يعمل بالخارج .

لما كان ذلك ، وكانت اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات ، وكانت المادة ٣ : من قانون المرافعات نصت على انه فيما عدا ما نص عليه في هوائين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الاتي ، ونصت الفقرة التاسعة منها على انه :

« ما يتعلق بالاشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم للنياية العامة وعلى النياية ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ، ويجوز ايضا في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد اعلانه كي تتولى توصيلها اليه » .

ونص في الفقرة العاشرة على انه :

« اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية او الخارج وتسليم صورتها للنياية ، وفي جميع الحالات اذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه او امتنع المراد اعلانه او من ينوب عنه عن التسليم على اصلها بالاستلام او عن استلام الصورة اثبت المحضر ذلك في حينه في الاصل والصورة ويسلم الصورة للنياية » .

ويشترط وفقا للمادة العاشرة سالفة الذكر عدم علم طالب الاعلان لموطن المطلوب اعلانه سواء في مصر او الخارج . ويجب ان يسبق الاعلان بهذا الطريق القيام بالتحري عن موطن المطلوب اعلانه وقت الاعلان - وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان اعلان الاوراق القضائية في النياية بدلا من اعلانها لشخص او في محل اقامة المعلن اليه انما اجازة القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام طالب الاعلان بالتحريات الكافية التي تلزم كل باحث مجد للتقصي عن محل اقامة

المعلن اليه ، ويجب ان تثبت التحريات فى الورقة حتى تمكن المحكمة من افعال رقيبته .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من ورقة الاعلان - حسيما افاد مندوب الادارة - ان الطاعن كان يقيم بالخارج وقت اعلانه ، وقد خلت الاوراق من اعلانه اعلانا قانونيا للجلسة التى حددت لنظر معارضته وصدر فيها الحكم المطعون فيه - على هدى ما تقدم من مبادئ - فان هذا الحكم يكون باطلا لابتنائه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من اثبات العذر المانع من حضور الجلسة التى صدر بها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ومن استعمال حقه فى الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان علم الطاعن رسميا بصدر الحكم لم يثبت قبل طعنه عليه ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يفتح الا من ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها قد تما فى الميعاد القانونى الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( الطعن رقم ٢٦٢٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٢ )

( قاعدة رقم ١٨٢ )

المبدأ :

معارضة - عدم حضور الطاعنة اول جلسة حددت لنظر معارضتها الاستثنائية واجلت فى غيبتها لنظرها امام دائرة اخرى دون اعسلا ن الطاعنة بها وصدر الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن - بطلان الحكم لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعنة من استعمال حقه فى الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من اوراق الدعوى انه حدد لنظر معارضة الطاعنة فى الحكم الغيابى الاستثنافى جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٨ وفيها

لم تحضر الطاعنة ، وقررت المحكمة نحالة القضية الى دائرة اخرى وحددت لنظرها جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٨٨ ، وفى هذه الجلسة الاخيرة تخلفت الطاعنة عن الحضور فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن . كما يبين من المفردات المضمومة بأمر المحكمة - ان - الطاعنة لم تعلن بالجملة الاخيرة التى صدر بها، ذلك الحكم .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وعدم الحكم باعتبارها كان لم تكن وتاجيل الدعوى الى جلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجملة التى اجل اليها نظر معارضته .

واذ كان الثابت مما سلف بيانه ان الطاعنة لم تحضر اول جلسة حددت لنظر معارضتها الاستئنافية واجلت القضية لجلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٨٨ فى غيبتها لنظرها امام دائرة اخرى وبهذه الجلسة الاخيرة صدر الحكم المطعون فيه دون اعلان الطاعنة بها مما يبطل الحكم لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعنة من استعمال حقها فى الدفاع ، الامر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( الطعن رقم ٢٨-٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩١ )

## الفصل الثانى

### جواز المعارضة

( قاعدة رقم ١٨٣ )

#### المبدأ :

١ - للمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية المعارضة فى الاحكام الغيابية الصادرة فى الجنب والمخالفات ومنها الاحكام الغيابية الصادرة بسقوط الاستئناف .

٢ - مناط الحكم بسقوط الاستئناف الا يكون تخلف المتأنف عن التنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر استئنافه راجعا الى عذر قهرى .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعنة كانت قد عارضت استئنافا فى الحكم الغيابى الصادر بتاريخ ٢٤ من ابريل سنة ١٩٨٣ والقاضى بسقوط الاستئناف المرفوع منها ، وفى اثناء نظر معارضتها الاستئنافية قدمت شهادة مرضية للتدليل على عذرها فى التخلف عن التنفيذ قبل يوم نظر الاستئناف وقررت المحكمة بجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ قبول عذرها المشار اليه ثم توالى تاجيل نظر المعارضة حتى اصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه ، تساندا الى حالة ان الحكم بسقوط الاستئناف يستنفذ ولاية المحكمة الاستئنافية على الدعوى ولا يجوز الطعن فيه بالمعارضة امامها .

لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر بالمادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ هو اباحة المعارضة فى الاحكام الغيابية الصادرة فى الجنب والمخالفات من المتهم ومن المسئول عن الحقوق المدنية ، ولا تخرج عن هذا الاصل الاحكام الغيابية الصادرة

بسقوط الاستئناف لان مناط الحكم بسقوط الاستئناف طبقا لحكم المادة ٤١٢ عن قانون الاجراءات الجنائية الا يكون تخلف المستأنف عن التنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر استئنافه راجعا الي عذر قهري ، ومحل نظر هذا العذر بداية يكون عند نظر الطعن فى الحكم بالمعارضة - كحكم صدر فى غيبة المحكوم عليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر اذ اقام قضاءه بعدم جواز المعارضة فى الحكم بسقوط الاستئناف على قالة ان هذا الحكم يستند ولاية المحكمة الاستئنافية فانه يكون قد اخطا التطبيق الصحيح للقانون بما يعيبه ويوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطا فى القانون قد حجب محكمة الموضوع عن بحث موضوع الدعوى فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعداء .

( الطعن رقم ٧٧٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧ )

( قاعدة رقم ١٨٤ )

المبدأ :

١ - لا تقبل المعارضة الا فى الاحكام الغيابية والاحكام المعتبرة  
حضورية .

٢ - لا يكتسب الطاعن حقا فى الطعن على الحكم بالنقض اذا تصدت محكمة الاستئناف خطأ لموضوع معارضة فى حكم حضورى وصفته المحكمة خطأ بأنه حضورى اعتبارى .

٣ - العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقعة لا بما تذكره المحكمة عنه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى فى معارضة الطاعن الاستئنافية بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، تاسيسا على أن الحكم الاستئنافى - المعارض فيه - قد صدر

حضوريا اعتباريا ، ألا أنه لما كانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على المتهمم بجنة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ، الحضور بنفسه امام المحكمة ، واجازت له فى الاحوال الاخرى ان ينيب وكيلًا عنه .

ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى استأنفه الطاعن وحده ، انه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة عليه ، فانه يجوز للمتهم فى هذه الحالة انابة محام فى الحضور عنه امام المحكمة الاستئنافية ، واذ كان يبين من محاضر جلسات تلك المحكمة حضور محام كوكيل عنه وابدى دفاعه فى الاتهام المسند اليه ، فان الحكم للاستئنافى الصادر فى تاريخ ١٩٨٥/٣/٦ يكون فى حقيقته حكما حضوريا - وصفته المحكمة خطأ بانه حضورى اعتبارى .

ولما كانت العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه ، فان الطعن فى الحكم الاستئنافى - المار ذكره - بطريق المعارضة يكون غير جائز ، لما هو مقرر من أن المعارضة لا تقبل الا فى الاحكام الغيابية والاحكام المعتبرة حضورية طبقا لنص المادتين ٢٤١ ، ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وان تصدى محكمة الدرجة الثانية - خطأ - لموضوع معارضة الطاعن فى ذلك الحكم الحضورى الاستئنافى والفصل فيه ، لا يكسب الطاعن حقا فى الطعن بطريق النقض على حكمها المطعون فيه فيما قضى به فى موضوع المعارضة ، لانه فى حقيقته - وطبقا لحكم القانون - حكم بعدم جواز المعارضة .

لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض واردا على الحكم المطعون فيه دون الحكم الحضورى الاستئنافى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه ، فلا يقبل منه أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم الاخير او للحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده ، ويتعين من ثم التقرير بعدم قبول الطعن .

( الطعن رقم ٨٥٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٠ )

( قاعدة رقم ١٨٥ )

المبدأ :

الحكم الغيابي هو حكم قابل للمعارضة ، وكذلك الحال بالنسبة الى الحكم الحضورى الاعتبارى ، اذا ما اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة -

( الطعن رقم ٤٥٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨ )

( قاعدة رقم ١٨٦ )

المبدأ :

الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا اذا تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للفصل فى معارضته - اذا حضر هذه الجلسة - يتعين على المحكمة ان تنظر فى موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور فى الجلسة الاخرى .

المحكمة : اذ كان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للفصل فى معارضته .  
اما اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعيّنا على المحكمة ان تنظر فى موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور فى الجلسة الاخرى ، ذلك بان المادة ٢/٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى فانها ارادت بذلك ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقصت بحرمانه من ان يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التى ادانته غيابيا بعكس المعارض الذى يحضر الجلسة الاولى ثم يتخلف بعد ذلك فان فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقا .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الاولى المحددة لنظر



المعارضة فى يوم ١٣/١٠/١٩٨٦ وهى الجلسة التى استبعدت فيها المحكمة الدعوى من الرول لعدم ضم المفردات ثم نظرت المحكمة الدعوى بجلسة اخرى لم يحضرها الطاعن فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن فان هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٠٢٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٩٠ )

### ( قاعدة رقم ١٨٧ )

#### المبدأ :

المعارضة لا تقبل الا فى الاحكام الغيابية .

المحكمة : اذ كان من المقرر ان المعارضة لا تقبل الا فى الاحكام الغيابية وفقا لما تقضى به المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان الحكم المطعون فيه الصادر بجملة ٢/٢٤ سنة ١٩٨٧ اذ قضى بقبول المعارضة الاستثنائية شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الاستثنائى المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف يكون قد انطوى على خطأ فى القانون .

( الطعن رقم ١١٠٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٩٠ )

### ( قاعدة رقم ١٨٨ )

#### المبدأ :

حضور الطاعنين بالجلسة المحددة لنظر معارضتهم فى الحكم الحضورى الاعتبارى - عدم تقديمهم عذر تظلمهم عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه - يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة المرفوعة منهم .

المحكمة : من حيث ان البين من الاطلاع على الاوراق - ان الطاعنين قد عارضوا فى حكم حضورى اعتبارى استثنائى - وكان من المقرر ان المعارضة فى مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون

الاجراءات الجنائية الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام العذر الذى منعه - من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى .

ولما كان الطاعنون قد حضروا الجلسة المحددة لنظر معارضتهم فى الحكم الحضورى الاعتبارى ولم يقدموا عذر تخلفهم عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه - فانه كان يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة المرفوعة من الطاعنين .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وان قضى برفض معارضتهم هو فى حقيقته - وفق صحيح القانون - حكم بعدم جواز المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى وكان الطعن واردا على الحكم الصادر فى المعارضة المرفوعة عن حكم حضورى اعتبارى فحسب دون الحكم الحضورى الاعتبارى - الذى لم يقرر الطاعنون بالطعن فيه فانه لا يقبل منهم ان يتعرضوا فى طعنهم لهذا الحكم الاخير او الحكم المستأنف الذى اخذ باسبابه وقضى بتعديله - ولا محل للقول بان الحكم المطعون فيه قد شاب خطأ فى تطبيق القانون مما يجيز لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لانتفاء مصلحة الطاعنين من الحكم بعدم جواز المعارضة بدلا من الحكم برفضها لانهما يلتقيان فى النتيجة .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينات  
رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٢١٠٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٦ )

( قاعدة رقم ١٨٩ )

المبدأ :

المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا محل لاعمال حكمها فى حالة الطاعن الذى عارض فى حكم حضورى اعتبارى استئنافى صادر

ضده ولم يقدم للمحكمة عذر تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها  
الحكم المعارض فيه .

**المحكمة :** ولئن كان العيب الذي شاب الحكم يتصل بالطاعن  
الثالث ..... الذي قضى بسقوط طعنه الا انه لا محل لعمال حكم المادة  
٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض لان هذا الطاعن وان عارض في حكم حضوري  
اعتباري استثنائي صادر ضده فلم يقدم للمحكمة عذر تخلفه عن حضور  
الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه ومن ثم فان الحكم الصادر في  
معارضته وان قضى برفضها هو في حقيقته - وفق صحيح القانون - حكم  
بعدم جواز المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري ، والمحكمة  
الاستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى بالنسبة لهذا الطاعن الا اذا كانت  
معارضته جائزة ولذلك فانه لا يفيد من نقض الحكم الصادر في  
الموضوع فلا يمتد اليه اثره .

( الطعن رقم ٢١٠٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٦ )

( قاعدة رقم ١٩٠ )

**المبدأ :**

١ - يجب لصحة الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ان لا يكون  
عدم حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى راجعا لعذر  
قهرى .

٢ - مطلق القول بعدم الاطمئنان الى الشهادة الطبية المقدمة من  
المعارض لتكرار تأجيل المعارضة لا يصلح سببا لهدارها .

**المحكمة :** وحيث ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه على قوله :

« وحيث ان الثابت ان الشهادة المرضية المقدمة من المعارض لا تطمئن  
اليها المحكمة نظرا لتكرار تأجيل المعارضة لذات السبب مما يجعل

هذه الشهادة محل شك المحكمة من ناحية البيانات التي وردت بها ومن ثم تقضى المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن « .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لصحة الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أن لا يكون عدم حضور المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى راجعا لعذر قهرى . واذا كان ما ساقه الحكم المطعون فيه - على النحو المتقدم بيانه - تبريرا لاطراحه الشهادة الطبية ليس من شأنه أن يؤدى الى انتفاء هذا العذر . ذلك بأن مطلق القول بعدم الاطمئنان الى تلك الشهادة لتكرار تأجيل المعارضة لا يصلح سببا لاهدارها .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة وذلك بغیر حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن . .

( الطعن رقم ٢٨٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣١ )

( قاعدة رقم ١٩١ )

المبدأ :

لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر ضده اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعا الى عذر قهرى ، وكان المرض من الاعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان ما دام يخشى عاقبة الاهمال فيه .

المحكمة : وحيث انه لما كان من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر ضده اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعا الى عذر قهرى ، وكان المرض من الاعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان ما دام يخشى عاقبة الاهمال فيه ، ولذا كأل الحكم المطعون فيه قد استند فى

اطراح الشهادة الطبية - المقدمة من محامى الطاعن - الى مطلق القول بانها « لا تطمئن اليها نظرا لتكرار تأجيل المعارضة لذات السبب مما يجعل هذه الشهادة محل شك المحكمة من ناحية البيانات التى وردت بها » . دون أن تعرض لفحوى الشهادة أو تشر الى المرض الذى تعلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ولم تبد المحكمة رأيا يثبت أو ينفيه ، حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة الاسباب التى من أجلها رفض الحكم التعويل عليها ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٨٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٦٧٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )

( الطعن رقم ١٢١٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩ )

( قاعدة رقم ١٩٢ )

المبدأ :

١ - معارضة - لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها يغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه حاصلًا بدون عذر .

٢ - اذا كان التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

٣ - محل نظر العذر القهرى الذى جعل المعارض يتخلف عن حضور المعارض بالجلسة يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

٤ - اذا كان العذر متمثلا فى شهادة طبية تقدم لأول مرة أمام محكمة النقض فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .

.. المحكمة : ومن حيث انه كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن او برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى ، فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهالطلب نقض الحكم ، ولحكمه النقض عندئذ ان تقدم العذر ، فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لاول مرة فلها ان تأخذ بها او تطرحها حسبما تظمن اليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد قدم لهذه المحكمة شهادة طبية صادرة من المجموعة الصحية بميت سليم ثابت فيها ان الطاعن مريض ويعانى من تكلس بالعمود الفقرى والاكتاف وغير قادر على الحركة خلال المدة من ١٩٨٦/١/٢٠ الى ١٩٨٧/٧/١٠ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ - وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض - بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة الاخيرة بما لا يصح معه القضاء فيها ويكون الحكم الصادر فى هذه الحالة على خلاف القانون .

لما كان ذلك ، وكان عذر الطاعن القهرى ممتدا حتى تاريخ ١٩٨٧/٧/١٠ وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض فى ١١ من يولييه سنة ١٩٨٧ وأودع أسبابه فى ١٣ من يولييه سنة ١٩٨٧ ، فان التفسير

بالطعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد تما فى اليعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن الاخرى .

( الطعن رقم ١٢٢٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٠ )

( قاعدة رقم ١٩٣ - )

### المبدأ :

إذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة فإنه يتعين أن تذكر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة والا كان باطلا .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنافى المعارض فيه من المتهم المطعون ضده - والقاضى بالغاء الحكم الصادر من محكمة اول درجة ببراءته دون أن يذكر أنه صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه :

« إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الاستثنافى القاضى بالغاء حكم البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم الغيابى الاستثنافى القاضى بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لان المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى

المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بالغاء حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة .

لما كان ما تقدم ، وكان لهذه المحكمة - طبقاً لنص المادة ٢/٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت منه أنه مبني على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المطعون ضده وذلك دون حاجة للتعرض لوجه الطعن .

( الطعن رقم ٦٣٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨ )



## الفصل الثالث

### سلطة المحكمة في المعارضة

( قاعدة رقم ١٩٤ )

المبدأ :

من المقرر أن الحكم المعارض فيه إذا لم يقضى إلا بعدم قبول الاستئناف شكلاً. لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل. أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية. شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض إلى الموضوع .

( الطعن رقم ٧٠٧٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥ )

( قاعدة رقم ١٩٥ )

المبدأ :

إذا تقدم المدافع عن الطاعن بما يبين عذره في عدم الحضور - تلزم المحكمة بأن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض - اغفال ذلك - مساس بحق الطاعن في الدفاع - مناط ذلك .

المحكمة : ومن حيث أنه لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أنه بجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ حضر محام عن الطاعن وقدم شهادة مرضية فتأجلت الدعوى لجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٦ لإعلان المدعى بالحقوق المدنية ، وفيها لم يحضر الطاعن فقضت المحكمة برفض معارضته .

لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تمنى بالرد عليه سواء بالقبول او الرفض وفى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مماس بحق الطاعن فى الدفاع ، الا ان مناط ذلك ان يكون مدلولا على قيام العذر يوم جلسة الحكم فى المعارضة .

لما كان ذلك ، وكانت الشهادة الطبية المقدمة من مدافع الطاعن بالجلسة السابقة على جلسة الحكم فى المعارضة - وعلى ما يبين من المفردات - لا تفيد مرض الطاعن بمرض يقعه لمدة يدخل فيها يوم صدور الحكم المطعون فيه ، ولكن تبين الشهادة « انه يعانى من اكتئاب تفاعلى مع توتر عصبى ويحتاج للتردد على العيادة الخارجية فى مواعيد عملها الرسمى للعلاج اسبوعيا » فان نعى الطاعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع استنادا الى تلك الشهادة يكون غير سديد ، ويتعين رفض طعنه موضوعا .

( الطعن رقم ٩٠٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٧٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ )

( الطعن رقم ٥٤٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠ )

( قاعدة رقم ١٩٦ )

المبدأ :

اطراح المحكمة للشهادة الطبية المقدمة من محامى المعارض نظرا لتكرار تاجيل المعارضة لذات السبب دون ان تعرض لفعوى الشهادة أو تشر الى المرض الذى تعلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ولم تبد المحكمة رأيا يثبت أو ينفيه يعيب حكمها .

**المحكمة :** وحيث انه لما كان من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر ضده اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعا الى عذر قهرى ، وكان المرض من الاعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان ما دام يخشى عاقبة الاعمال فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى اطراح الشهادة الطبية - المقدمة من محامى الطاعن - الى مطلق القول بانها « لا تطمئن اليها نظر لتكرار تاجيل المعارضة لذات السبب مما يجعل هذه الشهادة محل شك المحكمة من ناحية البيانات التى وردت بها » دون ان تعرض لفحوى الشهادة او تشر الى المرض الذى تسال به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ولم تبد المحكمة رايها يثبتته او ينفيه ، حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة الاسباب التى من اجلها رفض الحكم التعويل عليها ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

### ( قاعدة رقم ١٩٧ )

#### المبدأ :

المرض من الاعذار القانونية التى تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة والتخلف بالتالى - اذا ما استطلعت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد القانونى .

**المحكمة :** وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات وجود شهادة طبية معلاة واثبت بها ان الطاعن كان مريضا ولزم الفرائش من ٢ يناير سنة ١٩٨٥ الى ٢٣ يناير سنة ١٩٨٥ - وهى فترة يدخل فيها يوم ٦ يناير سنة ١٩٨٥ تاريخ الحكم فى المعارضة الابتدائية باعتبارها كان لم تكن الذى لم يعلن به حتى قرر بالاستئناف بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٨٥ .

لما كان ذلك ، وكان المرض من الاعذار القانونية التى تبرر عدم تنبج اجراءات المحاكمة والتخلف بالتالى - اذا ما استطالت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم اذا ما قام عذر المرض أن يعرض لتحليله ويقول كلمته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قضى بقبول المعارضة شكلا وبتأييد الحكم الحضرى الاعتبارى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض إيهما للشهادة الطبية التى قدمها الطاعن لاثبات صحة ذلك العذر تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف ولم يحقق هذا الدفاع ويعنى بتمحيصه بل التفت عنه وأغفل الرد عليه فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى البيان منطويا على اخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

( قاعدة رقم ١٩٨ )

المبدأ :

يكون الحكم معيبا اذا لم تعرض المحكمة لفحوى الشهادة او تشر الى المرض الذى تغلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة .

المحكمة : وحيث انه لما كان من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم التاييى الصادر ضده اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعيا الى عذر قهري ، وكان المرض من الاعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان ما دام يخشى عاقبة الاهمال فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى اطراح الشهادة الطبية - المقدمة من محامى الطاعن - الى مطلق القول بانها « لا تطمئن اليها نظرا لتكرار تأجيل المعارضة لذات السبب مما يجعل هذه الشهادة محل شك المحكمة من ناحية البيانات التى وردت بها » دون أن تعرض لفحوى الشهادة او تشر الى المرض الذى تغلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ولم تبذ المحكمة رأيا

يثبتة أو ينفية ، حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة الأسباب  
التي من أجلها رخص الحكم التعويل عليها ، فإنه يكون معيبا بما يوجب  
نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٨٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

( قاعدة رقم ١٩٩ )

### المبدأ :

يتعين على المحكمة عند المعارضة أن تفصل أولا فى صحة الحكم  
المعارض فيه من ناحية قيام الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقلت  
عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطيء الغته ثم انتقلت الى الموضوع  
وفى هذه الحالة فقط يكون لها أن تنصرف للعقوبة فتعدلها لمصلحة المعارض .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على اوراق الدعوى أنه  
بعد أن قضت محكمة أول درجة قضت حضوريا بحبس الطاعن شهرا مع  
الشغل وكفالة ثلاثين جنيها لاييقاف التنفيذ والمصادرة والنشر ، استأنف  
المحكوم عليه فقضت محكمة ثانية درجة غيايبا بسقوط حقه فى الاستئناف  
وإذا عارض فى هذا الحكم قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى  
الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعا مع  
الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المعارض فيه لم تقضى إلا بسقوط  
الاستئناف دون أن تتعرض الى الموضوع ، فإنه يتعين على المحكمة عند  
المعارضة أن تفصل أولا فى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية قيام  
الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقلت عند هذا الحد ، وإن رأت  
أنه خاطيء الغته ثم انتقلت الى الموضوع وفى هذه الحالة فقط يكون  
لها أن تنصرف للعقوبة فتعدلها لمصلحة المعارض .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه  
أنه أورد فى أسبابه أنه يؤيد الحكم المعارض فيه - القاضى بسقوط

الاستئناف - اخذنا بأسبابه مما كان لازما الا يتعرض لموضوع الدعوى ،  
الا انه تخطى اليه بالقول انه يرى تعديل العقوبة ثم انتهى فى منطوقه  
الى تأييد الحكم المعارض فيه والى تعديل العقوبة المقضى بها ابتداءيا  
وازاء هذا الخطا والاضطراب البادى فى الحكم لا تستطيع محكمة النقض  
مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم  
المطعون فيه والاعادة لنظر المعارضة من جديد وذلك دون حاجة لبحث  
سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٢٠٠ )

المبدأ :

١ - الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الى حالة التخلف  
عن حضور الجلسة بعذر وفى حالة وجود عذر قهرى - ما الفسرق  
بينهما ؟

٢ - يكون الحكم الصادر فى المعارضة غير صحيح فى حالة وجود  
عذر قهرى لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة لحرمان المعارض من ابداء  
دفاعه .

٣ - محل نظر العذر ونقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن  
بالنقض .

المحكمة : وحيث انه من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى  
المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بما دانت به باعتبارها  
كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض  
فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة  
حاصلا بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال  
دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة ، فان  
الحكم يكون غير صحيح بقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها

حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل نظر العذر القهرى وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

وكان من المقرر أن ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضرى من يوم صدوره الا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التى عينت لنظر معارضته راجعا لأسباب لارادته دخل فيها ، فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن له فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسنيا بالحكم .

وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ برفض المعارضة الاستئنافية ، فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٧ وقدم أسباب الطعن بذات التاريخ بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معتذرا فى أسباب طعنه بأنه كان مجننا وصار التحفظ عليه بوحدته العسكرية فى المدة من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٦ حتى ٢٥ مايو سنة ١٩٨٧ - وهى مدة يدخل فيها تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وارفق بمذكرة الأسباب كتابا من وحدته العسكرية يؤيد صحة دفاعه .

لما كان ذلك ، وكان وجود الطاعن تحت التحفظ بوحدته العسكرية يعتبر عذرا قهريا يحول بينه وبين الحضور بجلسة معارضته الاستئنافية، والتقرير بالطعن فى الميعاد وكان لا يبين من المفردات أن الطاعن قد علم رسميا بالحكم قبل يوم ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٧ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن وقدم أسبابه ومن ثم فإن الطعن يكون مقبولا شكلا ، ويكون من مقتضى قبول محكمة النقض لعذر الطاعن المانع من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية أن يكون الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيام المحاكمة على اجزاء معينة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه فى الدفاع . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ١٣٧٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤ )

## المبدأ :

معارضة - اذا طلب الطاعن التأجيل لبدء الدفاع فانه يجب على المحكمة أن تستجيب لطلبه أو أن تنبيهه الى رفض طلبه حتى يياشر الدفاع عن نفسه ، فإذا لم تفعل وقامت باصدار الحكم فانه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات نظر المعارضة الاستئنافية ان الطاعن كان مقيد الحرية ، واذ حضر محاميه ولم يؤت به هو من محبسه فى الجلسة الاولى بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ أجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٧ لحضاره من سجنه ، واذ حضر بالجلسة تلك وحضر معه محاميه وطلب تأجيل نظر الدعوى للتخلص استجابات المحكمة وصدر قرارها بالتأجيل لجلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٧ ، وقد نظرت الدعوى - من بعد - على مدى أربع جلسات لم يمثل الطاعن امام المحكمة فى اثبتين منها بسبب عدم احضاره من السجن واستجابات المحكمة لطلبه فى الاخرتين التأجيل للسداد ، وفى الجلسة الاخيرة حضر الطاعن من سجنه وطلب التأجيل للسداد ولابدء دفاعه ، غير أن المحكمة اصدرت حكمها فى الجلسة ذاتها قاضيا بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها. وتأييد الحكم المعارض فيه .

لما كان ذلك ، ولئن كان الطاعن قد حضر فى الجلستين الاخيرتين دون محاميه ولم يطلب التأجيل لحضور ذلك المحامى الا أنه وهو مقيد الحرية طلب التأجيل لبدء دفاعه وهو ما مفاده يمكنه من أن يتقدم بدفاعه بنفسه أو بواسطة محاميه الذى سبق أن تكرر حضوره معه ولم يبد دفاعا .

لما كان ذلك ، وكان للبتهم بالجنة أن يتقدم هو بنفسه للمحكمة بالدفاع الذى يريده ، فإذا عهد الى محام بمهمة الدفاع تعين على المحكمة أن تسمع الى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، وكان الطاعن حين حضر من سجنه فى الجلسة الاخيرة قد طلب التأجيل لبدء الدفاع



فقد كان لزاما على المحكمة اما أن تمتجيب لطلب التأجيل أو تنبه الطاعن الى رفض طلبه حتى يباشر حقه فى الدفاع عن نفسه ، أما وهى لم تفعل واصدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى المعارض فيه ، فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة بذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يجعل حكمها معيبا بالاختلال بحق الدفاع متعينا نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٣٤٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

( قاعدة رقم ٢٠٢ ) .

المبدأ :

معارضة - حضور الطاعن جلسة المعارضة وطلب التأجيل لبدء دفاعه . عدم استجابة المحكمة وقضت برفض معارضته - يجب على المحكمة لما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم الى رفض للطلب حتى يبدى دفاعه ، الحكم دون ذلك يشوبه بالاختلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث ان البين من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية ان الطاعن حضر بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وطلب التأجيل لبدء دفاعه - الا ان المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم تنبه الطاعن الى ابداء دفاعه وقضت برفض معارضته .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد طلب تأجيل الدعوى لبدء دفاعه فكان لزاما على المحكمة اما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهى لم تفعل واصدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المعارض فيه فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون أن تهيب للمتهم فرصة لبدء دفاعه مخالفة فى ذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاختلال بحق الدفاع .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة  
دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٣٤٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١١٥٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

( قاعدة رقم ٢٠٣ )

المبدأ :

معارضة - بحضور الطاعن الجلسة التى صدر فيها الحكم وطلب  
التأجيل لبدء دفاعه - عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب وإصدارت الحكم  
- اخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أن البين من محاضر جلسات المحكمة  
الاستئنافية أن الطاعن حضر بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه  
وطلب التأجيل لبدء دفاعه - إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم  
تنبه الطاعن الى ابداء دفاعه وقضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه  
موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد طلب تأجيل الدعوى لبدء دفاعه  
فكان لزاما على المحكمة اما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم الى رفض  
الطلب حتى يبدى دفاعه ، اما وهى لم تفعل وأصدرت حكما فى موضوع  
الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت  
فى الدعوى دون أن تهيئ للمتهم فرصة ابداء دفاعه مخالفة فى ذلك  
المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يعيب  
حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون  
حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١١٦٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

## ( قاعدة رقم ٢٠٤ )

### المبدأ :

١ - معارضة - الحكم فيها في حالة تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بدون عذر أو بعذر قهري - ما يترتب على ذلك .

٢ - متى ينظر العذر والمحكمة المختصة وتقدير: هذا العذر ما يترتب على ذلك .

المحكمة : من حيث أن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم باعتبارها كان لم تكن أو برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض، والمحكمة النقض أن تقدر العذر فإذا كان متمثلًا في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن إليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد تقدم بشهادة طبية ثابت فيها أنه كان مريضاً في الفترة من ١٩٨٥/١١/٢ حتى ١٩٨٦/٩/٢٨ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩٨٥/١١/٤ وهو تاريخ يدخل في فترة المرض بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وكانت هذه المحكمة تطمئن إلى ما تطمئن إلى ما تضمنته هذه الشهادة فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح ميعة الطعن فيه إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسمياً بصدوره وإذ كان هذا العلم لم يتثبت في حق الطاعن قبل يوم ١٩٨٦/٩/٢٨ فإن التقرير

بالطعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان. قد تما فى الميعاد القانونى مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٨٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١١ )

( قاعدة رقم ٢٠٥ )

المبدأ :

١ - اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض .

٣ - لا يجوز للمحكمة بأن ترد دليل العذر دون أن تعرض له وتحققه وتعنى بتمحيصه لان اعادة الدليل الى المدافع المعارض عن الطاعن فيه مصادرة لحق الدفاع الذى يعيب الحكم .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٨١ التى نظرت بها معارضة الطاعن الاستئنافية ، انه حضر محام عنه وقدم شهادة مرضية وردت اليه ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه ولم يشر الى حضور محامى الطاعن ولا بما أبداه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ولا يجوز لها أن ترد دليل العذر دون أن تعرض له وتحققه وتعنى بتمحيصه لان اعادة الدليل الى المدافع المعارض عن الطاعن فيه مصادرة لحق الدفاع ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث بقاى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧ )

المبحث :

إذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة. ولأن الحكم فى المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى الا أنه فى حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

المحكمة : ومن حيث ان البين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى المعارض فيه من الطاعن . للوصف خطأ بأنه حضورى اعتبارى - والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لان المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض ، بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ولأن الحكم فى المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى الا أنه فى حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة النقض طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الاستثنائي الغيبي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعنة وذلك دون حاجة للتعرض لاوجه الطعن المقدمة منها .

( الطعن رقم ٢٨٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )

## الفصل الرابع

### الحكم فى المعارضة والطعن فيه

( قاعدة رقم ٢٠٧ )

#### المبدأ :

١ - المعارضة فى الحكم الغيابى تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة للمعارض .

٢ - اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة يتعين عليها أن تصدره باجماع آراء القضاة ولا يكتفى بأن الحكم الغيابى الاستثنائى. القاضى بالغاء حكم البراءة نص على صدوره باجماع آراء القضاة .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى المعارض فيه من الطاعن ، والقاضى بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة ، دون أن يذكر أنه صدر باجماع آراء القضاة ، خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه :

« اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ، فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يضحى الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الاستثنائى

القاضى بالغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقاً للقانون ، ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة ، لان المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض ، بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تصدر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، لان الحكم فى المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى ، إلا أنه فى حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تاويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الغيابى الاستثنائى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ، وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة منه .

( الطعن رقم ٩٠٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١ )

( قاعدة رقم ٢٠٨ )

المبدأ :

إذا حضر الطاعن الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة وما تلاها من جلسات ثم تغيب فى الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فقضت المحكمة باعتبار معارضته . كان لم تكن ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

المحكمة : . وحيث أنه لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الاستئنافية أن المعارض حضر جلسات ١٩٨٥/١٠/٥ ،



١٩٨٥/١١/٩ ، ١٩٨٥/١٢/١٤ ، ١ - ٤ ، ١٩٨٦ - ٨ - ٢ - ١٩٨٦  
 وكانت الدعوى تتأجل لاعلان المتهم من يشاء من الشهود - ثم عرضت  
 الدعوى بعد ذلك على السيد الامتاذ المستشار رئيس المحكمة لاحالة  
 الدعوى الى دائرة اخرى نظرا لاستشعار السيد / عضو اليمين حرجا من  
 نظرها فقرر السيد / المستشار بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧ باحالة الدعوى الى  
 الدائرة الثامنة لنظرها بجلسة ١٩٨٦/٣/٣ وكلف النيابة باعلان  
 المتهم لتلك الجلسة ، وفي تلك الجلسة لم يحضر المتهم فقضت المحكمة  
 باعتبار المعارضة كان لم تكن .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧  
 لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات انطعن امام محكمة النقض تجيز  
 للمحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما  
 هو ثابت فيه انه بنى على خطأ فى تطبيق القانون .

وكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف  
 المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للفصل فى معارضته ، اما  
 اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنظر فى موضوع  
 الدعوى وتحكم فيها ولو كان قد تخلف عن الحضور فى الجلسة  
 الاخرى ، ذلك بان المادة ٢/٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ رتب  
 الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر المعارض فى الجلسة  
 المحددة لنظر الدعوى فانها ارادت بذلك ترتيب جزاء على من لا يهتم  
 بمعارضته فقضت بحرمانه من ان يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة  
 التى ادانته غيابيا بعكس المعارض الذى يحضر الجلسة الاولى ثم يتخلف  
 بعد ذلك فان فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين  
 المعارض الذى لم يحضر مطلقا .

لما كان ذلك ، وكان للطاعن قد حضر الجلسة الاولى المحددة ننظر  
 المعارضة وما تلاها من جلسات ثم تغيب فى الجلسة التى صدر فيها الحكم  
 المطعون فيه فقضت المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن فان هذا الحكم  
 يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه

الآخر ٠٠٠ لوحدة الواقعة ومراعاة لحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة  
للتعرض لوجه الطعن الآخر .

( الطعن رقم ٨٤٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٧ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٣٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢ )

( الطعن رقم ٤٥٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣ )

( قاعدة رقم ٢٠٩ )

المبدأ :

لا يصح الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى  
اذا كان تخلفه عن الحضور فى الجلسة راجعا الى عذر قهرى - المرض  
من الاعذار القهرية ولم لم يقعد الانسان ما دام يخشى عاقبة الاهمال  
فيه .

المحكمة : وحيث انه لما كان من المقرر انه لا يصح فى القانون  
الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر ضده  
اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعا الى  
عذر قهرى ، وكان المرض من الاعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان ما دام  
يخشى عاقبة الاهمال فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى  
اطراحه الشهادة الطبية - المقدمة من محامى الطاعن للتحليل على عذره  
الذى حال دون حضوره جلسة المعارضة - الى مطلق القول بان المحكمة  
لم تطمئن اليها دون أن يبين فحواها ودليل المحكمة فيما اعتقدته من  
اصطناعها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة الاسباب التى من  
أجلها رفض الحكم التعويل عليها ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٣٧٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠ )

## ( قاعدة رقم ٢١٠ )

### المبدأ :

من المقرر انه اذا قدم ما يفيد قيام عذر لدى المعارض من حضور الجلسة كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول او بالرفض ، واذا اغفل الحكم المطعون فيه الاشارة الى ذلك .

( الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

## ( قاعدة رقم ٢١١ )

### المبدأ :

الحكم الغيابي الصادر بالبراءة اذا ألغى غيابيا في الاستئناف باجماع آراء قضاة المحكمة ثم تم عمل معارضة وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي في المعارضة دون ذكر انه باجماع آراء القضاة يكون باطلا .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه :

« اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ان يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بالغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي

الاستثنائي القاضي بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لان المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم فى المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابى للاستثنائى الا أنه فى حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

( الطعن رقم ٧١١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ )

( قاعدة رقم ٢١٢ )

المبدأ :

اغفال الحكم الاشارة الى العذر الذى ابداه الحاضر عن المعارض فى عدم الحضور يعتبر مماسا بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة ٢ من مازمن سنة ١٩٨٧ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور وحضر محام عنه وأشار الى أن الطاعن متحفظ عليه بموجب قرار من المحمى العام الاشتراكى - غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضه كان لم تكن استنادا الى أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه بها ، ولم يشر الى حضور محامى الطاعن ولا الى ما ابداه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض فان فى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مماس بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٦٢٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥ )

## المبدأ :

ان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور في اول جلسة تحدد للنظر معارضته . أما اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنتظر موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور بعد ذلك .

المحكمة : وحيث انه لما كان الثابت من محاضر جلسات المحكمة امام محكمة الدرجة الاستئنافية ان المعارض حضر الجلسة الاولى المحددة للنظر معارضته في يوم ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٦ وما تلاها من جلسات ، ثم تخلف عن حضور الجلسة الاخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

ولما كان من المقرر في قضاء محكمة النقض ان الحكم باعتباره المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور في اول جلسة تحدد للنظر في معارضته ، أما اذا حضر هذه الجلسة ، فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنتظر موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور بعد ذلك اذا ان المادة ٢٠١/٢ من قانون الاجراءات الجنائية وقد رتببت الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة للنظر الدعوى ، فانها ارادت ان ترتب جزاء على من لا يهتم بمعارضته ، فقصت بحرمانه من ان يعاد نظره قضيته بمعرفة المحكمة التي دانتته غيابيا ، بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك ، فان فكرة الجزاء لا تلتقي معه ، بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر البتة ، واذ كان ذلك ، وكان الطاعن - كما سبق القول - قد حضر الجلسة الاولى المحددة للنظر معارضته وغيرها من الجلسات ولم يتخلف عن الحضور الا في الجلسة الاخيرة التي صدر فيها الحكم فقصت المحكمة باعتبار معارضته كان لم

تكن ، فان هذا الحكم يكون متعبيا بالخطأ في القانون مما يوجب نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٣٨٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١ )

في نفس المعنى :

( إلبطن رقم ١١٣٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨ )

( قاعدة رقم ٢١٤ )

#### المبدأ :

حضور المعارض في أية جلسة من جلسات المعارضة ولو بغير اعلان -  
الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - خطأ - وجوب النظر في المعارضة  
ولو تخلف في الجلسة الاخيرة - على المحكمة الاستئنافية ان تقضى في  
الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه واعادة القضية الى محكمة اول  
درجة للفصل في المعارضة .

المحكمة : اذ كانت المادة ٢/٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية  
لم ترتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن الا اذا تخلف المعارض عن  
حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة جزاء على من لا يهتم بمعارضته  
بحرمانه من ان تعيد المحكمة التي ادانته غيابيا نظرها ، اما اذا حضر  
في أية جلسة من جلسات المعارضة ولو بغير اعلان ، فان فكرة الجزاء  
لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر  
مطلقا .

ولما كان الثابت ان الطاعنين حضرا بوكيل عنهما بعض جلسات  
المعارضة الابتدائية - وهو جائز حضوره عنهما عملا بالمادة ٢/٢٣٧ من  
قانون الاجراءات الجنائية - فقد كان يتعين على المحكمة ان تنظر في  
موضوع الدعوى وتفتش فيه ولو تخلف المعارضان في الجلسة الاخيرة ،  
ومن ثم فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد اخطأ

فى تطبيق القانون ، وكان يتعين على المحكمة الاستثنائية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وبإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى المعارضة ، اما وهى لم تفعل وفوتت على الطاعنين احدى درجتى التقاضى بقضائها بتأييده ، فانها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون .

لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بالغائه الحكم المستأنف القاضى باعتبار المعارضة كان لم تكن وإعادة القضية الى محكمة اول درجة لنظر المعارضة .

( الطعن رقم ٨٦٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١ )

( قاعدة رقم ٢١٥ )

#### المبدأ :

حضور المطعون ضده الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته - تحديد جلسة أخرى لنظرها بعد الايقاف لم يحضرها - قضاء المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن - خطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان الثابت عن محاضر جلسات المحكمة امام محكمة الدرجة الثانية أن المطعون ضده حضر الجلسة الاولى ننظر معارضته فى يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧ حيث قررت المحكمة وقف الدعوى ، ثم تحدد لنظرها جلسة الثانى من ديسمبر من العام ذاته وفيها تخلف المطعون ضده عن الحضور فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للنظر فى معارضته ، اما اذا حضر هذه الجلسة ، فانه يكون متعيناً على المحكمة أن تفصل فى موضوع الدعوى وتحكم

فيها ، ولو كان قد تختلف عن الحضور بعد ذلك ، اذ ان المادة ٢/٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وقد رتب الحكم باعتبار المعارضة كائن لم تكن اذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر معارضته ، فانها ارادت ان ترتب جزاء على من لا يهتم بمعارضته ، فقضت بحرمانه من ان يعاد نظر قضيته بمعرفة المحكمة التي دانت غيبا ، بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك ، فان فكرة الجزاء لا تلتقي معه ، بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر البتة ، واذا كان ذلك ، وكان المطعون ضده قد حضر الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته ، ثم حددت جلسة اخرى لنظرها بعد الايقاف لم يحضرها ، فان قضاء المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن ، يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٤٨٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٥ )

( قاعدة رقم ٢١٦ )

## المبدأ :

تقدم المدافع عن المعارض بقيام عذر في عدم الحضور - كان لازما على المحكمة ان تعنى بالرد بالقبول أو الرفض - اغفال ذلك فيه مساس بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٨٦/٤/٩ ان الطاعن لم يحضر هذه الجلسة المؤجل اليها نظر معارضته الاستثنائية وحضر عنه محام قدم شهادة طبية غير ان المحكمة قضت في معارضته باعتبارها كان لم تكن ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع قلع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور حاضلا بغير عذر وانه انما كان هذا التخلف يرجع الى



عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على إجراءات معيبة عن شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فإنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تبين رأيها فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها . وأن تبني ما تنتهي إليه من رأى في هذا الشأن على أسباب ماثقة تؤدي الى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير الى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور الجلسة ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان لازما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠ )

(قاعدة رقم ٢١٧)

### المبدأ :

معارضة - الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن رغم ثبوت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة مخالف للقانون .

المحكمة : من حيث أن الطاعن ارفق بأسباب طعنه شهادة طبية ثابت فيها أنه يعاني من التهاب كبدى ويأتى مع هبوط عام ويحتاج للراحة التامة مع العلاج المستمر لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من ١٠ أبريل سنة ١٩٨٦ ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٥ أبريل سنة ١٩٨٦ - وهو تاريخ يخل في فترة المرض - باعتبار معارضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فإنه

يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٦ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن ثم اودع استئنافه فى ١٦ من يوليو سنة ١٩٨٦ ، فان التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد تما فى الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شـكـلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦ )

#### ( قاعدة رقم ٢١٨ )

##### المبدأ :

لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر . فاذا كان التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز

معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، ولحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فإذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تظنن إليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بإمباب طعنه شهادة طبية مؤرخة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٦، ثابت فيها أنه أجريت له عملية جراحية كبرى فى القصبة الهوائية يوم ١٨ من مايو سنة ١٩٨٦. وأنه كان ملازما للفراش بالعيادة الطبية الخاصة بالطبيب الذى أصدر تلك الشهادة كما تضمنت هذه الشهادة أنه لم يكن بمكنة الطاعن مغادرة الفراش يوم ١٩ من مايو سنة ١٩٨٦ لعدم قدرته على ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩ من مايو سنة ١٩٨٦ - وهو تاريخ يسجل فى فتره المرض وملازمة الفراش - باعتبار معارضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبة الطاعن باعتبار المعارضة كان لم تكن .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاعادة .

( الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٤٥٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١ )

( الطعن رقم ٩٩٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١١ )

( الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤ )

( الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦ )

( الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

( الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )

## المبدأ :

معارضة - ثبوت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة لا يصح معه القضاء فيها باعتبارها كان لم تكن والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة يفتتح ميعاد الطعن فيه من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره .

الحكمة : وحيث إنه لما كان قضاء هذه الحكمة قد جرى على أنه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو يرفضها بغير سماع دفاع المعارض إلا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة جاصلا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادتين طبيتين اولهما تفيد مرضه فى المدة من ١٩٨٦/١٢/٦ حتى ١٩٨٦/١٢/١٥ بالتهاب حاد بالمسالك البولية وملازمته الفراش ، والثانية مماثلة عن المدة من ١٩٨٦/١٢/١٦ حتى ١٩٨٧/٥/٥ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩٨٦/١٢/٩ - وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض وملازمة الفراش - باعتبار معارضته كان لم تكن .

وكانت هذه الحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته الشهادتين ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها باعتبارها كان لم تكن ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة ولا يفتتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العمل لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ١٩٨٧/٥/١٠ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن وقدم أسبابه بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣ ، فان للتقرير بالطعن وايداع

اسبابه يكونان قد تما فى الميعاد ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ١١٦٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٩ )

( قاعدة رقم ٢٢٠ )

المبدأ :

معارضة - لا يصح الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم فى غيبته برفضها الا اذا كان تخلفه بغير عذر - اذا كان التخلف يرجع الى عذر قهري ، فان الحكم يكون غير صحيح .

الحكمة : ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية انه حدد لنظر معارضة الطاعنة فى الحكم النيابى الاستئنافية جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥ وفيها لم تحضر الطاعنة وحضر عنها محام وقرر إنها مقيدة الحرية فاجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٨٦/٤/٢٢ لحضورها ثم تداول تأجيل الجلسات حتى كانت جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥ وفى هذه الجلسة الاخيرة تخلفت الطاعنة عن الحضور فقضت المحكمة - بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كائن لم تكن ، كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة للطعن رقم ١١٣١٥ لسنة ٥٩ القضائية المنظورة بجلسة اليوم ان الطاعنة اذ اقامت اشكالا فى تنفيذ العقوبة المقررة بها عليها بالحكم المطعون فيه فقد افادت مذكرة نيابة شرق الاسكندرية الكلية بان بداية هذه العقوبة من ١٩٩١/٥/١٦ وهو تاريخ انتهاء حبسها فى الجنحة رقم ٣٣١ لسنة ٨٦ س شرق الاسكندرية مما مفاده انها كانت مقيدة الحرية فى اليوم الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه . هذا وليس فى المفردات ما يفيد علم الطاعنة رسميا بصور الحكم المطعون فيه قبل طعنها عليه فى يوم ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٧ .

لذا كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم فى غيبته

باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارضة بالجلسة التي صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظرس العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

ولما كان الثابت مما سلف بيانه ان تخلف الطاعنة عن حضور جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه انما يرجع الى انها كانت مقيدة الحرية فى ذلك اليوم تنفيذا لحكم صادر ضدها فى القضية السالف الاشارة اليها ومن ناحية اخرى الى عدم اعلانها بهذه الجلسة بعد ان تأجلت اليها المعارضة لحضورها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد ائبى على اجراءات باطلة .

لما كان ما تقدم ، وكان علم الطاعنة رسميا بصدر الحكم المطعون فيهلم يثبت قبل طعنها عليه ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يفتح الا بعد ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب قد تما فى الميعاد القانونى الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( الطعن رقم ١١٣١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٤ )

( قاعدة رقم ٢٢١ )

المبدأ :

لا يصح فى المعارضة الحكم باعتبارها كان لم تكن اذا ثبت لدى المحكمة انها فحصت الشهادة الطبية التى تثبت المانع القهرى من حضور

جلسة المعارضة لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان  
المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

المحاكمة : ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحاكمة قد جرى على  
انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن او برفضها بغير  
سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا  
بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم  
يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان  
المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون  
عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك  
عدم وقوف المحاكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال  
عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابدؤه لها مما يجوز معه التمسك  
به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ،  
ولمحكمة النقض عندئذ ان تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا فى شهادة  
طبية تقدم لها لاول مرة فلها ان تأخذ بها او تطرحها حسبما تطمئن  
اليه .

لما كان ما تقدم ، وكانت الطاعنة قد اُرفقت باسباب طعنها شهادة  
طبية مؤرخة ٦ من مايو سنة ١٩٨٦ ثابت فيها انها كانت مريضة  
بالتهاب كبدي وارتفاع فى درجة الحرارة وتحتاج للراحة بالفراش ثلاثة  
اسبوع من تاريخ تحريرها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ٨ من  
مايو سنة ١٩٨٦ وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض وعلازمتها بالفراش -  
باعتبار معارضتها كان لم تكن ، وكانت هذه المحاكمة تسترسل بثقتها الى  
ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من  
حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .  
( الطعن رقم ٢٤٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

فى نفس المعنى :

- ( الطعن رقم ٨٨٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥ )
- ( الطعن رقم ٥٥٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧ )
- ( الطعن رقم ١٢٥٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٢ )
- ( الطعن رقم ٨٥٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥ )
- ( الطعن رقم ٢٤٨٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٥ )

( قاعدة رقم ٢٢٢ )

المبدأ :

إذا ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة فلا يصبح القضاء فيها باعتبارها كان لم تكن .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجملة حاصلًا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابتاؤه لها مما يجوز معه التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ولمحكمة النقض عندئذ ان تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لاول مرة فلها ان تأخذ بها أو تطرحها حسبما تظمن الىه .

لما كان ما تقدم ، وكانت الطاعنة قد ارفقت بأسباب طعنها شهادة طبية مؤرخة ٦٠ من مايو سنة ١٩٨٦ ثابت فيها انها كانت مريضة بالتهاب



كبدى. وارتفاع. فى درجة الحرارة وتحتج للراحة بالفراش ثلاثة اسابيع من تاريخ تحريرها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ٨ من مايو سنة ١٩٨٦. وهو تلويخ يدخل فى فترة المرض وملازمتها الفراش - باعتبار معارضتها كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بنقتهما الى ما تضمنته. هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

( قاعدة رقم ٢٢٣ )

المبدأ :

معارضة - حضور الطاعن الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته ثم تاجلت القضية لجلسة أخرى لم يحضرها فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن فان هذا الحكم يكون معيبا .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الاوراق أن الطاعن قد حضر بجلسة ١٩٨٦/٤/٢١ عند نظر المعارضة الاستثنائية وطلب أجلا وتاجلت الدعوى لجلسة ١٩٨٦/٥/٢٦ وبها لم يحضر وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن .

لما كان. ذلك ، وكانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات. واجراءات الطعن. امام محكمة النقض تجيز للمحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت. به أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون وكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للفصل فى معارضته . أما اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنظر فى موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور فى الجلسة الاخرى ذلك ان المادة ٢/٤٠١

من قانون الاجراءات الجنائية اذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فانها ارادت ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقصت بواسطة المحكمة التي ادانته غيابيا ، بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك فان فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته في يوم ١٩٨٦/١/٢١ ثم تأجلت القضية الى جلسة اخرى لم يحضرها فقصت المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن فان هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٨٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٩ )

( قاعدة رقم ٢٢٤ )

المبدأ :

معارضة - الحكم فيها بغير سماع دفاع المعارض - للتخلف بدون عذر والتخلف الذي يرجع الى العذر القهري ، محل نظر العذر القهري وتقديره .

المحكمة : من حيث ان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم باعتبارها كان لم تكن بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند امتتناف الحكم أو عند الطعن فيبطريق النقض وللمحكمة النقض ان تقدر العذر فاذا كان ممثلا في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها ان تأخذ بها أو تطرحها جسما تطمئن اليه . . .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تقدم بشهادة طبية ثابت فيها أنه كان مريضا في الفترة من ١٩٨٤/٤/٢٠ حتى ١٩٨٦/٧/١٤ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩٨٤/٢/٢٨ وهو تاريخ يدخل في فترة المرض وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما تضمنته هذه الشهادة فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها والحكم الصادر عنى خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره . واذا كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم ١٩٨٦/٧/١٤ فان التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد تما في الميعاد القانوني مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٦٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

#### ( قاعدة رقم ٢٢٥ )

##### المبدأ :

١ - لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم باعتبارها كان لم تكن بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة بغير عذر ، واذا كان التخلف بعذر قهري فيكون الحكم غير صحيح .

٢ - محل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن بالنقض .

٣ - اذا كان العذر متمثلا في شهادة طبية قدمت لأول مرة امام محكمة النقض فلها أن تأخذها او تطرحها حسبما تطمئن اليه .

المحكمة : من حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم باعتبارها كان لم تكن بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم

يكون غير مدحج نقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولحكمته النقض ان تقدر العذر فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها ان تأخذها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم ، وكانت الطاعنة قد تقدمت بشهادة طبية ثابت فيها انها كانت مريضة لمدة اسبوعين اعتبارا من ١٩٨٦/٥/٣١ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩٨٦/٦/٣ وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما تضمنته هذه الشهادة فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معسره القضاء فيها ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٩١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

### ( قاعدة رقم ٢٢٦ )

#### المبدأ :

١ - معارضة - الحكم فى المعارضة وتخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بسبب عذر قهرى كالمرض ولو لم يقعد الانسان ما دام يخشى عاقبة الاهمال فيه - يكون معيبا .

٢ - لا يجوز اطراح الشهادة المرضية لعدم الاطمئنان اليها لتكرار تأجيل المعارضة لذات السبب .

المحكمة : وحيث انه لما كان من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر ضده اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعا الى عذر قهرى ، وكان المرض من الاعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان ما دام يخشى عاقبة الاهمال فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى اطراح الشهادة الطبية - المقدمة من محامى الطاعن - الى مطلق القول « بانها

لا تطمئن اليها نظرا لتكرار تأجيل المعارضة لذات السبب مما يجعل هذه الشهادة محل شك المحكمة من ناحية البيانات التي وردت بها « دون ان تعرض لفحوى الشهادة او تشر الى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ولم تبد المحكمة رأيا يثبت أو ينفيه ، حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة الاسباب التي من أجلها رفض الحكم التعويل عليها ، فانه يكون معينا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

( قاعدة رقم ٢٢٧ )

#### المبدأ :

حضور محام عن المعارض وطلبه التأجيل لمرضه وتقديم شهادة طبية - الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض رغم علمه وعدم الاشارة الى حضور محام عنه ولا الى ما أثبتته من عذر يكون معينا لمسامه بحق الطاعن فى الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من محضر جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٨٦ التى نظرت بها معارضة الطاعن الاستثنائية انه حضر محام عنه وطلب التأجيل لمرضه وقدم شهادة طبية مؤرخة ١٥ مارس سنة ١٩٨٦ - وعلى ما يبين من المفردات المضمومة ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن مستنادا الى أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه بها ، ولم يشر الى حضور محامى الطاعن ولا الى ما أبداه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، فان فى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع ، مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٨٠٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

المبدأ :

معارضة - لا يصح الحكم فى المعارضة برفضها أو باعتبارها كان لم تكن بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه بدون عذر - اذا كان التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدارها الحكم ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن بمقدوره ابداؤه لها مما يجوز معه التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم . ولحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لاول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية صادرة من مستشفى النصر العام ببورسعيد ثابت بها أن الطاعن كان نزول المستشفى خلال الفترة من ١٦ مايو سنة ١٩٨٧ حتى تاريخ تجسير الشهادة فى الاول من يونية سنة ١٩٨٧ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩ من مايو سنة ١٩٨٧ - وهو تاريخ يدخل فى فترة مرض الطاعن ووجوده بالمستشفى باعتبار معارضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته تلك الشهادة فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها .

لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك  
بغير حاجة الى النظر فى وجوه الطعن الاخرى .  
( الطعن رقم ١٣٥٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢١ )

فى نفس المعنى :

- ( الطعن رقم ٢٦٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣٠ )
- ( الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠ )
- ( الطعن رقم ١٢٧٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠ )
- ( الطعن رقم ١٢٨٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢١ )
- ( الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٧ )
- ( الطعن رقم ٢٦٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٨ )
- ( الطعن رقم ٣٠٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )
- ( الطعن رقم ١٤١٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤ )
- ( الطعن رقم ١٣٤٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤ )
- ( الطعن رقم ١٤١٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤ )
- ( الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )
- ( الطعن رقم ٣١٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١١ )
- ( الطعن رقم ٢٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١١ )
- ( الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١١ )
- ( الطعن رقم ٣١٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١١ )
- ( الطعن رقم ٣١٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١١ )
- ( الطعن رقم ٥٨٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٧ )
- ( الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٧ )
- ( الطعن رقم ٥٨٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٧ )
- ( الطعن رقم ٣٢٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٩ )
- ( الطعن رقم ٣٩٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٩ )
- ( الطعن رقم ١٢٢٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٢ )
- ( الطعن رقم ٢٧٠٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥ )
- ( الطعن رقم ١١٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٧ )

### المبدأ :

معارضة - لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة عن الحكم الغيابى الصادر بالادانة اذا كان تخلف المعارض عن حضور الجلسة الصادر فيها الحكم بالمعارضة يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض تلك الجلسة .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقريره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعة وقد استحال عليها الحضور امامها لم يكن فى مقدورها ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ولحكمه النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لاول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم ، وكانت الطاعة قد أرفقت بأسباب طعنها شهادة طبية مؤرخة ١٩ يونية سنة ١٩٨٦ ثابت بها أنها كانت تعاني من انزلاق غضروفى وتحتاج لراحة تامة وملازمة الفراش مع العلاج لمدة ثلاثة أسابيع مع تاريخ تحريرها وكان الحكم المطعون فيه قد قضى - فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٨٦ - وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض وملازمة الفراش باعتبار معارضة الطاعة فى الحكم الغيابى الاستئنافى كان لم تكن ، ولما كانت هذه المحكمة تأخذ بالشهادة الطبية المقدمة من الطاعة



وتطمئن الى صحتها ، فانها تكون قد اثبتت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة بما لا يصح معه في القانون القضاء فيها .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٣٠٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠ )

( قاعدة رقم ٢٣٠ )

المبدأ :

١ - الحكم في المعارضة في حالة تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بعذر أو في حالة تخلفه بدون عذر .

٢ - اذا وثقت المحكمة في صحة الشهادة المرضية وما وصف بها من مرض يعتبر عذرا قهريا يحول بين الطاعن وبين بحضور جلسة المعارضة .

المحكمة : بحيث انه من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فان الحكم يكون غير صحيح بقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . وكان من المقرر ان ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره الا أن محل ذلك أن

يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا لاسباب لارادته دخل فيها فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شأن له فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم . وكان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٨٧ باعتبار المعارضة الاستثنائية كان لم تكن تقرر الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٥ يونية سنة ١٩٨٧ وقدم اسباب الطعن بذات التاريخ بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض معتذرا فى اسباب طعنه بأنه كان مريضا فى المدة من ٩ مارس سنة ١٩٨٧ حتى ٢٥ يونيه سنة ١٩٨٧ وهى مدة يدخل فيها تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وارق بمذكرة الاسباب شهادة مرضية تؤيد صحة دفاعه من اصابته بجلطة بالساق اليسرى ألزمته الفراش فى تلك الفترة .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تثق فى صحة الشهادة المقدمة وما وصف بها من مرض يعتبر عذرا قهريا للطاعن يحول بينه وبين الحضور بجلسة معارضته الاستثنائية . وكان لا يبين من المفردات ان الطاعن قد علم رسميا بالحكم قبل يوم ٢٥ يونية وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن بالنقض وقدم اسبابه ومن ثم فان الطعن يكون مقبولا شكلا ويكون مقتضى قبول محكمة النقض لعذر الطاعن المانع من حضور جلسة المعارضة الاستثنائية ان يكون الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه فى الدفاع . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ١٣٣٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤ )

( قاعدة رقم ٢٣١ )

المبدأ :

يصبح الحكم باطلا اذا قضى بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى للقاضى بالغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالفاء وفقا للقانون - لا يكفى فى ذلك ان يكون الحكم الغيابى الاستثنائى للقاضى بالغاء حكم

البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لان المعارضة فى الحكم  
الغيايى تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة للمعارض .

المحكمة : حيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه وان  
عدل العقوبة الموقعة على الطاعن الا انه قضى بتأييد الحكم الغيايى  
الاستثنافى المعارض فيه والقاضى بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة  
اول درجة دون أن يذكر انه صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به  
المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « اذا كان الاستئناف  
مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء  
الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن  
يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيايى  
الاستثنافى القاضى بالغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا  
الالغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى فى ذلك ان يكون الحكم الغيايى  
الاستثنافى القاضى بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء  
القضاة لان المعارضة فى الحكم الغيايى من شأنها ان تعيد القضية لحالتها  
الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة ان تقضى فى  
المعارضة بتأييد الحكم الغيايى الصادر بالغاء حكم البراءة فانه يكون من  
المتعين عليها ان تذكر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، ولان  
الحكم فى المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيايى الاستثنافى الا أنه فى  
حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة .

لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من  
المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن  
تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذ تبين مما هو ثابت فيه  
أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فانه  
يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الاستثنافى الغيايى وتأييد  
الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ، ذلك دون حاجة للتعرض لآوجه  
الطعن المقدمة منه .

( الطعن رقم ٢٧٧٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٣ )

المبدأ :

الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن في حالة عدم حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر معارضته يعكس المعارض الذي حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك فان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن في الحالة الثانية يكون معيبا .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ومحاضر جلسات المحاكمة أن المدعى بالحقوق المدنية اقام دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح بولاق ضد الطاعنة متهما اياها بالتجديف وقضت محكمة اول درجة حضوريا بحبسها شهرا مع الشغل وتخريمها ٢٠ جنيها والزامها بدفع واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت فاستأنفت وقضت محكمة ثانية درجة غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارضت وتحدد لنظر معارضتها الاستئناف في جلسة ٢٤ يونيه سنة ١٩٨٤ وفي هذه الجلسة حضرت الطاعنة وتاجلت الدعوى لجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٤ وفي هذه الجلسة لم تحضر الطاعنة وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه بنى على خطأ في تطبيق القانون - وكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور في اول جلسة تحدد للفصل في معارضته . اما اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور في الجلسة الاخرى ذلك بأن المادة ٢/٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فانها ارادت ترتيب

جزاء على من لا يهتم بمعارضته ففقت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابيا بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك فان فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا .

لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد حضرت الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة فى يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٨٤ ثم تاجلت القضية الى جلسة أخرى لم تحضرها ففقت المحكمة باعتبار معارضتها كان لم تكن فان هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر للطعن مع الزام المطعون ضده الثانى بالمصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٣١١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/٣/ ١٩٩١ )

### ( قاعدة رقم ٢٣٣ )

#### المبدأ :

١ - معارضة - الحكم باعتبارها كان لم تكن او يرفضها - التخلف عن حضور الجلسة بدون عذر والتخلف بعذر .

٢ - معارضة - العذر القهرى راجع الى المرض المتمثل فى شهادة مرضية - محل نظر هذا العذر يكون عند استئناف او نقض الحكم .

**المحكمة :** ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن او يرفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لاز الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابدائه له

مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها  
لطلب نقض الحكم ، ولحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فإذا كان  
متمثلاً في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها  
حسبما تطمئن إليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة  
طبية تفيد أنه كان يشكو من خشونة بالفقرات القطنية الرابعة والخامسة  
وتوتر بالعصب الوركي الأيسر وأدخل المستشفى بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٥  
وظل بعلاج من هذه الاعراض وحتى ١٩٨٦/١٢/٦ بالمستشفى تحت رعاية  
الاخصائى المختص بالوحدة ويلزم له راحة لمدة شهرين من تاريخ  
الخروج .

وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ -  
وهو تاريخ يدخل في فترة المرض وملازمة الفراش باعتبار معارضته كان  
لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بنقبتها الى ما تضمنته هذه  
الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام "لعذر القهري المانع من حضور  
جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف  
القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة  
الى بحث باقى ما يثيره الطاعن بأوجه طعنه .

· ( الطعن رقم ٥٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٧ ) ·

## الفصل الخامس

### اثر المعارضة

( قاعدة رقم ٢٣٤ )

#### المبدأ :

ان مجرد نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الامر الصادر بحبسه ورفضها ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك فى الدعوى ذاتها .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان مجرد نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الامر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك فى الدعوى ذاتها ، اذ أن الفصل فى المعارضة لا يلزم له بمقتضى القانون من القاضى والتحقيق فى مرحلته الاولى الرأى المستقر الذى يتخرج معه اذا ما رأى العدول عنه بعد استكمال الدعوى ، وهى فى دور المحاكمة تقدير كل عناصرها اثباتا ونفيا ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى البطلان لهذا السبب يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٢ )

( قاعدة رقم ٢٣٥ )

#### المبدأ :

اذا كان الثابت مما سلف بيانه أن الطاعن لم يحضر أولى جلسات معارضته الاستئنافية ، واجلت القضية فى غيبته لجلسات متوالية الى أن كانت الجلسة الاخيرة وفيها صدر الحكم المطعون فيه دون اعلان الطاعن

بها مما يبطل الحكم لقيامه على اجراءات معينة من شأنها حرمان  
المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩ )

( قاعدة رقم ٢٣٦ )

المبدأ :

ثبوت العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة - لا يصح  
القضاء فيها - الحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا ينفتح  
ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره .

المحكمة : من حيث ان الطاعن قد ارفق بأسباب طعنه شهادة طبية  
ثابت فيها أنه يعانى من آلام بالظهر والمساكين فى الفترة من  
١٩٨٤/١٠/٥ حتى ١٩٨٥/١٢/٤ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى  
فى ١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ - وهو تاريخ يحفل فى فترة المرض - باعتبار  
معارضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بنقطة الى ماتضمنته  
هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور  
جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف  
القانون فى هذه الحالة لا ينفتح ميعاد للطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم  
فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن  
قبل يوم ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن  
واودع أسبابه ، فان التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد  
تما فى الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع  
بنقض الحكم المطعون فيه والأحالة .

( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦ )



المبدأ :

إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقضى الا بسقوط الاستئناف دون أن يتعرض للموضوع - على المحكمة عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة هذا الحكم المعارض فيه إذا رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد - وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعة بوصف أنها بددت المحجوزات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لها والمحجوزة عليها لصالح بنك ناصر الاجتماعى فاختلفت لنفسيها اضارارا به ، وادانتها محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا بحبسها ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيها لارجاء التنفيذ ، ولما أن استأنفت قضى غيابيا بسقوط الاستئناف لعدم سدادها الكفالة أو التقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، واذا عارضت الطاعة فى هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بقبول المعارضة شكلا ، ورفضها موضوعا ، وتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المعارض فيه لم يقضى الا بسقوط الاستئناف دون أن يتعرض الى الموضوع ، فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة هذا الحكم المعارض فيه باعتباره حكما شكليا . فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه اقتصر اسبابه التى انشاها على ما انتهى اليه فى منظوقه من تأييد الحكم المستأنف ، غافلا عن الفصل فى الحكم الصادر بسقوط الاستئناف وازاء هذا الخطأ والاضطراب البادى فى الحكم لا تستطيع محكمة النقض مراقب صحة التطبيق القانونى على الواقعة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعوز فيه وإحالة القضية الى المحكمة التى أصدرته لنظر المعارضة من جديد .

( الطعن رقم ٤٨٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦ )

## ( قاعدة رقم ٢٢٨ )

### المبدأ :

إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض - اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مما يحق للطاعن في الدفاع .

المحكمة : وحيث أنه يبين من محضر جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤ التي نظرت فيها المعارضة الاستئنافية أن الطاعن تخلف عن الحضور وحضر محام عنه قدم شهادة مرضية ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه دون الاشارة الى حضور محامي الطاعن ولا الى ما أبداه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، فإنه في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مما يحق للطاعن في الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٧٨٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٠ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٩٨٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩ )

( الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠ )

## ( قاعدة رقم ٢٣٩ )

### المبدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصل بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة

التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام  
المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال  
حقه في الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على المقررات المنضمة انه  
قد تحدد لنظر معارضة الطاعن امام المحكمة الاستئنافية جلسة  
١٩٨٧/١٠/١٣ وبهذه الجلسة لم يمثل بها الطاعن فقضت المحكمة بحكمها  
المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن وثابت من المقررات والاحكام  
الصادرة وتقريرى المعارضة والاستئناف ان حقيقة اسم المتهم .....  
انه قد ادرج في رول الجلسة تحت رقم ٣٩ تحت اسم .....

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح  
في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في  
غيبته باعتبارها كان لم تكن بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه  
عن الحضور بالجملة حاصلا بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع  
الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم  
في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات  
معيبة من شأنها حرمان المعارض عن استعمال حقه في الدفاع . ومحل  
نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن  
فيه بطريق النقض .

لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الاوراق ان عدم حضور الطاعن  
جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه امام المحكمة  
الاستئنافية يرجع الى عدم المناداة عليه بالاسم الصحيح المثبت في الاوراق  
فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضوره في الجلسة بعب  
لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كان لم تكن  
ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان في الاجراءات لما يتعين معه  
نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٥١٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٦٩٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢ )

## المبدأ :

معارضة - يتعين على المحكمة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه باعتباره حكما شكليا فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى وفى هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة فتعدلها لمصلحة المعارض .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاوراق أن الطاعن - بعد ان قضى غيابيا من محكمة أول درجة بادانته ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات والزامه بتعويض مؤقت مع كفالة لارجاء التنفيذ - عارض وقضى بقبول معارضته شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، ولما استأنف قضى غيابيا بسقوط الاستئناف لعدم سداد الكفالة أو التقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، واذا عارض الطاعن فى هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكثفاء بحبس المتهم سنة مع الشغل وتأييده فى الدعوى المدنية ، وأوردت فى أسبابها أن الحكم المعارض فيه فى محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها وأنه يتعين تأييده .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المعارض فيه لم يقض الا بسقوط الاستئناف دون أن يتعرض الى الموضوع ، فإن المحكمة يكون متعيناً عليها عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه باعتباره حكما شكليا ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى وفى هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة فتعدلها لمصلحة المعارض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى فى أسبابه الى تأييد الحكم الشكلى المعارض فيه قد عدل العقوبة المقضى بها وازاء

هذا الخطأ والاضطراب البادى فى الحكم لا تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى المحكمة التى أصدرته لنظر المعارضة من جديد ، وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٨ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٠٧١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )

( قاعدة رقم ٢٤١ )

المبدأ :

المعارضة فى الحكم الغيابى تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة فيكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة والا أصبح الحكم باطلا .

المحكمة : حيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى المعارض فيه الطاعنين الثلاثة والقاضى بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر انه صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه :

« اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الاستثنائى

إنقاضي بإلغاء البراءة وذلك لاختلاف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بإلغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم فى المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى إلا أنه فى حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الأول وللطاعنين الثانى والثالث المقضى بعدم قبول طعنهما شكلا لاتصال العيب الذى شاب الحكم بهما وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض كما أن نقض الحكم بالنسبة الى الطاعنين يقتضى نقضه أيضا بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دىن بها للطاعنين وإلغاء الحكم الاستثنائى الغيابى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعنين جميعا ورفض الدعوى المدنية والزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية وذلك دون حاجة للتعرض لوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول .

( الطعن رقم ٢٤٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٨٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٨ )

## المبدأ :

معارضة - تقديم شهادة مرضية ثابت بها عذره في عدم حضور  
جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها وينفتح باب الطعن من تاريخ  
علمه بصدور الحكم .

المحكمة : وحيث ان الطاعن قد ارفق بأسباب طعنه شهادة طبية  
ثابت فيها انه يعاني من التهاب حاد بالمسالك البولية بسبب حصوة بحوض  
الكلى اليسرى أدى الى مغص كلوى حاد ومتكرر ويعالج - تحت اشراف  
الطبيب - فى الفترة من ١٩٨٦/١٢/٦ حتى ١٩٨٧/٥/٩ ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد صدر فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ - وهو تاريخ يدخل  
فى فترة المرض - باعتبار معارضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة  
تطمئن الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر  
القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ،  
والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن  
فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصنوره ، واذا كان هذا  
العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ١٠ من مايو سنة ١٩٨٧ وهو اليوم  
الذى قرر فيه بالطعن ثم اودع أسبابه فى ١٦ من مايو سنة ١٩٨٧ ، فان  
التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد تما فى الميعاد  
مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم  
المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ١١٦٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٦٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

( الطعن رقم ١٤٦٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )

### المبدأ :

معارضة - وجود الطاعن تحت التحفظ بوحدة العسكرية يعتبر عذرا قهريا من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا ينفذ ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه رسميا بصحوره .

المحكمة : وحيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن او برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، ولحكمة النقض عندئذ ان تقدر دليل العذر فتأخذ به او تطرحه حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد ارفق باسباب طعنه شهادة مؤرخة فى ١٩٨٧/٥/٢٤ تفيد انه كان مكلفا بالقوات المسلحة فى الفترة من ١٩٨٦/١٢/٢٥ حتى ١٩٨٧/٥/٢٥ . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩٨٧/٥/٤ - وهو تاريخ يدخل فى فترة التكليف - باعتبار معارضته كان لم تكن . وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما تضمنته هذه الشهادة ، وكان من المقرر ان وجود الطاعن تحت التحفظ بوحدة العسكرية يعتبر عذرا قهريا ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر



على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ١٩٨٧/٦/٢٥ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن واودع اسبابه ، فان التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد تما فى الميعاد ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ١٣٤٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢١ )

( قاعدة رقم ٢٤٤ )

المبدأ :

١ - معارضة - تخلف الطاعن عن الحضور فى الجلسة الاولى التى حددت لنظر معارضته فى الحكم الغيابى الاستثنائى وان محاميه قد اعتذر عن هذا التخلف وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ولم تأخذ بها المحكمة واطرحتها لعدم الاطمئنان اليها .

٢ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من ادلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع الا ان تسببها لرفض الشهادة يخضع لرقابة محكمة النقض - عدم تعرض المحكمة لفحوى الشهادة او تشير الى المرض فان حكمها يكون قاصرا .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٨٨/١/٢٦ ، وهى الجلسة الاولى التى حددت لنظر معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الاستثنائى ان الطاعن قد تخلف عن الحضور فى هذه الجلسة ، وان محاميا اعتذر عن هذا التخلف وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، غير ان المحكمة قضت فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن ، وعرض الحكم المطعون فيه للشهادة المرضية واطرحها بقوله :

« وحيث ان المحكمة لا تطمئن الى الشهادة المرضية المقدمة من

الحاضر عن المعارض ذلك انها فى حد ذاتها لا تفيد ان المتهم قعيد  
الفراش وانه ملتزم بارشادات الطبيب على النحو الوارد بها . . » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب لصحة الحكم باعتبار  
المعارضة كان لم تكن الا يكون عدم حضور المعارض فى الجلسة المصددة  
لنظر الدعوى راجعا لعذر قهرى . ولما كانت الشهادة المرضية وان كانت  
لا تخرج عن كونها دليلا من ادلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة  
الموضوع كسائر الادلة الا ان المحكمة متى ابدت الاسباب التى من اجلها  
رفضت التعويل على تلك الشهادة فان تسببها فى ذلك يخضع لرقابة  
محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة وهى فى سبيل تبيان وجه اطراحها  
لشهادة المرضية قد اقتصر على مطلق القول بانها لا تطمئن اليها لعدم  
دلائها على ان الطاعن كان رهين الفرش التزاما بنصيحة الطبيب ، ودون  
ان تعرض لفحوى الشهادة او تشر الى المرض الذى تعطل به الطاعن كعذر  
مانع له من حضور جلسة المعارضة ، وتستظهر ما اذا كان هذا المرض مما  
لا يقعد الطاعن عن المثول امامها حتى يصح لها ان تفصل فى المعارضة  
فى غيابها من غير ان تسمع دفاعه ، فان حكمها يكون قاصر البينان  
متعينا نقضه والاحالة ، وذلك بغير حاجة لبحث الوجه الاخر للطعن .

( الطعن رقم ٤٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٨ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٣ )

( الطعن رقم ٨١٤٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦ )

( قاعدة رقم ٢٤٥ )

المبدأ :

اذا قضى الحكم المطعون فيه باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن  
وقد استحال على الطاعن الحضور امام المحكمة لعذره القهرى وهو  
المرض ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم او عند  
الطعن فيه بطريق النقض .

**المحكمة :** ومن حيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان ثم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطبب نقض الحكم ، ولمحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فإذا كان متمثلاً في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تظنن إلى .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بامبياب طعنه شهادة طبية مؤرخة ٢٤ مايو سنة ١٩٨٨ ثابت فيها أنه كان مريضاً وملازماً الفراش لمدة ثلاثة شهور من تاريخه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٨ - وهو تاريخ يدخل في فترة المرض وملازمة الفراش - باعتبار معارضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بنقبتها إلى ما تضمنته هذه الشهادة ، فإنه يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا ينتج ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذي يعلن فيه للطاعن رسمياً بصدوره ، وإذا كان هذا العلم لم يثبت رسمياً في حق الطاعن قبل يوم ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٨٨ ، وهو اليوم الذي قرر فيه بالطعن وأودع أسبابه ، فإن التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب يكونان قد تما في الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( الطعن رقم ٤٠٠١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٩ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠ )

المبدأ :

المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين أن تذكر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد عدل مقدار العقوبة التى قضى بها الحكم الغيابى الاستثنائى والقاضى بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة إلا أنه قد تضمن تأييده فيما قضى به من ادانة الطاعن والغاء القضاء ببراعته ، وذلك دون أن يذكر أنه قد صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه :

« اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا باجماع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بالغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة ، لان المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم فى المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى - أو تعديل مقدار العقوبة - إلا أنه فى حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة

من محكمة اول درجة . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والغاء الحكم الغيابى الاستثنائى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ، وذلك دون حاجة للتعرض لبقاى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٧٨٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢٢ )

### ( قاعدة رقم ٢٤٧ )

#### المبدأ :

١ - معارضة - يكون الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع اذا حكم باعتبار المعارضة كان لم تكن بغير سماع دفاع المعارض اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة راجعا لعذر قهرى .

٢ - لمحكمة الاستئناف او النقض نظر العذر القهرى وتقديره .

٣ - لا يفتح ميعاد الطعن بالنقض الا من يوم علم الطاعن رسميا بصدر الحكم فى المعارضة اذا ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة .

المحكمة : من حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم باعتبارها كان لم تكن بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف راجعًا الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ومحكمة النقض ان تقدر العذر فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها ان تلخذ بها او تطرحها حسبما تظنن اليه .

لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد تقدم بشهادة طبية ثابت فيها انه كان مريضا فى الفترة من ١٩٨٧/٣/٣٠ الى ١٩٨٧/٥/٣٠ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩٨٧/٣/١٠ وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذ كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ١٩٨٨/١٠/٢ فان التقرير بالطعن وايداع الاسباب يكونان قد تما فى الميعاد القانونى مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٩٥١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢٤ )

#### ( قاعدة رقم ٢٤٨ )

##### المبدأ :

١ - معارضة - تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يجب اعلانه اعلانا قانونيا بالجلسة الاخرى .

٢ - عدم اعلان الطاعن بالجلسة التى أجل اليها نظر المعارضة يجعل ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدوره .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية انه تحدد لنظر معارضة الطاعن جلسة ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ وفيها لم يحضر الطاعن وحضر محام عنه وطلب أجلا لحضوره فاجلت المحكمة نظر المعارضة الى جلسة ١٩ من اكتوبر والتي تخلف الطاعن عن حضورها فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن تاسيسا على عدم حضوره الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بجلسة ١٩ من اكتوبر التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر المعارضة ، كما أنه من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره إلا أن ذلك علته افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه بحيث لذا انتفت هذه العلة لعدم اعلان الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم فإن الميعاد لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدوره . واذا كان الثابت مما سلف بيانه أن الطاعن لم يحضر اول جلسة حددت لنظر معارضته الاستئنافية وأجلت القضية لجلسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ فى غيبته وبهذه الجلسة صدر الحكم المطعون فيه دون اعلان الطاعن بها مما يبطل الحكم لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من اثبات العذر المانع له من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم التيابى المعارض فيه ومن استعمال حقه فى الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه ، فإن ميعاد الطعن وايداع الاسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا ينتج الا من ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن وايداع الاسباب التى بنى عليها قد تما فى الميعاد القانونى الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( الطعن رقم ٦٦٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٣٠/١٩٩١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٢٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٢٦/١٩٩١ )

( الطعن رقم ١٣٥٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩١ )





## الفصل السادس

### تسييب الاحكام

( قاعدة رقم ٢٤٩ )

#### المبدأ :

اغفال الحكم الاشارة الى ما ابداه المدافع عن الطاعن من عذر فى تخلفه عن الحضور فى الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه يعيبه بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الرجوع الى محضر جلسة ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ التى نظرت فيها معارضة الطاعن الاستئنافية انه حضر محام عنه وقدم شهادة مرضية بيد أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة برغم علمه بها ، ولم يشر الحكم الى حضور محامى الطاعن ولا الى ما ابداه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرقضى ، فان فى اغفال الحكم الاشارة الى ما ابداه المدافع عن الطاعن من عذر فى تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ودليل هذا العذر يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٨٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٢٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٨٩ )

## المبدأ :

١ - لا يصح فى القانون الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه اذا كان عدم حضور الطاعن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة راجعا الى عذر قهرى ووجود الطاعن فى السجن من هذا القبيل .

٢ - اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه قبولاً او رفضاً - اغفال ذلك فى الحكم يشوبه بالقصور فى التبيين والإخلال بحق الدفاع

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية انه عند نظر معارضته الطاعن حضر الاخير بجلستى ٢٦ من يونيو و ٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ وطلب اجلاً للإرشاد عن رقم قضيته مندا لدفاعه وللداد ، فقررت المحكمة تاجيل نظر الدعوى لجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ فلم يحضر الطاعن وحضر محاميه وقرر انه مقيّد الحرية وقدم الدليل على ذلك وطلب اجلاً لحضوره فقررت المحكمة تاجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٦ مع تكليف النيابة بالحضار الطاعن من السجن وفى الجلسة الاخيرة لم يحضر الاخير وحضر محاميه وأبدى عذر الطاعن وهو وجوده بالسجن وطلب اجلاً لحضوره ، بيد أن المحكمة قضت بحكمها المطعون فيه برفض معارضة الطاعن دون أن تشير الى طلب المدافع عنه أو تعرض لعذره .

لما كان ذلك ، وكان لا يصح فى القانون الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه اذا كان عدم حضور الطاعن بالجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعا الى عذر قهرى ، ووجود الطاعن فى السجن هو ولا شك من هذا القبيل . واذا كان من المقرر ايضا انه اذا تقدم المدافع عن المعارض

بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك ما يشوبه بالقصور في التسيب بالإضافة الى اخلاله بحق الدفاع ، مما يستوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، مع إلزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٩٠٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩٠ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٠٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٢٥١ )

المبدأ :

يكون الحكم قاصر البيان اذا اقتصرت المحكمة وهي في سبيل بيان وجه اطراحها للشهادة الطبية على قول مرسل بانها لا تطمئن اليها ودون ان تعرض لفحوى الشهادة وتستظهر ما اذا كان المرض الذي اثبتته مما لا يقعد الطاعن عن المثول امامها حتى يصح لها ان تفصل في المعارضة في غيابها من غير أن تسمع دفاعه .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على قوله « وحيث أن المتهم لم يحضر أولى جلسات المعارضة رغم علمه بالاستيفاد من توقيعه على تقرير المعارضة وتحديد جلسة ومن ثم يتعين القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن .. وحيث أن المحكمة لا تطمئن الى الشهادة المقدمة ومن ثم يتعين عقاب المتهم بمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان يجب لصحة الحكم باعتبار المعارضة كانها لم تكن أن لا يكون عدم حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى راجعاً لعذر قهري - واذا كانت المحكمة وهي في سبيل بيان وجه اطراحها للشهادة قد اقتصرت على قول مرسل بانها لا تطمئن اليها ودون أن تعرض

لفحوى الشهادة وتستظهر ما اذا كان المرض الذى اثبتته مما لا يقعد الطاعن عن المثول امامها حتى يصح لها ان تفصل فى المعارضة فى غيابه من غير ان تسمع دفاعه ، فان حكمها يكون قاصر انبيان متعينا نقضه والاعادة .

( الطعن رقم ١٤٥٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١ )

( قاعدة رقم ٢٥٢ )

المبدأ :

الوالد - ولى طبيعى للطاعن الحدث - يعتبر وكىلا جبريا عنه فى التقرير بطريق المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنافى .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنص على ان « كل اجراء مما يوجب القانون اعلانه الى الحدث وكل حكم يصدر فى شأنه يبلغ الى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه ، ولكل من هؤلاء ان يباشر لمصلحة الحدث طرق الطعن المقررة فى القانون » .

وكان الوالد - وهو الولى الطبيعى للطاعنة الحدث - وكىلا جبريا عنها فى التقرير بطريق المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنافى ، وكانت المادة ٤٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - والذى تم التقرير بالمعارضة الاستثنافية فى ظله - اعتبرت التقرير بالمعارضة فى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم واثبتت تاريخ الجلسة التى حددت لنظرها فيه اعلانا لها ولو كان التقرير من وكيل ، فان تقرير والد الطاعنة الحدث بالمعارضة الاستثنافية - وهو وكيل جبرى عنها - يعتبر اعلانا لها بتلك الجلسة ما دامت لا تنازع فى ان تاريخ الجلسة قد صدر فى تقرير المعارضة ويكون طعننا غير مقبول للتقرير به وايداع اسبابه بعد الميعاد .

( الطعن رقم ٦٩٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٠ )

## المبدأ :

تخلف المطعون ضده عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر قهرى أقره الحكم المطعون فيه فإن الحكم الصادر باعتباره المعارضة كان لم تكن يكون قد وقع باطلا - كان يتعين على المحكمة الاستثنائية أن تقضى فى الاستئناف بالفالح .

المحكمة : ومن حيث أنه من المقرر أن النيابة العامة - وهى تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها أن تطعن فى الحكم - وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه .

ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة ، وان تبنى الاحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة العامة فى الطعن تكون قائمة .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاوراق أن محكمة أول درجة قضت بادانة المتهم « المطعون ضده » غيابيا فعارض فى هذا الحكم وتخلف عن حضور جلسة المعارضة فقضت المحكمة باعتباره معارضته كان لم تكن ، فاستأنف الحكم الاخير وقضت المحكمة الاستثنائية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر والمصاريف - وأثبتت المحكمة أن المطعون ضده قدم شهادة مرضية ثابت بها مرضه فى فترة الاستئناف .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بالشهادة المرضية التى قدمها المطعون ضده والتى تتضمن مرضه بدءا من ١٢ من أكتوبر

سنة ١٩٨٦ م - حسبما هو ثابت بمحضر جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٧م والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه - وحتى الفترة التي قرر خلالها بالاستئناف بما مفاده أنه كان مريضا في اليوم المعين لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ - ولذلك قضى بقبول استئنافه شكلا مع أنه قرر به بعد الميعاد ، غير أنه قضى في الوقت ذاته في موضوع الدعوى بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم « المطعون ضده » ثلاثة أشهر والمصاريف .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن تخلف المطعون ضده عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر قهرى - أقره الحكم المطعون فيه - فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه ، وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهى لم تفعل وفوتت على المطعون ضده إحدى درجات التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضي باعتبار المعارضة كان لم تكن وإعادة القضية الى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

( الطعن رقم ١٠٦٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٦ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠ )

( قاعدة رقم ٢٥٤ )

المبدأ :

إغفال الحكم الاشارة الى حضور محامى الطاعن وإبداء عذر الطاعن في عدم التحضور الجلسة التي نظرت بها المعارضة وتقديمه شهادة مرضية - من مصاديق بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه .

المحكمة : ومن حيث أنه تبين من محضر جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ التي نظرت بها معارضة الطاعن الاستئنافية أنه حضر محام عنه وقدم شهادة مرضية ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى أن الطاعن لم يحضر تلك الجلسة رغم علمه بها ، ولم يشر الى حضور محامي الطاعن ولا الى ما أبداه من عذر .

لما كان ذلك وكان من المقرر أنه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بتقبل أو بالرفض فإن في إغفال الحكم الإشارة الى ذلك مما أسحق الطاعن في الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ )

( قاعدة رقم ٢٥٥ )

المبدأ :

١ - الاصل أن المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافية غير مقبولة الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل صدور الحكم .

٢ - تقدم المدافع عن المعارض ببيان عذره في عدم الحضور - الزام المحكمة بمناقشة العذر بالقبول أو الرفض - اذا لم يتعرض الحكم للعذر يعيبه بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - ومن الاطلاع على محاضر جلسات الحكم المطعون فيه ان الحاضر عن الطاعن قرر بجلسته ١٦ من ابريل سنة ١٩٨٦ بان الطاعن كان مريضا وقدم تاييدا لذلك شهادة طبية مؤرخة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٦ اثبتت بها أن الطاعن يعاني من نزلة شعبية حادة ومرضيه وبحاجة للراحة والعلاج لمدة خمسة ايام من تاريخ الكشف حتى يوم ٣٠

يناير سنة ١٩٨٦ - ففضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز المعارضة فى  
الحكم الحضورى للاعتبارى - ولم يشر الى حضور محامى الطاعن ولا الى  
اداءه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض فى الحكم الحضورى  
الاعتبارى الاستثنافى الصادر بجلسة ١٩٨٦/١/٢٩ وكان من المقرر أن  
المعارضة فى هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات  
الجنائية الا اذا لثبت المحكوم عليه قيام العذر الذى منعه من الحضور  
ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى  
الاعتبارى كما أنه من المقرر أنه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين  
عذره فى عدم الحضور كان لزاما على محكمة الموضوع أن تقول كلمتها  
فى شأنه سواء بالقبول أو بالرفض فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم  
جواز المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنافى دون أن يعرض  
لعذر الطاعن الذى منعه من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم  
المعارض فيه فانه يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب  
نقضه والحالة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩١ )

### ( قاعدة رقم ٢٥٦ )

#### المبدأ :

معارضة - لمحكمة النقض تقدير عذر المرض المقتثل فى شهادة طبية  
مقدمة لها لاول مرة فلها أن تاخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .

الحكمة : ومن حيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه  
لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع  
دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة بدون عذر ، وأنه  
اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح  
لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من



استعمال حقه في الدفاع ، ومعدل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر ، لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن في مقدوره ابدائه لها مما يجوز له التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض ، واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم .  
ولمحكمة النقض عندئذ ان تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا في شهادة طبية تقدم لها لاول مرة فلها ان تأخذ بها او تطرحها حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد اُرفق بأسباب طعنه شهادة طبية تفيد انه كان مريضا وملازما الفراش في الفترة من ١٩٨٥/١١/٢٥ حتى ١٩٨٦/٦/٢٤ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩٨٥/١١/٢٦ وهو تاريخ يدخل في فترة المرض وملازمة الفراش - باعتبار معارضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة ، بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا ينفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم ١٩٨٦/٦/٢٥ وهو اليوم الذي قرر فيه بالطعن ، ثم اودع اسبابه في ١٩٨٦/٦/٢٩ ، فان التقرير بالطعن وايداع الاسباب يكونان قد تما في الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

( قاعدة رقم ٢٥٧ )

المبدأ :

١ - معارضة - اذا اطمأنت محكمة النقض للشهادة المرضية فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها .

٢ - الحكم الصادر على خلاف القانون لا ينفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره .

**المحكمة :** ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر ، لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابداءه مما يجوز له التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض ، واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، ولحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية تفيد أنه كان مريضا وملازما الفراش فى الفترة من ١٩٨٥/١١/٢٥ حتى ١٩٨٦/٦/٢٤ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩٨٥/١١/٢٦ - وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض وملازمة الفراش - باعتبار معارضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ١٩٨٦/٦/٢٥ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن ، ثم أودع أسبابه فى ١٩٨٦/٦/٢٩ ، فان التقرير بالطعن وايداع الاسباب يكونان قد تما فى الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة ..

( الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٠٣٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢ )

### المبدأ :

معارضة - عدم حضور الطاعن جلسة المعارضة وحضر عنه محسام  
وقدم شهادة تفيد مرضه فاجلت المحكمة نظر الدعوى ثم توالى تأجيلها  
دون حضور الطاعن الى أن صدر الحكم - عدم اعلان الطاعن لشخصه او  
فى محل اقامته لعدم الاستدلال عليه بعد تركه واعلانه لجهة الادارة -  
بطلان الحكم لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض  
من ابداء دفاعه \*

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات محكمة ثانى  
درجة أن الطاعن لم يحضر بجلسة ١١ من أكتوبر التى حددت لنظر  
معارضته وحضر محام عنه وقدم شهادة تفيد مرضه فاجلت المحكمة  
نظر الدعوى الى جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ ثم توالى تأجيلها  
دون حضور الطاعن الى أن صدر الحكم فى موضوع المعارضة بجلسة ٥ من  
ديسمبر سنة ١٩٨٥ دون أن يحضر ، كما يبين من المفردات المضمومة أن  
الطاعن لم يعلن بالحضور لتلك الجلسة لشخصه او فى محل اقامته ، ذلك بأن  
الثابت من ورقة الاعلان بالحضور بجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ أن  
المحضر اكتفى باعلان الطاعن لجهة الادارة لعدم الاستدلال عليه بمحل  
اقامته بعد تركه اياه ، كما يبين من تلك المفردات أنها خلت مما يفيد  
اعلان الطاعن او علمه بصور الحكم المطعون فيه قبل طعنه عليه فى  
٢٤ من أغسطس سنة ١٩٨٦ .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اعلان المعارض بالحضور بجلسة  
المعارضة يجب أن يكون لشخصه او فى محل اقامته ، فان اعلان الطاعن  
بالحضور بجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ يكون باطلا وبالتالي غير  
منتج لاثاره ، كما أنه من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه  
فى الجلسة المحددة لنظر معارضته. وغنم الحكم باعتبارها كان لم تكن  
وتأجيل الدعوى الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور  
بالجلسة التى أجل إليها نظر المعارضة \*

لما كان ذلك ، ولئن كان ميعاد الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره إلا أن علة ذلك افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه بحيث اذا انتفت هذه العلة لعدم اعلان الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم ، فإن الميعاد لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدوره . واذا كان الثابت مما سلف ببيانه أن الطاعن لم يحضر أول جلسة حددت لنظر معارضته الاستئنافية وتوالى تلجيل نظر الدعوى فى غيبته الى أن صدر الحكم المطعون فيه بجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ دون اعلان الطاعن بها وهو ما يبطل الحكم لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من ابداء دفاعة .

لما كان ذلك ، وكان علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه ، فإن ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يمرى فى حق الطاعن الا من ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم وايداع الاسباب التى بنى عليها قد تما فى الميعاد القانونى الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، مع اللزام المطعون ضده « المدعى بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

( قاعدة رقم ٢٥٩ )

المبدأ :

معارضة - تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور - كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد بالقبول أو الرفض - عدم الرد - مصادرة لحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ التى نظرت بها معارضة الطاعن الاستئنافية ، انه حضر محام عنه وقدم شهادة مرضية وردت اليه ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا الى أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه ولم يشر الى حضور محامى الطاعن ولا ما أبداه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارضة بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ولا يجوز لها أن ترد دليل العذر دون أن تعرض له وتحققه وتعنى بتمحيصه لان اعادة الدليل الى المدافع الحاضر عن الطاعن فيه مصادرة لحق الدفاع ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩١ )



## الفصل السابع

### مسائل عامة متنوعة

### مواد مخدرة

( قاعدة رقم ٣٦٠ )

#### المبدأ :

الشهادة المرضية - تخضع لتقدير محكمة الموضوع - متى أبدت المحكمة الاسباب التي من أجلها رفضت التعويل عليها - لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كانت هذه الاسباب من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الشهادة المرضية ، وان كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كمائر الأدلة الا ان المحكمة متى أبدت الاسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فان لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة وهي في سبيل تبين على اطراحها للشهادتين المقدمتين قد اقتصرمت على القول بانها لا تطمئن اليها لعدم صدورهما من مستشفى عام دون ان تستظهر ماهية هذا المرض ودرجة جسامته وما اذا كان المرض الذي اثبت بهما مما لا يقعد الطاعن عن المثول أمامها ومن ثم يكون حكمها قاصر البيان متعينا نقضه .

( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٣ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦ )

## ( قاعدة رقم ٢٦١ )

### المبدأ :

إذا قدم من المعارض ما يفيد عذره عن عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه بالقبول أو الرفض .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة الاستئنافية بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ حضر محام عن الطاعن وطلب التاجيل لمرضه وقدم دليلا على ذلك شهادة مرضية ، غير أن الحكم المطعون فيه ، بعد أن أشار الى تقديم شهادة مرضية فى الدعوى رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٤ استئناف الوسط المنظورة بذات الجلسة ، قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى أن الطاعن لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة رغم علمه بها ، بيد أنه لم يعرض للشهادة المرضية المشار اليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا ما تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره من عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض، وكان فى التفات الحكم فى العذر الذى أبداه المدافع عن الطاعن مما يحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة مع الزام المدعى بالحقوق المدنية بمصروفات الدعوى المدنية ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

( الطعن رقم ٥٤٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٨٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٠١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٩/١٩٨٩ )

( الطعن رقم ٥٤٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٨٩ )

## ( قاعدة رقم ٢٦٢ )

### المبدأ :

الحكم بتوقيع عقوبة الغرامة على الطاعن - استئنائه الحكم وحده - حضور وكيل عنه لدى نظر معارضته الاستئنافية جائزا قانونا .



**المحكمة :** اذ كان الثابت من الحكم الابتدائي انه قضى بتوقيـع عقوبة الغرامة على الطاعن الذي استأنفه وحده فان حضور وكيل عن الطاعن لدى نظر معارضته الاستئنافية يكون جائزا قانونا طبقا لما قرره المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، المستبدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم فان المحكمة اذ قضت باعتبار المعارضة كان لم تكن على اساس ان المعارض قد تخلف عن الحضور تكون قد اخطأت في تطبيق القانون خطأ حجبها عن النظر في موضوع المعارضة ، الامر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة مع الزام المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - المصاريف المدنية وذلك بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر للطعن .

( الطعن رقم ٤٨٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

( قاعدة رقم ٢٦٣ )

#### المبدأ :

لا يجوز ان يضار الطاعن بناء على الطعن المرفوع منه - انطباق هذه القاعدة على طرق الطعن جميعها .

**المحكمة :** اذ كان من المقرر انه لا يجوز ان يضار الطاعن بناء على الطعن المرفوع منه وان هذه القاعدة هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت او غير عادية وفقا للمادتين ٤٠١ ، ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض فانه على هدى ذلك ، ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى قبول المعارضـة الاستئنافية شكلا - ان تلغى الحكم الاستئنافية المعارض فيه وتؤيد الحكم المستأنف الصادر من محكمة اول درجة لانها بذلك تكون قد سـوّأت مركز الطاعن وهو ما لا يجوز اذ لا يصح ان يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها ومن ثم يكون هذا الحكم قد اخطأ في القانون .

( الطعن رقم ١١٠٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢ )

المبدأ :

إذا دانت المحكمة الطاعن في جريمة حيازة مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته بالمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذا كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى ادانة الطاعن بجريمة احراز عقار مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ وأعمل في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات ثم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المضبوطات .

لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دين الطاعن بها هي السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه وكان تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم في حق الطاعن تتيح وفقا للمادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل مالف الذكر النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازا إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرافة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة .

لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن في جريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذكرت في

حكمها أنها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي ذات العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقاً للمادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإن يكون مع النقض الاعادة ، لما هو مقرر من أن تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع وذلك دون حاجة لبحثها في أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٤٥٧٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٤ / ١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٢٦٥ )

#### المبدأ :

لا تثريب على المحكمة ان هي لم تذكر في حكمها من الذي أجرى التحليل ، ما دام أن الطاعن لا يمارى في أنه واحد من أهل الخبرة ، ولا عليها كذلك ان هي لم تورد تاريخ التحليل ، ما دامت أنها اطمأنت الى أنه جرى على ما ضبط مع الطاعن أو على جزء منه .

( الطعن رقم ٢٣٨٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٢/٣ / ١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٢٦٦ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - المادة ٣٣ - المراد بجلب المخدر - هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحة وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الحظر الجمركى - هذا المعنى يلبس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه استقلا لا اذا كان الجوهر المخدر المطلوب

لا يفيض عن حاجته الشخصية أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم لقيام حالة التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه •

الحكمة : اذ كان من المقرر أن القانون ١٨ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز يفعله الحظر الجمركى قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى وهذا المعنى يلاص الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه مستقلا الا اذا كان الجوهر المخدر المطلوب لا يفيض عن حاجته الشخصية أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نمسه على الجلب بالإشارة الى القصد منه بعكس ما استفنه فى الحيازة أو الاحراز لان ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل ما ينزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت المقصود ولا كذلك جيازة المخدر أو احرازه •

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المطلوب (٢٦٨١) جراما من الهروين لحضرته الطاعنة معها من لبنان الى القاهرة مخفأة فى أجسام من المطاط ومخبأة فى مكان حساس من جسدها ووصف الحكم هذه الكمية بأنها تفيض عما يمكن معه القول بأن الطاعنة أحضرتها للتعاطى أو الاستعمال الشخصى فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر فى التعامل ويكون صحيحا ما انتهى اليه الحكم من التلليل على توافر جريمة الجلب فى حق الطاعنة ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد •

( الطعن رقم ٤٠٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤ )

## ( قاعدة رقم ٢٦٧ )

### المبدأ :

من المقرر أن ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يكفي لاسناد واقعة احرار المواد المخدرة لدى الطاعن. ولا ترى فيها ما ينفيها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها .

( الطعن رقم ٢٨٩٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٢٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٧ )

## ( قاعدة رقم ٢٦٨ )

### المبدأ :

يكفى أن يتشكل للقاضي في ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة - حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة والم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في القانون. ومن عيوب التسبيب .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما شهد به ضابط الواقعة في التحقيق هو أنه فور أن ضبط المطعون ضده في واقعة تعاطى المخدر ( التي دانه بها الحكم المطعون فيه ) أجرى تفتيش حجرته ف ضبط تحت ملابسه الموجودة بجواره فوق أريكة بداخل الحجرة محل الضبط ما جمته ٨٨ لفافة - ثبت بالتحليل الكيميائي أنها من جوهر الحشيش المخدر وأيدت معاينة وكيل النيابة المحقق أن مكان الضبط - في واقعة تعاطى المخدر ، وحيازته بقصد الاتجار - هو مكان واحد يقع تحت سيطرة المطعون ضده وهو الحجرة التي ينفرد بها

ممكننا له ، ولم يرد بشهادة الضابط أن قطع المخدر المضبوطة كانت بداخل « الكنبة » - خلافا لما ذهب اليه الحكم عند تأسيسه لعدم اطمئنانه الى حيازة المطعون ضده لهذه القطع ، بما يفصح عن أن ما أسنده الحكم الى ضابط الواقعة قد انطوى على خطأ فى التحصيل أسلمه الى فساد فى التدليل .

لما كان ذلك ، فانه لا يقدر فيه ما هو مقرر من انه يكفى أن يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة ، لأن حد ذلك أن يكون قد لحاظ بالدعوى عن بصر وبصيرة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسبيب وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ٤٥١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٥ )

( قاعدة رقم ٢٦٩ )

المبدأ :

مناط الاعفاء المقرر بالمادة ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها أن يدلى الجانى بمعلومات صحيحة وجدية تؤدي بذاتها الى القبض على باقى الجناة .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للدفع المبدى من الطاعن بأحقيته فى الاعفاء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وخلص الى رفضه بقوله :

« وحيث أن الذى قام بتسليم المخدر الى مكتب مخابرات حرس حدود بورسعيد هو المدعو ..... وأن المتهم الاول لم يقم بالإبلاغ عن الواقعة وأن ما قرره عن دور باقى المتهمين بشأن الواقعة لم يكن إبلاغاً بها وإنما كان مجرد أقوال فى محضر جمع الاستدلالات ، ومن ثم لا يتمتع بالاعفاء المقرر بالمادة ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل » .

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد فرق فى المادة ٤٨ منه بين حالتين للاعفاء وتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط فى الحالة الاولى فضلا عن المبادرة بالاخبار ان يصدر الاخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، أما الحالة الثانية من حالتى الاعفاء فهى لم تستلزم المبادرة بالاخبار بل اشترط القانون فى مقابل الفسحة التى منحها للجانى فى الاخبار أن يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة .

وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان مناط الاعفاء انوارد فى الفقرة الثانية أن يدلى الجانى بمعلومات صحيحة وجدية تؤدى بذاتها الى القبض على باقى الجناة ، فان الحكم المطعون فيه اذ استلزم - لى يتحقق موجب الاعفاء المنصوص عليه بالفقرة الثانية - المبادرة بالاخبار، مع أن تلك الفقرة لا توجب هذا الشرط للاعفاء ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، واذ كان هذا الخطأ قد حجب عن استظهار مدى توافر شروط الاعفاء فى حق الطاعن طبقاً للفقرة الثانية المشار اليها ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة الى الطاعن والى المحكوم عليهما الاخرين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )

( قاعدة رقم ٢٧٠ )

المبدأ :

الاتجار فى المخدر - لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار - فى مدلوله القانونى ينطوى على عنصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة منها .

المحكمة : لما كان من المقرر أن الاتجار فى المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو فى مدلوله القانونى ينطوى على عنصر

الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة منها . وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان التحريات السرية التى قام بها قسم مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعن يحضر لمدينة القاهرة لعقد صفات مواد مخدرة مع تجار المخدرات ويحرزها معه ، وتؤكد ذلك من المراقبة ، وقد أذنت النيابة بناء على المحضر الذى تضمن هذه التحريات ، بضبط وتفتيش الطاعن حال تواجده بالقاهرة ، وبناء على هذا الاذن تم ضبط الطاعن بتقاطع شارع أحمد سعيد بشارع رمسيس بالقاهرة وفى يده كيس بداخله أربع طرب من مخدر الحشيش ، فان الامر بالتفتيش يكون قد صدر لضبطه حال احرازه للمخدر باعتبار أن هذا الاحراز مظهرا لنشاطه فى الاتجار بالمخدرات ، بما مفهومة أن الامر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية . ويكون الدفع ببطلان الاذن لصدوره عن جريمة مستقبلية لا يعدو - بذلك - أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن حجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ، ويضحي النعى عليه فى هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٢٨٩٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١ )

( قاعدة رقم ٢٧١ )

المبدأ :

جريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار - صدور حكم بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ٢ سنوات - وغرامة ألف جنيه ومصادرة المخدر والسلاح المضبوطين . جريمة احراز جوهر مخدر هي الجريمة الاشد فتكون العقوبات التى اوقعها الحكم المذكور مخالف للقانون ، لعدم التزامه بالحد الأدنى لعقوبة الغرامة بالاضافة الى عقوبتى الاشغال الشاقة والمصادرة فقد نزل بها عن ذلك الحد الأدنى .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى ادانة المطعون ضده بجريمتى احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، واحراز سلاح ابيض بغير مسوغ من الضرورة



الشخصية او الحرفية ، وقضى بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وغرامة الف جنيه ومصادرة المخدر والسلاح المضبوطين ، عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرر ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند ١١ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون ، المصادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكانت جريمة احراز جواهر مخدر بقصد الاتجار فى غير الاحوال المصرح بها قانونا - وهى الجريمة الاشد - معاقبا عليها طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٤ من القانون - المار ذكره - بالاعتماد او الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه ، وكان مقتضى اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بالاضافة الى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى موالد الجنابات بعقوبات مقيدة للحرية اخف منها اذا اقتضت الاحوال رافة القضاة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم - عند توقييع العقوبة - الحد الادنى لعقوبة الغرامة المقررة لها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤ - المار ذكرها - بالاضافة الى عقوبتى الاشغال الشاقة والمدايرة المقضى بهما ، بل نزل بها عن ذلك الحد الادنى ، فانه يكون قد خالف القانون ، بما كان يؤذن بتصحيحه ، الا انه لما كان عيب القصور الذى شاب الحكم المطعون فيه ، ووجب نقضه والاعادة - بناء على طعن المحكوم عليه - على النحو المار بيانه - يتعلق بموضوع الدعوى ، فانه يعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( الطعن رقم ٦١٣٥٣ لسنة ٥٩ ق - جملة ١/١/١٩٩١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٧٧١٧ لسنة ٥٩ ق - جملة ١١/٢٢/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٢٧٢ )

المبدأ :

منازعة موضوعية - لا يجوز التحدث بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة : لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا مما ورد بأسباب طعنه بشأن اختلاف وزن ما ضبط من المخدر وما حلل وكان ما يثيره في هذا الخصوص يعد منازعة موضوعية ومن ثم فلا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٨٤٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣ )

( قاعدة رقم ٢٧٣ )

المبدأ :

اعفاء من العقاب - المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

المحكمة : اذ كانت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين ، الاولى اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالاخبار أن يصدر هذا الاخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، والثانية لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالاخبار بل اشترط في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاخبار أن يكون الابلاغ صادقا متسما بالجدية والكفاية ومن شأنه معاونه السلطات للتوصل الى مهربى المخدرات والكثف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، وكانت محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - قد خلصت بأسباب سائغة الى صدق وجدية ابلأغ المتهم الاخر - بعد القبض عليه - عن الطاعن المساهم معه في الجريمة ورتبت على ذلك اعفاءه من العقاب ، فان ما يثيره الطاعن من أنه كان قد قبض عليه بنوع الاشتباه قبل ابلأغ المتهم

الآخر عنه - بفرض حصوله - يكون غير مؤثر فيما خلصت اليه المحكمة،  
ويكون منعه في هذا الشأن غير مجيد .

( الطعن رقم ٥٣٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٧ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٠٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤ )

( قاعدة رقم ٢٧٤ )

المبدأ :

مناط المسؤولية في حالات احرار وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت  
اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبسط سلطانه عليه  
باية صورة عن علم واردة ، اما بحيازة المخدر حيازة مادية او بوضع اليد  
عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم يتحقق الحيازة المادية .

( الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١١ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩ )

( قاعدة رقم ٢٧٥ )

المبدأ :

اطلاق الحكم المطعون فيه القول بعدم توافر قصد الاتجار في حق  
المطعون ضده دون أن يمحس الواقعة والظروف التي لا يستلزم بتحدثه  
عنها بما يراه وما اذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار او  
لا تصلح - اثره - قصور .

المحكمة : اذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائي أن الجهاز  
محل واقعة التهريب ضبط واجهزة أخرى بمحل المطعون ضده الذي يتجر

فى مثلها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى انتفاء قصد الاتجار فى حق المطعون ضده دون أن يدل على ذلك ، وكان الشارع قد أوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبب المعبر تحديد الاسباب والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بعدم توافر قصد الاتجار فى حق المطعون ضده دون أن يمحس الواقعة والظروف التى لابتها ويتحدث عنها بما يراه وما اذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٦١٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٩ )

( قاعدة رقم ٢٧٦ )

المبدأ :

محكمة الموضوع - هى الخبير الاعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ما دامت المسائل المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة - لها كامل السلطة فى عدم الاستعانة برأى خبير فى أمر تتبينه من عناصر الدعوى .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد التفت لدفاع الطاعنين بأن الفترة الزمنية بين الضبط والتفتيش والذهاب لمديرية الامن تستغرق اكثر من العشرين دقيقة التى أثبتتها محرر محضر الضبط فى محضره ورد على ذلك بقوله :

» وحيث انه عن القول بأن محضر الاستدلالات وقع بعد عشرين دقيقة من واقعة الضبط فذلك لا ينال من اطمئنان المحكمة الى ادة الثبوت لان المعروف بالخبرة العامة أن الانتقال من مكان الضبط الى مديرية امن

الجيزة قبيل منتصف الليل بقليل بسيارة انشطرة لا يستغرق وقتا يزيد على العشرين دقيقة المشار اليها وكان المقرر أن محكمة الموضوع هي الخبير الاول في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها. ما دامت المسائل المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي تستطيع أن تشق فيها طريقها بنفسها لابداء الراى فيها وأن لها كامل السلطة في عدم الاستعانة برأى خبير في أمر ما تبينته من عناصر الدعوى ، ولما كان ما فصل فيه الحكم المطعون فيه في شأن تقدير مناسبة الزمن استغرقه شاهد الاثبات محرر محضر الضبط في الضبط والتفتيش ثم الانتقال لمديرية الأمن لتحرير محضر الاستدلالات انما هو لا يعدو أن يكون أمرا من أمور الواقع المادية. مما تملك المحكمة كامل السلطة في بحثه وتمحيصه ولا يصح أن يتعلق دونها وبين ابداء الراى فيه بنفسها ومن ثم فلا تثريب على المحكمة فيما اقتنعت به من تصوير شاهد الاثبات الاول في هذا الصدد بما لا تعسف فيه ولا تنافر مع العقل والمنطق ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد غير صحيح .

( الطعن رقم ٢٣٨٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٣ )

( قاعدة رقم ٢٧٧ )

#### المبدأ :

ان الخطأ في بيان تاريخ وقوع الجريمة بفرض صحته لا يعيب الحكم ما دام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز وحيازة مخدر بقصد الاتجار والتي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها وجاء استعراضه لائحة الدعوى على نحو يدل على أن المحكمة محصتها التمهيص الكافى وأملت بها المأما شاملا وانها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في بيان تاريخ وقسوع الجريمة - بفرض صحته - لا يعيب الحكم ما دام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ، وما دام أن الطاعة لا تدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فإن كافة ما تثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا .  
( الطعن رقم ٣٠٠٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤ )

( قاعدة رقم ٢٧٨ )

#### المبدأ :

المادة ٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات عدت الامور المحظور على الاشخاص ارتكابها بالنسبة للمواد المخدرة وكان نص الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من نفس القانون قد جرى على عقابه تلك الامور الا انه اغفل ذكر الوساطة وفي حقيقة الامر ساوى بينها وبين غيرها من الامور التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الامور المحظور على الاشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك ، وكان نص الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقابه تلك الحالات وانه وان كان قد اغفل ذكر الوساطة الا انه في حقيقة الامر قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ، ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الاخرى عبثا ينزعه عنه الشارع . ذلك لان التدخل بالوساطة في حالة من حالات الحظر التي عدتها تلك المادة والمصرمة قانونا ، لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا في الجريمة تقع عليه عقوبتها .

( الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤ )

( قاعدة رقم ٢٧٩ )

المبدأ :

لا يتحقق اعفاء الطاعن من العقاب لارشاده عن المهرب اذا كان ما ادلى به الجانى لا يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها .

المحكمة : اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن اعفائه من العقاب لارشاده - هو والمتهم الثانى - عن مهرب آخر بقوله :

« اذا كان ما ادلى به الجانى لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها فلا حق له فى الانتفاع بالاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لتخلف المقاتل المبرر له . . . ولم يكن اخبارها عن مصدر المخدر . . . جديا اذ لم يسهم لبلاغهما اسهاما ايجابيا ومنتجا فى معاونة السلطات للتوصل الى مهرب المخدرات والكشف عن الجرائم الخطية المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ اذ الثابت من الاوراق ان اعتراف المتهمين بضبط شحنة المواد المخدرة بالسفينة بجلب تلك الشحنة لحساب المدعو . . . . لم يوصل رجال الشرطة الى القبض على ذلك الشخص . . وما دام الامر كذلك اذا لم تسهم اقوال المتهمين فى تحقيق غرض الشارع وهو ضبط أحد ممن يكون قد ساهم فى اقتراف الجريمة حتى صدور هذا الحكم فانه لا يتحقق بها الاعفاء المقرر بتلك المادة مما يتعين معه رفض هذا الدفع » .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف بيانه صحيحا فى القانون سائفا فى العقل والمنطق ، فان ما يثيره الطاعن بهذا المصدد يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ٣٠٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢١ )

المبدأ :

يكون الحكم خاطئاً اذا حكم على الطاعن في جريمة الجلب والتهريب بالعقوبة المقررة لكل منهما لانه يكتفى بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الاشد دون العقوبات المقررة للتهريب الجبرمى اصلية كانت او تكميلية لان الجريمتين نشأتا عن فعل واحد .

المحكمة : اذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تخول هذه المحكمة ان تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها اذ تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة القانون او الخطأ فى تطبيقه او تاويله وكانت جريمة جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين الطاعن - وآخرين - بهما قد نشأتا عن فعل واحد مما كان يتعين معه وفقاً لنا لصحيح القانون وعلى ما سلف بيانه - بطبيعة نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليها بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الاشد ، دون العقوبات المقررة للتهريب الجبرمى ، اصلية كانت او تكميلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهما بالإضافة الى العقوبة الاصلية المقررة لجريمة الجلب العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجبرمى ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية .

لما كان ذلك ، فانه لا مصلحة للطاعن - من بعد - فى النعى على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجبرمى بمقولة عدم قبول الدعوى بشأنها ، طالما انه قضى بادانته عن جريمة الجلب وأوقع عن الجريمتين عقوبة واحدة هى العقوبة المقررة للجريمة الاخيرة ، ومن ثم فانه فيما عدا التصحيح سالف الذكر بالغاء العقوبة التكميلية فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

( الطعن رقم ٣٠٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )



## ( قاعدة رقم ٢٨١ )

### المبدأ :

١ - جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - نطـاقه وشروطه - الاقليم الجمركى - تعريفه طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ونطاقه الرقابة الجمركية البحرى .

٢ - يعد جلبا محظورا تخطى الحدود الجمركية او الحظر الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على ترخيص من الجهة الادارية المنوط بها منحه .

٣ - المراد بجلب المخدر او استيراده بالذات او بالواسطة طرحه وتداوله بين الناس لحساب نفسه او لحساب غيره متى تجاوز بفعله الحظر الجمركى قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى .

الحكمة : وحيث ان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمته جلب جواهر مخدرة وتهريبها المسندتين للطاعن واورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات واعترافه - وباقى المتهمين - فى التحقيقات ومن تقرير العامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وهى أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد ايضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو فى نطاق ذلك المجال - على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ الى ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها .

وكان البين من نصوص المواد الثلاثة الاولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ انه يقصد بالاقليم الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدولة المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة ، أما النطاق البحرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ، ويجوز ان تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه ، وهو ما يتادى الى ان تخطى الحدود الجمركية او الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على ترخيص من الجهة الادارية المنوط بها منحه - على ما هو حاصل فى الدعوى المطروحة - يعد جلبا محظورا ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من عدم توافر الركن المادى للجريمة لعدم انزال المخدر من السفينة يكون على غير اساس .

لما كان ذلك ، وكان المقرر أن القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر أو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . وهذا المعنى يلبس الفعل المادى للجريمة ولا يحتاج فى تقرب الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه .

وكان ظاهر الحال فى ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى الثغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصح على الجلب بالإشارة الى القصد منه بعكس ما استنته عن الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل

مما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك  
حيازة المخدر أو احرازه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المخدر المطلوب  
٥٥٥٨ر٩٤٠ كيلو جراما من جوهر الحشيش اخفاها الطاعن في أحد عنابر  
السفينة ودخل بها بقناة السويس قانما من ميناء طرابلس بلبنان ، فان  
ما اثبته الحكم في ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون  
بما يتضمنه من طرح الجوهر في التداول ، واذا التزم الحكم المطعون فيه  
هذا النظر ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون وانتفت عنه قالة  
القصور .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت - بما لا يمارى  
الطاعن في أن له أصله في الأوراق - ان السفينة التي اذنت النيابة  
العامة بتفتيشها مملوكة للمتهم الثاني وان الطاعن ربانها ومن ثم فهو  
الحائز لها بهذه الصفة فلا وجه لما يتحدى به من استلزام استئذان القاضي  
الجزئي في تفتيشها .

( الطعن رقم ٣٠٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢١ )

( قاعدة رقم ٢٨٢ )

المبدأ :

القصد الجنائي في جريمة احراز مخدر أو حيازته يتوافر متى قام  
الدليل على علم الجاني بان ما يحزره أو يحوزه من الجواهر المخدرة .

المحكمة : وكان من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة احراز  
المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بان ما يحزره  
أو يحوزه من المواد المخدرة ، ولا جناح على المحكمة في استظهار هذا  
العلم من ظروف الدعوى وملابساتها .

وكان ما ساقه الحكم تدليلا على توافر علم الطاعن بكنه المادة  
المضبوطة كافيا وسائغا في اثبات هذا العلم وبما لا تناقض معه ، ان ما

يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينحل الى جدول موضوعى فى تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٨/٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٠٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤ )

( الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٤ )

( الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١١ )

( الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩ )

( الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )

( قاعدة رقم ٢٨٣ )

المبدأ :

جلب جوهر مخدر - الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى وفى تحصيله لاقوال شهود الاثبات ما تتوافر به جريمة جلب جوهر مخدر ، كان من المقرر أن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، انما يصدق على كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى القانون - الا اذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخص أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك - وهو ما لم يتحقق فى الدعوى الراهنة - فان ما ينهيه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٦ )

## ( قاعدة رقم ٢٨٤ )

### المبدأ :

لا يجوز الحكم على المتهم بعقوبة الجلب وعقوبة التهريب والاكتفاء بالعقوبة الأشد وهي الجلب لانهما نشأتا عن فعل واحد .

المحكمة : ومن حيث أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مئني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وكانت جريمتا جلب الجواهر المخدر وتهريبه اللتين دين الطاعن بهما - قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه - وفق صحيح القانون - تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، والحكم عليه بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي أصلية كانت أم تكميلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليه بالإضافة الى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب ، العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض جمركي .

( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٩ - ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٦ )

## ( قاعدة رقم ٢٨٥ )

### المبدأ :

استظهار القصد من إحراز الجواهر المخدرة لاستخلاص الواقع من توافر قصد الاتجار فيها أو انتفائه وإن كان من شأن محكمة الموضوع أن تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، إلا أن أحد ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائغا من شأن ظروف الواقعة وقرائن الاحوال فيها أن تؤدي اليه .

**المحكمة :** وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان ضابط المباحث انتقل الى مسكن المطعون ضده لضبطه وتفتيش مسكنه بناء على اذن من النيابة العامة بذلك ، فعثر على لفافة من الحشيش وزجاجة متوسطة الحجم بداخلها كمية من سائل الميثامفيتامين المخدر . كما عثر بداخل مسكنه اسفل اريكة على جركن مملوء بنفس السائل انف الذكر . كما عثر بجوار الجركن على كيس من البلاستيك بداخله اثنتا عشرة سرنجة . وحصل الحكم فى اقوال الضابط ان المتهم يتجر فى المواد المخدرة وانه واجه بالمضبوطات فاقر له باحراز وحيازة المخدر بقصد الاتجار وقد تبين من تقرير التحليل ان الحشيش يزن ستة عشر جراما ، وعثر بالجيب الايمن لصديري المطعون ضده على فتحات دون الوزن لمخدر الحشيش كما ان الزجاجة وجد بداخلها سائل أصفر لمادة الميثامفيتامين المخدرة ومقدار حجمها ١٠٠ سم وان الجركن به سائل من نفس المادة المخدرة آتفة البيان وقدر حجمها ١٧٥٠ سم كما ان السرنجات وجدت غسالاتها تحوى آثار مخدر الميثامفيتامين ، ثم خلص الحكم الى ادانة المطعون ضده بجريمة احراز وحيازة جوهرين مخدرين بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى تاسيسا على قوله :

« ان المتهم لم يضبط اثناء توزيعه او تداوله لهذا المخدر كما لم يثبت للمحكمة ان قصد المتهم كان التعاطى فلم يضبط اثناء تعاطيه ومن ثم تاخذ المحكمة بالقصد المجرد من هذه القصود جميعا » .

لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد من احراز الجواهر المخدرة لاستخلاص الواقع ، من توافر قصد الاتجار فيها او انتفائه ، وان كان من شئون محكمة الموضوع - تستقل بالفصل فيه بغير معقب - الا ان حد ذلك ان يكون هذا الاستخلاص سائغا ، من شان ظروف الواقعة وقرائن الاحوال فيها ان تؤدى اليه ، وكان الحكم بعد ان حصل واقعة الدعوى بما تضمنته من كبر كمية المخدر المضبوط وتنوعها وضبط عدد كبير من السرنجات ملوثة بسائل المخدر المضبوط وقرار المتهم - المطعون ضده - للضابط باحراز وحيازة المخدر بقصد الاتجار استبعد قصد الاتجار فى حقه بقوله

أن المتهم لم يضبط أثناء توزيعه أو تداوله لهذا المخدر - وهو مجرد قول مرسل ليس من شأنه ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الاحوال فيها على النحو المتقدم أن يؤدي اليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنها بما يصلح لاقامة قضائه ويمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها في هذا الخصوص اما وهو لم يفعل فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه .

( الطعن رقم ٢٩٢٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٢٨٦ )

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة - دفاع جوهرى - يتعين على المحكمة أن تواجه بما يسوغ اطراحه له والا كان حكمها معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال .

المحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه عرض للدفع المبدئى من الطاعن بشيوع التهمة وأطرحه فى قوله :

« وبخصوص ما اثاره من أن .... المتهم يساعد فى ادارة المحل توصل الى شيوع التهمة فرد على ذلك بأن .... المتهم كان هو الاخر مستهدفا للتحريات الا ان النيابة العامة وهى صاحبة الدعوى العمومية لم تشأ تقديمه للمحاكمة الجنائية » ..

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يغنى بذاته لخفض دفاع الطاعن القائم على شيوع التهمة بينه وبين شقيقه الذى أورد الحكم المطعون فيه أنه كان مستهدفا للتحريات فقدا بذلك غير مواطن الشبهات بالنسبة لهذا النوع من الاتهام ذلك بانه ليس بلازما أن يكون ضبط الطاعن وحده بالمحل أن يكون هو دون سواء - صاحب المخدر الذى

خبط بمكتب لا يستأثر باستعماله وإنما يشاركه فيه آخر على ما يستفاد  
 ضمناً من رد الحكم المطعون فيه، الأمر الذي كان يتعين معه على الحكم  
 أن يوجه دفاع الطاعن إلى الذي يعد في واقعة الدعوى دفاعاً جوهرياً يبيح  
 يسوغ إطراره له، أما وهو لم يفعل واقتصر على القول باستهداف شقيقه  
 للتحريات يكون معيباً بالقصور والفساد في الاستدلال الذي يوجب نقضه  
 والإحالة .

( الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٦١ ق - جملة ١٩٩١/٦/٤ )

( قاعدة رقم ٢٨٧ )

## المبدأ :

مواد مخدرة - جريمة زراعة نبات الخشخاش - لا يكفي لإدانة مالك  
 الأرض الزراعية وجود النبات مزروعاً في أرضه أنه هو الذي زرعهما  
 أو حازهما بقصد الاتجار إنما يتعين على الحكم أن يورد الدليل على أنه  
 زرع تلك النباتات أو بواسطة غيره إذا أنكر زراعتها بنفسه وأن يعين  
 باستظهار علمه بكنه هذه المزروعات أو مباشرته العناية بها وألا شاب  
 الحكم القصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعاً  
 الدعوى وحصل أدلتها فيما شهد به الضابطان ( ٠٠٠ و ٠٠٠ ) من أن  
 تجريتهما البرية أشارت إلى أن المتهمين ( الطاعن والمحكوم عليه  
 الثاني ) يقومان بزراعة الأرض المملوكة للمتهم الأول ( الطاعن ) بنبات  
 الخشخاش وما شهد به كاتب حسابات الجمعية الزراعية وما ورد بتقرير  
 المعمل الكيماوي ، أورد الحكم دفاع الطاعن بأنه لم يزرع نبات  
 الخشخاش المضبوط ثم خلص إلى إدانته والمحكوم عليه الثاني ( حارس  
 قطعة أراض محل الضبط والمباشر لزراعتها ) عن جريمة زراعة ذلك  
 النبات بقصد الاتجار ، وتساند الحكم في إدانة الطاعن إلى أنه هو مالك  
 قطعة الأرض التي ضبطت بها النباتات المخدرة ، دون أن يستظهر  
 أركان الجريمة التي دانه بها ويورد الدليل على أنه زرع تلك النباتات



بواسطة غيره ، ما دام ينكر ارتكاب زراعتها بنفسه ولم يعن الحكم  
باستظهار علمه بكنه هذه المزروعات أو مباشرة العناية بها .

لما كان ذلك ، وكان مجرد كون الطاعن مالكا لمساحة الارض التي  
ضبطت بها النباتات المخدرة أو صاحب مصلحة في زراعتها لا يكفي في  
ثبوت انه زرعها أو حازها بقصد الاتجار ، فإن الحكم يكون مشويا  
بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ومن ثم يتعين نقضه  
والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الثاني - لوحدة الواقعة وحسن  
سير العدالة . وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )

#### ( قاعدة رقم ٢٨٨ )

##### المبدأ :

١ - اذن التفتيش - تقدير جدية التحريات وكفايتها من المسائل  
الموضوعية لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٢ - الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش دفاع  
موضوعي تستقل به محكمة الموضوع .

٣ - احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية - استقلال قاضي  
الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها .

الحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى  
بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما  
واورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومما  
ورد بتقرير التحليل ومحضر معاينة النيابة لكان الضبط وهى أدلة سائغة  
من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها  
لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى

ساعة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسـويغ إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا يتنازع الطاعن فى أن لها أصل ثابت فى الاوراق ، وكان عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إيراد محدد فى محضر الاستدلال - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله :

« وأن المتهم أورد فى أقواله أن ضابط الواقعة حضر اليه بمنزله الساعة السابعة من صباح يوم ١٢/٣١ سنة ١٩٨٧ » .

وكان الطاعن لا يمارى فى أن الاذن صدر فى وقت سابق على ضبطه ، وأن ما حصله الحكم من أقواله له مأخذ الصحيح من الاوراق فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتهما فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى معاينة مكان ضبط المخدر وإبرز ما جاء بها من ثبوت أن المكان يخضع لسيطرة الطاعن وهو بيان يحقق مراد الشارع الذى استوجبه فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من بيان مؤدى الاخللة التي يستند اليها الحكم الصادر بالادانة ، فان المحكمة لم تكن ملزمة من بعد بأن تورد نص المعاينة كاملاً ومن ثم فان النعى على الحكم بالقصور فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

لما كان ذلك وكان الدفاع عن الطاعن لم يتحدث بشيء أمام محكمة الموضوع عما قاله في طعنه من أنه لم يجز تحليل كل المادة المضبوطة من المخدر وأنه بالتالي لا يجوز الاستناد الى مقدارها في معرض التذليل على قصد الاتجار وهو دفاع موضوعي قصد منه المنازعة في كنه بقية المواد المخدرة التي لم ترسل للتحليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها واذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « أنه ثابت في حق المتهم مما ورد بتحريات ضابط الواقعة التي تايدت بضبطه في حوزة المتهم على كمية قدرها ٤٢٥ جرام من مادة الحشيش ومدمية بنصلها فئات دون الوزن لمادة الحشيش يستعملها في عملية التجهيز ومن اعتراف المتهم لضابط الواقعة بذلك » .

وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن احراز وحيازة الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسيب والفساد في الاستدلال لا يكون سحيقا .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا  
رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٦١٣٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣ )

( قاعدة رقم ٢٨٩ )

المبدأ :

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة اجراءات التحريز بشرط أن يكون تقديرها مبنيًا على استدلال سائب .

٢ - الدفع بان ما ضبط من مخدر يفاير ما تم تحريزه وصفا ووزنا

يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجيب به حقيقة الامر ولا تكفى فى  
تبريره مجرد اطمئنان المحكمة الى أن المخدر المضبوط هو بعينه الذى  
أرسل الى التحليل. ولم تمتد اليه يد الغيب والا كان الحكم معيباً .  
المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه يعد إن بين واقعته  
الدعوى وذكر أدلة الثبوت عقب على ما أثاره الطاعن بوجه الطعن  
بقوله :

« وحيث انه عن القول بأن ما ضبط من مخدر يغير ما تم تحريزه  
وصفا ووزنا إذ أن المضبوط ١ كيلو و ٩٧٥ جرام والذي أرسل للتحليل  
اقل من ذلك وأن هناك اختلاف فى وصف الاحراز بين ما ضبط وما أرسل  
للتحليل » .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطمئن الى أن المخدر المضبوط لدى  
المتهم هو بعينه الذى تم تحريزه والذي أرسل الى المعامل الكيميائية  
بمصلحة الطب الشرعى والذي ثبت من نتيجة التحليل أن المخدر  
المضبوط لدى المتهم جشيشا يزن صافيا ١٠٠٢ ر ١ « كيلو جرام واحد ومائة  
والثنين من الجرامات » والى سلامة الاحراز وأن يد الغيب لم تمتد اليها  
هذا فضلا عن أن إجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة  
على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلان بل ترك  
الامر فى ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ومن ثم يكون هذا  
الدفاع من المتهم قد جاء على غير سند أو أساس صحيح من الواقع  
والقانون » .

: أمثلة :

لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن السيد وكيل  
النيابة المحقق ثبت فى محضره المؤرخ ١٢٨٩/٥/٨ أنه قام بوزن طرب  
الحشيش المضبوطة والتي بلغ عددها أربع طرب بضيائية الاخلاص فبلغ  
وزنها ٠٩٧٥ ر ١ كيلو جراما صافيا ثم قام بوضعها داخل كيس اصفر من

البلاستيك بعد أن غلف كل طربة بكيس القماش الخاص بها ، ووضع الكيس في علبة فارغة من الكرتون ختم عليها بخاتمه ، ثم أمر بإرسال الحرز للتحليل ، ويبين من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي أنه بفض الحرز وجد بداخله كيس اصفر شفاف به طريبتين من الحشيش مغلفتين بقماش الدمور الابيض زنتهما ١٠٢ كيلو جراما صافيا .

لما كان ذلك ، وكان لحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة اجراءات التحريز بشرط ان يكون تقديرها مبنيا على استدلال سائغ ، وكان ما ذكره الحكم على الوجه بادى الذكر لا يكفي في جملته لان يستخلص منه ان حرز المخدر المضبوط هو بعينه الحرز الذي ارسل للمعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي لتحليل محتوياته لاختلاف وصفهما اختلافا بينا لا يكفي في تبريره مجرد اطمئنان المحكمة الى ان المخدر المضبوط هو بعينه الذي ارسل للتحليل ولم تمتد اليه يد العبث مما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الامر .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٧٢٤٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩١ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٨٧٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٩/٢٥/١٩٩١ )

( الطعن رقم ٦٢٤٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٢٩٠ )

المبدأ :

مواد مخدرة - حالات التلبس أو انتفاثها ..

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله :

« انه اثناء قيام النقيب ..... وقوة من الشرطة السريين لتفتقد

حالة الامن شاهد مقهى ٠٠٠٠ مضادة وتنبعث منها اصوات فتوجه اليها  
واشتم رائحة مخدر الحشيش المحترق وشاهد المتهمين يقومون بتدخين  
الترجييلة وامامهم تابلوه خشبي عليه ثلاثة وعشرين حجر فخارى بكل  
منها مادة المعسل ويعلو كل منها مادة صغيرة تشبه الحشيش وبتفتيشهم  
لم يعثر على أية ممنوعات عدا المتهم ٠٠٠٠ الذى عثر بجيب جلبابه  
العلوى الايسر على قطعة صغيرة الحجم من مادة داكنة اللون تشبه  
الحشيش . كما ثبت من تقرير العمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى  
ان المواد المضبوطة لمخدر الحشيش وأن غسالة الغابة تحتسوى على  
الحشيش وأن غسالة الاحجار جميعها ومنقوع المعسل المحترق تحتوى على  
أثار الحشيش » .

وقد انتهى الحكم الى قبول ما دفع به المتهمون من بطلان القبض  
والتفتيش فى قوله :

» وحيث انه عن الدفع المبدى ببطلان القبض والتفتيش لانعدام  
حالة التلبس فانه من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص  
مرتكبها وكان مؤدى الواقعة ليس فيه ما يدل على أن المتهمين كانوا فى  
حالة من حالات التلبس التى اوردتها المشرع فى المادة ٣٠ اجراءات  
جنايية بطريق الحصر وبالتالي فان وجود المتهمين بالمقهى وضبط المخدر  
والاحجار على المنضدة لا ينبىء بذاته عن اتصالهم بجريمة حيازة المخدر  
المضبوط حتى يباح لرجل الضبطية القضائية القبض على المتهمين  
وتفتيشهم - اذ بالمقهى الكثير من الرواد حتى يمكن الجزم باتصال  
المتهمين بالمخدر اتصالا مباشرا فان الضبط والتفتيش يكونا باطلين ويبطل  
معه جميع ما تلاه من اجراءات مهما حاول ضابط الواقعة اسباغ الصحة  
والشرعية عليه » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التلبس على ما يبين من نص  
المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها  
لا شخص مرتكبها ، كما أن حالة التلبس بالجنايية تبيح لمامور الضبط  
القضائى - طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من هذا القانون أن يقبض على المتهم  
الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه ، وأن تقسدير

قيام أو انتفاء حالة التلبس بالجريمة وتقدير صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع ، إلا أنه ينبغي لصحة حكمها في هذا الشأن ألا يكون قد خالف القانون أو شابه تعسف في الاستنتاج .

لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط قد شم رائحة الحشيش تنبعث من المقهى ورأى المطعون ضدهم يدخلون النرجيلة وأمامهم أحجار فخارية عليها دخان معمل وفوق كل حجر مادة ثبت من التحليل أنها حشيش وأنه فتشهم فعثر بجيب جلاب المطعون ضده الرابع ٠٠٠٠ على مادة تبين من التحليل أنها حشيش ، فإن الحكم إذ انتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضدهم استنادا إلى أنه « ليس ثمة ما يدل على أن المتهمين كانوا في حالة من حالات التلبس » يكون قد خالف القانون بما حجب المحكمة عن تمحيص أدلة الدعوى لتقول كلمتها فيها ومدى اتصال المطعون ضدهم بالمواد المخدرة المضبوطة .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .  
( الطعن رقم ٦٧٦٨ لسنة ٥٩ ق - جملة ١١/١٧/١٩٩١ ) .

( قاعدة رقم ٢٩١ )

#### المبدأ :

١ - جريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي - الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لتضمينها اسما للمتحرى عنه يفاير اسمه الحقيقي - رفض الدفع بكون معيبا بالخطأ في الاستناد لأنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري .

٢ - يتعين على الحكم في مقام الرد على الدفع بعدم جدية التحريات أن يبيد رأيه في عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش

ولا يصح الاستناد فى ذلك الى عناصر خارجة عن نطاق تلك التحريات التى صدر الاذن بناء عليها .

المحكمة : ومن حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات تأسيسا على أن محضرها قد تضمن اسما للمتحرى عنه يغير اسمه الحقيقى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع وأطرحه بقوله :

« وحيث انه عن الدفع ببطلان اذن التفتيش يزعم أنه بنى على تحريات غير جدية فمردود بما هو مقرر من أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف هذه المحكمة ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق اصداره واقررت النيابة العامة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلق ذلك بالموضوع لا بالقانون . »

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر التحريات المؤرخ ١٩٨٩/٧/٩ بمعرفة العقيد ..... رئيس قسم مكافحة المخدرات بالمنوفية أن المتهم وشهرته ..... وله ملف بمكتب المخدرات بهذا الاسم وأنه المعنى بالتحريات ومسبق ضبطه بهذا الاسم وانصبت عليه التحريات وينادى بهذا الاسم فى اوساط عمله يحرز مواد مخدرة ويقيم فى مدينة متوف ويعمل سمكرى سيارات ، فان كل ذلك كاف ومسوغ لاصدار الاذن بالتفتيش ، ولا يقدر فى ذلك أن تكون التحريات قد انضبت على اسم الشهرة للمتهم وأن الاذن بالتفتيش قد صدر بها اذ أن صدور الاذن باسم شخص اشتهر به فى المحيط الذى يعمل فيه لا يقدر فى صحته وهذا أمر لا ينال فى حد ذاته من جدية التحريات وصحة الاذن اذ ربما حرص المتهم - والحرص فيه مفترض - على عدم الكشف عن حقيقة اسمه « ..... » .

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وان كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويق اصدار الاذن بالتفتيش. موكولا



انى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء ، فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه باسمباب سائفة ، وكان من المقرر ان الاحكام يجب ان تبني على اساس صحيحة من اوراق الدعى وعناصرها ، فاذا استند الحكم الى رواية او واقعة لا اصل لها فى الاوراق فانه يكون معيبا لابتناؤه على اساس فاسد متى كانت الرواية او الواقعة هى عماد الحكم ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الدفع بعدم جدية التحريات المؤسس على اختلاف الاسم الوارد بمحضرها عن اسم الطاعن ، على ان هذا المحضر قد تضمن ان المتهم يشتهر بذلك الاسم وله ملف بمكتب مكافحة المخدرات بهذا الاسم وانه هو المعنى بالتحريات وسبق ضبطه بالاسم ذاته .

وكان الثابت من المفردات المضمومة ان محضر التحريات قد ورد به ان اسم المتحرى عنه هو . . . . . دون ان يتضمن ان ذلك الاسم هو اسم الشهرة او ان له ملفا بمكتب مكافحة المخدرات بهذا الاسم فان الحكم المطعون فيه اذ اورد ما لا اصل له فى الاوراق وعول عليه فى رفض الدفع بعدم جدية التحريات فانه يكون معيبا بالخطا فى الامتداد ، ولا يصح من ذلك ان يكون ما ساقم الحكم قد ورد على لسان الشهود فى مرحلة لاحقة من التحقيقات او بجلسة المحاكمة . ذلك انه يتعين على الحكم فى مقام رده على الدفع بعدم جدية التحريات ان يبدى رايه فى عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش ويقول كلمته فى كفايتها لتسويغ اصداره ولا يضح الاستناد فى ذلك الى عناصر خارجة عن نطاق تلك التحريات التى صدر الاذن بناء عليها .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٧١٤٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )

( قاعدة رقم ٢٩٢ )

المبدأ :

جريمة احراز جواهر مخدرة - نفى التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية  
التي لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي  
أوردها الحكم .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر  
به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على  
ثبوتها في حقه أدلة استمدتها من أقوال ضابط الواقعة وتقرير المعامل  
الكيمائية بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي  
الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان نفى التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التي  
لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها  
الحكم .

( الطعن رقم ١٣٢٧٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١ )

( قاعدة رقم ٢٩٣ )

المبدأ :

١ - مواد مخدرة - مناهض المسؤولية في حالتى احراز وحيازة  
الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا أو  
بالواسطة ويسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة اما بحيازة  
المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص  
ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

٢ - القصد الجنائى في جريمة احراز أو حيازة الجواهر المخدر  
يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد  
المخدرة .

**المحكمة :** وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية فى حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

( الطعن رقم ٨٣٤٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٢٩٤ )

**المبدأ :**

من المقرر انه لا حرج على محكمة الموضوع فى استخلاص العلم بالجواهر المخدر على أى وجه تراه متى كان ما حصلته لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى .

( الطعن رقم ٢٣١٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١/٣/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٢٩٥ )

**المبدأ :**

حسب الحكم - كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه - أن يورد مؤدى التقرير الفنى - ولا عليه أن هو لم يورد نص ذلك التقرير بكامل أجزائه .

**المحكمة :** لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل فى مدوناته عن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ما نصه :

» وقد أورد تقرير العمل الكيميائي أن المادة المضبوطة المخدرة  
الافينيون وأنه عثر بدخل جيب الصديري الخاص بالمتهم على فتات لمادة  
الافينيون « . فإن هذا من الحكم كاف وسائل ، لما هو مقرر من أنه حسب  
الحكم كما يتم تحليله ويستقيم قضاؤه ، أن يورد مؤدى التقرير الفني ،  
ولا عليه ، أن هو لم يورد نص ذلك التقرير بكامل أجزائه ، وإذا كان  
ذلك ، فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون بعيدا عن محجة  
الصواب .

( الطعن رقم ٢٣٨٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

( قاعدة رقم ٢٩٦ )

المبدأ :

جريمة تسهيل تعاظم الغير للمواد المخدرة ، تتوافر بقيام الجاني  
بفعل أو أفعال يهدف من ورائها الى أن ييسر لشخص بقصد تعاظم  
المخدرات ، أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاظم الغير  
للمخدرات ، أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص لتمكينه  
من تعاظم المخدرات أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة .

المحكمة : إذ كانت جريمة تسهيل تعاظم الغير للمواد المخدرة ،  
تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها الى أن ييسر لشخص  
بقصد تعاظم المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير  
اللازمة لتسهيل تعاظم الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم  
المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص لتمكينه من تعاظم المخدرات  
أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة . وكان الحكم المطعون فيه قد  
أثبت توافر هذه الجريمة فى حق الطاعن بقوله :

» وإنما الثابت فى حقه أنه سمح للشخص الآخر الذى سبق الحكم  
عليه بتدخين الحشيش فى حضان المعسل من شيشة بالمقهى الذى يديره فى  
حضوره وتحت بصره وهو ما ينطوى على تحلل من التزامه القانونى

يمنع تعاطى المخدرات فى محله العام وتغاضيه عن قيام الشخص الاخر بتدخين المخدر تحت انفه ويصره وتقديمه الشيعة والاحجار وعليها دخان بالعمل له وهو على بصيرة من استخدامهما فى هذا الغرض وهو ما تتوافر به فى حقه عناصر جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون» .

وكان هذا الذى اثبتته الحكم تتوافر به فى حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون فانه لا محل لما يحاج به الطاعن من عدم توافر اركان الجريمة خاصة القصد الجنائى فيها .

( الطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ )

( قاعدة رقم ٢٩٧ )

المبسط :

المراد بجلب المخدر - هو استيراده بالذات او بالواسطة - ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس - سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه او لحساب غيره - متى يجاوز بفعله الحظر الجمركى - هذا المعنى ملابس الفعل المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان - لا يلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخصى او دفع المتهم بقياسام قصد التعاطى لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه .

المحكمة : لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة ، فقد دل على ان المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات او بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه او لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى ، وهذا المعنى يلبس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ، ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان

الجوهر المطلوب لايفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن فى نصه الجلب بالإشارة الى القصد منه بعكس ما استنته فى الحيابة أو الاحراز لان ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصود ، ولا كذلك حيابة المخدر أو احرازه .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن المخدر المطلوب زنته ١٨٧ر٦ جراما من الهيروين ضبطت مخبأة فى مكان حساس من جسم الطاعنة ودخلت بها ميناء الاسكندرية قادمة من سوريا ، فان ما اثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر فى التعامل ومن ثم فان الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملابس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتفائه وهو ما لم تفعله الطاعنة - ما دام مستفادا بدلالة الاقتناء من تقريره واستدلالة ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة نعيها على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

( الطعن رقم ٤٨٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٢٩٨ )

المبدأ :

القصد الجنائى فى جريمة حيابة المواد المخدرة - انما هو علم الحائز أن المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة .

المحكمة : من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة حيابة المواد المخدرة انما هو علم الحائز أن المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة والمحكمة غير مكلفة فى الاصل بالتحدث استقلالا عن علم المتهم بحقيقة المادة المضبوطة اذ كان ما اورده كافيا فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم

ان ما يحوز به مخدر وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى قدوناته كافيا  
فى الجلالة على توافر هذا العلم لدى الطاعن فان ما يتعاه على الحكم  
فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا  
رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٣٨٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣/٤/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٢٩٦٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/٦/١٩٨٩ )

( الطعن رقم ٦١٣٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٩/١/١٩٩١ )

( الطعن رقم ٢٨٤٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٢٩٩ )

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تعول على اقوال شهود الاثبات وتعرض عن قالة  
شهود النفى دون ان تكون ملزمة بالاشارة الى اقوالهم او الرد عليها  
ردا صريحا .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى  
بما حصله انه عند وصول ضابطى الواقعة الى حانوت أحد المتهمين  
لتفتيشه تنفيذا لاذن النيابة العامة شاهدا الطاعن جالما امام الحانوت  
وما ان ابصر بهما حتىلقى بكيمس من النايلون الشفاف تبين للضابطين  
انه يحوى سبعة وعشرين لفافة بكل منها مادة الحشيش المخدرة . وعول  
الحكم فى ادانة الطاعن على اقوال الضابطين ومما ثبت من تقرير  
التحليل .

لما كان ذلك ، وكان مؤدى. ما أثبتته الحكم فيما تقدم ان الطاعن هو الذى ألقى بالكيس عند رؤيته الضابطين وقبل أن يتخذ معه أى إجراء. فتخلّى بذلك عنه طواعية واختيارا ، فإذا ما التقطه الضابطان ووجدا بداخله مخدرا فإن جريمة احرازه تكون متلبسا بها .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء التلبس ملتزما بالنظر المتقديم ، فإنه يكون قد اقترن بالصواب بما يضحى معه منعى الطاعن عليه فى هذا الخصوص غير مسديد .

لما كان ذلك ، وكان لحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالاشارة الى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا ففضاؤها بالادانة استنادا الى بيئتها يفيد دلالة أنها اطرحت شهادتهم ولم تر الاخذ بها. ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيضا  
رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٨٣٤٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٩ )

( قاعدة رقم ٣٠٠ )

### المبدأ :

مواد مخدرة - إذا اعتبر الحكم أنه لا قيام للجريمة متى كان المخدر المضبوط دون الوزن فإنه يكون مخالفا للقانون لأن القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المجرزة من المادة المخدرة وأن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار بضميلا متى كان له كيان ملدى محسوس أمكن تقديره وتوافر علم المتهم بوجوده وبحقيقة كنهه .



المحكمة : وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده بوصف  
أنه :

١ - أحرز بقصد الاتجار الجواهر المخدر ( الحشيش ) العالق  
بتمل المطواة وفى غير الاحوال المصرح بها قانونا .

٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ابيض ( مطواة قرن غزال ) ومحكمة  
الجنايات اذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد أقامت قضاءها  
بذلك على ما جاء بأسباب حكمها من ان « وجود آثار دون الوزن لمخدر  
الحشيش على نصل المطواة لا يشكل جريمة أحرار أو حيازة لمخدر  
الحشيش باى قصد من القصد أو بغير قصد كذلك ، وذلك من الجرائم  
المنصوص عليها بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات  
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، ومن ثم ترى المحكمة ان الواقعة  
كما هى بيّنة بأمر الاحالة لا تعدو ان تكون بجنحة أحرار سلاح ابيض  
بدون ترخيص وتبقى فى الدعوى على سند من المادة ٣٨٢ من قانون  
الاجراءات الجنائية بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وبإعادة الاوراق  
للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها » .

لما كان ذلك ، وكان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من  
المادة المخدرة وأن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان  
له كيان مادى محسوس أمكن تقديره . وتوافر علم المتهم بوجوده بحقيقة  
كنهه ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر معتبرا أنه لا قيام  
للجريمة متى كان المخدر المضبوط دون الوزن فأنه يكون قد أخطأ تطبيق  
القانون ، وقد حجب هذا الخطأ من بحث مدى توافر سائر عناصر  
الجريمة فى حق المطعون ضده ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون  
فيه والاعادة .

( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤ )

المبدأ :

١ - وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب وانها متى اخذت بشهادة الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٢ - ادانة الطاعن بجريمة احراز الجوهر المخدر مجردة من أي من القصد الخاصة فان النعمى على الحكم بعدم تدليله على توافر قصد الاتجار يكون غير مقبول .

٣ - عدم تعويل الحكم على اعتراف الطاعن فلا عليه ان التفت عما اثير من تشكيك في سلامة الاعتراف .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه انه اثناء تواجد ضابط الواقعة في حملة علم من احسذ مرشديه ان الطاعن يقف بالطريق العام محرزا مواد مخدرة فاتجه الى مكان وجوده وما ان شاهده الطاعن حتىلقى بشيء من يده استقر على الارض فالتقطه الضابط وتبين انه كيس من البلاستيك يحوى مسحوق الهيروين المخدر . وعول الحكم في ادانة الطاعن على أقوال ضابط الواقعة وما ثبت من تقرير التحليل .

لما كان ذلك ، وكان البين مما اثبته الحكم فيما تقدم ان الطاعن هو الذىلقى بالكيس عند رؤيته للضابط وقبل ان يتخذ معه أى اجراء ، فتخلى بذلك عنه طوعية واختيارا ، فاذا ما التقطه الضابط وفضله ووجد بداخله مخدرا فان جريمة احرازه تكون في حالة تبس .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم في اطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التبس ، النظر المتقدم فانه يكون قد اقترن

بالصواب بما يضحى معه معنى الطاعن فى هذا الخصوص غير  
سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعول فى شئ على ثمة اعتراف  
للطاعن فلا عليه ان التفت عما اثير من تشكيك فى سلامة الاعتراف .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص الى ادانة الطاعن بجريمة  
احراز الجوهر المخدر مجردة من أى من القصود الخاصة ، فان معنى  
الطاعن على الحكم عدم تدليله على توافق قصد الاتجار يكون ولا محل  
له .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقديرها  
مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير  
الذى تطمئن اليه بغير معقب وانها متى اخذت بشهادة الشاهد فان ذلك  
يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم  
الخذ بها ، واذا كانت المحكمة قد اقصت عن اطمئنانها لاقوال ضابط  
الواقعة ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد انما ينحل الى جسد  
موضوعى لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعینسا  
رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٨٥٣٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٣٠ )

( قاعدة رقم ٣٠٢ )

المبدأ :

القانون الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع  
الاحوال يجب تفسيره فى ضوء المادة ٣٠ عقوبات التى تحمى حقوق  
الغير حسن النية والذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فانه لا يصح  
قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت السيارات غير مجرم احرازها . وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الاحوال انما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما اذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه .

لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرمت على واقعة ضبط المخدر ، ودون استظهار ضبط السيارة محل الطعن ، وشخص مالكيها وكان هذا الغموض وذلك القصور من شأنهما أن يعجزا محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صيبار اثباتها فى الحكم ، وهو عيب يتمتع له وجه الطعن ويوجب نقضه الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٠٢٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٣٠٣ )

المبدأ :

احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للقصد الاتجار فى قوله :

« ومن حيث إنه عن قصد المتهم من الاحراز فإنه لما كان الثابت من تحريات الشاهد أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ويروجعها على

عملائه وقد تأكدت التحريات بالمراقبة الشخصية وقد تم ضبطه محضرا  
 سبع قطع مجزأة من مخدر الحشيش وكل منها مغلفة بالسلوفان اى معدة  
 للتوزيع وتزن جميعها صافيا ٨٧٦ جم وهى كمية كبيرة نسبيا فان كل  
 ذلك يقطع فى الدلالة على أن قصد المتهم من الاحراز هو الاتجار .  
 وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى - والتي  
 لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن احراز الطاعن للمخدر كان  
 بقصد الاتجار فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون  
 سديدا .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه  
 موضوعا .

( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٥٠٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٩ )

( الطعن رقم ١٤٤٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧ )

( الطعن رقم ٤٧٧٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠ )

( الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩ )

( الطعن رقم ٦٠٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣ )

( قاعدة رقم ٣٠٤ )

المبدأ :

١ - لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة  
 المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها متى كان ما أورده الحكم  
 كافيا فى تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان  
 ذلك محققا لحكم القانون .

٢ - تقدير جدية التحريات وكتابتها لاصدار اذن التفتيش هو من  
 المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف

محكمة الموضوع فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون - عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن لا يقدح بذاته فى جدية التحريات طالما لم ينازع المتهم فى أن المسكن الذى جرى تفتيشه هو المسكن المقصود فى التحريات •

٣ - اجراءات تحريز المضبوطات لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الامر فى ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وان الاحراز المضبوطة لم يصل اليها الشك •

٤ - اطمئنان المحكمة الى أن المخدر المضبوط هو الذى أرسل للتحليل وصار تحليله واطمأنت الى نتيجة التحليل فلا تثريب عليها ان هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك •

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة الجواهرين المخدرين بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة مستقاة من أقوال ضابط الواقعة ومعaine النيابة وما ورد بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب انشعى وأشار فى محوئاته الى تاريخى محضر التحريات والضبط ولا يمارى الطاعن أن التفتيش تم فى الاجل المحدد له باذن النيابة •

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها - متى كان ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كافيا فى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد •

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الادفع ببطلان اذن النيابة لعدم جدية التحريات بقوله :

» وحيث عن الدفع ببطلان اذن النيابة العامة لابتنائها على تحريات غير جدية فمردود بما أورده ضابط الواقعة فى محضره المسؤرخ

٨٩/٧/١٠ من وقائع توحى بصحة التحريات وجديتها وقد أخذت النيابة العامة بتلك التحريات وأصدرت الاذن على أساسها وفي حدود سلطتها وهو ما تقرأها عليه المحكمة لاقتناعها بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره سيما وقد تضمن محضر التحريات الذي صدر بمقتضاه اذن التفتيش تحديد مسكن المتهم بما لا يدع مجالا لتجهيله بالإضافة الى ان عدم ذكر رقم المسكن الذي يشغله المتهم لا ينال من جدية التحريات طالما أن المتهم لا ينازع في أن المسكن الذي جرى تفتيشه هو المسكن المقصود في التحريات » .

لما كان ذلك وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي وكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون واذ كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وزدت على الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها اصل ثابت بالاوراق فضلا عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن بفرض حصوله لا يقدر بذاته في جدية ما تضمنته من تحريات ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من بطلان اجراءات التحريز واصناف وزن المخدر فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن اجراءات تحريز المضبوطات وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان وترك الامر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وان الاحراز المضبوطة لم يصل اليها الشك .

أما ما يثيره الطاعن من اختلاف وزن المخدر فمردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن المخدر المضبوط هو الذي أرسل للتحليل وصار تحليله واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها

التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . فلا تثريب عليها ان  
هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ويكون معنى الطاعن فى هذا  
الخصوص على غير اساس .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيننا  
رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/٤/٢ )

( قاعدة رقم ٣٠٥ )

#### المبدأ :

مناطق المسؤولية فى حالتى احرار وحيازة الجواهر المخدرة هو  
ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبسط سلطانه  
عليه بأية صورة عن علم واردة اما بحيازة المخدر حيازة مادية او بوضع  
اليده عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم يتحقق الحيازة  
المادية .

المحكمة : مناطق المسؤولية فى حالتى احرار وحيازة الجواهر  
المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة  
وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة اما بحيازة المخدر  
حيازة مادية او بوضع اليده عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم  
تتحقق الحيازة المادية ولا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا  
الركن بل يكفى ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة  
على قيامه ، وكان البين مما استخلصه الحكم لصورة الواقعة  
ان التحريات التى قام بها رئيس قسم مكافحة المخدرات قد دلت على ان  
الطاعن وهو المسجل شقى خطر يحوز ويحرز مواد مخدرة فى غير  
الاحوال المصرح بها قانونا فاستصدر اذنا من النيابة العامة لضبطه وتفتيشه  
ومسكنه ونفاذا لذلك الاذن قام بتفتيش المسكن فعثر على كيس من  
البلاستيك بداخله لفافات من أوراق لنبات الحشيش الجاف وبمواجهة



المتهم بالمضبوطات اقر بملكيته . وكان الطاعن لا يجادل فى ان ما اوردته الحكم من وقائع وما حصله من اقوال الضابط وتحرياته التى اطمأن اليها وعول عليها فى الادانة له اصله الثابت فى الاوراق ، وكان ما اوردته الحكم من ذلك كافيا وسائفا فى التدليل على نسبة المخدر المضبوط فى مسكن الطاعن اليه فان النعى على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص ينحل فى حقيقته الى جدل موضوعى لا يقبل لدى محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢ )

### ( قاعدة رقم ٣٠٦ )

#### المبدأ :

لم يشترط القانون لتأثيم زراعة نبات الخشخاش احتوائها على نسبة معينة من المخدرات .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن من عدم تحديد نسبة المخدر فى النباتات المضبوطة ورد عليه بقوله :

« وحيث انه عن القول بعدم تحديد نسبة المخدر فى النباتات الخشخاش المضبوطة فمردود عليه بان القانون لم يشترط لتأثيم زراعة نباتات الخشخاش من احتوائها على نسبة معينة من المخدرات اذ أن نبات الخشخاش كما هو معلوم يستخلص منه جوهر الافيون « وهو رد سائغ يتفق وصحيح القانون ، ذلك ان المادة ٢٨ من القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها نصت على انه « لا يجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) ولما ثبت بالمادة ٣٤/ب المعدلة على مخالفة ذلك بعقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الاف جنيه ، وكان البين من الاطلاع على الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون المشار اليه

والخاص بالنباتات الممنوع زراعتها أنه ندر في البند الثاني منه على نبات الخشخاش بجميع أصنافه ومسمياته ولم يتطلب القانون توافر نسبة معينة للمخدر ، ومن ثم فلا تصح مطالبة المحكمة ببيان أية نسبة في حكمها ، ويكون معنى الطعن في هذا الخصوص غير سديد .

( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠ )

### ( قاعدة رقم ٣٠٧ )

#### المبدأ :

١ - القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها .

٢ - القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز بأن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة .

٣ - المحكمة أصلاً غير مكلفة بالتحديث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحوزها مخدر .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات مخدر « خشخاش » بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، ثم عرض لما دفع به الطاعن من نفي عنه بكنه الشجيرات المضبوطة ورد عليه بقوله :

« وحيث أنه عن قالة الدفاع بعدم علم المتهم بكنه النباتات المخدرة المضبوطة فمردود مما هو ثابت في التحقيقات من اقرار المتهم بنفسه

فى التحقيقات من انه بالرغم من كونه يعمل مساعد شرطة فانه يقوم بزراعة قطعة الارض المضبوطة ومولاتها وانه هو الذى قام بزراعتها قمحا وبريسيا ولا ينال من علمه بكنه النباتات المخدرة المضبوطة فى ارضه، قوله بانه كان يشاهد هذه النباتات ولكنه لا يعرف كنهها اذ لو صدق قوله لقام بتفقيع الارض منها - فضلا عن كثرة عدد الشجيرات المخدرة المضبوطة والتي بلغت اكثر من الفى شجرة والتي وجدت مزروعة فى اماكن متفرقة من نباتات القمح ومركزة فى مساحة عشرين مترا فى طول خمسين مترا من الناحية الغربية وضبط بذور الافيون بمنزل المتهم وان كان التحليل الكيماوى قد اثبت عدم صلاحيتها للانبات الا انها تعد قريبة على علم المتهم بكنه النباتات المخدرة المضبوطة وانه هو الذى قام بزراعتها علما بكنهها » .

لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بان النبات الذى يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها ، كما ان القصد الجنائى فى جريمة حيازة المواد المخدرة انما هو علم الحائز بان المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة فى الاصل بالتحقق استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات او المادة المضبوطة اذا كان ما اورده فى حكمها كافيا فى الدلالة على ان المتهم كان يعلم بان ما يزرعه ممنوع زراعته او بان ما يحوزه مخدر ، وكان ما اورده الحكم عند بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن وما ساقه ردا على دفاعه كافيا وسائفا فى اطراحه وفى التدليل على علمه بكنه النبات المضبوطة ، فان منعه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٠/٤/١٩٩١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٥٨ ق - جملة ١١/٥/١٩٨٩ )

المبدأ :

- ١ - للمحكمة أن تحيل فى ايراد أقوال شاهد الى ما حصلته من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .
- ٢ - الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو ما يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت اليها .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال القائمين على الضبط المقدم ... والنقيب ... وتقرير العامل الكيماوية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ..

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل شهادة المقدم ... بقوله

فقد شهد المقدم ... بالتحقيقات ويجلس المحاكمة انه اثناء وجوده بديوان القسم حضر اليه أحد مصادر السرية الموثوق بها وإنباه أن أحد الاعراب بمنطقة الذراع البحرى ويدعى ... لديه كمية من مخسدر الحشيش ويرغب فى ايجاد مشتر لها وأنه قد حدد موعدا للمقابلة معه بالقرب من مرور الكيلو ٢١ بالقرب من الكوبرى العلوى بالعامرية وذلك فى تمام الساعة ٤ر١٥ واذا تأكد من صحة هذه المعلومات فقد اتفق مع زميله الشاهد الثانى النقيب ... على ضبطه وحدد له العلامة التى يقوم بها وهى مسح جبهته بمنديل أبيض حال ضبطه ، وفى تمام الساعة ٣ر١٥ انتقل من القسم وبصحبه الشاهد الثانى وقوة حفظ النظام وذلك بسيارة القسم وبالقرب من بوابة الكيلو ٢١ ترك زميله والقوة لمراقبته عن بعد وسار بالسيارة بعفرته وعلى بعد ٢٠٠ متر تقابل على مصدره المرى ثم حضر الاعرابى البائع الذى عرفه به على انه راغب

الشراء واثناء تبادل الحديث عرض عليه كمية لمخدر الحشيش حوالى نصف أقة وسعرها ٩٠٠ جنيه فطلب منه العينة لمعاينتها فاخرج له من جيب صديريه الامامى من الناحية اليمنى لفافة من السلوفان الاصفر اللون تحوى بداخلها جزءا من طربة الحشيش بقماش الطربة البمبى اللون ومغلف بشريط لاصق بييج انلون من اُحد وجهيها وبعد قيامه بفحصها فقد انصرف المصدر السرى واتفق مع المتهم على شراء الكمية فاخرج له من جيب صديريه من الناحية اليسرى والذى يخلق بسوسته لفافة من ورق الجرائد وقام بقضها امامه فعرثر بداخلها على ٣ طرب كاملة لمخدر الحشيش بقماش الطربة البمبى اللون مغلف اُحد وجهيها بشريط لاصق بييج اللون فقام هو بالاحتفاظ بها وطلب منه التوجه معه الى سيارته لتسلم مبلغ الـ ٩٠٠ جنيه ثم قام هو بمسح جيبيه حسب العلامة المتفق عليها مع زميله والذى هب اليه وقام بضبط المتهم ثم قام هو بتفتيشه فعرثر بجيب الصديرى الامامى من الناحية اليمنى على لفافة من السلوفان الاصفر اللون تحوى بداخلها جزءا من مخدر الحشيش وعليه ذات القماش والشريط اللاصق كما عثر بجيوبه على مبلغ من النقود وبمواجهته بالمضبوطات اعترف باحرازه للمخدر جميعه وبملكته للنقود » .

وبعد ان اورد الحكم شهادة المقدم ..... - على الشياق المتقدم -  
احال فى بيان اقوال النقيب ..... على شهادته .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تحيل فى ايراد اقوال شاهد الى ما حصلته من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان الحكم عند تحصيله اقوال المقدم ... عنى بابرار دوره - ودور النقيب ..... ، فلا عليه ان هو اُحال فى بيان شهادة الاخير الى اقوال الاول الذى لم ينسب له مشاهدة محاولة الشراء او سماع ما دار بشأنها واقتصر دوره على مراقبة تلك العملية عن بعد ثم مسارعته الى مساعدة زميله بعد اعطاء الاشارة المتفق عليها ، وهو ما لا يمارى الطاعن فى صحته واشتغال الاوراق عليه ، ويفيد أن ما اُحال فيه الحكم انما ينصب على ما قام به النقيب ..... ، دون باقى الاجراءات

التي انفرد بها المقدم ٠٠٠ ؛ وتكون معه مدونات الحكم كافية بذاتها لا يشاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد ألت الماما صحيحا بمبنى الادلة القائمة فيها وانها بينت الاساس الصحيح الذي قامت عليه شهادة كل من الشاهدين ويتضح بها وجه استدلالها وسلامة المأخذ ، ويضحي منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو ما يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها ، وكان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في تحصيل أقوال المقدم ٠٠٠٠ من أن المصدر المرى انصرف بعد اجراء عملية التعارف بينه وبين الطاعن والاتفاق على عملية الشراء وفحص العينة بينما جرت أقواله في التحقيق وبجلسة المحاكمة ابان ذلك كان بعد اتمام عملية التعارف وقبل اجراء محاولة الشراء ، فانه - بفرض صحته - قد ورد بشأن أقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التي اعتنقها الحكم ، ولم يكن له اثر في منطقه وسلامة استدلاله على مقارفة الطاعن الجريمة التي دانه بها ، ومن ثم تكون دعوى الخطأ في الاسناد غير مقبولة .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

( قاعدة رقم ٣٠٩ )

المبدأ :

مواد مخدرة - مصادرة المواد ووسائل النقل المستخدمة في ارتكاب الجريمة - الحكم بغير مصادرة السيارة التي أقر الطاعن ملكيتها له يكون قد أخطأ في القانون .

المحكمة : وحيث ان المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه :

« يحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الجواهر المخدرة او النباتات المضبوطة الوارد ذكرها فى الجدول رقم ٥ وكذلك الادوية ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة » .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على انه يجب تفسير هذا النص على حدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية .

لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اثبتت استخدام المطعون ضده للسيارة المضبوطة فى ارتكاب جريمة حيازة المخدر المضبوط ولم ينازع فيما اورده الحكم من انه مالك السيارة المضبوطة - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرتها على خلاف ما توجبه المادة ٤٢ سالفه البيان يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة السيارة المضبوطة بالاضافة الى العقوبات المقررة بها .

( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/٥/٩ )

( قاعدة رقم ٣١٠ )

المبدأ :

اذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ادانة الطاعن طبقا للمسود ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته فى شأن مكافحة المخدرات فليس يلزم ان يشير الى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ الذى اجرى هذا التعديل لان ما استحدثه من احكام قد اندمج فى القانون الاساسى واصبح من احكامه منذ بدء سريانه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ادانة الطاعن طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق به وعنى بالإشارة الى أنه قد عدل ومن ثم فليس يلزم أن يشير الى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ الذى أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد اندمج فى القانون الأساسى وأصبح من أحكامه منذ بدء سريانه وبالتالي يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير مديد .

١١ كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رقضه موضوعا .

( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩ )

( قاعدة رقم ٣١١ )

المبدأ :

ضالة كمية المخدر أو كبرها لاثبات قصد الاتجار هى من الامور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة .

المحكمة : لما كان ذلك ؛ وكان مفاد ما أورده الحكم فى مدوناته أن ضبط الطاعن جاء بعد ضبط المحكوم عليه الاخر وهو يحرز كمية من المواد المخدرة وإخباره بأنه يحصل على تلك المواد من الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من ظروف الدعوى ومن كبر الكمية المضبوطة معه من مخدر الهيروين فإن مضاه فى هذا الشأن يكون محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد الا ان ضالة كمية المخدر أو كبرها هى من الامور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة ، وما دامت هى قد اقتنعت للأسباب التى بينها - فى حدود سلطتها فى تقدير ادلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - أن الاحراز كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى انقصور فى التسبيب وفساد الاستدلال ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا



- 0-3 -

يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه اعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على المخدر المضبوط ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩ )

( قاعدة رقم ٣١٣ )

المبدأ :

المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ما اوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ما اوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافيا في الدلالة على علم الطاعن بكنهه المخدر المضبوط من ضبطه بدولاب حجرة نومه واسفل السرير بما يتحقق به توافر العلم في حقه توافرا فعليا فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض ، ويكون منعا في هذا الصدد غير سديد .

( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٣٤٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٥ )

( الطعن رقم ١٥٠٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٩ )

( قاعدة رقم ٣١٤ )

المبدأ :

١ - أوجب قانون الاجراءات على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه الا أن القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان .

٢ - لا يعيب الحكم خلوه من ايراد نصوص قرار وزير الصحة الذي اشار اليه لان هذا القرار تعريض للمواد التي تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق احكام قانون مكافحة المخدرات - ومنها مادة الحشيش المضبوطة مع الطاعن ولا شأن له بالعقوبة للجريمة .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اجراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حق أدلة شائكة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، وهي مستمدة من أقوال شاعدي الاثبات ، ومن تقرير العامل الكيماوية .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية وان اوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه ، الا أن القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار الى نصوص القانون التي أخذ الطاعن بها بقوله :

« الامر الذي يتعين معه عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية معاقبته بمقتضى المواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ٤٥ لسنة ١٩٨٤ والبند رقم (٥٧) من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاول والمستبدل مواده بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ » .

وكان ما أورده الحكم يكفى فى بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاه  
ما يحقق حكم القانون . وكان لا يعيب الحكم خلوه من ايراد نصوص  
قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذى أشار اليه ، لان هذا  
القرار تعريض للمواد التى تعتبر جواهر مخدرة فى تطبيق احكام قانون  
مكافحة المخدرات - ومنها مادة الحشيش المضبوطة مع الطاعن - ولا  
شان له بالعقوبة للجريمة ، ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الصدد  
يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٧ )

### ( قاعدة رقم ٣١٥ )

#### المبدأ :

١ - القانون لا يعاقب على حيازة او احراز المواد المخدرة المبينة  
بالجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شان مكافحة  
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والمعدل بقرار وزير الصحة  
رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ ومن بينها اقراص الفلوتيرازيبام الا اذا كانت بقصد  
الاتجار وبالتالي يخرج عن دائرة التائيم حيازة او احراز تلك المواد بغير  
قصد الاتجار .

٢ - اذا دان الحكم المطعون فيه الطاعن بجريمتى احراز جواهر  
مخدر الهيروين ومادة الفلوتيرازيبام واعمل فى حق المادتين ١٧ ، ٣٢  
عقوبات وعاقبه بالعقوبة المقررة لاشدهما فانه لا مصلحة له فيما يثيره  
تعميما للحكم فى شان جريمة احراز مادة الفلوتيرازيبام .

المحكمة : لما كان ذلك ، ولئن كانت المادة ٤٤ من القانون رقم ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ فى شان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها  
والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لا تعاقب على حيازة او احراز  
المواد المخدرة المبينة بالجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الاول والمعدل  
بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ ومن بينها اقراص «الفلوتيرازيبام» .

الا اذا كانت بقصد الاتجار ، وبالتالي يخرج عن دائرة التلثيم حيازة أو احراز تلك المواد بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى الا أنه وقد دان الحكم المطعون فيه الطاعن بجريمتى احراز جوهر مخدر « الهيروين » ومادة « الفلوتيرازيبام » وأعمل فى حق المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبه بالعقوبة المقررة لاثدها فانه لا مصلحة له فيما يثيره نعييبا للحكم فى شأن جريمة احراز مادة « الفلوتيرازيبام » . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٣٠٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥ )

( قاعدة رقم ٣١٦ )

المبدأ :

١ - جريمة حيازة جوهر مخدر - التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة .

٢ - لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى أن يكون سلطانا مبسوطا عليها بأية صورة عن علم واردة ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بمسا تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد من القصد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حق أنها مستمدة من أقوال الرائد ..... وتقرير المعامل الكيماوية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في تحصيله واقعة الدعوى وأقوال شاهد الاثبات أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ، إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق ، وأذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حق الطاعن - فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا للقصد من الاحراز ينأى عنقالة التناقض في التسبيب ، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة وهو ما لم يتردى الحكم فيه ومن ثم كان هذا النعي غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن عن عدم مسؤوليته عن المخدر لانه كان نائما ورد عليه ، وكان فيما رد به وما أوردته من وقائع وظروف ، مما يمسوغ به الاستدلال على قيامه ، لما هو مقسّر من أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرّز للمخدر شخصا غيره ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون قد ثبت نوم الطاعن قبل ضبط المخدر ، طالما أن الثابت أنه ضبط أسفل الوسادة التي كان ينام عليها مما يقطع بان سلطانه كان مبسوطا عليه قبل نومه وبوجوده ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وقضه موضوعا .

( الطعن رقم ٣٠٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦ )

المبدأ :

١ - لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسب اقتناعها .

٢ - وزن أقوال الشهود وتقدير ظروفها راجع لحكمة الموضوع .

٣ - لحكمة الموضوع أن تعرض عن شهود النفى دون إشارة إلى أقوالهم إذا لم تستند اليهم وما دامت لم تثق بهم .

٤ - لحكمة الموضوع القول بتوافر حالة التلبس من عدمه متى أقامت قضاهاً على أسباب سائفة .

٥ - تظاهر أحد رجال الضبط برغبته في شراء المخدر ليس تحريضاً على ارتكاب الجريمة أو خلقها ما دام المتهم قدم المخدر بمحض إرادته واختياره .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دأب الطاعن بهبها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مبنيّة من أقوال شهود الإثبات الرائد ... وما أثبتته تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يتخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مرجعه إلى محكمة الموضوع وهي متى أخذت بقول شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي

سابقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، كما أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهى غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم ما دامت لم تستند اليها ، وفى قضائهما بالإدانة استنادا لاجلة الاثبات التى أوردها دلالة على أنها لم تطمئن لأقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال شاهد الاثبات وصحة تصويره للواقعة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد إنما ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته فى شأنه أمام النقض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بتغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب ماثقة ، وكان الحكم قد عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض والتفتيش واطرحه فى قوله « بأن المحكمة تطمئن عن اقتناع تام الى ما قرره شاهد الاثبات من أن المتهم عرض عليه شراء المواد المخدرة وصحبه الى مكان اخفائه لها وأخرج كيسا أخرج منه قطعة من مخدر الحشيش عرضها عليه للشراء الأمر الذى ترى معه المحكمة أن هذا التصرف من المتهم تم طواعية واختيارا وتعتبر الواقعة فى حالة تلبس تبيح للشاهد وهو من رجال الضبط القضائى ضبط المتهم وتفتيشه ومن ثم يعتبر الدفاع على غير أساس خليك بالرفض » .

وكان ما أورده الحكم ردا على الدفع المبدى من الطاعن مائفا لاطراحه ويتفق وصحيح القانون ، وكان فيما أورده قد تضمن أيضا الرد على الدفع بأن ما قام به الضابط يعتبر تحريضا على مقارفة الجريمة ذلك لأن تظاهر الضابط برغبته فى شراء مخدر الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها ما دام المتهم قدم المخدر اليه بمنحى إرادته واختياره ، ومن ثم فإن ما ينهائى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير صحيح .



لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة اجراء معاينة للحادث ، فانه ليس له ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها ولم تر هي حاجة الى اجرائها بعد ان اطعنت الى صحة الواقعة ، كما رواها الشاهد . ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير مقبول .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٥٧٨٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣١٨ )

المبدأ :

يكفى لاسناد واقعة احراز المخدر الى الطاعن ولا ترى فيها ما يقتضي بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار او التعاطي والاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

( الطعن رقم ٢٧٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٤ )

( قاعدة رقم ٣١٩ )

المبدأ :

١ - جريمة زراعة النباتات المخدرة الواردة في الجدول رقم ٥ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من الجرائم ذات القسود الخاصة المندرج عقوباتها وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها .

٢ - يجب اظهار القصد الخاص فى جريمة زراعة النباتات المخدرة  
اذ لا يكفى القول بتوافر الزراعة وعلم الجانى بان ما زرعه من النباتات  
المخدرة .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة  
الدعوى واورد الدلة عليها وحصل دفاع الطاعن انه لم يزرع النباتات  
المخدرة المضبوطة ورد عليه خلص الى ادانته عن جريمة زراعة تلك  
النباتات بغير قصد الاتجار فى غير الاحوال المصرح بها قانونا .

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شان مكافحة  
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى يحكم واقعة الدعوى  
قد جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة - الواردة فى الجدول  
رقم ٥ المرافقة للقانون المذكور - من الجرائم ذات القصد الخاصة  
حين لخطت عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ،  
ووازن بين ماهية كل من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور  
المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل منها العقوبة التى  
تناسبها .

ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة  
لدى المتهم حيث لا يكفى القول بتوافر الزراعة وعلم الجانى بان ما زرعه  
من النباتات المخدرة ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة نباتات  
البانجو المنتجة لمخدر الحشيش ونباتات الخشخاش المنتجة لمخدر الافيون  
فى غير الاحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ٣٧ فقرة (١) من القانون  
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل التى استلزمت لتطبيق احكامها توافر قصد  
التعاطى او الاستعمال الشخصى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فى معرض استظهاره للقصد  
من زراعة الطاعن للنباتات المخدرة قد نفى ثبوت توافر قصد الاتجار  
كما نفى ثبوت قصد التعاطى او الاستعمال الشخصى لخلو الاوراق من

الدليل التيقني عن قيام أى من هذه القسود ، ثم عاد ودان الطاعن بجريمة زراعة النباتات المخدرة بغير قصد الاتجار وأوقع عليه العقوبة المقررة فى المادة ١/٣٧ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فإن ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة وما انتهى اليه بتناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من زراعة النباتات المخدرة لاضطراب العناصر التى أوردتها وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها مع أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض والقصور الذى له الصدارة على وجوه انطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

( الطعن رقم ٤٥٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٥ )

( قاعدة رقم ٣٢٠ )

المبدأ :

١ - القاء المتهم لعبة الكبريت التى تحوى مخدر على الأرض وتخليه عنها طواعية واختياراً يرتب حالة التلبس التى تجيز لأمور الضبط القضائي أن يقبض عليه ويجرى تفتيشه .

٢ - تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن

بها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة منصفة تؤدى الى ما رتبته عليها - عرض  
للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه فى قوله :

« وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فى غير محله  
وذلك أن الثابت من أقوال الملام أول ... التى تطمئن اليها المحكمة  
وتأخذ بها أن المتهم ما أن شاهده حتى ألقى بعلة كبريت طواعية  
واختيارا وفر هاربا فالتقطها وتبين أن بداخلها مادة الحشيش مما يجعل  
الجريمة فى حالة تلبس تجيز لمامور الضبط القضائى القبض على المتهم  
وتفتيشه ، ومن ثم متى كان ذلك ، فإن المحكمة تلتفت عن هذا  
الدفع » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الظروف التى تلبس  
الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه  
الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول الى محكمة الموضوع دون معقب  
عليها ما دامت الاسباب والاعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة  
لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ، فإن ما أورده الحكم المطعون  
فيه فيما سلف اطراحا لدفع الطاعن يكون سائغا وكافيا ، وذلك أن تخلى  
الطاعن عن علة الكبريت التى تحوى المخدر والقائها على الارض طواعية  
واختيارا يرتب حالة التلبس التى تجيز لمامور الضبط القضائى أن يقبض  
عليه ويجزى تفتيشه ، بما يكون معه نعى الطاعن فى هذا الخصوص  
غير سديد .

( الطعن رقم ٨٢٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣٢١ )

المبدأ :

وجوب الحكم بمصادرة السيارة والادوات والنباتات والجواهر  
المخدرة - اغفال القضاء بمصادرتها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى  
فى قوله :

» أنه ترمى الى علم المقدم ..... مفتش منطقة مكافحة المخدرات  
بالمنيا أن المتهم ..... استقل سيارته رقم ٧٠٠٣ نقل أسبوط ويحوزته  
كمية من المواد المخدرة يخفيها بأماكن سرية بالسيارة وفى طريقه لنقلها  
من القاهرة الى أسبوط فاستصدر من النيابة العامة اذنا بضبط المتهم  
وتفتيشه وتفتيش سيارته المشار اليها ثم انتقل مع العقيد ..... رئيس  
مكافحة المخدرات بالمنيا والعقيد ..... وكيل المنطقة والمقدم ... المفتش  
بالمنطقة على رأس قوة من رجال الشرطة السرية مستقلين سيارتى المنطقة  
المجهزتين بجهازين للاتصال اللاسلكى الى نقطة مرور دمشير الواقعة  
على مشارف مدينة المنيا حيث نشر قواته السرية لحفظ النظام ثم نصب  
كمينين أولهما الى جوار نقطة المرور بالحدى السيارتين ويضمه هو ورئيس  
المنطقة والمقدم ... والكمين الثانى بالسيارة الاخرى امام قرية البرجاية  
الواقعة على بعد خمسة كيلو مترات من الكمين الاول ويضم وكيل  
الوحدة وذلك لاختارعه لاسلكيا عند مرور سيارة المتهم من امامه وبعد  
ساعتين من الانتظار اتصل وكيل المنطقة بإفراد الكمين الاول لاسلكيا  
واخطروهم بمرور السيارة فى اتجاهها الى نقطة المرور فبادروا بغلق  
الطريق بالحواجز الحديدية وبعد حوالى خمس دقائق أقبلت سيارة المتهم  
واضطر قائدها المدعو ... الى التوقف خلف تلك الحواجز وعندئذ بادر  
المقدم ..... بانتزاع مفاتيح السيارة وانزال قائدها بينما قام المقدم .....  
بانزال المتهم والتحفظ عليه كما قام رئيس المنطقة بانزال شخص ثالث  
يدعى ... وكان يركب الى جوار المتهم وتحفظ عليه ثم انحرا سيارة  
المتهم فى طريق فرعى حتى لا يتعطل المرور بالطريق الرئيسى واصطحبوا  
المتهم وقائد السيارة والشخص الثالث الذى كان بها الى حيث تمت  
تفتيشها وقام المقدم ..... بتفتيش المتهم فلم يعثر معه على أية ممنوعات  
فأجرى تفتيش السيارة فى حضور المتهم ومن كان برفقته فعثر بداخل  
تجويف الباب الايمن من الداخل بعد فك مسامير بطانة ( فرش ) هذا

الباب على لفافة كبيرة من البلاستيك اللاصق بداخلها كمية كبيرة من  
الافينيون الخام مغلقة بالملوفان وبمواجهة المتهم بالمخدر المضبوط اعترف  
له بحيازته ، وقد أسفر تحقيق النيابة العامة عن سلامة ابواب وزجاج  
سيارة المتهم فلا يمكن فتحها الا بعد استعمال مفتاح السيارة وان المخدر  
المضبوط كان مخبأ في تجويف الباب الايمن الذى لا يمكن الوصول اليه الا  
بعد فتح تلك المسامير المثبتة لاجزاء الباب والتى يستلزم فكها رفع بطاقة  
الباب للوصول الى ذلك التجويف كما أسفر وزن النيابة العامة لكمية  
المخدر المضبوطة أنها تزن صافيا اربعمائة واربعة وأربعين جراما وثبت  
من تحليلها أنها لجوهر الافينيون المخدر .

ويعد ان عرض الحكم لادلة الثبوت فى الدعوى قضى بمعاينة المتهم  
بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر  
المخدر المضبوط .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٦  
فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل  
بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ توجب الحكم  
بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والادوات ووسائل النقل  
المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكان البين من  
مدونات الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - أن السيارة المضبوطة  
قد استخدمت فى نقل المخدر ، وكان البين من المفردات المضمومة أن  
السيارة المذكورة تم ضبطها والتحقق عليها ، وكان الحكم قد اغفل  
القضاء بمصادرتها ، مع وجوب الحكم بها اعمالا لنص المادة ٤٢ من  
القانون المشار اليه ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب  
تصحيحه بالقضاء بمصادرة السيارة المضبوطة عملا بنص المادة ١/٣٩ من  
قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ١٥٠٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣ )

المبدأ :

١ - حيازة واحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها ما دام انه يقيمها على ما ينتجها .

٢ - تأثيم احراز مادة الهيروين ايا كانت نسبة المادة المضبوطة على خلاف بعض المواد الاخرى .

الحكمة : لما كان الحكم قد حصل مؤدى تقرير المعامل الكيماوية فى قوله :

« وقد اثبت تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ان المواد المضبوطة تحتوى على الهيروين المدرج بالجدول الاول » .

وكانت مادة الهيروين قد نص عليها باعتبارها مادة مخدرة فى البند ١٠٣ من الجدول ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها دون تحديد نسبة معينة لها وذلك على خلاف بعض المواد الاخرى ، فان تأثيم احرازها يتحقق ايا كانت نسبتها فى المادة المضبوطة ، ويكون معنى الطاعن فى هذا الشأن غير مقبول .

لما كان ذلك ، ويفرض ان الطاعن كان قد طلب سماع شهود نفى الا انه لم يسلك الطريق الذى رسمه الشارع فى المادة ٢١٤ مكررا (١) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - والتى نصت اجراءات التحقيق والمحاكمة فى ظله وذلك باعلان من يرى الاستشهاد بهم ولم تدرج اسماؤهم فى قائمة الشهود على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى مع تحمله نفقات اعلانهم وايداع مصاريف انتقالهم .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حيازة واحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها ما دام أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر تـ بـ الاتجار فى حق الطاعن بقوله :

« وحيث أنه عن قصد الاتجار فإن المحكمة تسامير النيابة فى أن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أخذا بما ورد بمحضر التحريات من أن المتهم يحوز ويحرز المواد المخدرة بقصد الاتجار فضلا عن أن نوع المخدر المضبوط هو الهيروين وكبر الكمية المضبوطة مع المتهم يؤكد أن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار » ... وهو منه سائغ وكاف لحمل قضائه فى خصوص توافر قصد الاتجار ، ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير محيد .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من اجلة وعناصر فى الدعوى ، وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب عليها وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن الى أقوال شهود الاثبات فان ما يثيره الطاعن بشأن كذبهم ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعيننا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٨٢٢٣ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٨٩/٣/٨ )



فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٧٢٨٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٩١ )

( الطعن رقم ٦٠٨٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢/٤/١٩٩١ )

( الطعن رقم ٣٠٠٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/١٠/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/١٠/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٦١٧٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٦/١٢/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٣٢٣ )

المبدأ :

١ - يعد جلبا محظورا تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها قانونا والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه .

٢ - يكون الحكم معيبا بالقصور اذا لم يحدد بمعدوناته الاماكن التى جرى خلالها نقل المواد المخدرة وان عملية النقل اقتضت تخطى الخط الجمركى .

المحكمة : وحيث انه لما كان من المقرر أن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا ، بل أنه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد من ٣ الى ٦ اذ يبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية لا يمنح الا للجهات المبينة فى المادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل الى الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابى تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب ولأن محل محله فى عمله وأوجب على مصلحة

الجارك فى حالتى الجلب والتصدير استلامه من صاحب الشان واعادته الى الجهة الادارية المختصة مما مفاده ان تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى القول بان الواقعة لا تعد جلبا تاسيسا على ان المخدرات المضبوطة لم يثبت امتيرادها من خارج البلاد وهو نظير غير صحيح فى القانون - على هدى ما سلف بيانه - الا انه لما كان الحكم لم يحدد بمدوناته على نحو واضح جلى الاماكن التى جرى خلالها نقل المواد المخدرة ويستظهر ما اذا كانت عمينة النقل اقتضت تخطى الخط الجمركى بها ، فانه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح وقول كلمتها فى شان ما تثيره الطاعنة بوجه النعى ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث اوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه .

( الطعن رقم ٢٣٧٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٣٢٤ )

### المبدأ :

١ - ابلاغ احد الجناة بالجريمة قبل علم السلطات او بعد علمها يعفيه من العقاب - مناط الاعفاء وشروطه .

٢ - الابلاغ الذى لا يؤدى الى تمكين السلطة من ضبط من ساهم فى الجريمة لا يعفى من العقاب .

المحكمة : لما كان يبين من مطالعة محضر المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه لم يدفع صراحة بحقه فى التمتع بالاعفاء من العقاب وكان من المقرر ان الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذى يبدى صراحة امامها دون غيره من القول المرسل وكان الطاعن والمدافع عنه

قد أرسلنا القول بأن الطاعن قد أدلى بأوصاف الشخص الآخر فى غير مطالبة جازمة ولا اصرار فلا تثريب على المحكمة اذ هى لم ترد عليه ، كما أنه من المقرر أن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه يعفى من العقوبة المقررة فى المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة بالجريمة قبل علمها بها فاذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط الاعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير مبلغ بما مفاده أنه حتى يتوفر موجب الاعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا فى اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الاعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون فاذا لم يتحقق صدق الإبلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك جناة آخرين مما هموا مع المبلغ فى ارتكاب الجريمة فلا اعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى تجرى القانون عنها بالاعفاء وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة .

وإذا كانت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين الاولى اشترط فيها القانون فضلا عن المبادرة الى الإبلاغ أن يصدر هذا الاخبار قبل علم السلطات بالجريمة والثانية لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالاخبار بل اشترط مقابل الفسحة التى منحها للجانى فى الاخبار أن يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة فان المقصود بالمبادرة فى الحالة الاولى هو المبادرة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها وذلك يقتضى أن يكون الجانى فى موقف المبلغ عن جريمة لا موقف المقترب لها حين يستجوب أو يسأل فيجوز على كسفه عن مرتكبى تلك الجرائم بالاعفاء يتوافر اذا كان اخباره السلطات بالجريمة - بعد علمها بها - هو الذى مكنها من ضبط باقى الجناة ، وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تغياها الشارع فى

هذه الحالة فانه يلزم ان يكون ذلك الاخبار قد اتمم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل الى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا فى اقتتراف الجريمة فلا يكفى ان يصدر من الجانى فى حق آخرين قول مرسل عار عن الدليل والا انفسح المجال للصاق الاتهامات بهم جزافا بغية الافادة من الاعفاء وهو ما يتأبى عنه قصد الشارع فاذا كان ما ادلى به الجانى لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها فلا حق له فى الاعفاء لتخلف المقابل المبرر له وكان مؤدى ما استخلصه الحكم المطعون فيه من ظروف الدعوى وملابساتها ان القول الذى ادلى بها الطاعن هو قول مرسل عارض لدليله ولم يؤد الى أن يمكن السلطة من ضبط من ساهم فى الجريمة فان طلب الطاعن تطبيق المادة ٤٨ واعفاء المتهم من العقاب يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/٤/١١ )

( قاعدة رقم ٣٢٥ )

المبدأ :

متى اطمانت محكمة الموضوع الى أن المادة المضبوطة هي التي ارسلت للتحليل واطمانت الى النتيجة فان ما يثار فى هذا المقام يكون جدلا موضوعيا فى مسألة واقعية يستقل بها قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها .

المحكمة : لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما اثاره الطاعن من أن استمارة التحليل ارسلت للطب الشرعى قبل قض الحرز بقوله :

« ولا محل لما اثاره الدفاع من أن استمارة التحليل ارسلت للطب الشرعى قبل قض الحرز ذلك أن الثابت بمحضر تحقيق النيابة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٣ أن النيابة العامة اجزت تحريز المضبوطات وارسلتها للطب الشرعى بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٤ » وهو رد كاف وسائق ما دامت المحكمة قد افصحت عن اطمنانها الى أن المادة المضبوطة هي التي ارسلت للتحليل وصار تحليلها واطمانت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها

التحليل ويتمخض ما يثيره الطاعن في هذا المقام الى جدل موضوعي في مسألة واقعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق بشأن ما اثاره من اختلاف تاريخ ارسال استمارة التحليل عن تاريخ ارسال الحرز فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن انقيام باجراء لم يطلبه منها .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينسا  
رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٥٠٥٤ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/١/٢٤ )

( قاعدة رقم ٣٢٦ )

المبدأ :

لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها امام محكمة النقض اذا كان الذى ساقته عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعنين بحقيقة الجواهر المضبوطة كافيا في الرد على دفاعهم في هذا الخصوص وسائفا في الدلالة علي توافر ذلك العلم في حقهما توافرا فعليا .

المحكمة : لما كان العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين الاول والثالث بانتفاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله :

» وحيث أنه عن الدفاع عن المتهمين ... ( الطاعن الثالث ) و...  
( الطاعن الاول ) بانتفاء العلم لديهما بأن المواد المزمع نقلها مخدرات وانما كانا يعلمان فقط بأنها كمية من السجائر ، ولما كانت المحكمة وقد اطمأنت الى ما جاء بمحضر التحريات وما قرره شهود الاتبئات بأن المتهمين كانا يعلمان بأن المواد التي تم جلبها من الخارج انمسا

كانت شحنة من المخدرات وأن هذين المتهمين تداخلا بأفعالهما لتسهيل نقل تلك المخدرات لاتمام عملية الجلب فضلا عن أن المتهمين اقرا لرجال الضبط بحيازتهم واحرازهم للمواد المخدرة المضبوطة عند مواجهتهما بها عقب الضبط وهو ما تطعنن معه المحكمة الى توافر القصد الجنائي لدى المتهمين » .

واذ كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعنين بحقيقة الجـواهر المضبوطة كافيا فى الرد على دفاعهما فى هذا الخصوص وسائفا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فىحقهما توافرا فعليا فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٢ )

( قاعدة رقم ٣٢٧ )

المبدأ :

القصد الجنائي فى جريمة احراز او حيازة مخدر انما هو علم المحرز او الحائز بان ما يحزره او يحوزه من المواد المخدرة وأن المحكمة غير مكلفة بالتحدث عن هذا الركن او ذاك على استقلال بل يكفى أن يكون فيما أورده حكمها من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ما يكفى فى الدلالة على قيامه .

( الطعن رقم ٦٠٦٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣ )

( قاعدة رقم ٣٢٨ )

المبدأ :

من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزاً للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية او كان المحرز لها شخصا غيره .

( الطعن رقم ٦٠٦٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣ )

( قاعدة رقم ٣٢٩ )

المبدأ :

حيازة المخدر بقصد الاتجار - واقعة مادية - يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان حيازة المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن بقوله :

« وحيث انه عن قصد الاتجار فقد قام الدليل على توافره فى حق المتهم وذلك من تنوع الجواهر المخدرة المخبوطة وتجزئة كل منها الى لفافات صغيرة معدة للبيع والتوزيع منها خمسة واربعين لفافة لجوهر مخدر الهيروين ، وثمانية وخمسين لفافة لقطع من جوهر مخدر الحشيش بالإضافة الى اربعة لفافات أخرى لذات النوع من المخدر ، ومما ورد بالتحريات وبأقوال شاهد الاتبات عن نشاط المتهم فى هذا الخصوص « فان الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التى أوردها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن ، بما يضى معه منعه فى هذا الصدد ولا وجه له .

( الطعن رقم ٦٠٦٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٣٣٠ )

المبدأ :

احراز المخدر واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها - شرط ذلك ان يقيمها على ادلة تنتجها ولها أصلها فى الاوراق - تعويل الحكم من بين ما عول عليه فى اثبات قصد الاتجار على ما اسماه بماضى

المتهم دون أن يبين هذا الماضي ووجه استشهاده به على توافر قصد  
الاتجار - يشيب الحكم بالقصور .

المحكمة : لئن كان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار  
واقعة مادية يستقل بها قاضى الموضوع بالفصل فيها الا أن شرط ذلك أن  
يقيمها على أدلة تنتجها ولها أصلها فى الأوراق ، واذ كان الحكم قد عول  
من بين ما عول عليه فى اثبات قصد الاتجار على ما اسماه بـماضى المتهم  
دون أن يبين هذا الماضي ووجه استشهاده به على توافر قصد الاتجار فى  
حق الطاعن ، هذا الى أنه اذا كان مقصده من ذلك ما تضمنته مذكرة  
المباحث آنفة البيان فانه لم يظن الى أنها قد خلت مما يدل على أن  
القضايا التى سبق اتهام الطاعن فيها هى عن جرائم احراز مخدر  
بقصد الاتجار وأن العقوبة المقررة بها عليه فى القضايا الأخرى التى سبق  
الحكم فيها مما يصح فى القانون القضاء بها عن جريمة احراز مخدر  
بقصد الاتجار فانه يكون مشوبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بمسنا  
يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ، ولا ينال  
من ذلك ما أورده الحكم فى مقام التدليل على توافر قصد الاتجار من  
أدلة أخرى اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا  
ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا مقط أحداها او استبعد  
تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى  
الذى انتهت اليه المحكمة .

( الطعن رقم ٤٥٠٤٤ لسنة ٥٩ ق: - جلسة ١٩٩٠/١١/٨ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٨٤٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣٣١ )

المبدأ :

١ - لا يشترط للإدانة فى جريمة الاتجار بالمخدر أن يضبط المخدر  
مع المتهم أو فى منزله ، بل يكفى أن يثبت الحكم واقعة الاتجار بأدلة  
تؤدى الى ثبوتها وتكون الأدلة صحيحة ولو كان المخدر لم يضبط  
عند أحد .



٢ - لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا  
للمادة - يكفي أن يكون سلطانه مبسوطا عليها •

٣ - حيازة المخدر بقصد الاتجار - واقعة مادية يستقل قاضي  
الموضوع بحرية التقدير فيها •

المحكمة : اذ كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يشترط نلادانة فى  
جريمة الاتجار بالمخدر ان يضبط المخدر مع المتهم او فى منزله بل يكفي  
ان يثبت للحكم واقعة الاتجار بادلة تؤدى الى ثبوتها وتكون الادانة  
صحيحة ولو كان المخدر الذى حصل الاتجار فيه لم يضبط عند أحد •

وكان من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة  
ان يكون محرزا للمادة بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا  
عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية او كان المحرز للمخدر شخصا  
غيره •

وكان من المقرر ان حيازة المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل  
قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها ما دام انه يقيها على ما ينتجها ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن عدم ضبط مخدر  
بمسكنه ورد عليه فى قوله :

« ومن حيث انه بالنسبة للقول بانعدام الاتهام فى حق المتهم  
الاول لعدم ضبط جواهر مخدرة بمسكنه فان المحكمة قد اطمانت الى  
ما جاء باقوال المتهمين الثانية والثالث والرابع من ان المتهم يتجر فى  
المواد المخدرة والى ما قالته المتهمة الثانية من انه اصطحبها لشراء كمية  
من المواد المخدرة من تاجرة بجهة كرموز وانه قام ببيعها للمتريدين عليه  
ولا يشترط ان يضبط المخدر مع المتهم او فى محله طالما ان ماديات  
الدعوى تؤكد ان المخدر كان موجودا بذات المنزل محل التفتيش وان كان  
قد بيع او اعدمه المتهم عند مهاجمة رجال القوة اذ انه لم يقم بفتح باب  
المنزل واراد احراقه سيما وقد ثبت وجود الشحادة الملوثة باثار من ذات  
المخدر كما ان حافظة نقود المتهمة الثابتة قد وجدت ملوثة باثار من ذات

المخدر كذلك ثم عرض لقصد الاتجار ودلل على توافره فى حق الطاعن بقوله :

« ومن حيث أنه بالنسبة لقصد الاتجار المنسوب للمتهم الاول فثبت مما ورد بتحريات الشرطة ومن اعتراف المتهمين من الثانية للرابع ، اذ قررت المتهم الثانية ان المتهم اصطحبها لشراء مخدر من تاجرة بجهة كرموز واقر الثالث والرابع بانتهما توجها لمنزل المتهم لشراء المواد المخدرة » فان الحكم اذ دلل على حيازة الطاعن للمخدر بقصد الاتجار مما أورده - على السياق المتقدم - يكون قضاؤه محمولا وكافيا فى هذا الخصوص ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير صحيح .

لما كُنْ ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد ما اثاره الطاعن من ان المتهم الثانية قررت انه حققها بالمخدر عنوة وانه لم يمسلمها شيئا منه ، فان مفاد ذلك ان المحكمة قد اطرحت ذلك القول - بفرض صحته - لعدم اطمئنانها اليه وهو من اطلاقاتها ولا تجوز مجادلتها فيه امام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه .

( الطعن رقم ٤٧٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١ )

( قاعدة رقم ٣٣٢ )

المبدأ :

من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزا للمادة المضبوطة ، بل يكفى لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية او كان المحرز لها شخصا غيره ، ولا يلزم ان يتحدث الحكم استقلا عن هذا الركن بل يكفى ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ما يكفى للدلالة على قيامه .

( الطعن رقم ٦٠٦٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٨ )

**المبدأ :**

افصح الحكم عن معاملة الطاعن طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة السجن والغرامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون اذ كان عليه أن ينزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التي لا تنقص مدتها عن ٦ شهور .

**الحكمة :** ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى ادانة الطاعن لاول بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقا لنمادتين ١/٢٧ ، ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وأفصح فى مدوناته عن أنه أعمل فى حقه حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بيد أنه قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى التى دين الطاعن الاول بها هى السجن وغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التى اعملها الحكم ببيع النزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر طبقا للقيد الوارد بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وكان من المقرر أنه وان كان أعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات جوازيًا للحكمة ، الا أنه يتعين عليها متى أعملتها الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد بها باعتبار أن هذه العقوبة حلت بنص القانون محل العقوبة المقررة للجريمة اصلا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد افصح عن معاملة الطاعن الاول طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة السجن والغرامة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، اذ كان عليه أن ينزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التى لا تنقص مدتها عن ستة أشهر .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من انقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت به انه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون ، وكان من المقرر ان تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعن الاول والطاعن الاخر وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة دون حاجة الى بحث أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٦٠٩٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠ )

( قاعدة رقم ٣٣٤ )

المبدأ :

استظهار قصد الجانى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث ما دام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

المحكمة : اذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بكنه نبات الخشخاش القائم بحقله واطراحه :

« ان الثابت من الاوراق وباقرار المتهم - الطاعن نفسه انه هو القائم على زراعة الارض بنفسه وان كثافة شجيرات النباتات المخدرة التى وجدت بها وقد بلغت نحو ستة آلاف شجيرة منزرعة بطريقة طولية وعرضية مما يعين على القول فى اطمئنان بأن استنباته على هذا النحو لم يكن وليد صدفة او نتيجة دس من الغير انما كان عن بيئة وعن قصد - انصراف الى تحقيق الغاية من استنباتها بتعهدا بالرعاية وموالاتها بالرى ولا يقدح فى ذلك انها كانت منتشرة بين زراعات أخرى لم يقصد منها سوى التمويه والاختفاء وخلق وسيلة يتعلل بها فى دفاعه » .

لما كان ذلك ، وكان استظهار قصد الجاني فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث ما دام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، واذا كان ما اورده الحكم على النحو المتقدم بيانه يؤدى الى ما رتب عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة زراعة النبات المخدر التى دين بها كما هى معرفة به فى القانون فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ٢٣٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩ )

( قاعدة رقم ٣٣٥ )

المبدأ :

تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة - هى من شئون محكمة الموضوع .

المحكمة : اذ كان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هى من شئون محكمة الموضوع . وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء هذا العلم ورد عليه بقوله :

« من المقرر ان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدر هو من شئون هذه المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ومن معاينة النيابة العامة لمكان الضبط ان المخدر ضبط بكوة بحائط وان سيطرة التهم على هذا المكان سيطرة كاملة وكان المخدر قد أخفى بمكان العنور عليه وامعانا فى الاخفاء فقد غطيت الكوة بالطين ، فان كل ذلك قاطع للدلالة من السيطرة والاختفاء على علم المتهم بوجود المخدر فى هذا المكان ويكفيه ويكون ما اثير بصدد العلم والسيطرة غير مطابق للواقع ولا يتفق مع صحيح القانون » .

واذ كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجواهر المخدرة المضبوطة كافيا فى الرد على دفاعها فى هذا الخصوص وسائفا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه توافرا فعليا - فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٥٣٣٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤ )

### ( قاعدة رقم ٣٣٦ )

#### المبدأ :

المراد بجلب المخدر - لا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجواهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ اذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصد أمن الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . وهذا المعنى يلبس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجواهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الطاعن احضر المخدر المضبوط - وهو أربعة كيلو جرامات وخمسون ومائة جرام فى أربعة

عشر كيسا - من ميناء كراش. بالباكستان بغرض ادخاله الى مصر وتم ضبطه بحوزته فى ميناء السويس فان ما اثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون ومن ثم فان قول الطاعن الاول بانه انما كان يقصد ادخال المخدر الى مصر لحساب اربابه يكون غير منتج ويضحى نعيه على الحكم بالخطا فى تطبيق القانون فى هذا الصدد غير محيد .

( الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣٣٧ )

المبدأ :

لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة ان يكون محزرا ماديا للمادة المخدرة بل يكفى لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية او كان المحرز للمخدر شخصا غيره .

( الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣٣٨ )

المبدأ :

المراد بجلب المخدر - هو استيراده بالذات او بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس .

( الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣٣٩ )

المبدأ :

زراعة الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ما دلم استخلاصه سائغا ومؤدى الى ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها .

المحكمة : اذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان زراعة

الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل فاضى الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائغا يؤدي اليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الاحوال فيها وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للدلة التى استند اليها فى ثبوت الواقعة قبل الطاعن قد حصل أقوال المقدم ٠٠٠ وكيل قسم مكافحة المخدرات باسيوط بما مؤداه أن تحرياته السرية دلت على أن الطاعن يقوم بزراعة النباتات بقصد الاتجار بناحية الشيخ مساعد وأنه اذ انتقل اليها صباح يوم الضبط تبين أن الطاعن يملك قطعة أرض بها شجيرات خشخاش مزروعة بطريقة طويلة وعرضية متفاوتة الطول . ثم عرض لقصد الاتجار وأثبتته فى حق الطاعن بقوله :

« وحيث أن المحكمة تطمئن الى ادلة الاثبات السالف سردها دليلا قاطعا على أن المتهم هو الزارع لنبات المخدر المضبوط بقصد الاتجار فيه ولقد استطلعت المحكمة هذا القصد من ضخامة عدد الشجيرات وانتشارها بكثافة بلغت ستة آلاف شجيرة واتساع رقعة المساحة التى زرعت فيها - ست عشر قيراطا - ومن اطمئنائها الى ما شهد به الشاهد الاول فى هذا الخصوص وما أسفر عنه تحرياته « . فان ما أورده الحكم من ذلك يكفى لاثبات هذا القصد وفى اخطار - اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التى أوردها وأدلتها التى عولت عليها ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن فى غير محله .

( الطعن رقم ٢٣٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٤/١٩ )

( قاعدة رقم ٣٤٠ )

المبدأ :

الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

المحكمة : اذ كان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد ايضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف



الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد ٣ الى ٦ ، كما يبين من نصوص المواد الثلاثة الاولى من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ انه يقصد بالاقليم الجمركى الاراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية والدول المتاخمة ، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وتعتبر خطا جمركيا ضمنا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به ، ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية او الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمصـول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة يعد جليا محظورا .

( الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣٤١ )

المبدأ :

الاصل ان تقدير الشئ امر متعلق بموضوع الدعوى - لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض له الا ان تكون محكمة الموضوع قد تناولته بالبحث والتقدير واتاحت للمتهم والنيابة العامة ابداء ملاحظاتهم فى خصوصه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر نصت على انه :

« لا يختلف تقدير من الحدث بغير وثيقة رسمية ، فاذا ثبت عدم وجودها تقدر منه بواسطة خبير » ومن ثم فانه لكل تقضى المحكمة بدلا من العقوبة المقررة للجريمة التى دان بها الطاعن بأحد التدابير

المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون الاحداث . أن تستظهر  
السن ليكون حكمها على نحو ما سلف بيانه .

لما كان ذلك ، وكان الاصل أن تقدير السن أمر متعلق بموضوع  
الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له الا أن تكون محكمة  
الموضوع قد تناولته بالبحث والتقدير واتاحت للمتهم والنيابة العامة  
إبداء ملاحظاتها في خصوصه واذا كان كلا من الحكيم الابتدائي  
والمطعون فيه الذي تبني أسبابه لم يعن البتة في مدوناته باستظهار من  
المطعون ضده فإن الحكم المطعون فيه يكون معنيا بالقصور الذي له  
الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه  
الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون  
تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما تثيره  
النيابة العامة بوجه الطعن ، بما يتعين من نقض الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ٩٨١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١ )

( قاعدة رقم ٣٤٢ )

المبدأ :

حضور محامية تحت التمرين للدفاع عن الطاعن أمام محكمة  
الجنائيات - بطلان إجراءات المحاكمة .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه  
ومحاضر جلسات المحاكمة أنه حضرت للدفاع عن الطاعن أمام محكمة  
الجنائيات الاستاذة .... المحامية وهي التي شهدت المحاكمة وقامت  
بالدفاع عنه .

ولما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة  
الجنائيات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات  
الجنائية تقضي بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف  
أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم للمرافعة أمام

محكمة الجنايات ، وكان يبين من كتاب نقابة المحامين المرفق أن التي قامت بالدفاع عن الطاعن في ١٦ يناير سنة ١٩٨٩. غير مقبولة للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية لأنها ما زالت مقيدة تحت التمرين منذ ١٣ أبريل سنة ١٩٨٨ فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة بما يعيب الحكم ويوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

( الطعن رقم ١٥٠٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠ )

( قاعدة رقم ٣٤٣ )

المبدأ :

لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المواد المخدرة -  
العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا .

المحكمة : اذ كان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة وأن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره - كما هو الحال في الدعوى المطروحة بالنسبة للمخدر المضبوط فإن النعنى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع في هذا الخصوص يكون في غير محله فضلا عن عدم جدواه لانه ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن احرازه للمخدر المضبوط أو يغير في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحا مع التسليم بأن المخدر تم وزنه باللفافة .

( الطعن رقم ٤٣٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٧ )

( قاعدة رقم ٣٤٤ )

المبدأ :

احراز المخدر بقصد الاتجار - واقعة يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بالفصل فيها - شرط ذلك أن يقيمه على أدلة ينتجها وأن يكون مصدرها سائغا - كبر حجم المخدر بمجرد - لا يفيد حتما توافر قصد الاتجار في حق الجائر أو المجرز له .

**الحكمة :** لئن كان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو  
واتعة يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها الا ان شرط ذلك ان يقيمه  
على أدلة ينتجها وأن يكون تقديرها سائغا .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام استدلاله فى اثبات قصد  
الاتجار فى حق الطاعن على دعامتين رئيسيتين تمثلت أولاها فى  
دلالة التحريات على أن المتهم يتجر فى مادة الهيروين المخدرة وأنه  
يروجها على عملائه والتي تأكدت بالمراقبة الشخصية ، واستمد الثانية  
من ضبطه محرزا لكمية كبيرة بالنسبة لهذا النوع من المواد المخدرة .

وكان الطاعن قد نازع فى جدية التحريات بشأن الواقعة وجاء  
الحكم قاصرا مشوبا بالفساد فى الرد على الدفع المبدى بشأنها - على  
السياق المتقدم - فان الحكم المطعون فيه اذ خلص الى توافر قصد  
الاتجار فى حق الطاعن وأوقع عليه العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، يكون  
فى الواقع قد اقام قضاءه فى هذا المنحى على أساس كبر حجم كمية  
المخدرات المقول بضبطها فى حوزة الطاعن فحسب ، مع أن كبر حجم  
المخدر بمجرده لا يفيد حتما توافر قصد الاتجار فى حق الحائز أو المحرز  
له ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور فى التسبيب والفساد  
فى الاستدلال فى هذا الخصوص أيضا .

( الطعن رقم ٢٣٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٣٨٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣٤٥ )

**المبدأ :**

العقوبة المقررة لجريمة تقديم المخدر للتعاطى طبقا للمادة ٣٥ من  
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هى الاشغال  
الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الاف جنيه ولا يجوز

النزول بها - طبقاً للمادة ٣٦ من ذات القانون - عن العقوبة التالية لها مباشرة عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٣ )

( قاعدة رقم ٣٤٦ )

#### المبدأ :

اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة من المخدر هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمئنان الى النتيجة - لا تثريب على المحكمة أن قضت في الدعوى بناء على ذلك .

المحكمة : اذ كان ما يثيره الطاعن من اختلاف وزن المخدر المضبوط عما تم تحليله - مردوداً بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ولا عليها أن هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

( الطعن رقم ١٥٠١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ )

( قاعدة رقم ٣٤٧ )

#### المبدأ :

من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة احراز الجواهر المخدر للمتهم - ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها .

( الطعن رقم ١٤٦٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣ )

( قاعدة رقم ٣٤٨ )

المبدأ :

لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ، ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا غيره .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية ، أو كان المحرز لها شخصا غيره ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في اثبات حيازة الطاعن لمخدر الحشيش المضبوط الى الثابت من معاينة النيابة العامة والتي حصل مؤداها بأن المخدر ضبط بكوة بحسائط وأن سيطرة الطاعن على هذا المكان سيطرة كاملة . ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما أورده الحكم من المعاينة له أصله الثابت في الأوراق، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائغا في التدليل على نسبة المخدر المضبوط اليه فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور يكون في غير محله .

( الطعن رقم ١٥٣٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤ )

( قاعدة رقم ٣٤٩ )

المبدأ :

متى كانت المحكمة قد اطمانت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمانت الى نتيجة التحليل - لا تثريب عليها أن هي قصت في الدعوى بناء على ذلك .

المحكمة : إذ كان ما يثيره الطاعن من اختلاف وزن المخدر موضوع الدعوى عند ضبطه عنه عند تحليله يشير الى ما ضبط منه غير

ما حلل ويشكك في نسبته للطاعن مردودا بما أورده الحكم في هذا الشأن من أن :

« ما جاء بشأن اختلاف الوزن فالثابت بشهادة الوزن عقب ضبط المتهم أن وزن المخدر ٥ كجم تقريبا ومن شأن الوزن التقريبي أنه ليس قاطعا في مقدار وزن القطعة بمعنى أنها تكون قابلة للزيادة أو النقصان » .

ذلك بأن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمانت الى أن البينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمانت كذلك الى النتيجة التي انتهت اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائعا في الرد على ما ينهأ الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .

( الطعن رقم ٤٦٨٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٣٥٠ )

المبدأ :

يكفي لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات - مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في هذه المواد حرفة له سواء كان احراز المخدر او حيازته لحسابه او لحساب غيره .

المحكمة : اذ كان المستفاد من الاحكام التي تضمنتها نصوص المواد ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات أنها تفرق فقط بين احراز المخدرات وحيازتها بقصد

الاتجار وبين احرارها بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى أو بدون قصد شىء من ذلك .

وكان يكفى لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور مجرد توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجانى الاتجار فى هذه المواد حرفة له سواء كان احرار المخدر أو حيازته لحسابه أو لحساب غيره ممن يتجرون فى المواد المخدرة ، دلالة على أن نص الفقرة الاولى من المادة ٣٤ سالفة الذكر بعد أن جرى على عقاب حالات الحيازة أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو تقديم المواد المخدرة للتعاطى بقصد الاتجار قد ساوى بينها وبين الاتجار فيها بأية صورة فيتسع مدلوله ليشمل ما غير ذلك من الحالات التى عدتها هذه المادة على سبيل الحصر المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للاتجار فى المواد المخدرة ، هذا ولأن حيازة المخدر لحساب الغير فى حالة من حالات الخطر التى عدتها تلك المادة والمحرمة قانونا ، كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - لا يعدو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب هذه الجريمة يربط الفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا فى الجريمة تقع عليه عقوبتها - واذا كانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق بأن احرار الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار - أخذا من حجم المضبوطات ومن نقلها بالطريق العام - وبحسبان أن الطاعن قد احرز المخدر لحساب الغير ممن يتجرون فى المواد المخدرة فى مقابل عمولة - أخذا من التحريات وأقوال شاهدى الاتبات - التى أورد مضمونها فى تحصيله أدلة الثبوت التى اطمأن اليها - على خلاف ما ذهب اليه الطاعن ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى شىء .

( الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/١١/٢٣ )



**المبدا :**

اثبات الحكم قيام الطاعن باستخدام سيارته فى نقل وتخزين المواد المخدرة واثباته ان النقود المضبوطة متحصلة من جريمة الاتجار فى المواد المخدرة - مصادرة السيارة والنقود - يكون الحكم قد اصاب صحيح القانون .

**الحكمة :** اذ كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص على انه :

« يحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الجواهر المخدرة او النباتات المضبوطة الوارد ذكرها فى الجدول رقم (٥) وكذلك الادوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون استخدمت فى ارتكاب الجريمة ... » .

كما تنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات فى فقرتها الاولى على انه :

« يجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة جنائية او جنحة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة وكذلك الاسلحة والادوات المضبوطة التى استعملت او التى من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية .

وكان الحكم قد اثبت قيام الطاعن الاول باستخدام سيارته فى نقل وتخزين المواد المخدرة كما اثبت ان النقود المضبوطة متحصلة من جريمة الاتجار فى المواد المخدرة فانه فيما قضى من مصادرة تلك السيارة وكذلك النقود يكون قد اصاب صحيح القانون ويغدى النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٠ )

( قاعدة رقم ٣٥٢ )

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة - من الدفوع الموضوعية - لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت .

المحكمة : وكان من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تظمن اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ما استقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن الاول على المخدر المضبوط بمسكنه وبسيارته تاسيسا على أدلة سائغة لها اصلها فى الاوراق وتتفق والاقتضاء العقلى فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٠ )

( قاعدة رقم ٣٥٣ )

المبدأ :

اذ كان ما يثيره الطاعن من ان سلطانه لم يكن مبسوطا على ما ضبطه من مواد مخدرة بالمنزل الكائن بناحية امبابة لكونه ليس منزله بل هو منزل والدته مردود بانتفاء مصلحته فى التمسك بهذا الدفاع ما دام أن وصف التهمة التى دين بها يبقى سليما لما اثبتته الحكم من مسئوليته عن المخدر المضبوط فى مسكنه وبسيارته .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٠ )

( قاعدة رقم ٣٥٤ )

المبدأ :

خطا مادی - لا اثر له فى منطق الحكم واستدلاله على حيازة الطاعنين للمخدر المضبوط .

المحكمة : اذ كان ما يثيره الدفاع من خطا الحكم ساعة اصدار اذن التفتيش الصادر من نيابة امبابة تظاهر انه خطا مادی لا اثر له فى منطق الحكم واستدلاله على حيازة الطاعنين للمخدر المضبوط ومن ثم فان ما يثيره الدفاع فى هذا الصدد يكون غير صحيح .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٠ )

( قاعدة رقم ٣٥٥ )

المبدأ :

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه فى طلباته الختامية .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة واحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها ، وأقام عليها فى حقه ادلة مستقاة من أقوال شهودى الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن وان استهل مرافعته طالبا أصليا القضاء ببراءته واحتياطيا سماع شهادة الضابطين ٠٠٠ و ٠٠٠ على أنه اختتم مرافعته طالبا القضاء ببراءة الطاعن دون أن يصير على سماع هذين الشاهدين ، مما مفاده أنه عدل عن طلبه ، ولا على المحكمة ان لم تجبه الى ما طلبه

فى مستهل مرافعته او ترد عليه وذلك لما هو مقرر من أن الطلب الذى تنترزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ، ولا ينفل عن التمسك به ، والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، واذا كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قيل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى فى ذلك أن يكون هذا القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، فان ما ينعاه الطاعن من الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى اليه مقدمه حتى يتضح مدى اهيمته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها ، وكان الطاعن لم يكشف باسباب الطعن عن اوجه التناقض بين اقوال شاهدى الاثبات والتضارب فيها بل ساق قوله مرسلا مجهلا ، فان نعيه يكون غير مقبول .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦ )

( قاعدة رقم ٣٥٦ )

#### المبدأ :

تعيبب للتحقيق الذى أجرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة - لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء ما بشأن ما يثيره من عدم تحريز الجيب الذى كان المخدر موجودا فيه ، فان ما يثيره فى هذا الصدد لا يدنو أن يكون تعيببا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

( الطعن رقم ٣٠٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤ )

( قاعدة رقم ٣٥٧ )

المبدأ :

عدم الإشارة في محضر الاستدلالات الى موطن المتهم ومهنته وحالته الاجتماعية ونوع المخدر الذى يحزره لا يقدر بذاته فى جديده ما تضمنه من تحريات .

( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١١ )

( قاعدة رقم ٣٥٨ )

المبدأ :

القاضى وهو يحاكم متهم - يجب أن يكون له مطلق الحرية فى هذه المحاكمة - غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر فى ذات الواقعة عن متهم آخر - تقدير الدليل فى دعوى لا ينسحب اثره الى دعوى أخرى .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار فى غير الاحوال المصرح بها قانونا التى دأب الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير العمل الكيماوى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان لا وجه نقالة التناقض التى اثارها الطاعنان مستندين فيهما الى الحكم الصادر بالبراءة لمتهم آخر فى الدعوى عن ذات التهمة ، اذ أنه لا سبيل الى مضاربة المحكمة فى اعتقادها ما دامت قد بنت اقتناعها على اسباب سائغة ، فإن الامر يتعلق بتقدير الدليل ولا يتعدى اثره شخص المحكوم لصالحه ذلك بأنه من المقرر ان القاضى وهو يحاكم متهما يجب أن يكون له مطلق الحرية فى هذه المحاكمة

غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة عن متهم آخر ، ولا عبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضى الآخر فتقدير الدليل في دعوى لا ينسحب اثره الى دعوى أخرى لان قوة الامر المقتضى للحكم في منطوقه دون الادللة المقدمة في الدعوى . ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون سديدا .

( الطعن رقم ٣٠١١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٣٥٩ )

**المبدأ :**

**مناطق المسؤولية في حالتى احرار وحيازة الجواهر المخدرة .**

**المحكمة :** وكان مناطق المسؤولية في حالتى احرار وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة ويسط سلطانه عليه باية صورة عن علم واردة اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من ضبط المخدر في حجرة الطاعن وفي سلم منزله ومن اعتراقه للضابط بان هذا المخدر له دليلا على انبساط سلطته عليه وحيازته له ، وكان هذا التدليل سائغا وكافيا في اثبات عنصر الحيازة في حق الطاعن ، وكان الطاعن - فضلا عن ذلك - لا يجادل في ان كمية من المخدر المسند اليه حيازته واهرازه قد ضبطت في يده فان كافة ما يثيره بشأن مكان ضبط بعض المخدر وامكان وصول آخرين اليه لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٣٥٠٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٨/١١/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٣٦٠ )

المبدأ :

الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر  
فى عقيدة المحكمة .

المحكمة : من المقرر أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم  
يتناول من الادلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، وكان اتمام أو عدم اتمام  
فتح باب السيارة قبل ضبط الطاعن لا اثر له فى منطق الحكم واستدلالة  
على احراز وحيازة الطاعن للمخدر المضبوط ، ومن ثم يكون النعى  
على الحكم فى هذا الصدد غير صحيح .

( الطعن رقم ٤٦٤٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١ )

( قاعدة رقم ٣٦١ )

المبدأ :

ان المحكمة اذ كانت بعد معاينتها للسيارة بنفسها قد اطعنت الى  
امكان وضع المخدر فى ذلك المكان فانها تكون قد فصلت فى امر من أمور  
الواقع العادى مما تملك كامل السلطة التقديرية فى بحثه وتمحيصه  
ولا يصح أن ينقلب دونها طريق ابداء الراى فيه بنفسها .

( الطعن رقم ٤٦٤٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١ )

( قاعدة رقم ٣٦٢ )

المبدأ :

التشكيك فى انقطاع الصلة بين المخدر المضبوط بدعوى اختلاف  
ما رصدته النيابة من وزن له عند التحريز مع ما ثبت فى تقرير التحليل  
من وزن - جدل فى تقدير الدليل وهو من اطلاقات محكمة الموضوع .

**المحكمة :** لما كان من المقرر ان التشكيك فى انقطاع الصلة بين المندر المضبوط المقدم للنيابة العامة والذي أجرى عليه التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من وزن له عند التحريز مع ما ثبت فى تقرير التحليل من وزن ، ان هو الا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة وفى عملية التحليل التى اطمانت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من الاملافتاتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استرسل بثقته الى ان الحرز المرسل من النيابة العامة هو بنفسه الذى جرى تحليله دون أدنى مقتضى، فان ما يثيره الطاعن بصدد ذلك وبدعوى اختلاف رقم محضر الاحوال المثبت على استمارة ارسال الحرز للمعمل الكيماوى يكون غير مقبول .

( الطعن رقم ٦٠٦٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩ )

( قاعدة رقم ٣٦٣ )

**المبدأ :**

**القصد الجنائى فى جريمة احرار المخدر أو حيازته - علم الجانى**  
بان ما يحرزه أو يحوزه من الجواهر المخدرة - لا حرج على القاضى  
فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها .

**المحكمة :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة احرار المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجانى بان ما يحرزه أو يحوزه من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه ما دام انه يتضح من مدونات الحكم توافره فعليا ، واذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه لم يدفعا بانتفاء العلم وكان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وملابساتها كافيا فى الدلالة على علم الطاعن بحقيقة المخدر فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٢٨٩٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٤ )



( قاعدة رقم ٣٦٤ )

**المبدأ :**

تجهيل مصدر العينة التي أخذت للتحليل من المضبوطات - لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية للتحليل لا تتطلب ردا خاصا من الحكم •

المحكمة : لما كان ما اثارته الطاعنة في دفاعها بشأن تجهيل مصدر العينة التي اخذت للتحليل من المضبوطات لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية في كنه بقية المواد المضبوطة التي لم ترسل للتحليل وهو ما لا يتطلب ردا خاصا من الحكم ولا يجوز التجدي به امام محكمة النقض ومن ثم فان ماثيره الطاعنة نعيًا على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله •

( الطعن رقم ٤٨٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣٦٥ )

**المبدأ :**

تقصي العلم بحقيقة الجوهر المخدر - من شئون محكمة الموضوع •

المحكمة : تقصي العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، واذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها- علم الطاعنة بكنه المصدر المضبوط في مسكنها وردت - في الوقت ذاته - على دفاعها في هذا الخصوص ردا سائفا في العقل والمنطق ، يتحقق به توافر ذلك العلم في حقها - توافرا فعليا - فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها

ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض وعن ثم فإن ما تنهيه الطاعنة على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون أيضا غير قويم .

( الطعن رقم ٦٢٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٢ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٨٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢ )

( قاعدة رقم ٣٦٦ )

المبدأ :

قصد الاتجار في الجواهر المخدرة - واقعة مادية - يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

المحكمة : وكان الحكم قد عرض لقصد الاتجار في قوله :

« وحيث أنه عن قصد المتهم من احراز المخدر فالمحكمة تقتنع اقتناعا كاملا بأن قصده هو الاتجار في المخدر نظرا لضخامة الكمية المضبوطة ( ثمانية عشر طربة من الحشيش بداخل حقيبة من البلاستيك ) وما تضمنته تحريات مكتب مكافحة المخدرات عن نشاط المتهم في الاتجار بالمواد المخدرة وترويجها وما شهد به رئيس المكتب بخصوص المتهم من حيث كونه من الاشقياء الخطرين في مجال الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة » .

وكان الاتجار في الجواهر المخدرة انما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلا سائغا ، فان نعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩ )

فى نفس المعنى :

- ( الطعن رقم ٢٣١٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١ )
- ( الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣ )
- ( الطعن رقم ٤٧٦٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥ )
- ( الطعن رقم ٣٠٠٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤ )
- ( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٠ )
- ( الطعن رقم ٤٥٧٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١ )
- ( الطعن رقم ٣٠٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤ )
- ( الطعن رقم ٤٥٠٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨ )
- ( الطعن رقم ٣٥٠٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨ )
- ( الطعن رقم ٦٢٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٢ )
- ( الطعن رقم ٢٣٧٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )
- ( الطعن رقم ٢٨٤٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤ )
- ( الطعن رقم ٤١٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣ )
- ( الطعن رقم ٥١٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥ )
- ( الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣ )
- ( الطعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٣ )

( قاعدة رقم ٣٦٧ )

المبدأ :

تخلى الطاعن عن كيس المخدر نتيجة ارتبائه اثر اعتراض الضابط له - لا يعتبر تخليا منه عن حيازته - لا تعتبر الواقعة من حالات التلبس .

المحكمة : وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تخلى الطاعن عن كيس المخدر لم يكن طوعية واختيارا منه ، بل سقط من يده نتيجة ارتبائه اثر اعتراض الضابط له مما لا يعتبر تخليا منه عن

حيازته بل يظل رغم ذلك فى حيازته القانونية ، فان الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس التى عنتهسها المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ولا تعد فى صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتبيح بالتالى للمامور ضبط القضاى اجراء التفتيش ، بما يكون معه ضبط الطاعن وتفتيشه قد وقع باطلا .

( الطعن رقم ٢٣٧٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٣٦٨ )

المبدأ :

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية بقوله ان الثابت من التحريات التى قام بها العقيد ... بالاشتراك مع اللواء ... واللواء .... ان المتهمين ... و ... وثلاثة آخرين يقومون بجلب المضدرات داخل البلاد والاتجار فيها مع بيان دقيق لاسم ومحل اقامة كل منهم الامر الذى تطمئن معه المحكمة الى جدية هذه التحريات وتقر سلطة التحقيق على جديتها واصدار الاذن بالتفتيش ، وتلتفت عن هذا الدفع .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - وعلى نحو ما سلف بيانه - بتوافر مسوغات اصدار هذا الامر فلا يجوز المجادلة فى ذلك امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/٧/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٣٦٩ )

المبدأ :

متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تثريب عليها ان هي قضت بناء على ذلك والتفتت عن الرد على دفاعه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن قد اشار الى أن العينات المرسلة للتحليل مغايرة لما تم تحليله وتساند في ذلك الى مجرد قوله بأن حرز العينة التي أخذت من اللقافات الحمراء وزن عند التحليل ١٣٦٦ جراما بينما أثبتت النيابة العامة أنه يزن ١٤ جراما ، فإن ما يثبته الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، ولا جناح عليها ان هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

( الطعن رقم ٦٠٩٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠ )

( قاعدة رقم ٣٧٠ )

المبدأ :

اذ كان الحكم لم يعول في قضائه على وجود آثار للمخدر في جيوب صديري وجلبات الطاعن فإنه لا يجديهِ النعي بعدم ارسال الصديري والجلبات للتحليل ، اذ فضلا عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط

وجد مغلفا فانه بفرض وجوده مجردا فانه لا يلزم بالضرورة تخلف  
آثار منه بالجيب ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص غير  
سديد .

( الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦ )

( قاعدة رقم ٣٧١ )

المبدأ :

يجب الا تبني المحكمة حكمها الا على أسس صحيحة من أوراق  
الدعوى وعناصرها - وأن يكون دليلا فيما انتهت اليه قائما في تلك  
الأوراق .

المحكمة : وحيث انه لما كان الاصل أنه يجب على المحكمة الا تبني  
حكمها الا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، وأن يكون  
دليلا فيما انتهت اليه قائما في تلك الأوراق .

لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة ان ما أورده  
الحكم على لسان الضابط من اعتراف الطاعن له باحرازه المخدر المضبوط  
قد ثبت نقيضه في الأوراق اذ قرر الضابط أن الطاعن انكر صلته بالمخدر  
فور ضبطه معه ، واذ كان لا يعرف مبلغ الاثر الذي كان لهذا الخطأ  
في عقيدة المحكمة لو تفتنت اليه وكانت الادلة في المواد الجنائية  
ضمايم متساندة فإن الحكم المطعون فيه اذ عول فيما عول عليه في ادانة  
الطاعن على ما أورده على خلاف الثابت بالأوراق يكون معيبا بالخطأ  
في الاسناد .

( الطعن رقم ٤٥٠٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣ )

( قاعدة رقم ٣٧٢ )

المبدأ :

من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو عن علم بحقيقة أمرها - يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها - لا محل لذلك في الحرائم التي يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا .

المحكمة : وكان الاصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو عن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما ينبغي عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ولا محل للتسوية بين هذه الجرائم وتلك التي يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا ذلك لأن الشارع لا يكتفى في ثبوت هذا القصد بالآخذ باعتبارات وافتراسات قانونية بل يجب التحقيق من قيامه عن الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت - وهو في معرض تحصيله لواقعة الدعوى - أن الطاعنين تناولوا الخمر اختيارا ، وهو ما لم يجادل فيه الطاعن بوجه الطعن ، وكان القانون لا يستلزم قصدا خاصا في جناية خطف أنثى بغير رضاها المقترن بموافقتها التي دان الطاعن بها - اكتفاء بالقصد العام فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

( الطعن رقم ٢٨٩٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٩ )

**المبدأ :**

ليس هناك ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في أقوال الضباط ما يكفي لاسناد واقعة احراز الجواهر المخدر للطاعن رغم عدم اقتناعها وسلطة الاتهام بما قرره الشاهد من أن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار - لا يقدر في أقوال الضابط عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص الماذون بتفتيشه ما دام الاذن قد صدر بالاسم الذي اشتهر به .

**المحكمة :** ليس هناك ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في أقوال الضباط ما يكفي لاسناد واقعة احراز الجواهر المخدر للطاعن رغم عدم اقتناعها وسلطة الاتهام بما قرره الشاهد من أن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار كما أنه لا يقدر في أقوال الضابط عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص الماذون بتفتيشه ما دام قد صدر الاذن بالاسم الذي اشتهر به في المحيط الذي يعمل به .

وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن سلم في أقواله في تحقیقات النيابة - وهو ما لا يمارى فيه - بأنه قد اشتهر باسم ..... الوارد في محضر تحريات الشاهد والصادر به اذن التفتيش ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن التعويل على أقوال الشاهد ينحل الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ، ولا يجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٤٥١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨ )



( قاعدة رقم ٢٧٤ )

المبدأ :

ادانة الطاعن على ما ثبت من انبساط ، ملطته على المخدر المضبوط  
تأسيسا على أدلة سائفة - لا تثريب على المحكمة ان هي لم تعرض في  
حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعي .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن  
على ما ثبت من انبساط سلطاته على المخدر المضبوط ، تأسيسا على  
أدلة سائفة لها اصلها في الاوراق وتتفق والاقتضاء العقلي والمنطقي . وكانت  
المحكمة قد اطمانت في حدود سلطتها التقديرية الى اقوال شهادي  
الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة فلا تثريب عليها اذا هي لم تعرض .  
في حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى اثاره الشبهة  
في الدليل المستمد من تلك الاقوال .

( الطعن رقم ٢٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨ )

( قاعدة رقم ٣٧٥ )

المبدأ :

تقضى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع  
وحسبها في ذلك ان تورّد من الوقائع والظروف ما يكفى في الدلالة على  
توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .

المحكمة : اذ كان من المقرر ان تقضى العلم بحقيقة الجوهر المخدر  
هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك ان تورّد من الوقائع  
والظروف ما يكفى في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء  
العقلي والمنطقي ، واذا كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى  
وملابساتها على النحو المتقدم بيانه علم :طاعنة بوجود المخدر المضبوط  
في ملابسها وفي صدرها وردت على دفاعها في هذا الصدد ردا مقبولا

فى الفعل والمنطق يؤدى الى توافر علميا يقينا بوجود المخدر ، فانه  
لا يجوز مصادرة المحكمة فى عقيدتها فيما انتهت اليه .

( الطعن رقم ٦١٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )

( قاعدة رقم ٣٧٦ )

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة او تلفيقها او بعدم سيطرة المتهم على مكان  
الضبط - من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم ردا خاصا .

المحكمة : اذ كان من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة او تلفيقها  
او بعدم سيطرة المتهم على مكان الضبط من الدفوع الموضوعية التى  
لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلة الثبوت التى  
تطمئن اليها بما يفيد اطراحها .

وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بادانة الطاعن على ما ثبت  
من انبساط سلطانه على المخدر المضبوط تاسيسا على ادلة سائفة لها  
اصلها فى الاوراق وتتفق والاقتضاء العقلى والمنطقى ، وكان الطاعن  
لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من تلك الادلة ، فان منعاها فى هذا  
يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦ )

## موازين ومكاييل

( قاعدة رقم ٣٧٧ )

### المبدأ :

الحكم ببراءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائي لديه في الجريمة المنصوص عليها في المواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ١٩ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٦ ... أغفال القضاء بمصادرة أداة الوزن غير المدموغة وغير الصحيحة - مخالف للقانون \*

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه :

« حاز أداة وزن غير مدموغة وغير صحيحة ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ١٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن والقياس والكيل ، وقضت محكمة أول درجة بتغريمه مائة جنيه والمصادرة ، فاستأنف ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وبراعته مستندة الى أن تواجهه بالمحل التجارى كان لغيبه صاحبه عنه مما ينفي علمه بحقيقة أداة الوزن المضبوطة » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون سالف الذكر يحظر حيازة أدوات الوزن الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقاً لاحكام ذلك القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائي في حقه ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من

قانون العقوبات قد اوجبت الحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة فى جميع الاحوال اذا كانت هذه الاشياء يعد حيازتها جريمة فى ذاته ، ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرة اداة الوزن غير المدموغة وغير الصحيحة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، وذلك بالقضاء بمصادرة اداة الوزن المضبوطة .

( الطعن رقم ٣٥٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨ )

( قاعدة رقم ٣٧٨ )

المبدأ :

براءة المطعون ضده لعدم توافر القصد الجنائى فى حقه فى جريمة حيازة اداة وزن غير مدموغة وغير صحيحة - وجوب الحكم بمصادرة اداة الوزن غير المدموغة وغير الصحيحة .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف انه : حاز اداة وزن غير مدموغة وغير صحيحة ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ١٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل وقضت محكمة اول درجة بتفريمه مائة جنيه والمصادرة ، فاستأنف ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائى وبراءته مستندة الى أن تواجده بالمحل التجارى كان لغيبه صاحبه عنه مما ينفى علمه بحقيقة اداة الوزن المضبوطة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من انقانون سالف الذكر يحظر حيازة ادوات الوزن الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لاحكام ذلك القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده لعدم

توافر القصد الجنائي في حقه ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة في جميع الاحوال اذا كانت هذه الاشياء يعد حيازتها جريمة في ذاته ، ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرة اداة الوزن غير المدموغة وغير الصحيحة يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، وذلك بالقضاء بمصادرة اداة الوزن المضبوطة .

( الطعن رقم ٣٥٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨ )



## نصب

### استعمال طرق احتيالية

( قاعدة رقم ٣٧٩ )

## المبدأ :

إذا لم يورد الحكم الواقعة ومؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها في بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ولم يبين الطرق الاحتياطية المستخدمة من الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين والمصلحة بينهما وبين تسليم المجنى عليه المبلغ موضوع الاتهام فإنه يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة : وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله :

« من حيث أنه بمقتضى التهمة - إنكر ما نسب إليه ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر ضبط الواقعة ومن أقوال الشهود ومن عدم دفع المتهم التهمة بدفع عقبول ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه

بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع الجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف وقد نص انقانون على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة واحداث الاصل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الامور المبينة على سبيل المصير فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار اليه .

وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة ومؤدى الادلة التى استخلص منها ثبوت وقوعها من المتهم فى بيان يكشف عن مدى تاييده واقعة الدعوى ، كما لم يبين الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن والمحكوم عليهما الاخرين والصلة بينهما وبين تسليم الجنى عليه المبلغ موضوع الاتهام فانه يكون مشوبا بالقصور مما يتعين نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٠٤١٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨ )

( قاعدة رقم ٢٨٠ )

المبدأ :

اذ كان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائى لاسبابه رغم انه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى اقوال المجنى عليهم بمحضر الشرطة دون أن يورد مضمونها أو يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة - كما انه لم يبين الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن والصلة بينهما وبين تسليم المجنى عليهم المبالغ موضوع الاتهام ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٤٦٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٩ )



## ( قاعدة رقم ٣٨١ )

### المبدأ :

جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه للاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب وانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .

( الطعن رقم ١٤٦٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٩ )

### في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٦٩٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢ )

( الطعن رقم ١١٥٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣ )

( الطعن رقم ٥٥٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩ )

( الطعن رقم ١٤٣٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٧ )

## ( قاعدة رقم ٣٨٢ )

### المبدأ :

جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا ولا له حق التصرف فيه - شرط تحققها .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكانت جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه ، لا تتحقق الا باجتماع شرطين :

الاول : أن يكون المال المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف .

الثاني : ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك المال .

وكان التصرف في المال الثابت أو المنقول هو عمل قانوني يترتب

عليه نقل ملكية الشيء كالبيع والهبة ، أو تقرير حق عيني عليه أصلى أو تبعى كالرهن والانتفاع والارتفاق ، ويخرج عن هذا المجال أعمال الإدارة كالأجارة والعارية ، فلا يخضع التصرف فى هذه الحالة لنص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات إلا إذا اقترنت بوسيلة اجتزائية أو باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ، كما لا يعتبر تصرفا كل عمل قانونى لا يتعلق بحق عيني على مال الغير وإنما يقتصر على إنشاء أو إنهاء التزامات موضوعها هذا المال .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه بإدانة المتهم الأول - الطاعن - إلى أنه وقت أن تصرف فى العقار - قطعة الأرض - لم يكن مالكا له وليس له حق التصرف فيه ، وإن ما اتاه الطاعن من تصرف فى ذلك العقار هو تاجيره إلى الغير ، وكان هذا التصرف - الاجارة - لا يعد من التصرفات الناقلة للملكية العقار وليس من شأنه تقرير حق عيني عليه ، ومن ثم فلا تقوم به جريمة النصب بطريق الاحتيال بواسطة التصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه ، كما هى معرفة به فى القانون .

( الطعن رقم ٦٧١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨ )  
فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٤٢٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٦ )  
( الطعن رقم ٨٧١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩ )

( قاعدة رقم ٣٨٣ )

## البيان :

إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور - التزام المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٦ التى نظرت بها معارضة الطاعن الاستئنافية ، أنه حضر محام عنه ، وأبدى عذر مرضه الذى أقدم به للحضور بـإلى النيابة . وقدم

شهادة مرضية ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضـة  
كان لم تكن استنادا الى أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه  
بها ، ولم يشر الى حضور محامي الطاعن ولا الى ما أبداه من عذر .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا تقدم المدافع عن المعارض  
بما يبين غدره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد  
عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، فإن في أفعال الحكم الإشارة الى ذلك  
مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٩١٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٩٠ )

### ( قاعدة رقم ٣٨٤ )

#### المبدأ :

الركن المادى في جريمة النصب - يقتضى أن يستعمل الجانى طرقا  
احتياطية يتوصل منها الى الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير -  
يستلزم أن يكون تسليم الجنى عليه للمال لاحقا على استعمال الطرق  
الاحتياطية .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى  
بقوله :

« ان المتهم قدم للمدعى بالحق المدنى سندات اذنية بمقولة أنه  
يدين به الغير وقام بتظهيرها للمدعى بالحق المدنى لسداد الديون  
المستحقة عليه وكان اذ قدمها الاخير للبنك لتحويلها فتبين أن الاسماء  
الدونة بها وهمية ولم يستدل عليها » .

لما كان ذلك ، وكان الركن المادى في جريمة النصب يقتضى أن  
يستعمل الجانى طرقا احتياطية يتوصل منها الى الاستيلاء على مال منقول  
مملوك للغير ، وهو ما يستلزم بطبيعة الحال أن يكون تسليم الجنى  
عليه للمال لاحقا على استعمال الطرق الاحتياطية . ومتربئا عليه ، واذا كان

الذين همّا اثبتة الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم يتسلم او يحصل  
استلام شيء من المجنى عليه ، وان قيلمه يتظهير السندات الاذنية التي  
تدل انه نسب صدورها الى اشخاص وهميين انما كان يصدد الوفاء بدين  
سابق نشأ في ذمته قبل الواقعة ، فان ذلك لا تتوافر به العناصر القانونية  
لجريمة النصب كما هي معرفة به في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ،  
ويكون الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بهذه الجريمة قد اخطأ في  
تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف  
فيما قضى به في موضوع الاستئناف وبراءة المتهم مما أسند اليه وعدم  
اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الصعوبة الحقة مع الزام المدعى بالحقوق  
المدنية مصاريف دعواه .

( الطعن رقم ٧٢٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤ )

( قاعدة رقم ٣٨٥ )

المسألة :

ما لا يكفي في بيان جريمة النصب .

المحكمة : وحيث ان البينة من موقوفات الحكم الابتدائي - المؤيد  
لأسبابه والأكمل للحكم المطعون فيه أنه عرض للمستندات المقدمة من  
الطاعن للتبليغ على ملكيته للأرض يقوله :

« ... وان ما أعده من مستندات لإثبات ملكية لها صوري  
لا حقيقة فيه وأنه قصد من ذلك سلب مال المجنى عليه ... »

كما أورد الحكم المطعون فيه أيضا في مدوناته :

« ... بالإضافة الى أن ما قدمه المتهم من عقود عرقية على فرض  
صحة صدورهما من أطرافهما وكذا ما قدمه من أحكام صادرة بخصوصه  
وأنفذ هذه العقود هي بمثابة منتوجات صورية لا حقيقة لها وان قصد من

ذلك إيهام المجنى عليه بخداعه وحمله على الاعتقاد بتملكه لهذه الاطيان ..... » .

وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يسوغ به الرد على دفاع الطاعن بملكيتة لما باع ، ذلك أن المحكمة بدرجتيها - لم تعرض للمستندات التى قدمها المتهم لاثبات ملكيتة لما باع ، ولم تمحصها لتستخلص منها ومن ظروف تحريرها استخلاصا سائفا لا شائبة فيه أن الأرض التى باعها المتهم لم تكن ملكا له ولا داخلة فى حيازته أو حيازة البائعين له ، وأنه كان يعلم عدم ملكيتة لما باعه ، فذلك الذى أورده الحكم على نحو ما تقدم - لا يكفى فى بيان جريمة النصب التى دان المتهم فيها ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٤ )

( قاعدة رقم ٣٨٦ )

المبدأ :

جريمة النصب - شروط توافرها - يشترط لوقوعها بطريق الاستعانة بشخص آخر أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسبب الجانى وتدبيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق .

المحكمة : إذ كانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه وقد نص القانون على أن الطرق الاحتياطية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الاصل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات وكان من المقرر أنه يشترط

لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجانى وتدبيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق .

وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان الصلة بين الطاعن والشخص الآخر الذى سلمه المجنى عليه ماله وما صدر عن المتهم من قول أو فعل مما حمله على التسليم فى ماله فانه يكون قاصر البيان .

( الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٤٣٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٧ )

( الطعن رقم ١٠٤٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٣ )

( قاعدة رقم ٣٨٧ )

المبدأ :

١ - اذا لم يبين الحكم الطرق الاحتمالية التى استخلصها الطاعن والمتهمين الآخرين والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليهم لاموالهم الى الطاعن فانه يكون مشوباً بالقصور فى استظهار اركان جريمة النصب .

٢ - جريمة النصب تتطلب لتوافرها وقوع احتيال على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله .

٣ - الطرق الاحتمالية فى جريمة النصب محددة على سبيل الحصر .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله :

« وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل فيما أثبتته المقدم ... مفتش

مكافحة التزيف والتزوير بمحضره المؤرخ ١٩٨٥/١/٢٠ من أنه قد وردت معلومات لإدارة عن قيام المتهمين بالاستيلاء على مبالغ نقدية بشراء قوائم قيمة كل واحدة خمسة جنيهات وذلك بإنشاء شركة وهمية باسم شركة الهدف للقوائم المربحة وأن المتهم ٠٠٠٠ وقد اتخذ شقة مفروشة بشارع ٠٠٠٠ بالزيتون مقرا للشركة ويعاونه فى ذلك باقى المتهمين ، وحيث انه بسؤال المتهمين بمحضر الضبط اعترفوا بممارسة العمل فى الشركة » .

وخلص الحكم الى القول بان التهمة ثابتة فى حق المتهمين ثبوتا كافيا مما جاء بمحضر جمع الاستدلالات واعتراف المتهمين .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلمت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم - وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله قيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو اتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه ، وكان القانون قد نص على إن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الامل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن والمتهمين الاخرين والصلة بينهما وبين تسليم المجنى عليهم لأموالهم الى الطاعن فانه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار أركان جريمة النصب التى دان الطاعن بها ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها عن تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة

الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم  
والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٥٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ١٤٣٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٧/٦/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٣٨٨ )

المبدأ :

جريمة النصب - الاستيلاء على مال المجنى عليه بتقديم شيك  
مزور اليه .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى - المأخوذ بأسبابه والمعدل  
بالحكم المطعون فيه - اقام قضاءه ببراءة الطاعن والمتهمين الثانى  
والثالث من جريمتى الاشتراك فى تزوير الشيك - موضوع تهمته  
النصب - واستعماله مع العلم بتزويره ، استنادا الى اطمئنان المحكمة  
لاقوال المتهم الاول ، من عدم اشتراكهم فى تزويره وانتفاء علمهم  
بالتزوير ، ثم عاد الحكم ودانهم بجريمة النصب المسندة اليهم ، تاسيما  
على استخدامهم لذلك الشيك فى عرضه للبيع بواسطة الطاعن على المجنى  
عليه ، استنادا الى الظروف التى صاحبت بيعه للمجنى عليه بمسعر  
للدولار يقل عن المعر الرسمى له والسعر المتداول فى السوق السوداء ،  
ومن تلك التى اعقت البيع وهى حصول كل منهم على عمولة مقابل  
الصفقة .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ، أن جوهر  
لواقعة موضوع جريمة النصب ، وكما وردت بوصف الاتهام ، هى  
الاستيلاء على مال للمجنى عليه بتقديم شيك مزور اليه ، وكانت عدم



مشروعية الشيك كما كشفت عنها مدونات الحكم مرجعها الى انه مزور ،  
فان استدلال الحكم على تحقق اركان جريمة النصب وتوافرها فى حق  
الطاعن على سند من استعمال الشيك المزور ، مغاده افتراض الحكم  
علم الطاعن بتزويره ، رغم سبق ما انتهى اليه فى اسبابه من براءته  
من جريمتى الاشتراك فى تزوير الشيك واستعماله مع العلم بتزويره ،  
وكان ما أورده الحكم من اسباب تبريرا لقضائه بالادانة فى جريمة  
النصب - على المياق المتقدم - ليس من شأنه ان يؤدى الى النتيجة  
التي انتهى اليها ، فانه يكون فوق تناقضه مشوبا بالفساد فى الاستدلال  
بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه . . . . . الذى كان  
طرفا فى الخصومة الاستئنافية ، وصدر الحكم المطعون فيه بالنسبة اليه  
حضوريا لاتصال وجه الطعن به ، عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات  
واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة  
١٩٥٩ ، وبغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن ، والزام المدعى بالحقوق  
المدنية المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٧ )

( قاعدة رقم ٣٨٩ )

المبدأ :

١ - انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من اعمالها لا يعتبر تداخلا  
فيها الا اذا اقترن بعمل يعد افتئاتا عليها بالاحتتيال والمظاهر الخارجية  
التي تدعم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها  
ولو لم يقم بعمل من اعمالها .

٢ - اغفال المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن بسماع شاهد الاثبات  
الذى لم تستجب محكمة اول درجة الى طلب سماعه يكون حكمها معيبا  
بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون  
فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجمل ان المدعو . . . . . المفتش بسنترال

الاهرام قد ابلغ وقرر بمحضر الضبط أن 'المتهم يحضر للمستترال وينتجل  
صفة ضابط مباحث امن الدولة ويتخذ من هذه الصفة وسيلة لقضاء مصالح  
بعض الاشخاص وأنه تم ضبط بطاقة عسكرية. لقدم شرطة يدعى .....  
وضع عليها المتهم صورة . وقد خلص الحكم الى ثبوت التهمة اخذا بما  
قرره المبلغ وضبط البطاقة العسكرية مألقة الذكر مع الطاعن .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن انتحال الوظيفة دون القيام  
بعمل من اعمالها لا يعتبر تداخلا فيها الا اذا اقترن بعمل يعد افتئاتا  
عليها وهو يتحقق بالاحتتيال والمظاهر الخارجية التى يكون من شأنها  
تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها ولو  
لم يقم بعمل من اعمالها .

وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة التداخل فى وظيفة  
عمومية لمجرد انتحالة صفة ضابط مباحث دون أن يستظهر الاعمال  
الاجابية التى صدرت من الطاعن والتى تعتبر افتئاتا على الوظيفة  
او يبين ما اثاره الطاعن من احتيال ومظاهر خارجية من شأنها تدعيم  
الاعتقاد فى صفته وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها فانه يكون مشوبا  
بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون  
تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .

( الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١ )

( قاعدة رقم ٣٩٠ )

المبدأ :

يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على  
تأييد الأقوال والادعاءات المكذوبة - أن يكون الشخص الآخر قد تداخل  
بمسعى الجانى وتديره وارادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب او اتفاق -  
وان يكون تأييد الآخر فى المظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن  
شخصه هو لا مجرد ترديد لاكاذيب الفاعل .

المحكمة : لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتمالية  
التي استخدمها الطاعن - والمتهمين الاخرين المحكوم عليهما غيابيا -  
وأنه استدل على ما أسنده اليه بمجرد القول بأن الطاعن تسلم البالغ  
موضوع الاتهام من المجنى عليهم بعد أن اشتهر عنه بأنه على صلة بمهندس  
بالاسكان وأنه فى استطاعته الحصول على شقق للمواطنين . وبعد أن  
قدم المتهمين الاخرين الى 'المجنى عليهم' مواعدا اياهم بأنهما مهندسان  
اسكان وضابط امن ، وهى عبارة مرسلة غير ظاهر منها أن المحكمة  
حين استعرضت الدليل على الطاعن كانت ملمة بهذا الدليل المأما شاملا  
حتى يهيبها لها أن تمحصه التمهيص الكافى الذى يدل على أنها قامت  
بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، ذلك انه يشترط  
لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الاقوال  
والادعاءات المكذوبة أن يكون الشخص الاخر قد تداخل بمعنى الجانى  
وتدبيره وارادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط كذلك  
أن يكون تأييد الاخر فى الظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه  
هو لا مجرد ترديد لاكاذيب الفاعل ، ومن ثم فانه يجب على الحكم على  
هدى ما سلف - أن يعنى ببيان واقعة النصب . وما صدر من المتهمين  
فيها من قول او فعل فى حضرة المجنى عليهم مما جعلهم على التسليم  
المطروحة - فانه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار اركان جريمة  
النصب التى دان الطاعن بها - الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال  
رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما  
صار اثباتها فى الحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ١٤٣٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٧ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٥١٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢٩ )

( قاعدة رقم ٣٩١ )

**المبدأ :**

إذا لم يبين الحكم الطرق الاحتمالية التي استخدمتها الطاعنة والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليها للمبالغ موضوع الاتهام - قصور يشوب الحكم .

**المحكمة :** اذ كان الحكم لم يبين الطرق الاحتمالية التي استخدمتها الطاعنة والمحكوم عليه الاخر والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليهما للمبالغ موضوع الاتهام ، فانه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار اركان جريمة النصب التي دان الطاعنة بها - الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القابون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم مما يتعين معه نقض الحكم .

( الطعن رقم ١١٥٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣ )

( قاعدة رقم ٣٩٢ )

**المبدأ :**

**جريمة النصب - النفات المحكمة عن المستندات المقدمة لانتفاء المسؤولية - اخلال بحق الدفاع .**

**المحكمة :** وحيث انه لما كان من المقرر ان جريمة النصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال باستعمال الطرق التي بينها المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات - والتي دين بها الطاعن . وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ان دفاع الطاعن - امام درجتى التقاضى - قوامه ان ما حصل عليه من شركة توزيع الافلام هو نصيب ابنتيه فى ايرادات توزيع الفيلمين السابق انتاجهما بالاشتراك مع ابنى المجنى عليه - وقدم تاييدا لدفاعه حافظة مستندات اشتملت على خطابات شهرية صادرة من الشركة الموزعة الى المجنى عليه تضمنت قيامها بتوزيع الايرادات

بين الشركاء وقد تمسك الطلعن بدلالة هذه المستندات على انتفاء  
مسؤوليته .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد  
لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنها التفتت عما أبداه الطاعن من دفاع -  
بعد في خصوص الدعوى المطروحة - حاما ومؤثرا فيها لتعلقه بتحقيق  
الدليل المقدم فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في  
الدعوى ، فإنه يكون مقبولا بالاخلال بحق الدفاع مما يتعين نقضه  
والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( 'العلن رقم ٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١ )

( قاعدة رقم ٢٩٢ )

#### المبدأ :

جريمة النصب - لا تصح اذانة الوسيط الا اذا كانت الجريمة  
قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين الفاعل - لا يكفي لتأثيم  
مسلك الوسيط أن يكون قد أيد الفاعل فيما زعمه اذا كان هو في الحقيقة  
يجعل الواقع من أمره أو يعتقد بحسن نية بصدق الفاعل .

المحكمة : من المقرر في جريمة النصب أنه لا تصح اذانة الوسيط  
الا اذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين  
الفاعل ولا يكفي لتأثيم مسلك الوسيط أن يكون قد أيد الفاعل فيما  
زعمه اذا كان هو في الحقيقة يجعل الواقع من أمره أو يعتقد بحسن  
نية بصدق الفاعل .

ولما كان المجنى عليهم من عمال محل المستأنف قد شهدوا بانهم  
واياه كانوا يعتقدون بحسن نية بان المتهم الاول مهندس بالإسكان وبأن  
شقيقه المتهم الثانى ضابط أمن بجهة ذاتها وبأن في مقدورهما  
الحصول لهم بالفعل على وحدات سكنية وحوانيت ، وكانت المحكمة تثق  
في صحة هذه الأقوال التي يؤكدنها ما ثبت من أنه لما أجل المتهم الاول

بوعده فى احضار مستندات تخصيص الوحدات للمجنى عليهم بادر  
المستأنف باخبارهم بما اكتشفه من خداع المتهم المذكور لهم وطلب منهم  
استدراجه الى مسكنه للحصول منه على اقرارات بالمبـسـالغ التى  
تسلمها منهم .

واذ كانت المحكمة تخلص عن ذلك الى توافر حسن النية لدى  
المستأنف . . . . . فان جريمة النصب المسندة اليه تكون غير متوافرة  
الاركان فى حقه فيتعين الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة  
المتهم المذكور والقضاء مما اسند اليه عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون  
الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٤٣٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٥١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٣ )

( قاعدة رقم ٣٩٤ )

المبدأ :

جريمة النصب - الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب - اركان  
جريمة النصب .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون  
فيه بعد ان نقل وصف التهمة المسندة الى المتهمين فى الدعوى رقم ٣٣٠٤  
لسنة ٨٣ جنح المוסكى استطرد الى القول :

« وحيث انه بالنظر الى واقعة ادعوى فان المحكمة بالاطلاع على  
جميع المستندات المقدمة فى الدعوى ثبت لها ان المتهمين الاولى والثانى  
والثالث قاموا بالاستيلاء على المبالغ النقدية المبينة بالاوراق من المجنى  
عليهما . . . و . . . وذلك بالاحتيال لسلب ثروة كل منهم  
باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهاهما باحداث الامل لتسديد  
المبالغ التى اخذت بطريق الاحتيال على النحو السالف بيانه كما قام

المتهمين الاولى والثانى والرابع بالاستيلاء على المبالغ السائلة البيان من ٠٠٠٠ باستعمال طرق احتيالية على النحو السالف الذكر ومن ثم فان اركان جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات من ركن مادی وركن معنوی قد توافرت ويتعين عقابهم طبقا لمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ ج ٠ مع الزامهم بالمصاريف الجنائية وحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة بلا مصاريف » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في ذل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيننا نتحقق به اركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية او باتخاذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف ، وكان القانون قد نص على انطرق الاحتيالية فى جريمة النصب بحيث ان يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او احداث الامل لقبول ربح وهمى او غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار اليها .

لما كان ذلك ، وكان لا يبين مما سطره الحكم فيما تقدم ، انه على بيان واقعة النصب ، وما صدر من المتهمين من اقوال وافعال مما حصل المجنى عليهم على تسليم اموالهم كان ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها فى حرق تطبيق القانون على الواقعة الثانية بالحكم ، الامر الذى يعينه بالتقصير ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة تى بحث باقى اوجه الطعن .

ولما كان هذا نتيجة من الطعن يتصل بمسائر المحكوم عليهم ، فانه يتعين عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام

محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن وبقى المحكوم عليهم عدا المحكوم عليها الاولى ... الذى صدر الحكم غيابيا بالنسبة لها قابلا بالطعن فيه. بالمعارضة فان اثر الطعن لا يمتد اليها .

( الطعن رقم ١١٦١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٢ )

( قاعدة رقم ٣٩٥ )

المبدأ :

جريمة النصب - مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى توكيدها لا تكفى وحدها فى تكوين الطرق الاحتمالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا باعمال مادية او مظاهر خارجية تحمل الجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

الحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان السيد محرر المحضر أثناء تفقده حالة الامن شاهد الطاعن وحوله مجموعة من الناس يقوم بايهامهم بقدرته على السحر ومعه دهانات وأحجبة ويساعده المتهم الثانى ، وان الطاعن اعترف بقيامه بعمل الالعب البهلوانية وعرض بعض الاشياء للبيع بينما انكر المتهم الثانى ما نسب اليه ، وخلص الحكم من ذلك الى ثبوت التهمة فى حق الطاعن والمحكوم عليه الاخر فى قوله :

« وحيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهمين ثبوتا كافيا من الدليل المستمد مما أثبتته محرر المحضر من قيام المتهم باعمال بهلوانية بدون ترخيص وقيامه باعمال سحر وايهام الناس بقدرته على الشفاء وذلك بعرض دهانات غير معلومة وأوراق ( أحجية ) وذلك لجميع الناس من المارة بقصد ايهامهم بقدرته بذلك . وذلك من اعترافه وعدم دفع الاتهام بدفاع مقبول الامر الذى يتعين معه ادانته وعقابه عملا بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ ؟ ج . » .



لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر بالمستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف .

وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الامل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار اليها .

لما كان ذلك ، وكان يبين مما سطره الحكم فيما تقدم أنه استدل على ما اسنده الى الطاعن بمجرد القول بأنه قام باعمال السحر وايهام الناس بقدرته على الشفاء وعرض دهانات وأوراق « أحجية » لجميع المارة ، وهى عبارة مرسله غير ظاهر منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل عليها كانت ملمة بهذا الدليل المأما شاملا حتى يهيبء لها أن تمحصه التمهيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليهما من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، ولم يمتظهر فيها الصلة بين الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن وبين تسليم المجنى عليه المال ، ولما هو مقرر من أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى تأكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب نتحقق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحتها ، ومن ثم فانه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار اركان جريمة النصب التى

دان الطاعن بها - الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق التوازن تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن وان اتصل بالمتهم الاخر في الدعوى الذي استأنف حكم محكمة اول درجة مع الطاعن ، بما يدعى الى نقض الحكم والاحالة بالنسبة له ايضاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الا انه - لما كان الحكم قد صدر غيابياً بالنسبة له قابلاً للطعن فيه بالمعارضة فان اثر الجريمة لا يمتد اليه .

( الطعن رقم ١٢٧٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٩١ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٤٣٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٦/٧/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٨٨٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ١٤٦٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٧/٢٩/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٥٥٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١/٢٩/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ١٤٣٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٦/٧/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ١١٥٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤/٢٣/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/٣١/١٩٩١ )

## نقــــــــــــد

( قاعدة رقم ٣٩٦ )

### المبدأ :

الجريمة المنصوص عليها فى المادة السادسة عشر من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - عدم بيان الحكم لصفة الطاعن وصلته بالبضاعة المفرج عن العملة من أجل استيرادها وعدم بيان سنده فيما انتهى اليه من اعتبار الطاعن مرتكباً للجريمة - أثره - قصور .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة عشر من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى تنص على أن :

« يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها عن شخص اعتبارى أو احدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته التضامنية معه عن العقوبات المالية التى يحكم بها » .

وكان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن وصلته بالبضاعة المفرج عن العملة من أجل استيرادها ولم يورد سنده فيما انتهى اليه من اعتبار الطاعن مرتكباً للجريمة .

ولما كان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التى يسأل عنها وكان سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التى أوجبت انطباق النص القانونى الذى دين بمقتضاه قصورا له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون وهو ما يتمتع له وجه الطعن ويعجز عن

محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا  
على نتائج الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه طعنه .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ٥٦٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ )

( قاعدة رقم ٣٩٧ )

### المبدأ :

جريمة عدم تقنين ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة من  
أجل استيرادها يتحقق بانقضاء اليوم الأخير من السنة أشهر التالية  
لاستعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم  
ما يثبت وصول البضائع - المسئول عن الجريمة - المستورد إن كان  
شخصا طبيعيا أو عن يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد إن  
كان شخصا اعتباريا .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المشار  
إليه قد نص فى مادته الخامسة على أن :

« يتم اثبات وصول الواردات التى يصرح بتحويل قيمتها عن طريق  
المصارف المرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبى وذلك وفقا للشروط  
والاوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص ، ونص فى مادته  
المادة عشر على أن يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورهما من  
شخص اعتبارى أو احدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام  
هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع  
مسئوليته التضامنية معه عن العقوبات المالية التى يحكم بها » ونصت  
المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ السالف  
الذكر ، الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ على أن  
يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التى أفرج

عن عملة أجنبية من أجل استيرادها في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر ،  
تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها ويقع هذا  
الالتزام على المستورد الذي طلب فتح الاعتماد أو تحويل القيمة ١٠٠٠ »

وكان مؤدى هذه النصوص أن جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول  
البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها تتحقق بانقضاء  
اليوم الأخير من السنة أشهر التالية لاستعمال الاعتماد المفتوح أو دفع  
القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع ، وأن  
المسئول عن الجريمة ذات المستورد ان كان شخصا طبيعيا أو من يثبت  
ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد ان كان شخصا اعتباريا ، ومن ثم  
فانه يجب كيما يستقيم القضاء بالادانة. في هذه الجريمة - فضلا عن بيان  
صدور الطلب لرفع الدعوى الجنائية المشار اليه آنفا - أن يثبت الحكم  
انقضاء ميعاد السنة أشهر الذى يقعون تقديم الدليل على وصول  
البضاعة خلاله ، وهو ما يقتضى بيان التاريخ الذى تم فيه استعمال  
الاعتماد أو دفع القيمة باعتباره التاريخ الذى يبدأ منه ذلك الاجل ،  
كما يجب أن يقيم الحكم الدليل - مردودا الى أصل ثابت فى الأوراق -  
على مسؤولية المتهم عن الجريمة سواء باثبت أنه هو المستورد أو أن  
مرتكب للجريمة هو من موظفى المستورد ان كان هذا من الأشخاص  
الاعتباريين .

( الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

( قاعدة رقم ٣٩٨ )

المبدأ :

المادة ٢/١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - الاجراء المنصوص عليه  
فيه هو فى حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره  
من الجهة المختصة - هو من البيانات الجوهرية فى الحكم - يلزم  
لسلامة الحكم أن ينص فيه على صدوره والا كان باطلا .

المحكمة : اذ كانت المادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦

بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى قد نعت على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو اللوائح المنفذة له أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينيبه ، وكان مؤدى هذا النص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الاجراء المنصوص عليه فيه هو فى حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة وهو من البيانات الجوهرية فى الحكم مما يلزم لسلامة الحكم أن ينص فيه على صدوره والا كان باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ثبوت صدور ذلك الطلب بالفعل ، واذا اغفل الحكم المطعون فيه النص فى أسبابه على صدور ذلك الطلب فانه يكون باطلا .

( الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

( قاعدة رقم ٣٩٩ )

المبدأ :

الجريمة المنصوص عليها فى المادة السادسة عشر للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى - عدم بيان الحكم صفة الطاعن وصلته بالبضاعة المفرج عن العمل من أجل استيرادها ومسند الحكم فى اعتبار الطاعن مرتكباً للجريمة - يعيب الحكم بالقصور .

المحكمة : اذ كانت المادة السادسة عشر من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى تنص على أن :

« يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها عن شخص اعتبارى أو احدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسؤوليته التضامنية معه عن العقوبات المالية التى يحكم بها » .

وكان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن وصلته بالبضاعة المفرج عن العملة من أجل استيرادها ولم يورد سنده فيما انتهى اليه من اعتبار الطاعن مرتكباً للجريمة ، وكان الواجب بنص المادة ٣١٠ من

قانون الاجراءات الجنائية أن يبين "الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التي يسأل عنها" . وكان مكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجب انطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه قصورا له الحذارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانونين تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه طعنه .

لما كان ما تقدم ، فإنه بتعيين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٥٠٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ )

( قاعدة رقم ٤٠٠ )

المبدأ :

مؤدى نص المادتين ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، والمادة رقم ٥٨ من لائحته التنفيذية أن المسئول عن جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول الإيضائع المفرج عن عملة اجنبية من أجل استيرادها هو ذات المستورد ان كان شخصا طبيعيا او من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد ان كان شخصا اعتباريا - وجوب أن يبين الحكم صفة الطاعن وصلته بالبضاعة وسنده فيها اعتبار الطاعن مرتكبا للجريمة .

المحكمة : اذ كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى - انذى طبقه الحكم فى حق الطاعن - قد نص فى المادة السادسة عشر منه على أن :

« يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها عن شخص اعتبارى او احدى الجهات الحكومية او وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص او الجهة او الوحدة مع مسئوليته القضائية معه عن العقوبات المالية التى يحكم بها » .

كما نصت المادة الثامنة والخمسين من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادي رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ على أن :

« يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها في ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها ، ويقع هذا الالتزام على المستورد الذي طلب فتح الاعتماد أو تحويل القيمة ... » .

وكان مؤدى هذين النصين أن المسؤول عن جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها هو ذات المستورد ان كان شخصا طبيعيا ، أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد ان كان شخصا اعتباريا ، ومن ثم فانه يجب أن يقيم الحكم للدليل - مردودا الى اصل ثابت فى الاوراق - على مسئولية المتهم عن الجريمة سواء باثبات أنه هو المستورد أو ان مرتكب الجريمة من موظفى المستورد ان كان من الاشخاص الاعتبارية ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن وصلته بالبضاعة المفرج عن العملة من أجل استيرادها ، ولم يورد سنده فيما انتهى اليه من اعتبار الطاعن مرتكبا للجريمة ، فانه يكون معيبا بالقصور - مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٧١٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦ )

( قاعدة رقم ٤٠١ )

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ معدلة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ - المصادرة تنصب على النقد الاجنبى المضبوط الذى كان محلا للجريمة التى دين الطاعن بها - مجرد حيازة النقد الاجنبى - أصبحت بموجب الفقرة الاولى من القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٦ غير معاقب عليها .



**المحكمة :** اذ كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريسة التعامل فى النقد الاجنبى عن غير طريق المصارف المعتمدة للتعامل فيه او الجهات المرخص لها فى ذلك قانونا ، وعاقبه بمقتضى المادتين ١ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ، وكانت المادة ١٤ من القانون المذكور المعدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على انه :

» ٠٠٠ وفى جميع الاحوال تضبط المبالغ والاشياء محل الدعوى ويحكم بمصادرتها ، فان لم تضبط حكم بغرامة اضافية تعادل قيمتها « .

لما كان ذلك ، وكان المفهوم من صريح هذا النص ان المصادرة تنصب على النقد الاجنبى المضبوط الذى كان محلا للجريمة التى دين الطاعن بها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان النقد الاجنبى الذى كان محلا للتعامل هو مبلغ عشرين الف دولار اوراقا نقدية وثلاثة آلاف دولار عبارة عن شيكات تم ضبطها ، كما أسفر تفتيش متجر الطاعن عن ضبط مبالغ من العملة المصرية والعملات الاجنبية المختلفة لم يكن لها صلة بالجريمة التى اخذ الطاعن بها .

لما كان ذلك ، وكانت مجرد حيازة النقد الاجنبى قد اوضحت بموجب الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ أنف الذكر غير معاقب عليها ، فان الحكم المطعون فيه اذ أطلق عقوبة المصادرة لتشمل جميع النقد المضبوط ، فانه يكون قد خالف القانون من هذه الناحية .

( الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩ )

( قاعدة رقم ٤٠٢ )

**المبدأ :**

يتوقف قبول الدعوى الجنائية فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام قانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى أو اللوائح المنفذة له أو

اتخاذ اجراء فيها على طلب يصدر من الجهة المختصة وهو من البيانات  
الجوهرية فى الحكم مما يلزم أن ينص فيه على صدوره والا كان الحكم  
باطلا .

المحكمة : لما كانت المادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦  
بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى قد نصت على أنه لا يجوز رفع الدعوى  
الجنائية بتسمية الى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون  
أو اللوائح المنفذة له أو اتخاذ اجراء فيها 'لا بناء على طلب الوزير  
المختص أو من ينيبه ، وكان مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة - أن الاجراء المنصوص عليه فيه هو فى حقيقته طلب  
يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة وهو  
من البيانات الجوهرية فى الحكم مما يلزم أن ينص فيه على صدوره،  
والا كان الحكم باطلا ، وأنه لا يعصمه من عيب هذا البطلان ثبوت  
صدور ذلك الطلب بالفعل واذا أغفل الحكم المطعون فيه النص فى اسبابه  
على مدى صدور ذلك الطلب من عنده فانه يكون باطلا .

( الطعن رقم ٤٩١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

( قاعدة رقم ٤٠٣ )

#### المبدأ :

١ - يجب لكى يستقيم القضاء بالادانة فى جريمة حبس العملات  
المعدنية أن يثبت انقضاء ميعاد الستة أشهر الذى يتعين تقديم الدليل  
عن وصول البضاعة خلاله .

٢ - يقتضى بيان التاريخ الذى تم فيه استعمال الاعتماد أو دفع  
القيمة باعتباره التاريخ الذى يحتسب منه ذلك الاجل .

٣ - يجب أن يقيم الحكم الدليل مردودا الى أصل ثابت فى

الاوراق وعلى مسئولية المتهم عن الجريمة سواء باثبات أنه هو المستورد أو أنه مرتكب الجريمة من موظفى المستورد ان كان من الاشخاص الاعتبارية .

**الحكمة :** وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله :

« وحيث ان حاصل الواقعة يخلص فى ان البنك الاهلى المصرى قد ابلغ بكتابه المؤرخ ١٩٨٥/٢/١٧ - مدير عام النقد ان المتهم لم يسدد قيمة الاستثمار رقم ٨٤/٦٧٧ وهى بمبلغ ٨١٠٤٦٠ مارك حيث ان الاتهام ثابت فى حق المتهم مما تضمنه كتاب البنك سالف الذكر وحيث انه قد ورد كتاب البنك المرفق والذى يتضمن ان المتهم قد سدد قيمة الاستثمار واصبح موضوعها منتهيا .

ولما كان المداد قد تم فى فترة لاحقة على وقوع الجريمة ومن ثم وتحقيقا للعدالة فان المحكمة ترى اسناد الاتهام وتوقيع العقوبة المقررة طبقا للقانون مع الايقاف ( ٢/٥٥ ، ٥٦ ع ) .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان قاصرا ، وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى والذى طبقه الحكم فى حق 'لطاعن - قد نص فى المادة الرابعة منه على أنه :

« لا يجوز استخدام النقد الاجنبى المصرح به لغير الغرض المخصص له ... » .

ونصت المادة الخامسة على أن :

« يتم اثبات وصول الواردات التي يصرح بتحويل قيمتها عن طريق المصارف المرخص لها بالتعامل في ائقند الارجنبى وذلك وفقا للشروط والالوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص » .

ونص فى المادة السادسة عشر على أن :

« يكون المسئول عن الجريمة فى حالة صدورها عن شخص اعتبارى أو احدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفى ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته القضائية معه من العقوبات المالية التي يحكم بها » .

كما نصت المادة الثامنة والخمسين من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ على أن :

« يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التي افرج عن عملة اجنبية من اجل استيرادها فى ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها ، ويقع هذا الالتزام على المستورد الذى طلب فتح الاعتماد أو تحويل القيمة ... » .

وكان مؤدى هذه النصوص ان جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة اجنبية من اجل استيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الاخير من الستة اشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع ، وان المسئول عن الجريمة هو ذات المستورد ان كان شخصا طبيعيا أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفى المستورد ان كان شخصا اعتباريا ، ومن ثم فانه يجب كيما يستقيم القضاء بالادانة فى هذه الجريمة ان يثبت الحكم انقضاء ميعاد الستة اشهر الذى يتعين تقديم الدليل عن وصول

البضاعة خلاله ، وهو ما يقتضى بيان التاريخ الذى تم فيه استعمال الاعتماد أو دفع القيمة باعتباره التاريخ الذى يحتسب منه ذلك الاجل ، كما يجب أن يقيم الحكم الدليل مردودا الى اصل ثابت فى الاوراق وعلى مسئولية المتهم عن الجريمة سواء باثبات أنه هو المستورد أو أنه مرتكب الجريمة من موظفى المستورد ان كان من الاشخاص الاعتبارية واذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا عن تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع القيمة وبالتالي فإنه لا يكون قد اثبت انقضاء الميعاد المحدد قانونا لتقديم وصول البضاعة ، كما لم يبين الحكم صفة الطاعن وصلته بالبضاعة المفرج عن العمل من اجل استيرادها ولم يورد سنده فيما انتهى اليه من اعتبار الطاعن مرتكب للجريمة ، فإنه يكون معيبا بالقصور مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

( الطعن رقم . ٥٥٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠ )

( . قاعدة رقم ٤٠٤ ) :

المبدأ :

إذا لم يبين الحكم نوع العملات المضبوطة لدى الطاعن وهل هى من العملات المطروحة للتداول من عدمه أو من العملات التذكارية ولم يبين مضمونه تقرير لجنة مك العملة ووجه استدلاله به فإنه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : من حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على مجرد قوله :

« وحيث أن الواقعة تخلص فيما جاء بالاوراق من أن المتهم قام بحبس العملات المعدنية المبينة بالاوراق وتقرير لجنة مك العملة والتفتيش المبينة بالاوراق » .

ثم خلاص الى التدليس على ثبوت الجريمة فى حق الطاعن .  
بقوله :

« وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم حيث أن العملات المضبوطة لديه عملة متداولة طبقا للتقرير وتم حبسها عن التداول ومن ثم يتعين عقابه لمواد الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للحقيقة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم لم يبين نوع العملات التي ضبطت لدى الطاعن وما اذا كانت من العملات المطروحة للتداول من عدمه أو من العملات التذكارية التي لا يباع قيمتها الاسمية ولم يبين مضمونه تقرير لجنة سك العملة ووجه استدلاله به فانه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على واقعة الدعوى والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن باوجه الطعن ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ٨٤٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٩ )

( قاعدة رقم ٤٠٥ )

#### المبدأ :

١ - توافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب .

٢ - المحكمة لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود الا ما نقيم عليه قضاها .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الضابط توجه الى المصرف الذي علم بان الطاعنين يزاولان فيه تعاملهما بالنقد الاجنبي وعرض عليهما شراء ثلاثين ألف دولار أمريكي

وأثناء احضار أحدهما لهذه العملة الأجنبية وحساب الآخر لقيمتها بالعملة المحلية ألقى القبض عليهما ومعهما مبالغ مختلفة من العملات الأجنبية والمحلية ، وبعد أن أورد الحكم صورة الواقعة على النحو المتقدم أقام على ثبوتها فى حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال الضابط وما ثبت فى محضر الضبط وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها ، ثم اطرح أقوال شاهدى النفى ، وعرض لما دفع به الطاعنان بشأن حالة التلبس قائلا :

« ان تظاهر الضابط بشراء العملة الأجنبية من الطاعنين حيث يزاولان تعاملهما متخذين من فرع أحد المصارف مقرا لذلك التعامل لا يعد اختلافا لحالة التلبس » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، كما أنه لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لمحكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان من المقرر كذلك ان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، فضلا عن أنه من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاؤها ، وفى عدم تعرضها لأقوال بعض من مثلوا فى التحقيقات ما يفيد اطراحها اطمئنانا منها للدلة التى بينها حكمها .

لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعنان بشأن الصورة التى اعتنقتها المحكمة لواقعة الدعوى والتفاتها عن الصورة التى قام عليها دفاعهما وتعويلها على أدلة الاثبات واطراحها أدلة النفى وما أثاره حصول

اختلاف. حالة التلبس. كل ذلك ينحل الى جدل موضوعي. لا يجوز  
اثارتها أمام محكمة النقض. \*

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قد نص في مادته  
الرابعة عشرة على أنه :

« وفي جميع الاحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم  
بمصادرتها » وذلك دون تمييز بين النقد الاجنبي والنقد المحلي ، فان  
الحكم المطعون فيه اذ قضى بمصادرة جميع المبالغ التي ضبطت مع  
الطاعنين لدى ضبطهما متلبسين بالتعامل بالنقد الاجنبي يكون قد طبق  
القانون على وجهه الصحيح ، ويكون نعى الطاعن على هذا الشأن على  
غير سند .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برميته يكون على غير اساس متعين  
الرفض موضوعا . \*

(. الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٨ )



الباب السابع  
نقض

الفصل الاول  
الخصوم في الطعن

الفصل الثاني  
اجراءات الطعن

الفصل الثالث  
المصلحة في الطعن

الفصل الرابع  
اسباب الطعن

الفصل الخامس  
ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام

الفصل السادس  
نظر الطعن امام المحكمة

الفصل السابع  
سلطة محكمة النقض

الفصل الثامن  
اثر الحكم في الطعن

الفصل التاسع  
مقوّم الطعن

الفصل العاشر  
مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### الخصوم فى الطعن

( قاعدة رقم ٤٠٦ )

المبدأ :

نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المسئول  
عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة  
ذاتها التى دين بها الطاعن - يتعين نقض الحكم بالنسبة اليهما معا .

( الطعن رقم ٤٨٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٩٨٩/٥/٤ )

( قاعدة رقم ٤٠٧ )

المبدأ :

لا يجوز الطعن فى الحكم الا من المحكوم عليه - عدم افصاح  
محام ادارة قضايا الحكومة فى التقرير بالطعن عن صفته فى الطعن فى  
الحكم - يكون الطعن قد قرر به من غير ذى صفة .

الحكمة : من حيث أنه لما كان من المقرر انه لا يجوز الطعن فى  
الحكم الا من المحكوم عليه ، وكان هذا الطعن قد قرر به من محام ادارة  
قضايا الحكومة لم يفصح - فى التقرير - عن صفته فى الطعن فى  
الحكم ، فان الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، ولا يغير من  
ذلك ان تكون اسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة من وزير

المالية بصفته الرئيس الاعلى لمصلحة الضرائب كمدع مدنى ما دام انه لم يثبت صراحة فى تقرير الطعن ان من قرر به كان نائباً عنه ، وذلك لما هو مقرر من ان تقرير الطعن هو ورقة شكلية من اوراق الاجراءات التى يجب ان تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الاجرائى ومن صدر منه على الوجه المعتبر قانوناً ، وانه لا تجوز تكملة اى بيان فى التقرير بحليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يكون الطعن قد افصح عن عدم قبوله شكلاً .

( الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥ )

( الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥ )

( قاعدة رقم ٤٠٨ )

المسألة :

تقرير اسباب الطعن بالنقض ورقة شكلية من اوراق الاجراءات يجب ان تحمل مقومات وجودها بان يكون موقعاً عليها من محام مقبول امام محكمة النقض - والا كانت باطلة .

المحكمة : لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، قد اوجبت ان يوقع اسباب الطعن الذى يرفع من غير النيابة العامة محام مقبول امام محكمة النقض ، وبهذا يكون المشرع قد دل على ان تقرير الاسباب ورقة شكلية من اوراق الاجراءات يجب ان تحمل مقومات وجودها بان يكون موقعاً عليها من محام مقبول امام محكمة النقض والا كانت باطلة وغير ذات اثر فى الخصومة .

( الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠ )

## ( قاعدة رقم ٤٠٤ )

### المبدأ :

إذا لم يفصح المقرر بالطعن في تقرير الطعن عن صفته في الطعن  
في الحكم فإنه يكون قرر به من غير ذي صفة .

المحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٣ أكتوبر  
سنة ١٩٨٦ ، وقد قرر المستشار المساعد بهيئة قضايا الدولة ... بالطعن  
فيه بطريق النقض بتاريخ ١ ديسمبر سنة ١٩٨٦ وأودعت - في اليوم  
ذاته - الأسباب التي بنى عليها الطعن موقعة من المستشار .... بهيئة  
قضايا الدولة .

لما كان ذلك ، وكان المقرر بالطعن لم يفصح في تقرير الطعن عن  
صفته في الطعن في الحكم ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير  
ذو صفة ، ولا يغير من ذلك أن تكون أسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد  
أنها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك  
كمدعى مدنى ما دام أنه لم يثبت صراحة في تقرير الطعن أن من قرر  
به كان نائباً عنه ، وذلك لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة  
شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها  
الأساسية باعتبارها المسند الوحيد الذي يشهد بصحور العمل الاجرائى  
عمن صدر عنه على الوجه المعتبر قانوناً ، فلا يجوز تكملة أى بيان  
في التقرير بدليل خارج عنه غير معتمد منه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض - كما  
رسمه القانون - هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة  
واتصالها به بناء على افصح ذى الشأن عن رغبته ، فإن عدم التقرير  
بالطعن على النحو المقرر قانوناً لا يجعل للطعن قائمة ، فلا تتصل به  
محكمة النقض ، ولا يغنى عن ذلك تقديم أسباب له -

واذ كان الثابت ان الطعن المائل وان اودعت اسبابه في الميعاد موقعة من مستشار بهيئة قضايا الدولة نائباً عن وزير المالية بصفته ، الا ان التقرير به وقد جاء غفلاً من هذه الصفة فانه يكون والعدم سواء .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن مع الزام الطاعن بصفته المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٣٧٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢١ )

( قاعدة رقم ٤١٠ )

### المبدأ :

الطعن بالنقض - المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مناط الحق في الطعن هو ان يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد اضر به - تخلف هذا الشرط - اثره - عدم جواز الطعن .

المحكمة : اذ كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض اذ اجازت للمحكوم عليه الطعن امام محكمة النقض في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح في الاحوال المنصوص عليها فيها . فقد افادت ان مناط الحق في ذلك الطعن هو ان يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد اضر به فاذا تخلف هذا الشرط - كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة اول درجة او فويت على نفسه استئنافه في ميعاده ، ولم يختصم امام محكمة ثانية درجة فلم تقضى ضده بشيء ما - فان طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز .

لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم بيانه ان الطاعنين الثانى والثالث لم يستأنفا حكم محكمة اول درجة بينما استأنفه الطاعن الاول

وحده فلم تفصل المحكمة الاستئنافية بغير استئنائه وبالتالي فلم يكن الطاعنان الذائي والثالث طرفا فى الحكم النهائى الصادر من محكمة ثانى درجة ، فانه يتعين - والحال كذلك - القضاء بعدم جواز الطعن المقدم منهما .

( الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦ )

( قاعدة رقم ٤١١ )

المبدأ :

يشترط لصحة العمل الذى يقوم به محامى القطاع العام ان يكون العمل قاصرا على الجهة التى يعمل بها - جزاء مخالفته - بطلان العمل - التوقيع على مذكرة باسباب الطعن بالنقض لغير الجهة التى يعمل بها يجعل هذا الطعن باطلا .

المحكمة : وحيث ان المحكوم عليه الاول ... قرر بالطعن فى الحكم بطريق النقض واودعت اسباب الطعن موقعة من الاستاذ .... المحامى فى حين انه محام لاحدى شركات القطاع العام - شركة مطاحن مصر العليا - كما يبين من كتاب نقابة المحامين بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٩٠ .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر بعد ان نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه فى اجل غايته اربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، اوجب فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة او يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على ان ورقة الاسباب ورقة شكلية من اوراق الاجراءات التى يجب ان تحصل بذاتها مقوماتها .

ولما كانت المادة الثانية من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه :

« مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها والا كان العمل باطلا » .

وهذا النعى يدل على أن الشارع قد وضع شرطا لصحة العمل الذى يقوم به المحامى الذى يعمل بالجهات الواردة بالنص هو أن يكون العمل قاصرا على الجهة التى يعمل بها ، ورتب جزاء على مخالفته بطلان العمل ومن ثم يكون التوقيع على مذكرة أسباب هذا الطعن باطلا لخروجه عن دائرة التخصيص التى حددها قانون المحاماة . وتكون ورقة الأسباب بحالتها - وهى ورقة من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والى التى يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها - ورقة عديمة الاثر فى الخصومة وتكون لغوا لا قيمة لها ، وإذا كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذى صفة بقيت غفلا من توقيع محام مقبول قانونا امام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن فان طعن الطاعن الاول بدوره يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ٢٣٤٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٤١٢ )

المبدأ :

سقوط الطعن - هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة اذا لم يقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن بطريق النقض - لا يرد الا على حكم نهائى - التقرير به لا يترتب عليه ايقاف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة التنفيذ .



المحكمة : حيث ان المادة ٤١ من قانون حالات واجراءات الطعن  
امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، اذ نصت على  
انه :

« يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة  
للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة فقد دلت على أن مسقوط  
الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ  
العقوبة اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن  
بطريق النقض لا يرد على حكم نهائى وأن التقرير به لا يترتب عليه -  
وفقا للمادة ٤٦١ من قانون الاجراءات الجنائية - ايقاف تنفيذ العقوبة  
المقيدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة التنفيذ .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن وفق ما افصحت عنه النيابة العامة  
لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة  
المحددة لنظر طعنه فيتعين الحكم بمسقوطه .

( الطعن رقم ١١٤٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠ )

( قاعدة رقم ٤١٣ )

المبدأ :

التوقيع على مذكرة اسباب الطعن بالنقض اذا وقعت من محام  
يعمل بالهيئات العامة او شركات القطاع العام باطلا وتكون ورقة الاسباب  
قد صدرت من غير ذى صفة وبقيت غفلا من توقيع محام مقبول قانونا  
امام محكمة النقض .

المحكمة : ومن حيث أن المحكوم عليها قررت بالطعن فى الحكم  
بطريق النقض واودعت اسباب الطعن موقعا عليها من الاستاذ .....  
المحامى ، فى حين انه محام لاحدى شركات القطاع العام وذلك حسبما  
هو ثابت بكتاب نقابة المحامين المؤرخ ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٩١ .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض بعد أن نصت  
على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه فى أجل غايته  
أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت فى فقرتها الاخيرة  
بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع اسبابها  
محام مقبول امام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون  
المشرع قد دل على أن ورقة الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات  
التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها .

ولما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة  
- المعدل بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٤ - والمعمول به من تاريخ نشره  
فى ١/٤/١٩٨٣ قد نص فى المادة الثامنة منه على الآتى :

« مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية  
لا يجوز لمحامى الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام  
والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون  
بها والا كان العمل باطلا » .

وهذا النص يدل على أن الشارع قد وضع شرطا لصحة العمل  
الذى يقوم به المحامى الذى يعمل بالجهات الواردة بالنص هو أن يكون  
العمل قاصرا على الجهة التى يعمل بها ورتب جزاء على مخالفته بطلان  
العمل ومن ثم يكون التوقيع على مذكرة اسباب هذا الطعن باطلا  
لخروجه عن دائرة التخصيص التى حددها قانون المحاماة وتكون ورقة  
الاسباب بحالتها - وهى من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم  
والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها - ورقة عديمة  
الآثر فى الخصومة وتكون لغوا لا قيمة لها .

واذ كان الثابت أن ورقة الاسباب قد صدرت من غير ذى صفة  
وبقيت غفلا من توقيع محام مقبول قانونا امام محكمة النقض حتى  
فوات ميعاد الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ٨٧٨٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/١٨ )

## ( قاعدة رقم ٤١٤ )

### المبدأ :

الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة الى الطاعن يتصل بباقى المحكوم عليهم الذين لم يقرروا بالطعن وكانوا طرفا فى الخصومة الاستئنافية ، فانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليهم جميعا وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧ )

## ( قاعدة رقم ٤١٥ )

### المبدأ :

١ - يكون الطعن قد قرر به من غير ذى صفة وعدم قبوله شكلا اذا لم يقدم المحامى اصل التوكيل الذى يخوله حق الطعن أو صورة رسمية له .

٢ - الصورة الضوئية للتوكيل أو التوكيل الصادر فى تاريخ لاحق لتاريخ الطعن لا تخول حق الطعن .

المحكمة : من حيث ان المحامى ..... قرر بالطعن نيابة عن المحامى ..... بصفة الاخير وكلا عن المحكوم عليه ، غير انه لم يقدم اصل التوكيل الذى يخوله حق الطعن أو صورة رسمية له ، بل قدم صورة ضوئية غير معتمدة ، كما قدم صورة رسمية لتوكيل آخر صدر فى تاريخ لاحق لتاريخ التقرير بالطعن .

لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما ينتهى اليه تقديره ، وليس لغيره أن يباشر عنه هذا الحق الا اذا كان نائبا

عنه بحكم القانون ، أو موكلا عنه - عند التقرير بالطعن - توكيلا  
يخوله ذلك ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، ويتعين  
الحكم بعدم قبوله شكلا .

( الطعن رقم ١١٦٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٦٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣ )

( قاعدة رقم ٤١٦ )

**المبدأ :**

طعن بطريق النقض حق شخصى لمن صدر الحكم ضده - ليس لغيره  
أن يباشر هذا الحق عنه الا اذا كان نائبا عنه قانونا أو موكلا منه توكيلا  
يخوله ذلك ، فاذا قدم المحامى توكيلا صادرا له من وكيل المحكوم ضده  
غير أنه لم يقدم التوكيل الصادر من المحكوم ضده لوكيله لبيان ما اذا  
كان يجهز له توكيل عام للطعن بالنقض .

المحكمة : من حيث ان المحامى ..... قرر بالطعن بالنقض بصفته  
وكيلا عن المحكوم ضده ، « المدعى بالحقوق المدنية » ، وقدم توكيلا  
صادرا له من وكيل المحكوم ضده ، غير أنه لم يقدم التوكيل الصادر  
من المحكوم ضده « المدعى بالحقوق المدنية » لوكيله لبيان ما اذا كان  
يجب له توكيل عام للطعن بالنقض .

اما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية  
والمواد المدنية التابعة لها حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه  
او لا يمارسه حسبما ينتهى اليه تقديره ، وليس لغيره أن يباشر عنه  
هذا الحق الا اذا كان نائبا عنه بحكم القانون ، أو موكلا منه توكيلا  
يخوله ذلك ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، ويتعين  
الحكم بعدم قبوله شكلا مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ )

## ( قاعدة رقم ٤١٧ )

### المبدأ :

يكون الطعن قد قرر به من غير ذي صفة اذا قرر به المحامي بوصفه نائباً عن الطاعن ولم يقدم التوكيل للتثبيت من صفة المقرر ويقضى بعدم قبوله شكلاً ومصادرة الكفالة .

المحكمة : من حيث أن المحامي ..... قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته نائباً عن الطاعنين الثاني والثالث ، بيد أن التوكيلين اللذين قرر بالطعن بمقتضاهما لم يقدما للتثبيت من صفة المقرر . وكان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره ان ينوب عنه في مبادئه الا اذا كان موكلاً منه توكيلاً يخوله ذلك الحق ، فان هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنهما شكلاً ومصادرة الكفالة .

( الطعن رقم ٢٤٥٣ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٢/٢٨ )

## ( قاعدة رقم ٤١٨ )

### المبدأ :

١ - صدور حكم حضوري نهائي - لا يتوقف قبول طعنه بالنقض على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابياً .

٢ - الطعن بالنقض لا يكون الا ممن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه .

المحكمة : ومن حيث أن من المقرر أنه متى كان الحكم قد صدر حضورياً نهائياً بالنسبة الى الطاعن فان مركزه في الدعوى يكون قد

حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنـه على  
الاعتراض في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم  
عليه غيابيا .

لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض لا يكون الا ممن كان  
طرفا في الحكم المطعون فيه .

ولذات الطاعنة الاولى قد ورد طعنها على الحكم الصادر في  
المعارضة الاستئنافية المرفوعة من الطاعنين الاخرين ، والذي لم تكن  
هي نظرا قية ، قانه يتعين الحكم بعدم جواز طعنها والزامها بالمصروفات  
المدنية مع مصادرة الكفالة .

( الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧ )

### ( قاعدة رقم ٤١٩ )

#### المبدأ :

١ - لا يحول الحكم بعدم قبول الطعن شكلا دون رفع طعن تال عن  
الحكم ذاته .

٢ - يتعين التقرير بعدم قبول الطعن اذا لم يقدم الطاعن اسباب  
طاعنه خلال الاربعين يوما من تاريخ علمه الرسمي او اليقيني بالحكم .

المحكمة : من حيث إنه لما كان مفاد ما نصت عليه المادة ٣٨ من  
قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من انه :

« اذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز باية حال لمن رفعه ان يرفع  
طعنا آخر عن الحكم ذاته لاي سبب ما » .

ان مناط الحكم بعدم جواز الطعن اللاحق هو صدور الحكم في

الطعن السابق المرفوع من الطاعن نفسه عن الحكم ذاته قاضيا برفض الطعن موضوعا ، بحيث لا يحول الحكم بعدم قبول الطعن شكلا دون رفع طعن ثالث عن الحكم ذاته ، وكان الطاعن قد سبق أن قرر بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه ذاته وقيد طعنه برقم ١٠٦٨ لسنة ٥٥ القضائية ، وقررت هذه المحكمة منعقدة بهيئة غرفة مشورة بجللسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ عدم قبوله لعدم ايداع اسبابه ، فان الطعن المائل المرفوع عن الحكم ذاته يكون جائزا .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر فى معارضة الطاعن الاستئنافية باعتبارها كان لم تكن بتاريخ ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ ، ولم يقرر المحكوم عليه بالطعن بالنقض الا فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٨٦ وقدم اسباب طعنه فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ أى بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وقد أرفق الطاعن بأسباب طعنه شهادة مرضية مؤرخة ١١ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ تفيد مرضه بالتهاب رئوى حاد مع ارتفاع فى درجة الحرارة مما يلزم عنه الراحة التامة فى الفراش مدة لا تقل عن اسبوعين من التاريخ المذكور لتحرير الشهادة ، وقد تعطل بهذا المرض عذرا منعه من الحضور بجللسة المعارضة الاستئنافية التى صدر بها الحكم المطعون فيه .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن برفض صحة عذر مرضه الذى يترتب عليه أن يبدأ ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب من اليوم الذى يعلم فيه رسميا او يقينيا بالحكم ، قد تحقق علمه اليقيني فى يوم ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٨٦ الذى قرر فيه بالطعن ، ومع ذلك فانه لم يقدم اسباب طعنه الا فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ متجاوزا - متارخيا العلم اليقيني - ميعاد الاربعين يوما المنصوص عليه فى المادة ٣٤ المشار إليها ، فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن والزام الطاعن المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٤٢٠ )

المبدأ :

١ - التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية  
لا يقترن فيهما أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

٢ - التوقيع على ورقة الاسباب بتوقيع ثنائى تعذر الوقوف على  
ما اذا كان من المحامين المقبولين امام محكمة النقض وعدم حضوره  
ليقدم ما يفيد قبوله تكون باطلة .

المحكمة : من حيث ان المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
بشان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض بعد ان نصت على  
وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه فى أجل غايته اربعون  
يوما من تاريخ النطق به ، اوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى  
الطعنين التى يرفعها المحكوم عليهم ان يوقع أسبابها محام مقبول امام  
محكمة النقض ، ولا كانت موقعة من غير ذى صفة ولغوا لا قيمة له .

لما كان ذلك ، وكان المحكوم عليه وان قرر بالطعن فى الحكم  
بطريق النقض واودعت أسبابه فى الميعاد ، الا أن الاستاذ . . . المحامى  
الذى وقع الاسباب باسمه الثنائى قد تعذر الوقوف على ما اذا كان من  
المقبولين امام محكمة النقض - وفق ما جاء بكتاب نقابة المحامين  
المرفق - كما لم يحضر ليقدم ما يفيد قبوله امام هذه المحكمة - ومن ثم  
فان ورقة الاسباب تكون وكأنها خلو من التوقيع المعتبر قانونا ، وبالتالي  
تكون باطلة وغير ذى اثر فى الخصومة .

لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال  
المحكمة به وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد  
موقعة من محام مقبول امام محكمة النقض هو شرط لقبوله ، وان التقرير  
بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما  
مقام الآخر ولا يغنى عنه ، فانه يتعين عدم قبول الطعن شكلا .

( الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٨ )



( قاعدة رقم ٤٢١ )

المبدأ :

نقض - اذا لم يعرف التوقيع الموجود على مذكرة اسباب الطعن فانها تعتبر معدومة الاثر فى الخصومة وغير مقبولة شكلا .

المحكمة : من حيث انه يبين من الاطلاع على مذكرة اسباب الطعن انها وان كانت تحمل ما يشير الى صدورها من الاستاذ . . . . المحامى الا انها وقعت بامضاء غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ، ولم يحضر الطاعن او احد عنه لتوضيح صاحب هذا التوقيع .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد اوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم ان يرتفع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على ان ورقة تقرير الاسباب ورقة شكلية من اوراق الاجراءات فى الخصومة والتى يجب ان تحمل مقومات وجودها بان يكون موقعا عليها من محام مقبول امام محكمة النقض والا كانت باطلة وغير ذات اثر فى الخصومة .

لما كان ذلك ، وكان البين مما سبق ان مذكرة اسباب الطعن - والتى لم يعرف موقعها تعتبر معدومة الاثر فى الخصومة ومن ثم يكون الطعن قد افترق مقوماته شكلا .

لما كان ذلك ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن فلا سبيل الى التصدى لقضاء الحكم فى موضوعه مهما شابه من عيوب بفرض وقوعها ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

( الطعن رقم ٧٣٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٣ )

( قاعدة رقم ٤٢٢ )

المبدأ :

الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم عليه يمارسه أو لا يمارسه حسبما ينتهى اليه تقديره وليس لغيره أن يباشر عنه هذا الحق الا اذا كان نائبا عنه بحكم القانون أو موكلا منه  
توكيلا يخوله ذلك .

( الطعن رقم ٧٥٠٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٩٠٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤ )

( الطعن رقم ٢٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١ )

( قاعدة رقم ٤٢٣ )

المبدأ :

عدم اطمئنان المحكمة الى صحة عذر الطاعن الذى حال بينه وبين التقرير بالطعن بالنقض خلال الميعاد المقرر يجعل الطعن غير مقبول  
شكلا .

المحكمة : لما كان الطاعن قد اعتصم بعذر المرض كسبب حال بينه وبين التقرير بالطعن بالنقض خلال الميعاد المقرر وأرفق بأسباب طعنه شهادة تفيد مرضه ، وكانت هذه المحكمة لا تطمئن الى صحة عذر الطاعن المستند للشهادة المذكورة ، فان الطعن يكون قد جاء بعد الميعاد المقرر قانونا متعينا عدم قبوله شكلا .

( الطعن رقم ٢٩٥٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٦ )

( قاعدة رقم ٤٢٤ )

المبدأ :

طعن بالنقض - التقرير به لا يترتب عليه ايقاف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية - سقوطه في حالة عدم تقدم الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن .

المحكمة : من حيث أن المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اذ نصت على أنه :

« يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة فقد دلت ذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد الا على حكم نهائى وأن التقرير به لا يترتب عليه وفقاً للمادة ٤٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية ايقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة للتنفيذ .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن وفق ما افصحت عنه مذكرة نيابة النقض الجنائى المرفقة لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المتضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيتعين الحكم بسقوطه مع الزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٥١٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣١ )

( قاعدة رقم ٤٢٥ )

المبدأ :

١ - التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله .

٢ - التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه بما يستوجب ايداع التقرير بأسباب الطعن فى نفس الميعاد المقرر للطعن .

المحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بجلسة ١٩٩٠/١/١٧ من محكمة جنابات بورسعيد وقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض فى ١٩٩٠/١/٢٤ غير أنه لم يقدم تقرير أسباب طعنه الا فى ١٩٩٠/٢/٢٧ أى فى اليوم الحادى والاربعين .

ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد نصت على أن ميعاد الطعن وايداع الاسباب التى بنى عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى .

لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيهما أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه بما يستوجب ايداع التقرير بأسباب الطعن فى نفس الميعاد المقرر للطعن .

ولما كان النائب أن الطاعن وان قرر بالطعن بالنقض فى الحكم فى الميعاد القانونى الا أن أسباب الطعن لم تقدم الا بعد قوات الميعاد فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

( الطعن رقم ٩١٠٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٧ )

## الفصل الثانى

### اجراءات الطعن

( قاعدة رقم ٤٢٦ )

#### المبدأ :

يكون الطعن بالنقض غير مقبول شكلا اذا خلا من الاسباب التى بنى عليها واكتفى بالاحالة الى اسباب مودعة فى طعن آخر عن حكم آخر .

المحكمة : حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٥ نقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٥ وقدم فى التاريخ ذاته مذكرة بأسباب طعنه موقعة من الاستاذ . . . المحامى الذى اقتصر فيها على القول بأنه يستند فى اسباب طعنه الى الاسباب التى اوردها المرحوم . . . . . المحامى فى أسباب طعنه على الحكم السابق صدوره من نفس الدائرة بهيئة أخرى فى ذات الدعوى ، والمضى بنقضه والاحالة بتاريخ ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٢ دون أن يورد بيان هذه الاسباب .

لما كان ذلك ، وكان الطعن قد خلا من الاسباب التى بنى عليها ، ولا يقوم مقام هذا البيان الاحالة الى اسباب مودعة فى طعن آخر ، وعن حكم لخر ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا ، مع مصادرة الكفالة .  
( الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٦ )

## المبدأ :

١ - يكون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن باطلا اذا حضر الطاعن جلسة المعارضة الاستئنافية ولم يحضر فى الجلسة المؤجلة لعدم تمكن المتهم من ابداء دفاعه بالجلسة التى حددت لنظر المعارضة .

٢ - ميعاد الطعن فى الحكم الباطل يبدأ من تاريخ اعلان الطاعن به او علمه به رسميا .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق انه حدد لنظر: معارضة الطاعن الاستئنافية جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٢ وتأجل نظرها فى حضوره لجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨٢ وفيها لم يحضر الطاعن وصدر قرار المحكمة بتأجيل نظر المعارضة لجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٢ وفيها صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن - فى حين انه كان متعينا على المحكمة ان تنظر فى موضوع الدعوى وتحكم فيه ما دام ان المتهم - الطاعن - قد حضر فى اول جلسة حددت لنظر معارضته وأنه تخلف بعد ذلك .

وكان يبين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى ان الطاعن لم يعلن بالجلسة الاخيرة فان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد جاء باطلا اذ لم يمكن المتهم من ابداء دفاعه بالجلسة التى حددت لنظر المعارضة فى الحكم الغيابى الاستئنافية لمسبب لا يد له فيه وهو نظرها فى جلسة لم يعلن بها .

لما كان ذلك ، وكان ميعاد الطعن فى مثل هذا الحكم الباطل لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الطاعن به او علمه به رسميا وكان لا يوجد بالاوراق ما يدل على اعلانه بالحكم او علمه به رسميا الا فى يوم التقرير بالطعن فى

١٤ من أغسطس سنة ١٩٨٧ قطعته يكون مقبولا شكلا ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقي أوجه النعى .

( الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )

( قاعدة رقم ٤٢٨ )

المبدأ :

يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا اذا كانت مذكرة اسباب الطعن لم توقع من محام مقيد امام هذه المحكمة ولا يجدى ذكر اسم المحامي مكتوبا بالالة الكاتبة .

المحكمة : من حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٥ من مايو سنة ١٩٨٥ فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض في ٢٤ من يونية سنة ١٩٨٥ ، وقدمت مذكرة باسباب الطعن في ذات التاريخ مثبتا فيها اسم أحد المحامين المقبولين امام النقض مكتوبا بالالة الكاتبة دون ان تحمل المذكرة ثمة توقيع له .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تنص في فقرتها الاخيرة على وجوب توقيع اسباب الطعن المرفوع من غير النيابة العامة من محام مقيد امام محكمة النقض ، وكان يبين مما سبق ان مذكرة اسباب الطعن لم يثبت توقيعها من محام مقيد امام هذه المحكمة ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا مع مصادرة الكفالة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر .

( الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠ )

## المبدأ :

الطعن بالنقض - مواعيد الطعن - تجاوز المواعيد فى حالة المرض  
عدم اطمئنان المحكمة لعذر الطاعن لتقديمه شهادة طبية خالية من تاريخ  
تحريرها وتوقيع الطبيب غير واضح، ولا اختصاصه الطبى مما ينم عن  
عدم جديتها - عدم قبول الطعن شكلا .

المحكمة : من حيث ان الحكم المطعون عليه قد صدر بتاريخ  
١٩٨٥/١١/٢٧ حضوريا بقبول استئناف الطاعن شكلا وبرفضه  
موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض فى  
٢٣ من ابريل سنة ١٩٨٦ وقدم اسباب طعنه فى هذا التاريخ عينه ،  
متجاوزا فى التقرير بالطعن وايداع الاسباب الميعاد المنصوص عليه فى  
المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات  
الطعن امام محكمة النقض - وهو اربعون يوما - واعتذر الطاعن بمرض  
زعم انه حال دون حضوره الجلسة المحددة للنطق بالحكم المطعون فيه  
ودون الطعن فيه فى الميعاد ، وتساند الطاعن فى ذلك العذر الى شهادة  
طبية ورد بها انه : « كان يعانى من اكتئاب نفسانى ولازم فراشه  
من ١٩٨٥/١١/٢٥ لغاية ١٩٨٦/٤/٢٢ » وقد خلت الشهادة من  
تاريخ تحريرها .

لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة لا تطعن الى صحة عذر الطاعن  
المستند الى تلك الشهادة ، لانها لا تشير الى ان الطبيب الذى حررها كان  
يقوم بعلاجه فى الفترة التى حددت الشهادة مبدأها ونهايتها كما ان  
توقيع الطبيب عليها غير واضح ، ولم يبين بها نوع اختصاصه الطبى  
الذى يخوله علاج المرض المذكور فيها ، مما ينم عن عدم جديتها .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض ويودع  
اسبابه الا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون محسوبا من تاريخ صدور



الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول ، فان الطعن يكون مفضحا عن عدم قبوله شكلا .

( الطعن رقم ٩١٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦ )

( قاعدة رقم ٤٣٠ )

#### المبدأ :

١ - امتداد ميعاد الطعن وايداع الاسباب مشروط بان تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم ايداع الحكم الصادر بالبراءة خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

٢ - الشهادة التي يعتد بها هي التي تصدر بعد انقضاء ثلاثين يوما كاملة .

٣ - الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وايداع الاسباب لا تكون مجدية في امتداد الميعاد .

المحكمة : من حيث ان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ١٩٨٧/٣/٢٣ ببراءة المطعون ضده من تهمة الاشتراك في تزوير محررين رسميين - فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٦ وأودعت أسباب طعنها في ذات التاريخ وأرفقت بها شهادة صادرة من قلم كتاب نيابة طنطا الكلية بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٤ تفيد ان الحكم لم يرد في ١٩٨٧/٤/٢٣ ، وشهادة اخرى صادرة من القلم ذاته في ١٩٨٧/٧/١٤ تتضمن ان الحكم ورد في ذلك اليوم .

ولما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تقرر بالطعن في الميعاد ولم تودع الاسباب الا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى - ولا يجديها فى تبرير مجاوزتها هذا الميعاد استنادا الى الشهادتين ساتفتى البيان ، ذلك أن امتداد ميعاد الطعن وايداع الاسباب المنصوص عليه فى تلك الفقرة مشروط على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ذاتها بان تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم ايداع الحكم الصادر بالبراءة من قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وعندئذ يقبل الطعن واسبابه خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان الطاعنة بايداع الحكم قلم الكتاب ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التى يعتد بها هى هذا المقام هى التى تصدر بعدم انقضاء ثلاثين يوما كاملة وأن الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وايداع الاسباب لا تكون مجدية فى امتداد الميعاد ، واذ كان ذلك وكانت الشهادتان المقدمتان من الطاعنة محررين بعد انقضاء الميعاد المحدد بالفقرة الاولى - المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فضلا عن أن الشهادة الاولى لا تنفى ايداع الحكم قبل ١٩٨٧/٤/٢٣ كما ان الشهادة الثانية ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ ايداع الحكم وهو ما لم تعد الشهادة لاثباته فان هاتين الشهادتين لا تكسبان الطاعنة حقا فى امتداد الميعاد ، ولا يغير من ذلك ما هو مؤشر به على هامش الحكم من تاريخ وروده فى ١٩٨٧/٢/١٤ لان التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدى بدوره - على ما جرى به قضاء محكمة النقض فى نفى حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى .

لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة الطاعنة لم تقر بالطعن بالنقض وتقديم اسباب طعنها الا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون ، فانه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

( الطعن رقم ٤٦٩٥ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٨٩/١١/١٩ )

## ( قاعدة رقم ٤٣١ )

### المبدأ :

التقرير بالطعن الذى رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، ولا يغنى عنه أى إجراء آخر .

( الطعن رقم ٧٥٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣ )

( الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢ )

## ( قاعدة رقم ٤٣٢ )

### المبدأ :

اعتذار الطاعن بأن المرض حال بينه وبين التقرير بالطعن وتقديم اسبابه فى الميعاد مستدلا بشهادة طبية بمرضه لم تطمئن اليها المحكمة فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٥ ولم يقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤ كما لم يقدم اسباب طعنه الا فى يوم ١٩٨٥/١٢/٥ متجاوزا فى التقرير بالطعن وتقديم الاسباب فى الميعاد القانوني الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات ولجاءات الطعن أمام محكمة النقض وقد اعتذر الطاعن بأن المرض حال بينه وبين التقرير بالطعن وتقديم اسبابه فى الميعاد واستدل على ذلك بشهادة طبية تشير الى مرضه فى الفترة من ١٩٨٥/١١/٢٣ وحتى ١٩٨٥/١٢/٣ بالتهاب رئوى ونصح بالراحة التامة ، ولما كانت هذه المحكمة لا تطمئن

الى صحة ما ذهب اليه الطاعن وتطرح الشهادة الطبية سالفة الذكر وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم اسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد فى القانون فان الطعن يكون غير مقبول شكلا مع مصادرة الكفالة .

( الطعن رقم ٤٤٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٩ )

( قاعدة رقم ٤٣٣ )

المبدأ :

تقرير المسجون بشخصه بالطعن فى الحكم بطريق النقض وعدم ايداع الاسباب فى الميعاد المحدد يكون طعنه غير مقبول شكلا .

المحكمة : من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنائيات الاسماعيلية حضوريا بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ بعاقبة المحكوم عليه ٠٠٠٠ بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والزمته المصروفات الجنائية - وتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٨٩ قرر المحكوم عليه بشخصه من سجنه بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض - بيد ان الاسباب قدمت فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٩ متجاوزا بذلك فى ايداع الاسباب الميعاد المحدد فى القانون .

لما كان ذلك ، وكانت الاوراق قد خلت من قيام عذر لدى المحكوم عليه بغير تجاوزه الميعاد فان الطعن يكون غير مقبول شكلا عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٥٣٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٩ )

( قاعدة رقم ٤٣٤ )

المبدأ :

من المقرر انه وان كان ميعاد الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره الا

أن ذلك علته افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه بحيث  
إذا انتفت هذه العلة لعدم اعلان الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم ،  
فإن الميعاد لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدوره .

( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩ )

( قاعدة رقم ٤٣٥ )

#### المبدأ :

إذا تقرر الطعن وقدمت أسباب الطعن ووقع عليه بتوقيع غير  
واضح يتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبه وصفته فيكون غير مقبول الا اذا  
كان مرفوعا من النيابة العامة .

المحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٦ من  
نوفمبر سنة ١٩٨٥ فقررت المحكوم عليها بالطعن فيه بطريق النقض في  
٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ ثم قدمت أسباب الطعن في ذات التسايرخ  
موقعا عليها بتوقيع غير واضح يتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبه  
وصفته ، ولم تحضر الطاعنة أو احد عنها لتوضيح هذا الامر .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤ من قانون حالات واجراءات  
الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - تنص  
في فقرتها الاخيرة على وجوب توقيع أسباب الطعن المرفوع من غير  
النيابة العامة من محام مقبول امام محكمة النقض ، فإنه يتعين التقرير  
بعدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة تطبيقا للمادة ٢/٣٦ من القانون  
سالف الذكر .

( الطعن رقم ٥٤٧٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٥٠١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٤ )

( قاعدة رقم ٤٣٦ )

المبدأ :

الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لاحد أن ينوب عنه فى مباشرته الا اذا كان موكلا عنه توكيلا ثابتا يخوله هذا الحق ، او كان ينوب عنه فى ذلك قانونا .

المحكمة : من حيث أن المحامى . . . . . قد قرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم المطعون فيه بصفته وكيلا عن المحكوم عليهم بيد أن سند الوكالة بذلك لم يقدم لهذه المحكمة .

لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لاحد أن ينوب عنه فى مباشرته الا اذا كان موكلا عنه توكيلا ثابتا يخوله هذا الحق او كان ينوب عنه فى ذلك قانونا ، فان الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير دى صفة .

( الطعن رقم ٤٨٨٨ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

( قاعدة رقم ٤٣٧ )

المبدأ :

عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا تغنى عنه تقديم اسباب الطعن .

المحكمة : من حيث أن المحكوم عليه . . . . . وان قدم الاسباب فى الميعاد الا أنه لم يقرر بالطعن بالنقض .

ولما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصاله به بناء على اقصاح ذى الشأن عن رغبتة فيه ، فان عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قاتمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا تغنى عنه تقديم اسباب له ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهذا الطاعن .

( الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٢/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٤٣٨ )

### المبدأ :

يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا اذ ليس للطاعنين أن يطلبوا من محكمة الاحالة الرد على دفاع لم يبد امامها .

المحكمة : يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الاوراق ان الطاعنين وان كانا قد اثارا فى المحاكمة الاولى دفعهما ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس ، الا ان ايا منهما لم يثر فى دفاعه لدى محكمة الاحالة شيئا يتصل بهذا الامر ، او ما يشير الى تمسكهما بدفاعهما السابق فى شأنه ، ومن ثم لا يكون لهما أن يطلبوا من المحكمة الاخيرة الرد على دفاع لم يبد امامها ، ولا يغير من ذلك ان نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بالحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، لان هذا الاصل المقرر لا يتناهى الى وسائل الدفاع التى لا مشاحة فى ان ملاك الامر فيها يرجع لولا واخيرا الى المتهم وحده يختار منها - هو او المدافع عنه - ما يناسبه ويتسعه مع خطته فى الدفاع ويبدع منها ما قد يرى - من بعد - انه ليس كذلك ، ومن هذا القبيل مسلك الطاعنين فى الدعوى فى المحاكمة الاولى ولدى محكمة الاحالة .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه لم ياخذ الطاعنين بالوصف المشدد الوارد بالبند (١) من الفقرة الاولى من المادة

١١٢ من قانون العقوبات ( صفة الامناء على الودائع ) وانما اخذهما بالفقرة الاولى من تلك المادة وحدها ، فان منعى الطاعن الثانى فى هذا الشأن لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٢٢٤٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٤٣٩ )

المبدأ :

صدور حكم بالبراءة - طعن النيابة بطريق النقض وايداعها -  
الاسباب متجاوزة المواعيد بسبب عدم ايداع الحكم قلم كتاب المحكمة  
التي اصدرته وقدمت تاييدا لذلك شهادة سلبية وأخرى بتاريخ الايداع فان  
الطعن واسبابه يكون مقبولا اذا اودع خلال عشرة ايام من تاريخ ابلاغه  
به بايداع الحكم قلم الكتاب .

المحكمة : من حيث ان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه  
صدر حضوريا فى ١٠ من مايو سنة ١٩٨٧ - ببراءة المطعون ضده من  
جريمة احرار جواهر مخدر بقصد الاتجار - فقررت النيابة العامة بالطعن  
فيه بطريق النقض واودعت الاسباب بتاريخ ٢٨ من يولية سنة ١٩٨٧ -  
متجاوزة بذلك - فى الطعن وتقديم الاسباب - الميعاد القانونى الذى  
حدده المادة ١/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات  
واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، مبررة هذا التجاوز بان الحكم  
لم يودع بقلم كتاب المحكمة التي اصدرته الا بتاريخ ٢٥ من يولية سنة  
١٩٨٧ وقدمت تاييدا لذلك شهادة سلبية من نيابة الجيزة الكلية تتضمن  
ان الحكم لم يودع ملف القضية حتى يوم ١٠ من يونية سنة ١٩٨٧ كما  
قدمت شهادة اخرى تتضمن ان ذلك الحكم اودع ملف القضية بتاريخ  
٢٥ من يولية سنة ١٩٨٧ .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون  
سالف الذكر تنص على أنه :

» ومع ذلك اذا كان الحكم صادرا بالبراءة وحصل الطاعن على



شهادة بعدم ايداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، يقبل الطعن واسبابه خلال عشرة ايام من تاريخ ابلاغه بايداع الحكم قلم الكتاب » .

وكانت النيابة العامة قد قررت بالطعن بالنقض وقدمت الاسباب فى الميعاد المنصوص عليه فى تلك الفقرة ، كما استوفى الطعن اوضاعه المقررة قانونا ، فانه يكون مقبولا شكلا .

( الطعن رقم ٤٧٢٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١ )

( قاعدة رقم ٤٤٠ )

المبدأ :

اذا كان علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يسرى الا من ذلك اليوم .

( الطعن رقم ٧٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١١ )

( قاعدة رقم ٤٤١ )

المبدأ :

عرض النيابة العامة للقضية على المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى ميعاد الاربعين يوما المبينة بالمادة ٣٤ - تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة .

**المحكمة :** ومن حيث أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة ، عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حسانات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مشفوعة بمذكرتها سألقة الإشارة انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به حضورياً من إعدام المحكوم عليه ، دون إثبات تاريخ تقديمها للتعرف عما إذا كان قد روعى عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من القانون المشار إليه ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها ودون التقييد بمبنى الراى الذى تضمنه النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد أو بعد فواته ، ومن ثم فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلاً .

( الطعن رقم ٣٠١٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٧٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٩ )

( الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٨ )

( الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩ )

( قاعدة رقم ٤٤٢ )

**المبدأ :**

التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض وإتصالها به بناء على إفصاح ذوى الشأن عن رغبته فى ذلك .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن النية العامة لم تقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم ، وكان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إفصاح ذوي الشأن عن رغبته في ذلك ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب للطعن ، ومن ثم يكون طعن النيابة العامة غير مقبول شكلاً .

( الطعن رقم ٣٠١٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٧٣٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٤ )

( الطعن رقم ٤٤٨٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥ )

( الطعن رقم ٦٠٩٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١ )

( قاعدة رقم ٤٤٣ )

المبدأ :

١ - يبطل الطعن إذا أغفل التوقيع على الأسباب أو وقعت من غير صاحب الشأن أو من محام غير مقبول أمام محكمة النقض .

٢ - إذا كان الطعن مرفوع من النيابة العامة فيجب أن يوقع أسبابه رئيس النيابة على الأقل .

٣ - إذا كان الطعن موقعا من نائب بهيئة قضايا الدولة المعادل لدرجة وكيل نيابة فتكون ورقة الأسباب وقعت من غير صاحب الشأن .

المحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٧ فقرر الاستاذ . . . . . النائب بهيئة قضايا الدولة الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ نيابة عن السيد

وزير المالية بصفته مدعيا بالحق المدني ، وقدمت اسباب الطعن فى ذات اليوم موقعا عليها من الاستاذ المقرر .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد نصت فى فقرتيها الثالثة والرابعة على انه اذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة فيجب ان يوقع اسبابه رئيس نيابة على الاقل واذا كان مرفوعا من غيرها فيجب ان يوقع اسبابه محام مقبول امام محكمة النقض وعلة ذلك هى دقة الطعن بالنقض ووجوب ابتناؤه على اسباب قانونية خالصة ، ويقتضى ذلك ان يحرها او على الاقل يقرها ويوقع عليها شخص ذو خبرة قانونية كافية ، ويعلل ذلك ايضا بالحرص على وقت محكمة النقض وجهدها بحيث لا ينفقان الا فى فحص اسباب جدية ومن نوع ما تختص به المحكمة وهو ما لا يحسن تقديره الا من له الخبرة السابقة ، وقد ورد فى المذكرة الايضاحية لقانون النقض العلة فى ذلك هى حصر الطعون فى نطاق لا يدخله الا ذوو التجربة والمران ، واغلاقه فى وجه غيرهم تحقيقا للصالح العام وتوفيرا للجدية فى هذه الطعون .

لما كان ذلك ، ولما كان الموقع على مذكرة الاسباب فى الطعن المائل بدرجة نائب بهيئة قضايا الدولة وهى التى تعادل درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٨٦ الخاص باعضاء ادارة قضايا الدولة والجدول الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ بالمقارنة لذات الجدول المائل والملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، ومن ثم فلا يعد ممن ورد ذكرهم بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٣٤ سالفة الذكر او صفته مماثلة لصفاتهم .

ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الاسباب او توقيعها ممن لم يرد ذكرهم فى الفقرتين الثالثة والرابعة المتقدم ذكرهما ، بتقدير ان ورقة الاسباب من أوراق الاجراءات الصادرة فى الخصومة والتى يجب ان يكون موقعا عليها من

صاحب الشأن ، والا عدت ورقة عديمة الاثر فى الخصومة وكانت لغوا  
لا قيمة له .

لما كان ما تقدم ، فان ورقة الاسباب تكون قد وقعت من غير صاحب  
الشأن مما يفصح عن عدم قبول الطعن شكلا .

( الطعن رقم ١٢٢٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٠ )

( قاعدة رقم ٤٤٤ )

#### المبدأ :

من المقرر أن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى  
يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذى  
يشهد بصدور العمل الاجرائى عن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا فلا  
يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

( الطعن رقم ٩٠٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

( الطعن رقم ٤٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧ )

( قاعدة رقم ٤٤٥ )

#### المبدأ :

تجاوز ميعاد الاربعين يوما المبينة بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٦٩ لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة .

المحكمة : ومن حيث أن النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية  
المناظرة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات  
الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة

بمذكرة انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به حضوريا من اعدام المحكوم عليه ، دون اثبات تاريخ تقديمها للتعرف عما اذا كان قد روعى عرض القضية فى ميعاد الاربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من القانون المشار اليه ، الا انه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها ودون التقييد بمبنى الراى الذى تضمنته النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد أو بعد فواته، ومن ثم فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلا .

( الطعن رقم ٤٥٧٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٦/ ١٩٩٠ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٥٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٢٩/ ١٩٨٩ )

( الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٦/١٣/ ١٩٨٩ )

( الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/١٦/ ١٩٨٩ )

( الطعن رقم ٦٠٩٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٢٠/ ١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٤٤٦ )

المبدأ :

التقرير بالطعن بالنقض - هو مناط اتصال المحكمة به - تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله .

المحكمة : من حيث أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجب فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون

التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة  
النقض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو  
مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في  
الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم  
أسبابه يكونان معا وحده اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر  
ولا يغنى عنه ، وكان المحكوم عليه الاول . . . . . وأن قرر بالطعن بالنقض  
في الميعاد الا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ، كما أن المحامي . . . الموقع  
على مذكرة أسباب طعن المحكوم عليه الثاني . . . وعلى ما يبين من كتاب  
نقابة المحامين المرفق - غير مقبول أمام محكمة النقض ، فإن الطعن  
المقدم منهما يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ٤٧٧١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٧٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٩ )

( الطعن رقم ٢٧٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥ )

( الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠ )

( الطعن رقم ٤٧٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠ )

( الطعن رقم ٢٤٥٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢ )

( الطعن رقم ٤٨٤٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٥ )

( الطعن رقم ٦٠٦٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨ )

( قاعدة رقم ٤٤٧ )

المبدأ :

مرض المحامي عن الطاعن - لا تأثير له في الميعاد المحدد في  
القانون للطعن .

المحكمة : لما كان قد تبين أن المحكوم عليه . . . . . وأن قرر بالطعن  
بطريق - في السجن - في الميعاد القانوني الا أنه قدم

أسباب طعنه بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ عن حكم صدر ضده حضوريا بتاريخ ٢٧ من أكتوبر ١٩٨٨ - متجاوزا بذلك الميعاد النصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فان الطعن المقدم منه يكون غير مقبول شكلا ، ولا ينفذ للطاعن في تجاوزه الاجل المعين قانونا لتقديم أسباب الطعن ما تعطل به المحامي مقدم الأسباب من مرضه ، لان ذلك - بفرض صحته - لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد ، لما هو مقرر من أن مرض المحامي عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن لان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامي عنه ، فاذا لم يقدم أسباب الطعن الا بعد الميعاد فلا يقبل الاعتذار عن التأخير بمرض المحامي .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين رفض الطلب .

( الطعن رقم ١٥٠٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٤٤٨ )

المبدأ :

خلو ورقة الأسباب من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض يجعلها عديمة الأثر في الخصومة ولفوا لا قيمة له .

المحكمة : من حيث انه لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة ان يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكانت أسباب هذا الطعن قد حملت توقيعاً منمويًا الى المحامي .... الذي نفى صدور هذا التوقيع منه ، ومن ثم فان ورقة الأسباب تكون قد خلت من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض مما يجعلها عديمة



الأثر فى الخصومة ولغوا لا قيمة له فيتعين الحكم بعدم قبول الطعن  
شكلا .

( الطعن رقم ١١٢٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣ )

( قاعدة رقم ٤٤٩ )

المبدأ :

عرض النيابة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برايتها  
فى الحكم دون اثبات تقديمها فى ميعاد الاربعين يوما لا يترتب عليه  
عدم قبول عرض النيابة فى الاحكام الصادرة بالاعدام .

المحكمة : ومن حيث ان النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه  
القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برايتها فى الحكم ، عملا  
بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، دون اثبات تقديمها فى ميعاد  
الاربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت فيها اقرار  
الحكم ، الا انه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول النيابة ، بل ان محكمة النقض  
تتصل بالدعوى - ما دام الحكم صادرا فيها حضوريا بالاعدام - بمجرد  
عرضها عليها وتفصل فيها لتمتتين - من تلقاء نفسها - ما عسى ان يكون  
قد شاب الحكم من اخطاء او عيوب ، ويستوى فى ذلك ان يكون عرض  
النيابة فى الميعاد او بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة  
لهذه القضية .

ومن حيث ان المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام  
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه :

« مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كن الحكم صادرا حضوريا  
بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة  
النقض مشفوعة بمذكرة برايتها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة

٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة شكلية وموضوعية ، وتقضى بنقض الحكم اذا كن مبني على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله أو شاب بطلان أو وقع في الاجراءات بطلان اثر فيه غير مقيدة - في ذلك - باوجه الطعن أو مبنى الراى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الاحكام .

( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/٦ )

( قاعدة رقم ٤٥٠ )

#### المبدأ :

اوجب القانون بالنسبة للطعون المرفوعة من غير النيابة العامة ان يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض والا كانت صادرة من غير ذى صفة يكون معه الطعن غير مقبول شكلا .

المحكمة : من حيث أن المحكوم عليه وأن قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض ، واودعت اسباب الطعن في الميعاد ، الا أن الاستاذ... المحامى الذى وقع الاسباب من غير المقبولين امام محكمة النقض حسبما يبين من كتاب نقابة المحامين المرفق .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد اوجبت في فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير 'لنيابة العامة ان يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض ، والا كانت موقعة من غير ذى صفة ولنفا لا قيمة له ، ولما كان الثابت أن ورقة الاسباب قد صدرت من غير ذى صفة على نحو ما تقدم ، فإن 'طعن يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ٦١٣٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٩ )

## ( قاعدة رقم ٤٥١ )

### المبدأ :

البطلان جزاء اغفال التوقيع على الاسباب او على توقيعها من محام غير مقبول امام محكمة النقض .

المحكمة : ومن حيث أن الطاعن الثانى - ... - قرر بالطعن فى الحكم بطريق النقض واودعت اسباب الطعن موقعة من الاستاذ .... المحامى فى حين أنه من غير المقبولين أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن وايداع اسبابه فى أجل غايته اربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه أوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع اسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الاسباب أو على توقيعها من محام غير مقبول أمام محكمة النقض ، بتقرير أن ورقة الاسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتى يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها - من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض - والا عدت ورقة عديمة الاثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له .

ولما كان البين من افادة نقابة المحامين المؤرخة ١٩٩٠/٤/١٧ - المرفق صورة طبق الاصل منها بملف الطعن - أن المحامى الموقع على مذكرة الاسباب ليس من المقبولين أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن فانه يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .

( الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/١/١٧ )

## ( قاعدة رقم ٤٥٢ )

### المبدأ :

١ - اذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز باية حال لمن رفعه ان يرفع طعنا آخر عن الحكم ذاته لاي سبب ما .

٢ - التقرير بالمعارضة فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم واثبات تاريخ الجلسة التى حددت لنظرها فيه اعلانا لها ولو كان التقرير من وكيل .

المحكمة : من حيث أن البين من الاوراق ان الطاعن سبق له ان قرر بالطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه ، وقضى فى طعنه ذاك بعدم قبوله تأسيسا على عدم تقديم مذكرة أسباب الطعن .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٨ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن :

« اذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز باية حال لمن رفعه ان يرفع طعنا آخر عن الحكم ذاته لاي سبب ما » .

وكان الطعن الاول قد قضى بعدم قبوله شكلا ولم يقض برفضه موضوعا ، فان الطعن المائل وهو الطعن الثانى على الحكم ذاته يكون جائزا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر فى الثالث عشر من اكتوبر سنة ١٩٨٣ وقضى باعتبار معارضة الطاعن الاستثنائية كان لم تكن ، فقرر بالطعن عليه بالنقض - فى الطعن المسائل - فى الرابع والعشرين من اغسطس سنة ١٩٨٦ وفى الولحد والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٨٧ اودع مذكرة بأسباب طعنه ، متجاوزا - فى التقرير بالطعن

وايداع الاسباب - الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فانه يتعين التقرير بعدم قبول طعنه والزامه المصاريف المدنية . ولا يغير من ذلك ، ما يثيره الطاعن باسباب طعنه من عدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والتي اجلت اليها المعارضة - التي قرر بهسا وكيله - من جلسة سابقة تخلف حو عن حضورها ، ذلك ان البين من المفردات المضمومة ان تاريخ الجلسة التي حددت لنظر معارضة الطاعن الاستئنافية هو ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ ، وهي الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقد اثبت ذلك التاريخ بتقرير المعارضة التي قرر بها وكيل الطاعن في ٢٣ من مايو سنة ١٩٨٢ ، وهو ما يعتبر اعلانا للطاعن بتلك الجلسة عملا بالمادة ٤٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ التي اعتبرت التقرير بالمعارضة في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم واثبات تاريخ الجلسة التي حددت لنظرها فيه اعلانا لها ولو كان التقرير من وكيل .

( الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٤ )

( قاعدة رقم ٤٥٣ )

### المبدأ :

يكون الطعن بالنقض غير مقبول شكلا اذا لم تودع اسباب الطعن في خلال اربعون يوما من تاريخ صدور الحكم الحضورى دون قيام عذر يبرر تجاوز هذا الميعاد .

المحكمة : من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ ، فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ - فى الميعاد - بيد ان الاسباب التي بنى عليها طعنه لم تودع الا بتاريخ ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٨ .

لما كان ذلك ، وكان ايداع الاسباب قد تم بعد فوات الميعاد المحدد لذلك فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو اربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى - دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد ، فانه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون المشار اليه .

( الطعن رقم ٥٣٢٨ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٥/٨ )

### ( قاعدة رقم ٤٥٤ )

#### المبدأ :

١ - التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله .

٢ - التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

المحكمة : من حيث ان المحكوم عليه وان قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد الا انه لم يقدم اسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من ان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الاخر ولا يغنى عنه .

( الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/٥/٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/١/١٧ )

- ( الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١ )  
 ( الطعن رقم ٤٣٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٥ )  
 ( الطعن رقم ٢٥٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٥ )  
 ( الطعن رقم ٢٩٢٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥ )  
 ( الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )

#### ( قاعدة رقم ٤٥٥ )

#### المبدأ :

نقض - مذكرة أسباب الطعن المقدمة اذا كانت موقعة من محام  
 بتوقيع غير واضح يتعذر قراءته ومعرفة صاحبه وعدم حضوره او أحد  
 عنه لتوضيح صاحب التوقيع - عدم قبول الطعن شكلا .

المحكمة : من حيث أن الطاعن الاول وان قرر بالطعن بالنقض  
 في الميعاد الا انه لم يقدم اسبابا لطعنه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان التقرير بالطعن بالنقض هو  
 مناط اتصال المحكمة به ، وان تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن في  
 الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم  
 أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا  
 يغنى عنه ، فان الطعن بالنقض المقدم من الطاعن الاول يكون غير  
 مقبول شكلا .

وحيث انه يبين من الاطلاع على مذكرة أسباب الطعن المقدمة من  
 الطاعن الثانى انها موقع عليها بتوقيع غير واضح بحيث يتعذر قراءته  
 ومعرفة اسم صاحبه ، ولم يحضر انطاعن كما لم يحضر أحد عنسه  
 لتوضيح صاحب التوقيع الوارد على تلك المذكرة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص فى فقرتها الاخيرة على وجوب توقيع أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة العامة من محام مقيد أمام محكمة النقض ، وكان يبين مما سبق أن أسباب الطعن لم تثبت توقيعها من محام مقيد أمام هذه المحكمة ، فان الطعن المقدم من الطاعن الثانى يكون غير مقبول شكلا .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين القضاء بعدم قبول طعن كل من الطاعنين شكلا والزامهما بالمصاريف المدنية .

( الطعن رقم ١٠٧٠٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٦٠٣٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢١ )

( الطعن رقم ١٠٩١٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٩ )

( قاعدة رقم ٤٥٦ )

المبدأ :

نقض - يكون الطعن غير مقبول شكلا اذا قرر به بعد الميعاد دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد .

المحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ وقدمت أسباب الطعن بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٩ بيد أن المحكوم عليه لم يقرر على الحكم بالطعن بطريق النقض الا بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢١ أى بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد بما يتعين معه عدم قبول الطعن شكلا .

( الطعن رقم ١٠٩١٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٩٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

( الطعن رقم ٣١٣٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩ )



( قاعدة رقم ٤٥٧ )

المبدأ :

لا يجوز اثارة أى دفع يقتضى تحقيقا موضوعيا لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعنة لم تثر بها ما تدعيه من وجود نقص فى تحقیقات النيابة العامة من ان المضبوطات خاصة بشخص آخر ، ومن ثم فلا يحل لها من بعد - ان تثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، اذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .

لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى استخلاصا من الاوراق والتحقيقات التى تمت فيها على اساس ان احراز الطاعنة للمواد المخدرة المضبوطة مجردا من قصد الاتجار ثم اورد مؤدى اقوال الشهود كما هى قائمة فى الاوراق .  
( الطعن رقم ٨٣٤٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٤٥٨ )

المبدأ :

نقص - يحكم بعدم قبول الطعن شكلا اذا لم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض ولم يقدم اسباب طعنه فى خلال ٤٠ يوم من تاريخ الحكم المطعون فيه دون قيام عذر يبرر تجاوز هذا الميعاد .

المحكمة : من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٤ من ابريل سنة ١٩٩٠ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض الا فى الخامس

من يونية سنة ١٩٩٠ كما لم يقدم اسباب طعنه الا فى السادس من يونيه سنة ١٩٩٠ متجاوزا فى التقرير بالطعن وايداع الاسباب الميعاد المنصوص -فيه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض وهو اربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد . فانه يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .

( الطعن رقم ١١٥٠٩ لسنة ٦٠٠ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٤٥٩ )

المبدأ :

نقض - تعطيل سيارة محامى الطاعن لا يصح فى القانون اعتباره من قبيل الظروف القاهرة التى من شأنها أن تحول دون تقديم مذكرة الاسباب فى الميعاد .

الحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٣ مايو سنة ١٩٩٠ - أى فى الميعاد القانونى - غير أنه لم يقدم أسباب طعنه الا بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٩٠ متجاوزا بذلك الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

وكان البين من ملف الطعن أن محامى الطاعن قد تقدم بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٩١ بطلب الى السيد المستشار رئيس محكمة النقض أثبت به أنه توجه يوم الخميس ٢٨ من يونيه سنة ١٩٩٠ الى نيابة كفر الشيخ لايداع مذكرة اسباب هذا الطعن الا أن تصادما بين سيارتين بطريق القاهرة كفر الشيخ ادى الى غلق الطريق امام السيارات لمدة ساعتين ، فوصلا الى نيابة كفر الشيخ فى الواحدة والنصف مساء ولم يجد بالنيابة سوى السيد ٠٠٠٠ الموظف بها ، وعلم منه أن 'الخزينة قد

أغلقت وأنه لن يتمكن من سداد الرسم المقرر وتسلم منه مذكرة الاسباب وطلب منه الحضور يوم السبت ٣٠ من يونيو سنة ١٩٩٠ لسداد الرسم واستكمال باقى الاجراءات وضم ملف الطعن أيضا صورة ضوئية للمذكرة قدمها محامى الطاعن لرئيس نيابة كفر الشيخ الكلية بتاريخ ١٢ من يولييه سنة ١٩٩٠ بذات المعنى ، وصورة رسمية من المحضر رقم ٢٣٦٦ سنة ١٩٩٠ ادارى قسم كفر الشيخ محرر بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٩٠ ردد فيه محامى الطاعن ما ضمنه مذكرته لرئيس النيابة واذ مثل السيد ٠٠٠٠ أمين قلم الحفظ بنيابة كفر الشيخ الكلية - قرر أن المحامى حضر فعلا الى النيابة الساعة ١٢:٣٠ مساء يوم الخميس ٢٨ من يونيو سنة ١٩٩٠ لايداع اسباب الطعن ولم يكن بالنيابة سواه ، وأنه لم يتمكن من ايداع الاسباب لانصراف الموظف المختص الساعة ١١:٣٠ صباحا وسفره الى بلدته وأيضا لعدم سداد الرسم المقرر لقلق الخزينة الساعة ١٢:٣٠ مساء ، كما قرر الموظف المذكور بعدم تواجد أحد أعضاء النيابة فى ذلك الوقت .

لما كان ذلك ، وكان الاصل أن الطعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتأه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم المراد الطعن عليه فى خلال الميعاد الذى حدده وتقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا والتى هى شرط لقبول الطعن وتعد لاحقة بتقرير الطعن ويكونان معا وحدة اجرائية لا يغنى أحدهما عن الآخر ، فان على من قرر بالطعن أن يثبت ايداع اسباب طعنه قلم الكتاب فى خلال الميعاد الذى حدده القانون للتقرير بالطعن والا كان الطعن غير مقبول شكلا .

ولما كان القانون وان لم يشترط طريقا معيناً لاثبات تقديم أسباب الطعن فى قلم الكتاب فى الميعاد القانونى الا أن ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفى القسـلم المذكور لاستلام اسباب الطعون ورصدها حال تقديمها فى السجل المذكور

بأرقام متتابعة مع اثبات تاريخ ورقم الايداع على الاسباب المقدمة  
'اتها وتسليم مقدمها ابصلا من واقع السجل مثبتا للايداع اصطيانا لهذه  
العملية الاجرائية من كل مثير يساير مراعى الشارع من اثبات حصول  
هذا الاجراء بالاوضاع التى رسمها نذلك ، وكان المعمول عليه فى هذا  
الشان هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع .

ولما كان الطاعن وان قرر بالطعن فى الميعاد القانونى باشهاد رسمى  
فى قلم الكتاب ، الا انه لم يراع فى تقديم اسباب طعنه الاصول المعتادة  
المثبتة لحصول الايداع بقلم الكتاب ولم يقدم ما يدل على سبيل القطع  
واليقين بحصوله فى الميعاد القانونى - كما يدعى - ولا يغير من ذلك  
ما قدمه محامى الطاعن بملف الطعن اذ انه لو صحت مزاعمه لسجلها  
فى اليوم ذاته - ٢٨ يونيه سنة ١٩٩٠ فضلا عن ان الموظف آنف الذكر  
لم يرد على لسانه انه تسلم مذكرة اسباب الطعن عن محامى الطاعن يوم  
٢٨ يونيه سنة ١٩٩٠ .

لما كان ذلك وكان من المقرر ان تعطيل السيارة التى استقلها محامى  
الطاعن الى مقر المحكمة لا يصح فى القانون اعتباره من قبيل الظروف  
القاهرة التى من شأنها ان تحول دون تقديم مذكرة الاسباب فى الميعاد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ١٢٩٧٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٤٦٠ )

## المبدأ :

١ - نقض - التقرير بالطعن هو مناط اتمنال المحكمة به وان تقديم  
الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط  
لقبوله - التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية  
لا يقوم فيها احدهما مقام الاخر ولا يغنى عنه .

٢ - إذا قدمت مذكرة بالاسباب وكانت غفلا من توقيع المحامي المقبول أمام محكمة النقض وظلت كذلك حتى فوات مواعيد الطعن ( ٤٠ يوما من تاريخ الحكم ) فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ولا يقدح فى ذلك حضور المحامي وتقريره بانها صادرة عنه .

**المحكمة :** من حيث أن المحكوم عليهما الاول والثانى ... و ... وأن قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد الا أنهما لم يقدما أسبابا لطعنهما فمن ثم يكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر فى ٧ من مارس سنة ١٩٩٠ فقرر المحكوم عليهما الثالث والسادس ... و ... الطعن عليه بالنقض فى ١١ من مارس سنة ١٩٩٠ وقدمت فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٩٠ مذكرة بأسباب طعنهما لم يوقع فى أصلها أو صورها حتى فوات ميعاد الطعن

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ الحكم أوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض، وبهذا التخصيص على الوجوب فقد دل الشارع على أن تقرير الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لان التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكديله هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الاسباب بتقرير أن ورقة الاسباب من أوراق الاجراءات

الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الاثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له .

ولما كانت ورقة الاسباب المقدمة من المحكوم عليهما الثالث والسادس قد بقيت غفلا من توقيع محام مقبول امام هذه المحكمة حتى فوات ميعاد الطعن فانه تعين الحكم بعدم قبول طعنيهما شكلا ولا يقـدح فى ذلك حضور المحامى المنسوب اليه صدور ورقة الاسباب عنه وتقريره بانها صدرت عنه ما دامت الورقة قد بقيت غفلا من توقيعـه حتى فوات ميعاد الطعن .

( الطعن رقم ١٢٧٥١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩ )

### الفصل الثالث

#### المصلحة في الطعن

( قاعدة رقم ٤٦١ )

المبدأ :

لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم - إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الاصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن خلو الحكم من ذكر دفاع المدعى بالحق المدني وطلباته لا يكون مقبولا .

( الطعن رقم ١٥٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٩٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

( قاعدة رقم ٤٦٢ )

المبدأ :

المصلحة هي مناط الطعن كما هي مناط الدعوى .

المحكمة : لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن دعوى الحقوق المدنية مرفوعة من المجنى عليها ..... التي حضرت بالجلسة فإن نص الحكم المطعون فيه في منطوقه على الزام الطاعن بأن يؤدي التعويض المؤقت للولى الطبيعي على المجنى

عليها لا يخل بأن ذلك التعويض مقضى به للاخيرة والتي استوفى الحكم ومحضر الجلسة بيانها . فضلا عن ذلك فإنه لما كانت المصلحة هي مناط الطعن كما هي مناط الدعوى ، وكان الزام الطاعن بإداء التعويض للولى الطبيعى على المجنى عليها - بهذه الصفة ليس من شأنه المساس بمصلحة الطاعن فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم فى هذا الصدد .

( الطعن رقم ٤٥٠٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٤٦٣ )

المبدأ :

المصلحة شرط لازم فى كل طعن - انتفاؤها لا يكون الطعن مقبولا .

المحكمة : ان الحكم وقد قضى بعقوبة الرد قبل الطاعن دون غيره ممن تكررهم ، وكانت المصلحة شرطا لازما فى كل طعن فان انتفت لا يكون الطعن مقبولا ، وكان لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم المطعون فيه من عدم ادخال اولاده وزوجته ومن تدعى ٠٠٠ وعدم تحديد قدر استفادتهم من الكسب غير المشروع ما دام الحكم لم يذهب الى أنهم قد استفادوا من هذا الكسب وانتهى الى ملكية الطاعن وحده لكل ما اثبتته من اموال .

( الطعن رقم ٢٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٤٦٤ )

المبدأ :

الاصل هو عدم جواز الطعن بطريق النقض الا فى الاحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتي انتهى بها الدعوى أما القرارات والاوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها الا بنص - قرارات مجلس تأديب المحامين - مدى اختصاص محكمة النقض بنظرها .



المحكمة : وحيث أنه لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نظمت طرق الطعن فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح مما مفاده أن الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض وهو طريق استثنائى - الا فى الاحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتي انتهت بها الدعوى اما القرارات والاوامر فانه لا يجوز الطعن فيها الا بنص .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٦ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أنه يفصل فى الطعون فى قرارات مجلس تاديب المحامين مجلس يؤلف من أربعة من مستشارى محكمة النقض تعيينهم جمعيتهم العمومية كل سنة ومن النقيب او وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة وللمحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين ولا يجوز أن يشترك فى المجلس أحد أعضاء مجلس التاديب الذى أصدر القرار المطعون فيه والقرار الذى يصدر يكون نهائيا .

لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر من مجلس تاديب المحامين وقد حددت المادة ١١٦ سالفه الذكر الهيئة التى تفصل فى الطعون فى قرارات هذا المجلس ، ولما كانت هذه المحكمة - محكمة النقض - بتشكيلها المتقدم ليست مختصة بنظر الطعن المقدم من الطاعن فى القرار المطعون فيه فإن الطعن فى القرار المطعون فيه يكون غير جائز .

( الطعن رقم ٢٤٧٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٣٠ )



## الفصل الرابع

### أسباب الطعن

( قاعدة رقم ٤٦٥ )

#### المبدأ :

لا يجوز الطعن بطريق النقض في شأن قصور الحكم الابتدائي  
ما دام الحكم المطعون فيه قد ألغاه وإنشأ أسباباً جديدة .

المحكمة : لما كان ما يثيره الطاعنان في شأن قصور الحكم  
الابتدائي عن إيراد مؤدى أقوال الشاهد الذى عول عليه في الادانة مردود  
بأنه نعى موجه الى حكم محكمة أول درجة ، وهو ما لا يجوز الطعن فيه  
بطريق النقض ما دام الحكم المطعون فيه قد ألغاه وإنشأ لنفسه أسباباً  
جديدة .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصلاً عن  
عدم قبوله موضوعاً .

( الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٨ ق. - جلسة ١٣/٦/١٩٨٩ )

( قاعدة رقم ٤٦٦ )

#### المبدأ :

يجب لقبول وجه الطعن - أن يكون واضحاً ومحدداً .

المحكمة : اذ كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون  
واضحاً ومحدداً . ولما كان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه مخالفته  
الحكم للثابت في الأوراق فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون  
مقبولاً .

( الطعن رقم ١٥٣٣٩ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٩ )

## ( قاعدة رقم ٤٦٧ )

### المبدأ

ليس ثمة ما يمنع قانونا من تدارك المحكمة ما فاتها من النظر فى امر المحكوم عليهما مع الطاعن اللذان لم يقدمنا طعننا معه .

**المحكمة :** وحيث أنه لما كانت هذه المحكمة حين قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقضه والاحالة قد فاتها أن تنظر فى امر المحكوم عليهما مع الطاعن ولم يقدمنا طعننا اعمالا لمقتضى نص المسادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وليس ثمة ما يمنع قانونا من تدارك ذلك .

لما كان ذلك وكان الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم بالنسبة للطاعن ... يتصل بالمحكوم عليهما الاخرين ... و ... ولم يطعنا بالنقض على الحكم مما يستوجب نقض الحكم فيه والاعادة بالنسبة لهما ايضا .

( الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦ )

## ( قاعدة رقم ٤٦٨ )

### المبدأ :

ايداع الاسباب بعد الميعاد - دون قيام عذر تجاوز هذا الميعاد - عدم قبول الطعن شكلا .

**المحكمة :** لما كان ذلك ، وكان ايداع الاسباب قد تم بعد فوات الميعاد المحدد لذلك فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى - دون قيام عذر يبرر تجاوز هذا الميعاد ، فانه يتعين

القضاء بعدم قبول الطعن شكلا عملا بنص انفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون المشار اليه .

( الطعن رقم ٩٣٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧ )

( قاعدة رقم ٤٦٩ )

المبدأ :

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

( الطعن رقم ٨٢٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١ )

( قاعدة رقم ٤٧٠ )

المبدأ :

تفصيل اسباب الطعن ابتداء - مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة .

المحكمة : من المقرر أن تفصيل اسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لاول وهلة موطن العيب الذي شاب الحكم . واذا كان الطاعن قد ارسل القول دون أن يكشف عن أوجه الدفاع التي ضمنها مذكرته وعاب على الحكم عدم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى وهل تعتبر من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن تعرض لها وترد عليها أم انها من قبيل الدفاع الموضوعي

الذى لا يستلزم من المحكمة رد' خاء فان ما يثيره الطاعن فى حسدا  
الصدد يكون غير مقبول .

( الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٩٠ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٨٩ )

( قاعدة رقم ٤٧١ )

المبدأ :

تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح ان يكون سببا للطعن  
على الحكم كما انه لا يحق للطاعن ان ينعى على المحكمة قعودها عن  
اجراء لم يطلبه منها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان تعيب الاجراءات السابقة على  
المحاكمة لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم كما انه لا يحق للطاعن  
ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلبه منها وكان البين من  
محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن دان ما به على التحقيقات  
قصورها الا انه لم يطلب من المحكمة استكمالها ومن ثم فلا يقبل منه اثاره  
شئ من ذلك امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٩/٥/١٩٩١ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٤٨٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٤/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/٧/١٩٩٠ )

( الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٦/٦/١٩٨٩ )

( الطعن رقم ١٤١٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٨/١/١٩٩٢ )

## الفصل الخامس

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام

( قاعدة رقم ٤٧٢ )

المبدأ :

المخالفات - الاحكام الصادرة في المخالفات طبقا للمادة ١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض .

المحكمة : لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادرة في المخالفات التي عرفتها المادة ١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بأنها الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد اقصى مقدارها على مائة جنيه . وكانت لجريمة انتى رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن ودانه بها الحكم المطعون فيه معاقبا عليها بالمادة ١٧٠ من قانون للعمل الصادر بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن :

« يعاقب صاحب العمل أو المدير المسئول عن المنشأة التي يخالف حكما من احكام الباب الثالث بشأن علاقات العمل الفردية والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات » .

وكان مفاد ذلك ان تلك الجريمة مخالفة ومن ثم يكون الطعن غير جائز ومنصحا عن عدم قبوله وهو ما يتعين التقرير به مع مصادرة الكفالة .

( الطعن رقم ٨٧٧٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٠ )

( قاعدة رقم ٤٧٣ )

**المبدأ :**

القصور في التسبيب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

( الطعن رقم ٦٠٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨ )

( قاعدة رقم ٤٧٤ )

**المبدأ :**

من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتباره المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

( الطعن رقم ٣٤٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩ )

( قاعدة رقم ٤٧٥ )

**المبدأ :**

العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا .

المحكمة : اذ كانت العبرة في قبول الطعن - كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وكان الشأن في هذه الدعوى أنها اقيمت على الطاعن على أساس أن التهمة المسندة اليه جنحة فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون جائزا .

( الطعن رقم ٦٣٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ )



(قاعدة رقم ٤٧٦ ) :

المبدأ :

لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة  
• جائزا

المحكمة : اذ كانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه لا يقبل  
الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة  
جائزا ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أنها خلت مما يفيد اعلان  
الطاعنين بالحكم المطعون فيه ، وكان الاعلان هو الذي يفتح به باب  
المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها قانونا عملا بالمادة ٣٩٨ من  
قانون الاجراءات الجنائية ، فان باب المعارضة في هذا الحكم يكون لما يزل  
مفتوحا ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير مقبول .

( الطعن رقم ٤٥٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٥٩٤٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١ )

( قاعدة رقم ٤٧٧ )

المبدأ :

الطعن بطريق النقض فيما عدا حق النيابة العامة والمدعى بالحقوق  
المدنية والمسئول عنها الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة  
الجنائيات في غيبة المتهم بجناية - لا يجوز الا في الاحكام النهائية  
الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح اعمالا لنص المادتين  
٣٠ ، ٣٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر  
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ٤٥٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٤١٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٨ )

( قاعدة رقم ٤٧٨ )

المبدأ :

لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ، ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا عملا بالمادة ٣٢ من القانون ذاته ، ذلك بأن الطعن بطريق النقض ليس طريقا عاديا للطعن في الاحكام ، وانما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع الا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الاحكام النهائية في القانون ، ولا يجوز ملوك هذا الطريق الا حين تكون قد استنفدت كافة طرق الطعن العادية التي سنّها الشارع لاصلاح ما يشوب الاحكام من الاخطاء ما تعلق منها بالوقائع او بالقانون .

( الطعن رقم ٤٥٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨ )

( قاعدة رقم ٤٧٩ )

المبدأ :

دفاع موضوعي يتطلب تحقيقا - لا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

المحكمة : لما كان البين من محضر الجلسة والحكم كليهما أن الطاعن لم يثر ما جاء بامباب طعنه من أن البناء كان قد تمت اقامته وهو ماينتفى معه المبرر لتقديم الرشوة ، فانه لا يسوغ له أن يثير هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض لانه دفاع موضوعي يتطلب تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة .

( الطعن رقم ٤٥٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧ )

( قاعدة رقم ٤٨٠ )

المبدأ :

الطعن بطريق النقض - لا يجوز الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة او مانعا من السير في الدعوى .

**المحكمة :** لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض ، وفقا للمادتين ٣٠ ، ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لا يجوز الا بعد ان يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة او مانعا من السير فى الدعوى ، وكان البين من منطوق الحكم المطعون فيه واسبابه على السياق المتقاسم ان المحكمة لم تفصل فى طلب الطاعن الغاء قرار قاضى الحيازة ، فان الطعن المقدم منه بصدد ذلك يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية .

( الطعن رقم ١٤٧٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩ )

( قاعدة رقم ٤٨١ )

**المبدأ :**

تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة - لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم .

**المحكمة :** وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن لم يتمسك بوجود نقص فى تحقيقات النيابة ولم يطلب الى محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، فانه لا يحق له من بعد ان يثير شيئا من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض ، اذ هو لا يعدو ان يكون تعبيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن فى الحكم .

( الطعن رقم ٦٠٦٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩ )

( قاعدة رقم ٤٨٢ )

**المبدأ :**

ميعاد الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى المعارضة من يوم صدوره الا ان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة باعتبارها كان لم يكن رغم عدم اعلان الطاعن بالجملة التى صدر فيها الحكم فان الميعاد لا يبدأ الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره .

**المحكمة :** كما أنه من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن بطسريق النقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره الا أن ذلك علته افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه بحيث اذا انتفت هذه العلة لعدم اعلان الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم فإن الميعاد لا يبدأ الا من اليوم المعلوم رسميا بصدوره ، واذ كان الثابت مما سلف بيانه أن الطاعن لم يحضر أول جلسة حددت لنظر معارضته الاستئنافية واجلت القضية لجلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ فى غيبته لنظرها أمام دائرة أخرى وشهره الجلسة الاخيرة صدر الحكم المطعون فيه دون اعلان الطاعن بها مما ييطل الحكم نقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه ، فإن ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا ينفتح الا من ذلك اليوم . ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم وايداع الاسباب التى بنى عليها قد تما فى الميعاد القانونى الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ١٠٢٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٤ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )

( قاعدة رقم ٤٨٣ )

**المبدأ :**

صدور حكم من محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » - عـدم جواز الطعن فيه باى وجه من الوجوه .

**المحكمة :** من حيث أنه لما كان البين من الاوراق ان الحكم المطعون

فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » المشكلة وفق احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، والتي احيلت اليها الدعوى من النيابة العامة ، وكانت المادة الثانية عشرة من القانون المذكور تقضى بعدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لاحكامه ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )

( قاعدة رقم ٤٨٤ )

#### المبدأ :

لا يمنع من الطعن على الحكم بالنقض أن يكون الطاعن قد وقف فى ابداء دفاعه بأن العقد من غير عقود الامانة وانه عقد مقاوله عند محكمة الدرجة الاولى لانه اثبتته فى محضر جلستها وفى مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد اصبح واقعا مسطورا باوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه .

المحكمة : لا يمنع من الطعن بالنقض أن يكون الطاعن قد وقف فى ابداء دفاعه بأن العقد من غير عقود الامانة عند محكمة الدرجة الاولى ، لانه وقد اثبتته فى محضر جلستهما وفى مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد اصبح واقعا مسطورا باوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه ، وأن لم يعاود المستأنف اثارته بحسبانه مقصودا به نفى أحد أركان جريمة خيانة الامانة التى دين بها الطاعن .

( الطعن رقم ١٠٩٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١١ )

**المبدأ :**

١ - ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره اذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم راجعا لاسباب لارادته دخل فيها .

٢ - ميعاد الطعن بالنقض لا يبدأ فى حق المعارض الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم اذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم راجعا لاسباب قهرية ولا شأن به فيها .

المحكمة : وكان من المقرر أيضا أن ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة وان كان يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره الا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم راجعا لاسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شأن به فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى اصدرت الحكم على العذر القهرى لىتمنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سلف أن الطاعن لم يحضر أول جلسة حددت لنظر معارضته الاستئنافية وأجلت القضية اداريا فى غيبته وبالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتى تخلف الطاعن عن شهودها لعدم اعلانه بها مما يبطل الحكم لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات

الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يفتح  
الا من ذلك اليوم . ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم  
وايداع الاسباب التى بنى عليها قد تما فى الميعاد القانونى الامر الذى  
يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون  
فيه والاعادة .

( الطعن رقم ٢٧١١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٣ )

( قاعدة رقم ٤٨٦ )

المبدأ :

نقض - الحكم يكون حضوريا اعتباريا وليس غيابيا الذى حضر  
المطعون ضده بشخصه فى الجلسات السابقة وتخلف عن حضور جلسة  
المرافعة الاخيرة ويكون قابلا للمعارضة من يوم علمه يقينا او اعلانه لشخص  
المطعون ضده - لا يقبل الطعن بالنقض فيه لانه ليس نهائيا .

المحكمة : من حيث ان الحكم المطعون فيه وان وصفته المحكمة بالنسبة  
للمطعون ضده بانه غيابى الا انه وفق صحيح القانون حضرى اعتبارى  
لما هو ثابت من ان المطعون ضده وان تخلف عن شهود جلسة المرافعة  
الاخيرة قد حضر بشخصه فى الجلسات السابقة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الحضرى الاعتبارى قابلا للمعارضة  
اذا ما اثبتت المحكمة عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع  
تقديمه قبل الحكم . وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه :

« لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق  
المعارضة جائزا » .

واذ كانت المفردات المضمومة قد خلت مما يدل على اعلان الحكم المطعون فيه لشخص المطعون ضده او أنه علم به علما يقينيا فان باب المغارضة فيه كان لا يزال مفتوحا وقت أن بادرت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض ، الامر الذى يكون معه طعنها غير مقبول .

( الطعن رقم ١٣٤٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤ )

( قاعدة رقم ٤٨٧ )

#### المبدأ :

تقديم أسباب الطعن بالنقض فى الميعاد - التقرير به بعد الميعاد -  
اثره - عدم قبول الطعن .

المحكمة : لما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على افصح ذى الشأن عن رغبته فيه فان عدم التقرير بالطعن فى الميعاد لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عن تقديم أسباب له .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٨٨ وقدمت أسباب الطعن فى ٢١ مايو سنة ١٩٨٨ بيد أن التقرير بالطعن لم يحصل الا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٨٨ بعد الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حلالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .

( الطعن رقم ٢٧٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨ )



## الفصل السادس

### نظر الطعن أمام المحكمة

( قاعدة رقم ٤٨٨ )

#### المبدأ :

يتعين على محكمة النقض أن تتصدى لنظر الموضوع فى الطعن بالنقض المقدم للمرة الثانية •

المحكمة : حيث ان هذه المحكمة قضت بجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨٩ بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة للقصور فى البيان والبطلان •

لما كان ذلك ، وكان قد تبين من المفردات التى وردت بعد صدور ذلك الحكم أنه سبق أن قضت هذه المحكمة بجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٢ بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة وأن الطعن المقضى فيه بجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨٩ كان مقدما للمرة الثانية ، مما كان يتعين معه مع النقض تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك اعمالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فإنه يتعين العدول عن احالة الطعن الى محكمة ثانى درجة وتحديد جلسة لنظر الموضوع •

( الطعن رقم ٦١٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٤/١٩٨٩ )

( قاعدة رقم ٤٨٩ )

#### المبدأ :

لمحكمة النقض إن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون •

**المحكمة :** لما كان يبين من عـ"بـة "حكم المطعون فيه أنه وقـد  
قضى بالغاء حكم محكمة أول درجة القاضى بالبراءة – لم ينص فيه على  
صدوره باجماع آراء القضاة الذين اصدروه فان المحكمة تكون قد اخطأت  
فى تطبيق القانون .

ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات  
واجراءات الطعن امام محكمة النقض يخول محكمة النقض ان تنقض  
الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه  
مبنى على خطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين لنقض الحكم المطعون فيه  
والقضاء بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى ببراءة الطاعن .

( الطعن رقم ٣٥٨٣ لسنة ٥٨ ق – جلسة ١٩٨٩/١٠/٣١ )

( قاعدة رقم ٤٩٠ )

#### **المبدأ :**

**نقض الحكم بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية – يقتضى نقضه  
بالنسبة للمتهم الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلا .**

**المحكمة :** لما كان ذلك وكان نقض الحكم بالنسبة الى المسئول  
عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم – والذى قضى بعدم  
قبول طعنه شكلا – لاتصال وجه الطعن به اعمالا للمادة ٤٢ من "قانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة  
النقض ، فى شقها المدنى وهو ما يستلزم مراعاة لحسن سير العدالة  
عادة محكمة المتهم من جديد عن الواقعة فى شقها الجنائى ، حتى تعيد  
محكمة الموضوع نظر الدعوى كاملة .

( الطعن رقم ٧١١٢ لسنة ٥٨ ق – جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩ )

( قاعدة رقم ٤٩١ )

المبدأ :

يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا •

المحكمة : لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن أوجه التناقض بين أقوال الشهود التي يقول أنه أثارها في مذكرته ومضمون المستندات التي قدمها وأغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى ، فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا •

( الطعن رقم ٤٢٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٩١ )



## الفصل السابع

### سلطة محكمة النقض

( قاعدة رقم ٤٩٢ )

#### المبدأ :

محكمة النقض لن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها ان المحكمة التي اصدرته لا ولاية لها بالفصل في الدعوى .

المحكمة : اذ كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه ان المحكمة التي اصدرته لا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، وكان الثابت من ديباجة الحكم الابتدائي ومحضر الجلسة انه صدر من محكمة غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والحكم بعدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى واحالته الى النيابة العامة لاجراء شئونها منها .

( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٩ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٩٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٩/٤/١٩٨٩ )

( قاعدة رقم ٤٩٣ )

#### المبدأ :

ليس ثمة ما يمنع قانونا تدارك محكمة النقض ما فاتها من أن تنظر في أمر المحكوم عليهما من الطاعنين ممن لم يقدموا طعنا .

**المحكمة :** وحيث انه لما كانت هذه المحكمة حين قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقضه والاحالة قد فاتها ان تنتظر في امر المحكوم عليهما مع الطاعنين ممن لم يقدم طعنا عملا لمقتضى نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، وليس ثمة ما يمنع قانونا تدارك ذلك .

لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن الذى بنى عليه نقض الحكم بالنسبة للطاعنين سالفى الذكر متصل بالمحكوم عليهما الاخرين ... و ... الذين لم يطعنا فى الحكم ونظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة فانه يتعين نقض الحكم والاحالة بالنسبة لهما ايضا .

( الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨ )

( قاعدة رقم ٤٩٤ )

**المبدأ :**

ليس بوسع محكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه - على محكمة الموضوع أن تقضى بالعقوبة المقررة اذا رأت أن تدين الطاعن .

**المحكمة :** اذ كان ما شاب الحكم المطعون فيه من قصور فى التمييز له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بالخطأ فى تطبيق القانون والموجب التصحيح ، فان محكمة النقض لا تملك التعرض لعقوبة الغرامة التى انزلها الحكم اذ ليس بوسعها ان تصح منطوق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند اعادة الدعوى اليها ان تقضى بالعقوبة المقررة اذا رأت ان تدين الطاعن .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٤٨٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٦٠٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨ )

## ( قاعدة رقم ٤٩٥ )

### المبدأ :

وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية - تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان .

الحكمة : وحيث ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على انه :

« مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا يعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة براءتها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » .

ومفاد ذلك ، ان وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

( الطعن رقم ٤٧٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٩ )

## ( قاعدة رقم ٤٩٦ )

### المبدأ :

تعيب مخالفة القانون - لمحكمة النقض ان تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام للعوام ان يرد على بطلان الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

**المحكمة :** ولئن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية ، لا انه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على مخالفة القانون ، فانه يتعين وفقا للقاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ ، وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم ، مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعى الجنائية .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بقصر عقوبة المصادرة المقضى بها على أوراق النقد الاجنبى البالغة عشرين ألف دولار والميكات البالغ قيمتها ثلاثة آلاف دولار ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

( الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١١٥١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧ )

( قاعدة رقم ٤٩٧ )

## المبدأ :

١ - يصبح الحكم باطلا اذا ايد الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بالغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون - لا يكفى أن يكون الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع الراء .

٢ - لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت أنه بنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تناويله .



**المحكمة :** وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بالغاء الحكم بالبراءة والصادر عن محكمة الدرجة الاولى دون أن يذكر انه صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه :

« اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة 'لا باجماع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك ، كما جرى عليه قضاء محكمة النقض ان يصبح الحكم المذكور باطلا. فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بالغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الغناء وفقا للقانون ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لان المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة فانه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها انه صدر باجماع آراء القضاة ، ولان الحكم في المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا انه في حقيقته قضاء منها بالغناء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة .

لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون او على خطأ في تطبيقه او تأويله .

لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، وتأييد الحكم المستأنف القاضي بالبراءة دون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

( الطعن رقم ٧٢١٨ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٢/٦/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٤٩٨ )

المبدأ :

لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يكون قد شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الامر المقضي .

المحكمة : ومن حيث أن ما يثيره الطاعن واردا على الحكم الابتدائي الذي فصل وحده في موضوع الدعوى - دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذي قضى برفض معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يكون قد شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الامر المقضي وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز ومن ثم يكون الطعن على غير اساس متعيينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٥٩٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٩ )

( قاعدة رقم ٤٩٩ )

المبدأ :

الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٨٥٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٨٩١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ )

( الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩ )

( قاعدة رقم ٥٠٠ )

المبدأ :

محكمة النقض أن تفصل في الطعن على ما تراه متفقا وحقيقة العيب الذي شاب الحكم متى اتسع له وجه النعي .

المحكمة : وحيث انه من المقرر أن لمحكمة النقض أن تفصل في الطعن على ما تراه متفقا وحقيقة العيب الذي شاب الحكم متى اتسع له وجه الطعن ، وكان الثابت من الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي إلى الجهالة به وبجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد أن اتضح من محضر جلسة المعارضة الابتدائية أنه لم يستوفى بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد أيد الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الصادر في المعارضة الابتدائية واعتنق أسبابه ، قد تعيب بما يبطله وهو ما يتسع له وجه الطعن - ويتعين نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٧٨٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٧/١١/٨ )

( قاعدة رقم ٥٠١ )

المبدأ :

لما كان يشترط لكي تصحح محكمة النقض ما اعتور الحكم من خطأ وتحكم من تلقاء نفسها بمقتضى القانون أن يكون ذلك لصالح الطاعن .

( الطعن رقم ١٤٦٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٤ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٥٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ )

## المبدأ :

الغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضيه المادة ٤١٧/اجراءات - مخالف للقانون - لمحكمة. النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم وتصححه .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد ألغى الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضيه المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه :

« إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء قضاة المحكمة » . فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون فيما قضى به من الغاء البراءة لتخلف شرط الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون .

لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة:طبقا. لنص المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه. بتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة. للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

( الطعن رقم ٨٩٨٥ لسنة ٥٨ ق. - جلسة ١١/٢٩/١٩٩٠ )

## ( قاعدة رقم ٥٠٣ )

### المبدأ :

تقدير الدليل هو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

المحكمة : لما كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الضابط ومساعد الشرطة وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في صورة الواقعة وتقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن قصور التحقيق لعدم وصف الجيب الذي ضبط به المخدر ولعدم اجراء تجربة بيانا لامكان وضع المخدر به ، لا يعدو أن يكون تعييبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، فإن ما يتعاه في هذا الشأن يكون في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن تناقض أقوال شاهدي الاثبات وما ثبت من معاينة النيابة العامة لمكان الضبط وأقوال شاهدي النفي مردودا بأن منعه في هذا الخصوص ينطوي على مصادرة لصرية المحكمة في تقدير الدليل الذي اطمأنت اليه واخذت به وعولت عليه ، وكانت الادلة التي عول عليها الحكم في ادانة الطاعن ليس من بينها 'المعاينة هذه التي لم يشر اليها في مدوناته ومن ثم ينحصر عنه الالتزام بالرد على ما اثاره بشأنها .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٣٣٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١ )



## الفصل الثامن

### أثر الحكم فى الطعن

( قاعدة رقم ٥٠٤ )

#### المبدأ :

إذا قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا غير أنه عند تحرير أصل أمباب الحكم ومنطوقه وقع خطأ مادى فى تدوين منطوقه بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقضه والاحالة الامر الذى يقتضى تصويبه الى حقيقة الامر فيه وهو رفض الطعن عن طريق نظره بالجملة والحكم فيه بتصحيحه .

المحكمة : من حيث أن الطاعن قدم لمحاكمته بوصف أنه فى الفترة من ٢٩ يناير سنة ١٩٨٧ حتى ١٨ فبراير سنة ١٩٨٧ بدائرة قسم الزاوية محافظة القاهرة بصفته موظفا عموميا « مسئول فنى بإدارة الاملاك بحى شبرا » طلب وأخذ لنفسه رشوة لاداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب من ٠٠٠٠ مبلغ ١٥٠٠ « ألف وخمسمائة جنيه » على سبيل الرشوة أخذ منه ٣٠٠ جنيه « ثلاثمائة جنيه » مقابل قيامه باتخاذ الاجراءات القانونية والادارية فيما يتعلق بالمبنى الذى أقامه بالارض المملوكة له . وأحالته الى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبته طبقا للقيسد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة قضت حضوريا فى ١٠/٦/١٩٨٧ بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ألف جنيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٦٣٨ لسنة ٥٨ ق ومحكمة النقض قضت بجملة ١٠ مايو سنة ١٩٨٨ بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وذلك للأسباب التى بنى عليها هذا الحكم . غير أنه عند تحرير أصل أسباب الحكم ومنطوقه وقع

خطأ مادی فی تدوین منظوقه اذ جرى قبول الطعن شكلا وفى الموضوع  
بنقضه والاحالة .

لما كان ذلك ، وكانت مذكرة المكتب الفنى لمحكمة النقض قد  
استظهرت هذا الخطأ ، وكان البين مما هو ثابت ببول الجلسة وأسباب  
الحكم سواء فى مسودته او فى أصله أنه قد قضى برفض هذا الطعن ،  
ومن ثم فإن تدوین منظوقه على النحو السالف البيان لا يعدو أن يكون  
خطأ ماديا وزلة قلم لا تخفى على من يراجع محضر الجلسة وأسباب  
الحكم فى مسودته . بل وفى أصله ، مما يقتضى تصويبه الى حقيقة  
الامر فيه وهو رفض الطعن .

واذ كان هذا الخطأ وان كان ماديا قد انصب على منظوق الحكم  
فبلغ بذلك أمر يستوجب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلسة  
والحكم فيه بتصحيحه الى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢١ )

( قاعدة رقم ٥٠٥ )

#### المبدأ :

من المقرر أن مبدأ عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه عملا بنص المادة  
٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر  
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصور على مقدار العقوبة والتعويض اللذين  
يعتبران حدا أقصى لا يجوز لمحكمة الاعادة أن تتعداه ، دون أن يمتد  
الى تقدير واقعات الدعوى او اعطائها وصفها الصحيح .

( الطعن رقم ٢٤٥٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٤٥٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥ )



## ( قاعدة رقم ٥٠٦ )

### المبدأ :

احالة القضية بعد نقض الحكم الصادر فيها - يجب أن يكون الى المحكمة التى قضت فى الدعوى مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا فيها - يستثنى من هذه القاعدة الاحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بجلسات المحاكم .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كانت احالة القضية بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون الى المحكمة التى قضت فى الدعوى مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا فيها لا انه يستثنى من هذه القاعدة الاحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بجلسات المحاكم فالاحالة فيها يجب أن تكون الى المحكمة ذات الاختصاص الاصلى فى الحكم فى الدعوى . لان حق المحاكم فى الحكم فى جرائم الجلسة ليس مؤسسا على القواعد العامة فى الاختصاص ، وانما هو مؤسس على أن جريمة الجلسة هى من جرائم التلبس لوقوعها فى الجلسة أمام هيئة القضاة فلا تتبع بشأنها الاجراءات المعتادة . ومتى زالت حالة التلبس بعدم القضاء فى الجريمة فورا اثناء انعقاد الجلسة التى وقعت فيها فيجب أن تعود الامور الى نصابها وأن تراعى القواعد العامة فى الاختصاص واذن فاذا قضت المحكمة الابتدائية فى جريمة جلسة ( اهانة محكمة قضائية ) ثم نقض حكمها فلا تعاد القضية - وقد زالت حالة التلبس - الى المحكمة الابتدائية التى قضت فيها لانها لم تكن مختصة أصلا بالحكم فى تلك الجريمة ، وانما يجب - تحقيقا ل ضمانات المحاكمة ان تحال القضية الى المحكمة التى وقعت الجريمة فى دائرتها - محكمة جنح قسم الجيزة - ليتسنى نظرها أمام درجتين .

( الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩ )



## الفصل التاسع

### سقوط الطعن

( قاعدة رقم ٥٠٧ )

#### المبدأ :

نقض - سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن .

المحكمة : من حيث ان المادة ٤١ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اذ نصت على انه :

« يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، فقد دلت بذلك على ان سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن باعتبار ان الطعن بطريق النقض لا يرد الا على حكم نهائى وان التقرير به لا يترتب عليه وفقا للمادة ٤٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، ايقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة للتنفيذ » .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن وفق ما افصحت عنه النيابة العامة لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيتعين الحكم بسقوطه .

( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٩ )

( الطعن رقم ٥٨٧٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦ )

( الطعن رقم ٥٨٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠ )

( الطعن رقم ١٢٣٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١ )

( قاعدة رقم ٥٠٨ )

المبدأ :

يُتَعَيَّن الحكم بسقوط الطعن إذا لم يتقدم الطاعن لتنفيذ العقوبة  
المقيدة للحرية المحكوم بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن .

المحكمة : من حيث أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ 'العقوبة المقيدة  
للحرية المحكوم بها عليه ، وذلك قبل يوم 'الجلسة المحدد لنظر الطعن -  
على ما أفادت به النيابة العامة - ومن ثم يتعين الحكم بسقوط الطعن  
المقدم منه عملاً بنص المادة ٤١ من قانون حالات وإجراءات الطعن ، أمام  
محكمة النقض الصادر بتقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ٨٠٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٦٣٩١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩ )

( الطعن رقم ٨٨٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥ )

( قاعدة رقم ٥٠٩ )

المبدأ :

عدم تقدم الطاعن بتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية قبل يوم الجلسة  
المحددة لنظر طعنه يسقط الطعن - وهو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن  
الهارب من تنفيذ العقوبة .

المحكمة : من حيث أن المادة ٤١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ماذ نصت على أنه :

« يَسْقُط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيّدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد الا على حكم نهائى وأن التقرير به لا يترتب عليه - وفقا للمادة ٤٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية ايقاف تنفيذ العقوبة المقيّدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة للتنفيذ » .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن وفق ما افصحت عنه النيابة العامة لدى محكمة النقض لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيّدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيتعين الحكم بسقوطه .

( الطعن رقم ١٤٨٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨ )

( الطعن رقم ٨٥٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩ )

( الطعن رقم ٨٥٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣ )

( الطعن رقم ١٦٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٧ )

( انطعن رقم ٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٤ )

( الطعن رقم ٥١٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣١ )

( الطعن رقم ٥٥٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٥ )



## الفصل العاشر

### مسائل متنوعة

( قاعدة رقم ٥١٠ )

#### المبدأ :

١ - التناقض بين الدليل القولى والفنى دفاع موضوعى لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاعة والتوفيق .

الحكمة : لما كان من المقرر أنه لا يلزم لصحة الحكم بالادانة أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاعة والتوفيق .

وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تثر شيئاً عن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم فلا يسوغ لها اثاره هذا الامر لأول مرة أمام محكمة النقض لانه دفاع موضوعى ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون على غير اساس .

( الطعن رقم ٤٦٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٩ )

( قاعدة رقم ٥١١ )

#### المبدأ :

تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة - لا يصح أن يكون سببا للطعن بالنقض فى الحكم .

**المحكمة :** اذ كان البين من محضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر ما يدعيه عن تقود النيابة عن تحقيق الواقعة ولم يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص ، ومن ثم فلا يحل له - من بعد - ان يثير شيئا من ذلك أمام محكمة النقض ، اذ هو لا يدعو أن يكون تعيينا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم .

( الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٤٤٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧ )

( قاعدة رقم ٥١٢ )

**المبدأ :**

**يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .**

**المحكمة :** اذ كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول أنه إثارها ومضمون الاستبدادات التي قدمها وأغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

( الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨ )

( الطعن رقم ٤٢٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩ )

( الطعن رقم ١٥٠٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦ )

( الطعن رقم ٦٣٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤ )

( الطعن رقم ٨٥١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧ )

( الطعن رقم ٧٩٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩ )

( الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠ )



( قاعدة رقم ٥١٣ )

**المبدأ :**

دفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة - لا يقبل  
اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .

المحاكمة : اذ كان منعى الطاعة بعدم تحريز الحقيية هو دفع ببطلان  
اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر  
الجلسة ان الطاعة اثارت هذا الدفع امام محكمة الجنائيات ، فلا يقبل  
اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٣٧٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٢٤٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠ )

( الطعن رقم ٢٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١ )

( قاعدة رقم ٥١٤ )

**المبدأ :**

اذا توفى الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب فى  
الميعاد فانه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية للوفاة .

المحاكمة : حيث انه يبين من الصورة الرسمية لقيد وفاة الطاعن  
والمقدمة بجلسة اليوم انه توفى الى رحمة مولاه فى السابع والعشرين من  
نوفمبر سنة ١٩٨٩ اى بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب  
فى الميعاد ، ومن ثم يتعين انقضاء الدعوى الجنائية لوفاته عملا بالمادة  
١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٢١٥٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٤ )

## ( قاعدة رقم ٥١٥ )

### المبدأ :

فقدان الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة والمؤيد أسبابه بالحكم المطعون فيه ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن لم تستنفذ وتعاد المحاكمة .

المحكمة : حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة - فى الجنحة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٤ قسم العياط - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد .

ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى ، فان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن لم تستنفذ .

ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بالمادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى باعادة المحاكمة .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .  
( الطعن رقم ٥٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٤ )

## ( قاعدة رقم ٥١٦ )

### المبدأ :

القضاء بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقضه - ليس شمة ما يمنع قانونا تدارك ما فات المحكمة من أن تنظر فى أمر المحكوم عليه مع الطاعن والذي لم يقدم طعنا .

المحكمة : وحيث انه لما كانت هذه المحكمة حين قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقضه والاحالة قد فاتها أن تنتظر في أمر المحكوم عليه مع الطاعن ٠٠٠ والذي لم يقدم طعنا اعمالا لمقتضى نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، وليس ثمة ما يمنع قانونا من تدارك ذلك .

لما كان ذلك وكان الوجه الذي بنى عليه نقض الحكم بالنسبة للطاعن ..... يتصل بالمحكوم عليه الاخر الذي لم يقدم طعنا ، مما يستوجب نقض الحكم والاحالة بالنسبة له أيضا .

( الطعن رقم ١١٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤ )

( قاعده رقم ٥١٧ )

المبدأ :

إذا لم يقدم الطاعنون لمحكمة النقض ما يثبت حضورهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية لإدارة جنوب القاهرة التعليمية على الرغم من تأجيل نظر الطعن أكثر من مرة للثبوت من صحة عدد الاعضاء المخول لهم حق الطعن قانونا ، فإن الطعن يكون مرفوضا .

المحكمة : من حيث انه لما كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية تنص على انه :

« لخمس عدد الاعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية للنقابة العامة او النقابة الفرعية او اللجنة النقابية حق الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية او فى تشكيل مجلس الادارة او فى القرارات الصادرة منها بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض

خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها . وكان الطاعنون لم يقدموا لهذه المحكمة ما يثبت حضورهم الجمعية العمومية لل نقابة الفرعية لادارة جنوب القاهرة التعليمية المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨ على الرغم من تأجيل نظر الطعن أكثر من مرة وذلك حتى يتسنى التثبت من صحة عدد الاعضاء المخول لهم حق الطعن قانونا ، فان الطعن بحالته ينم عن عدم جديته مما يتعين القضاء برفضه .

( الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ نقابات ق - جلية ١٤/١٠/١٩٩٠ )

### ( قاعدة رقم ٥١٨ )

#### المبحث ١ :

١ - بطلان توقيع مجامع الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية على مذكرة اسباب الطعن بالنقض .

٢ - تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن مستوفية مما يتطلبه القانون - شرط لقبوله .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٨/١٠/١٩٨٤ قد استبدل في مادته الاولى بنص المادة ٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ النص الاتي :

« مع عدم الاخلال باحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمجامع الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها والا كان العمل باطلا » .

ومؤدى ذلك بصريح النص هو بطلان توقيع المحامى المذكور على مذكرة اسباب هذا الطعن لخروجه عن دائرة التخصيص التي حددها

قانون المحاماة ، وتصبح ورقة الاسباب بحالتها ورقة عديمة الاثر فى الخصومة وتكون لغوا لا قيمة لها . لانها من اوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب ان يكون موقعا عليها بتوقيع يتفق واحكام القانون .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتمثال المحكمة ، وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن مستوفية ما تطلبه القانون هو شرط لقبوله ، واذا كانت ورقة الاسباب فى هذا الطعن باطلة ، لبطلان التوقيع عليها على النحو السالف بيانه فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

( الطعن رقم ٦١٧٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٩٠ )



## نوعيات مأموري الضبط القضائي

( قاعدة رقم ٥١٩ )

### المبدأ :

استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله - لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه لمساس بحريته الشخصية .

المحكمة : ان المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول مأمور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسعوا أقوال من يكون لديهم عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك .

ولما كان استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات - التي كلفته النيابة العامة بها على ما يبين من المفردات - لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه لمساس بحريته الشخصية ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد ذلك عن بطلان القبض يكون غير محيد .

( الطعن رقم ٦١١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٨٩/١/٩ )

( قاعدة رقم ٥٢٠ )

### المبدأ :

رجل الضبط القضائي - لا يوجب القانون حتما أن يتولى بنفسه التحريات والابحاث التي يؤسس عليها طلب تفتيش الشخص أو يكون على معرفة شخصية سابقة به .

**المحكمة :** القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجال الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث التي يؤمس عليها طلب الاذن له بتفتيش ذلك الشخص أو يكون على معرفة شخصية سابقة به بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات أو ابحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين المربين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه منهم من معلومات .

( الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩ )

( الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩ )

( قاعدة رقم ٥٢١ )

**المبدأ :**

**اجراءات الاستدلال - أيا كان من يباشرها - لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية .**

**المحكمة :** من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقعها على الطلب أو الاذن ، رجوعا الى حكم الاصل في الاطلاق ، وتحريا للمقصود من خطابات الشارع بالاستثناء ، وتحديدًا لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى - في الاصل - غير النيابة العامة وحدها .

بإذ كان ذلك ، وكانت الواقعة - كما أوردها الحكم المطعون فيه على السياق آنف الذكر من شأنها أن تجعل الجريمة في حالة تلبس ،



فان الاجراءات التي قام بها عامور الضبط القضائي من قبض وتفتيش دون نذب من النيابة العامة تعد من اجراءات الاستدلال المخولة له قانونا ، ولا تعتبر من اجراءات تحريك الدعوى الجنائية التي تتوقف مباشرتها على طلب من الوزير المختص او من ينييه ، ويكون الحكم اذا اعتبرها من اجراءات التحقيق ورتب على حصولها قبل تقديم الطلب المشار اليه بطلانها قد خالف القانون وأخطأ في تاويله مما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٤٣٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٦ )

( قاعدة رقم ٥٢٢ )

المبدأ :

الاجراءات التحفظية المنوطة لأمور الضبط القضائي اتخاذها وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - لا يجوز أن تستطيل الى ما يعتبر قيда على الحرية الشخصية .

المحكمة : ما ورد في نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من اجازته لأمور الضبط القضائي - في غير احوال التلبس - بالجنائيات او الجنج التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر - اتخاذ الاجراءات التحفظية المناسبة اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنائية او جنحة من الجنج المحددة حصرا في هذه الفقرة ، فان تلك الاجراءات لا يجوز أن تستطيل الى ما يعتبر قيда على الحرية الشخصية وفقا لمصريح نص الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر في مدوناته ماهية الاجراءات التي اتخذت قبل الطاعن ، وهل وصلت الى حد القيد على حريته الشخصية المحظور اجراؤه الا بالقيود الواردة في النص الدستوري آنف الذكر فتكون باطلة ، ام انها لم ترق الى ذلك ولم تصل الى حد

القيود الواردة ، فتكون صحيحة اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما لم يستظهر ان الاعتراف ذاك منبث الصلة بالاجراء المقول ببطلانه ، فانه يكون قد تردى فى حومة القصور فى التسبب ورن عليه انغموض والابهام فى مقام الرد على الدفع ببطلان اعتراف الطاعن لانه جاء وليد قبض باطل ، ويعجز من ثم محكمة النقض عن اعمال رقابتها للحكم من حيث صحة تطبيق القانون على الوقائع كما صار اثباتها فيه - وهو ما يعيب الحكم ويبطله ، ولا يغنى عن ذلك ما اورده الحكم من أدلة أخرى اذ 'الدلة فى المواد الجنائية ضامم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث اذا سقط أحدها او او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة ، او ما كانت نقضى به لو أنها تفتنت الى ان هذا الدليل غير قائم .

( الطعن رقم ١٥٠٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ )

( قاعدة رقم ٥٢٣ )

المبدأ :

١ - الواجبات المفروضة على مأمور الضبط القضائي - استدعاء يتطلبه جمع الاستدلالات - يتم الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضمن تعرضا ماديا للمستدعى يمكن ان يكون فيسه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لها .

٢ - اجراء القبض محظور على مأمور الضبط القضائي اذا لم تكن الجريمة فى حالة تلبس .

المحكمة : من المقرر ان من الواجبات المفروضة قانونا على مأمور الضبط القضائي فى دائرة اختصاصهم ان يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بانفسهم او بواسطة مرؤوسيه

باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعملون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفى الوقائع المبلغة اليهم والتي يشاهدونها بانفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول لمامورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك وكان استدعاء مأمور الضبط القضائى للطاعة لسبب اتهامها لا يعدو أن يكون توجيه الطلب اليها بالحضور لسؤالها عن الاتهام الذى حام حولها فى نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات ولا يقدح فى ذلك أن يتم هذا الاستدعاء بواسطة أحد زجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضمن تعرضا ماديا للمستدعى يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لها مما قد يُلْتَبَس حينئذ باجراء القبض المحظور على مأمور الضبط القضائى اذا لم تكن الجريمة فى حالة تلبس .

( الطعن رقم ١٤٦١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٦١١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٩ )

( قاعدة رقم ٥٢٤ )

المبدأ :

للمامورى الضبط القضائى - أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بانفسهم او بواسطة مرعوسهم باجراء التحريات اللازمة فى الوقائع التى يعملون بها بأية كيفية كانت - لهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفى الوقائع المبلغ بها اليهم والتي يشاهدونها بانفسهم - لمامورى الضبط القضائى أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك .

**المحكمة :** وكان الحكم المطعون فيه قد تناول ما اثاره انطاعن من دفع ببطلان القبض وما تلاه من اجراءات وفنده ورد عليه بقوله « بأنه مردود ، وقد ابلغت المتهمة الاولى عندما شوهدت تغادر حجرة المتهم الثانى - الطاعن - فى ساعة متأخرة من الليل أنها كانت تشاركه تعاطى المخدرات داخل الحجرة عن طريق شم البودرة المخدرة باستعمال أنبوبة من الورق المتوى وانه اعطاها كبسولتين. لعقار مخدر آخر قدمته من تلقاء نفسها الامر الذى يتحتم معه مواجهة المتهم الثانى بما هو منسوب اليه ، وكان هذا الذى خلص اليه الحكم صحيح فى القانون ذلك ان من الواجبات المفروضة قانونا على مامورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم - وفقا لما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - ان يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم وان يقوموا بانفسهم أو بواسطة مرعوسهم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعملون بها باية كيفية كانت وان يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفى الوقائع المبلغ بها اليهم والتى يشاهدونها بانفسهم ، كما ان المادة ٢٩ من القانون المشار اليه تخول مامورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات ان يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وان يسالوا المتهم عن ذلك .

ولما كان استدعاء مامور الضبط القضائى للطاعن بسبب اتهامه بجريمة احراز مخدر لا يعدو أن يكون توجيه الطلب اليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذى حام حوله فى نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات طالما أن ذلك لم يتضمن تعرضا ماديا له يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لها. مما قد يلتقى حينئذ باجسراء القبض المحظور على مامور الضبط القضائى اذا لم تكن الجريمة فى حالة تلبس، واذا كانت المحكمة قد اطمانت - فى حدود سلطتها التقديرية - الى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا باكراه ينتقص من حريته فان رفضها للدفع ببطلان القبض يكون سليما وبما. تنتفى معه قالة الخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٩٠ )

المبدأ :

لرجال السلطة العامة - في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح - وهو إجراء إداري أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - تقيده بالفرص سالف البيان .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ورد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش قوله :

« وحيث أنه على الدفع ببطلان القبض والتفتيش، فمردود عليه بأن الثابت أن لضابطي قد دخلوا مقهى المتهم ظهر يوم الضبط، الحاصل في ١٩٨٧/٨/٣ وقد تخلى المتهم طواعية واختياراً عن المخدر الذي كان يحتفظ به بيده اليمنى ، ولما استبان لهما بأن ما تخلى عنه المتهم هو مما تشكل حيازته أو إحرازه جريمة فقد حق لهما القبض والضبط والتفتيش . وليس في دخولهما مقهى عام أي باس في ذلك فلم يكن دخول بقصد الضبط أو القبض أو تقييد حرية المتهم حسبما ذهب الدفاع إلى ذلك وإنما كان الدخول إلى المقهى بصفته محلاً عاماً لاستنكاه أمرها والتأكد من عدم مخالفته للوائح والقوانين المنظمة للمحلات العامة وإذ كان هذا الذي رد به الحكم على الدفع مفاده أن المحكمة قد استخلصت - في حدود سلطتها الموضوعية ومن الأدلة السائغة التي أوردتها - أن القبض على الطاعن وضبط المخدر تم بعد ما كانت جنابة لإحرار المخدر متلبساً بها بتخليه طواعية واختياراً عن الجوهر المخدر ، ولما كان لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إداري أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المجال العامة . بيد أنه مفيد بالعرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المعلقة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط

القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احرازها جريمة تبين التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والامراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

( الطعن رقم ٢٨٩٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٠ )

( قاعدة رقم ٥٢٦ )

المبدأ :

انه من اللازم في اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبه عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق .

( الطعن رقم ٤٨٤٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣ )

( قاعدة رقم ٥٢٧ )

المبدأ :

مهمة مأمور الضبط القضائي الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها فكل اجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثاره ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة او التحريض على مقارفتها وطالما بقيت ارادة الجاني حرة غير معدومة .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى جلب جوهر مخدر والاتفاق الجنائي على جلب المخدر ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن ادلة سائغة تؤدي الى ما رتبه الحكم عليها وهي مستمدة من اقوال الضباط شهود الاثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية ، وحصل واقعة الدعوى بما مفاده ان التجريبات التي اجراها العميد رئيس قسم النشاط الخارجى بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ملت على اتفاق الطاعن واخسرين

من المصريين والهنود على جلب كمية من مخدر الافيون الى جمهورية مصر  
وانهما اعدا شحنة من المخدر بمعاونة احد الهنود لادخالها فى طائرة  
شركة مصر للطيران القادمة من بومباى داخل حقيبتين احدهما لونها  
بنى والاخرى زرقاء دون صحة راكب ، وأن الطاعن تعرف على الرائد  
... باعتباره احد العاملين بعطش القاهرة للجوى ، وطلب منه اخراج  
الشحنة من الطائرة الى خارج المطار مقابل مبلغ نقدى ، فسايره الضابط  
حتى يمكن ضبط الواقعة ، وفى فجر يوم ١٩٨٤/٢/٥ وصلت الطائرة .  
فاستصدر الضابط محرر محضر التحريات اذنا من النيابة العامة بتفتيش  
الطاعن وسيارته ، وتمكن رجال الشرطة بمعاونة رجال الجمارك من  
اخراج الحقيبتين من الطائرة وهما يحويان صفة المخدر ، وتوجه بهما  
ضابط الشرطة - ابذى سبق ان اتفق مع الطاعن - ليتم تسليمها له فى  
الزمان والمكان المتفق عليه وضبطه حسب الخطة الموضوعة بمعرفة رجال  
الشرطة ، فوجد الطاعن فى انتظاره بداخل سيارة ملاكى فاخبره بوجوب  
المخدر فاستدعى الطاعن شقيقه وقدم احدهما لضابط الشرطة حقيبة  
بها مبلغ ٣١ الف جنيه فاعطى لهم حقيبتى المخدر وعيّنهما الطاعن  
للتأكد من وجود المخدر بهما ثم وضعها فى حقيبة سيارته الملاكى ، فقدم  
ضباط الشرطة من امكنتهم وضبطوا الطاعن واخويه وحقيبتى المخدر  
والسيارة والمبلغ :لنقضى ، وبمواجهتهم بالمضبوطات أقر الطاعن بجلب  
المخدر من الهند باتفاقه مع احد الهنود ، وثبت من تقرير المعامل الكيماوية  
ان الصفة المضبوطة لجوهر الافيون .

لما كن ذلك ، وكان من مهمة مأمور الضبط القضائى - بمقتضى نص  
المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية - الكشف عن الجرائم والتوصل  
الى معاينة مرتكبيها ، فكل اجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا  
منتجا لاثره ما دام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على  
مقارتها وطالما بقيت ارادة الجانى حرة غير معدومة ، ومن ثم فلا تشريب  
على مأمور الضبط القضائى فى أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل  
البارعة ما يمكن لمقصوده من الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع اخلاق

الجماعة، وإذا كان الواضح من الحكم أن الدور الذي لعبه ضابط الشرطة لم يتجاوز نقل المعلومات الخاصة بجلب الطاعن للمختدر ، وتظاهر أحدهم بالموافقة على طلب الطاعن «إخراج المخدر من الطائرة» وتوصيله إليه خارج المطار في المكان المتفق عليه مقابل مبلغ نقدي ، وقيامه بذلك توصلا للكشف عن الجريمة ، والتي وقعت بمحض إرادة الطاعن واختياره فإن ما فعله ضابط الشرطة يكون إجراء مشروعاً يصبح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله - كما هو الحال في الدعوى الماثلة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن الجريمة مختلفة بمعرفة رجسالة الشرطة يكون في غير محله ، ولا على الحكم أن هو لم يرد على هذا الدفاع لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان .

( الطعن رقم ٦١٣٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦ )



## نوعيات العقوبة

( قاعدة رقم ٥٢٨ - )

### المبدأ :

الالتجاء الى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها : اذا حصل التماس العفو وصدر العفو فعلا عن العقوبة المحكوم بها قبل ان يفصل في الطعن بطريق النقض - صدور هذا العفو - يخرج الامر من يد القضاء .

المحكمة : اذ كان الالتجاء الى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الاخيرة للمحكوم عليه للتظلم عن العقوبة الصادرة عليه والتماس اعفائه منها كلها او بعضها او ابدالها بعقوبة اخف منها محتملة اذ يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من الطرق العادية وغير العادية ولكن اذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن العقوبة المحكوم بها قبل ان يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فان صدور هذا العفو يخرج الامر من يد القضاء. مما تكون معه محكمة النقض غير مستطاعة المضي في نظر الدعوى ويتعين عليها: التقرير بعدم جواز نظر الطعن .

( الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢ )

( قاعدة رقم ٥٢٩ - )

### المبدأ :

الاعفاء من العقاب ليس ابلهة للفعل او مجاوزة للمسئولية الجنائية بل هو مقرر لمصلحة الجاني الذي تحققت في فعله وفي شخصه عيبا

المسؤولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للقدر المعفى من العقاب من أثر هو حط العقوبة عن الجاني بعد استقرار ادانته دون أن يمس ذلك قيام الجريمة في ذاتها أو اعتبار المجرم المعفى من العقاب مسئولاً عنها ومستحقاً للعقاب أصلاً .

( الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/٩/٢٧ )

( قاعدة رقم ٥٣٠ )

**المبدأ :**

تقدير العقوبة - في الحدود المقررة قانوناً - من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب - وهى غير ملزمة ببيان الاسباب التى دعتها الى توقيعها بالقدر الذى ارتأته .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب وهى غير ملزمة ببيان الاسباب التى دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذى ارتأته .

ولما كانت العقوبة التى انزلها الحكم بالطعن تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز مخدر بقصد الاتجار ، وذلك فى حدود ما تسمح به المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ولم يبين من اسباب الحكم عدم توافر قصد الاتجار ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن باسباب طعنه يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ١٤٤٨٧ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٨٩/١٢/٧ )

( قاعدة رقم ٥٣١ )

**المبدأ :**

الحكم بادانة الطاعن بعقوبة الحبس والغرامة معا على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٧٣ عقوبات - خطأ فى تطبيق القانون - .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات تنص على :

« كل من دخل أرضاً زراعية أو فضاء أو مبانى أو بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق فى ذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه . »

وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبتى الحبس وانغرامة معا على خلاف ما نصت عليه المادة سالفة البيان من وجوب القضاء بعقوبة واحدة منهما فقط ، فانه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من إطلاقات قاض الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع نقض الحكم الاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٨٢٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١١ )

( قاعدة رقم ٥٣٢ )

المبدأ :

قضاء الحكم المطعون فيه بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال دون أن يستظهر عدد العمال - يكون قد جهل العقوبة التى أوقعها على الطاعن مما يعيبه بالقصور - لا يقدح فى ذلك أن يكون عدد العمال قد ورد بمحض ضبط الواقعة .

الحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال ، دون أن يستظهر فى مدوناته عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم تلك المخالفات حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة المحكوم بها ، فانه يكون بذلك قد جهل العقوبة التى أوقعها على الطاعن

مما يعنيه أيضا بالقصور، ولا يقدح في ذلك أن يكون عدد العمال قد ورد  
بمحضر ضبط الواقعة إذ يجب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة  
المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .

(الظعن رقم ٦٠٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

(قاعدة رقم ٥٢٣)

### المبدأ :

يكون الحكم معيبا بالخطأ في تطبيق القانون إذا أمر بإيقاف تنفيذ  
عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات لان وقف التنفيذ يكون في عقوبة الحبس  
مدة لا تزيد عن سنة .

المحكمة : وحيث انه لما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات تنص  
على انه ( يجوز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو  
الحبس مدة لا تزيد عن سنة إن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ  
العقوبة ... )

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة  
الحبس المقتضى بها على المظعون مدة سنتين وثلاث سنوات يكون معيبا  
بالخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان إيقاف تنفيذ العقوبة من العناصر  
التي تلاحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ  
في القانون الا انه متصل بتقدير العقوبة اتصالا وثيقا مما حجب محكمة  
الموضوع عن أعمال هذا التقدير في الحدود القانونية التصحيحية ، فانه  
يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .  
(الظعن رقم ٥٨٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

( قاعدة رقم ٥٣٤ ) .

### المبدأ :

يتعين نقض الحكم إذا قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات مخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

المحكمة : وحيث أن هذا النعى صحيح فالحكم المطعون فيه - إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات - المقضى بها على المطعون ضده قد أخطأ مخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات .  
ولما كان وقف تنفيذ العقوبة من الغاظر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون - إلا أنه متعلل بتقدير العقوبة امتثالاً وثيقاً مما يجب محكمة الموضوع عن أعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والأعادة

( الطعن رقم ٥٨٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٣ )

( قاعدة رقم ٥٣٥ )

### المبدأ :

أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات حدها الأدنى ٥٠٠ جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية يلتزم بها المتهمين متضامين في الالتزام بها .

المحكمة : - من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وأن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى فلا يقبل عن

خمسائة جنيه الا انها من الغرامات 'النسبية التى أشارت اليها المادة ٤٤  
من القانون سالف الذكر فى قولها :

« اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين  
كانوا او شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا  
للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين فى الالتزام بها ما لم ينص  
فى الحكم على خلاف ذلك » وبالتالي يكون المتهمون ايا كانت صفاتهم  
متضامنين فى الالتزام بها فلا يستطيع التنفيذ عليهم باكثر من مقدارها  
المحدد فى الحكم سواء فى ذلك ان يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين  
أو يفى كلا منهم ببصيب فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى  
بالغرامة على كل من الطاعنين ، فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق  
القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا بالنسبة الى الطاعنين وتصحيحه  
فى شأن الغرامة المقضى بها بتغريم الطاعنين متضامنين مبلغ اربعة  
آلاف وثلاثمائة وثلاثة وستون جنيها وعشرون قرشا وبرفض الطعن فيما  
عدا ذلك .

( الطعن رقم ٢٢٤٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٢/ ١٩٩٠ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١/٣/ ١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٥٣٦ )

**المبدأ :**

عزل من الوظيفة مدة مساوية لمدة السجن مخالف للقانون - العزل  
لا يكون الا فى عقوبة الحبس .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعزل المحكوم  
عليه من وظيفته مدة مساوية لمدة السجن يكون قد خالف نص المادة ١١٨  
من قانون العقوبات ، ذلك ان توقيت عقوبة العزل لا يكون الا فى حالة

الحكم بعقوبة الحبس طبقا لما تنقضى به المادة ٢٧ من القانون ذاته ، واذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على مخالفة القانون ، فانه يتعين طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، تصحيح الحكم المطعون فيه بالغاء توقيت عقوبة العزل .

( الطعن رقم ٢٣٧٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧ )

( قاعدة رقم ٥٣٧ )

المبدأ :

توقيت عقوبة العزل وفقا لنص المادة ٢٧ عقوبات لا يكون الا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه اذ عاقب الطاعن بالمسجن لمدة ثلاث سنوات وبعزله من وظيفته مدة سنة واحدة قد خالف نص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ذلك ان توقيت عقوبة العزل وفقا لنص المادة ٢٧ من القانون ذاته لا يكون الا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس .

( الطعن رقم ٢٤٥٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ )

( قاعدة رقم ٥٣٨ )

المبدأ :

تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانونا - هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون ان تمال حسابا عن الاسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الامتناع التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتاتته وكانت العقوبة التى انزلها الحكم بالطاعن وهى الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات. تدخل فى نطاق العقوبة المقررة فى المادة ١/٢٣٦ - ٢ من قانون العقوبات لجريمة الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار التى دانه الحكم بها ومن ثم تكون مصلحة الطاعن فيما اثاره فى هذا الصدد منتفية ولا وجه لما نعاه .

( الطعن رقم ٢٣٨٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٦٧٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥ )

( الطعن رقم ٦٤٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥ )

( الطعن رقم ٢٤٥٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠ )

( الطعن رقم ١٠٥٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

( قاعدة رقم ٥٣٩ )

المبدأ :

التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم - هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض - جواز تدخل الخزنة امام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به ثم الطعن فى الحكم الذى يصدر بشأنه .

المحكمة : ومن حيث ان هذا النعى فى محله ذلك ان قضاء محكمة النقض قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض واجاز - نظرا لتوافر هذا العنصر - تدخل الخزنة امام



المحكمة الجنائية بطلب الحكم به ثم الطعن في الحكم الذي يصدر بشأنه ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزنة العامة ولا تسرى في شأنها اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه لعدم مثوله بالجملة المجددة لنظر الاستئناف رغم علمه بها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجه عن نظر موضوع الدعوى فيتعين نقضه والإعادة في خصوص الدعوى المدنية بغير حاجة لبحث وجه الطعن الآخر .

( الطعن رقم ١١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥ )

في نفي المعنى : .

( . الطعن رقم ١١٣٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥ )

المراد : .

( قاعدة رقم ٥٤٠ )

#### المبدأ :

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة شكلية وموضوعية .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه :

« مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة

٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في 'الفقرة الثانية من المادة ٣٥ وتفترق الثانية وثالثة من المادة ٣٩' ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة شكلية وموضوعية ، وتتقضى بنقض الحكم اذا كان مسبباً على مخالفة لقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو شابه بطلان أو وقع في الاجراءات بطلان أثر فيه غير مقيدة في ذلك بأوجه الطعن أو مبنى الراى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الاحكام ( الطعن رقم ٣٠١٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢ )

### ( قاعدة رقم ٥٤١ )

#### المبدأ :

الدفاع بالاعفاء من العقاب تأسيساً على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - من الدفع الجوهري - ينبغى على المحكمة ان تنقاضه فتسقطه حقه ايرادا له او ردا عليه - اغفال ذلك - قصور في التسبب واخلال بحق الدفاع يبطل الحكم .

المحكمة : اذ كان يبين من مطابقة محضر جلسة المحاكمة ان المتهمه قررت ان شخصا اسمه قام بتسليمها المادة المضبوطة وافهمها ان شخصين اخرين سوف يتسلمانها منها لدى وصولها بناء على عبارة متفق عليها « كلمة سر » كما اثار محاميها هذا الدفاع ونعى على القاضين بالضبط تقاعسهم عن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضبط باقى الجناة وانتهى الى طلب الحكم ببرائتها ، مما مفاده ان دفاع المتهمه قام على التمسك بالاعفاء من العقاب المنصوص عليه فى لفقرة الثانية من المادة ٤٨ عن انقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وهو لاعفاء الذى قرره انقانون بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه - بعد علم السلطات بجريته - فى معاونة تلك السلطات لتتوصل الى مهربى المخدرات والكشف عن جرائم خطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك انقانون . ولا يغير عن ذلك عدم يراة هذا الدفع

بمحضر الجلسة بصريح اللفظ اذ التجربة في التمسك به هي بدلوله لا بلفظه ما دام ذلك المدلول كما الحال في الدعوى المطروحة - واضحا لا لبس فيه كما يبين من مطالعة الحكم أنه عرض في مدوناته لواقعة ابلاغ المتهمه عن باقى الجناة فى بيان لواقعة 'الدعوى وفيما حصله من اعترافها بالتحقيقات وأورده من أقوال انضابط شاهد الاثبات ، الا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه .

وكان الدفاع بالاعفاء من العقاب تاسيسا على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه هو من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها فتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه ، فان الحكم اذ قضى بادانة المتهمه دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله .

( الطعن رقم ٣٠١٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٤ )

( قاعدة رقم ٥٤٢ )

### المبدأ :

لا يجوز لمحكمة الاعادة تشديد أو تخفيف العقوبة التى قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن الا اذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناء على طعن من النيابة العامة - العبرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هي بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبة - اذا كان الحكم المنقوض قد قضى على الطاعن بنوعين من العقوبة - الحبس والغرامة فليس لمحكمة الاعادة ان هي انقصت مدة الحبس أن تزيد مقدار الغرامة التى قضى بها .

المحكمة : لما كانت المادة ٤٣ من انقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات 'انجزاء' الطعن امام محكمة النقض اذ نصت على أنه اذا كان نقض 'الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، وقد افادت بأنه لا يجوز لمحكمة الاعادة تشديد أو تخفيف العقوبة التى قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن

الاذا كان بنقض هذا الحكم حاصل بناء على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام فى اندعاوى الجنائية فاذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائيا فى مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم فان نقض الحكم فى هذه الحالة لا يترتب عليه سوى اعادة نظر الدعوى فى حدود مصلحة رافع الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الاعادة ان تتجاوز مقدار العقوبة او تفلظها عما قضى به الحكم السابق .

ولئن كانت العبرة فى تشديد العقوبة او تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبة الا انه اذا كان الحكم المنقوض قد قضى على الطاعن بنوعين من العقوبة - الحبس والغرامة فليس لمحكمة الاعادة ان هى انقصت مدة الحبس ان تزيد مقدار الغرامة التى قضى بها الحكم السابق ، والا تكون قد اضررت الطاعن بطعنه ، وليس لها ذلك طالما انه الطاعن وحده ، اذ هى مع ابقائها على الاولى وان انقصت من مدتها واوقفت تنفيذها فهى بذلك لم تحقق للطاعن ما ابتغاه من طعنه من براءة او تجنيب للعقاب .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فى قضائه ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل الغرامة مائتى جنيه عن كل تهمة من التهمتين ، وذلك عملا بالقاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون النقض المشار اليه آنفا ، دون حاجة الى اعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار ان الطعن للمرة الثانية - ما دام ان العوار لم يرد على بطلان فى الحكم او بطلان فى الاجراءات - اثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

( الطعن رقم ٦٧٨٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٢ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٢٤٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦ )

## ( قاعدة رقم ٥٤٣ )

### المبدأ :

لا يجوز أن يضار الطاعن بطعته - الغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديداً للعقوبة - الغاء الحكم وقف تنفيذ عقوبة الغرامة خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة : ومن حيث أن من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم وأن لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه .

ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الاحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من اسباب الخطا والبطالان فان مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على الاوراق أن محكمة أول درجة قضت بتغريم المطعون ضده مائة جنيه عن كل تهمة والخلق والازالة والاياقاف بالنسبة لعقوبة الغرامة فاستأنف المحكوم عليه وحده دون النيابة العامة هذا الحكم وقضى الحكم المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم المطعون ضده مائة جنيه عن كل تهمة والخلق والمصروفات .

ولما كان من المقرر أنه لا يجوز أيضا أن يضار الطاعن بطعنه وكان الغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديدا للعقوبة فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون حين ألغى وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها .

لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطا  
فى تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها  
فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض  
الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطا وتحكم  
بمقتضى القانون بوقف عقوبة الغرامة المقضى بها فى الحكم المطعون  
فيه .

( الطعن رقم ٨١٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٢٨ / ١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٥٤٤ )

المبدأ :

مناط تطبيق السطر الاول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات  
أن تكون الجناية المقرنة بالقتل مستقلة عنه والا تكون مشتركة مع جريمة  
القتل فى أى عنصر من عناصرها .

المحكمة : ولا يعترض على ذلك بأن عقوبة الاعدام الموقعة على  
المحكوم عليه مقرررة أيضا لجريمة القتل العمد المقرنة بجناية أخرى هى  
وضعه النار عمدا فى حجرة المجنى عليه عملا بنص الفقرة الثانية من  
المادة ٢٣٤ والمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، ذلك أن المستفاد مما  
أورده الحكم فى مدوناته من أن المحكوم عليه بعد أن ضرب المجنى عليه  
بقطعة الخشب وجده بين الحياة والموت فاشعل النار فيه لازهاق روحه ،  
هو أن اشعال النار فى المجنى عليه فعلا من الافعال المادية المكونة لجريمة  
القتل ، وهو ما لا يصلح سندا للقول بتوافر الاقتران لما هو مقرر من أن  
مناط تطبيق السطر الاول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون  
العقوبات أن تكون الجناية المقرنة بالقتل مستقلة عنه والا تكون مشتركة  
مع جريمة القتل فى أى عنصر من عناصرها .

( الطعن رقم ٤٥٧٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٦ / ١٩٩٠ )

**المبدأ :**

المادة ١٧ عقوبات تبيح النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن - هذا النزول جوازيًا - لا انه يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرافعة ومعاملته بالمادة المذكورة الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد في هذه المادة .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة التي دين بها الطاعن الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي عملها الحكم في حق الطاعن تبيح النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وأنه وان كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي اباح النزول اليها جوازيًا . الا انه يتعين على المحكمة اذ ما رأت اخذ المتهم بالرافعة ومعاملته طبقًا للمادة ١٧ المذكورة الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محصل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن في جريمة القتل العمد المرتبط بجنحة سرقة وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقًا للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وهي احدى العقوبتين التخيرييتين المقررة لهذه الجريمة طبقًا للمادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون اذ كان عليها ان تنزل بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . من ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ٦٠٦٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨ )

## المبدأ :

جرائم الاضرار العمدى والتهريب الجمركى والشروع فيهما اذا نشأت عن فعل واحد فانه يعتد بعقوبة الجريمة الاشد وهى جريمة الاضرار العمدى والشروع فيه دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى والشروع فيه اصلية كانت أو تبعية .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ قضت فى فقرتها الاولى على انه :

« اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » فقد دلت بصريح عبارتها على انه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة اوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف أو التكييف القانونى الاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الاوصاف الاخف والتى لا قيام لها البتة على قيام الجريمة ذات الوصف الاشد ، اذ يعتبر الجانى كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الاخيرة ، واذا كانت جرائم الاضرار العمدى والتهريب الجمركى والشروع فيهما التى دان الحكم الطاعن بها قد نشأت عن فعل واحد ، فان ذلك يقتضى اعمال نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاعتداد بحسب الجريمة ذات العقوبة الاشد وهى جريمة الاضرار العمدى والشروع فيه والحكم بالعقوبة المقررة لها دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى والشروع فيه اصلية كانت أو تبعية ، وتصحيح الحكم المطعون فيه بالغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية عملا بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى تخول هذه المحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا ثبتت لها مما هو ثابت فيه انه مهنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تاويله .



لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة بها تداخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الشروع في الاضرار العمدى بعد تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعطتها الحكم في حق الطابع ، وكانت المحكمة قد اعتبرت الجرائم المسندة للطابع جريمة واحدة وعاقبته عن الجريمة ذات العقوبة الاشد ، فإنه لا يجدى الطابع ما يثيره ببقائه أو حجب طعنه بشأن جرمته الاضرار العمدى والتهريب الجمركى .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعيضا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٢٤٥١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩٠ )

( قاعدة رقم ٥٤٧ )

المبدأ :

اعتبار التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومن بينها قانون الجمارك من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوى على عنصر التعويض من المتعين أن يطبق في شأنها باعتبارها عقوبة القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ولا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة الجزائية .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى باعتبار المدعى بالحق المدنى تاركا لدعواه المدنية ، وإقامة قضاؤه على أن المدعى بالحق المدنى - الطاعنة - لم يحضر بجلسة ١٩/٣/١٩٨٧ المحددة لنظر الاستئناف رغم علمه المستفاد من توقيع مجاميعه الموقع على تقرير الاستئناف .

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومن بينها قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على واقعة الدعوى - هي من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوى على عنصر التعويض ، وهذه الصفة تجعل من المتعين أن

يطبق فى شأنها - باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وان المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزنة العامة ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، ولا تسرى فى شأنها احكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد تردى فى خطأ قانونى حجب عن نظر موضوع الدعوى المدنية ، مما يتعين معه نقضه والاعادة فى خصوص الدعوى المذكورة مع الزام المطعون ضده بمصاريفها .

( الطعن رقم ١٠٩٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٣ )

( قاعدة رقم ٥٤٨ )

#### المبدأ :

عقوبة - اذا اعتبر الحكم ان الجرائم التى قارفها الطاعنان والمستوجبة لعقابهما قد ارتكبت لغرض واحد وقضى عليهما بعقوبة واحدة هى المقررة لاشد تلك الجرائم دون تعيين الجريمة الاشد فانه يكون صائبا .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان الجرائم التى قارفها الطاعنان والمستوجبة لعقابهما قد ارتكبت لغرض واحد وأعمل فى حقهما حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ففضى عليهما بعقوبة واحدة هى المقررة لاشد تلك الجرائم فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ولا ينال من سلامته اغفاله تعيين الجريمة الاشد ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٦٠٧٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )

( قاعدة رقم ٥٤٩ )

المبدأ :

لا يجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس إذا زادت مدتها على سنة .

المحكمة : ومن حيث أنه لما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم فى جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، بما مؤداه أنه إذا زادت عقوبة الحبس المقضى بها عن سنة ، فإنه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنتين المقضى بها على المطعون ضده ، قد خالف نص المادة ٥٥ من قانون العقوبات - المار ذكرها ، وكان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التى تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ فى القانون ، إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً ، مما حجب محكمة الموضوع عن أعمال هذا التقدير فى الحدود المنصوص عليها فى القانون ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والاعادة .

( الطعن رقم ١٢٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٨٥٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨ )

( الطعن رقم ٧٨٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨ )

( الطعن رقم ٥٨٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠ )

( الطعن رقم ١٦٠٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٨ )

( الطعن رقم ٢٨٩٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/١٩ )

- ( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٤ )  
 ( الطعن رقم ٤٦٤٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٣ )  
 ( الطعن رقم ٨٨٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥ )  
 ( الطعن رقم ١٣٦٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٨ )  
 ( الطعن رقم ١٣١٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤ )  
 ( الطعن رقم ٨٢١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣٠ )

### ( قاعدة رقم ٥٥٠ )

#### المبدأ :

١ - الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ عقوبات من الغرامات النسبية يجب الحكم بها على المتهمين معا ولا يستطاع التنفيذ عليهم باكثر من مقدارها المحدد في الحكم .

٢ - الغرامة النسبية التي يتضامن فيها المتهمين تشترط بان يكون قد صدر بها عليهم حكم واحد فان صدر ضد كل منهما حكم مستقل فان شرط تضامنها في الغرامة يكون قد تخلف .

الحكمة : وكان من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وأن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ سالف الذكر والتي يجب الحكم بها على المتهمين معا ولا يستطاع التنفيذ عليهم باكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه ، بيد أنه لما كان التضامن بين المتهمين في الغرامات النسبية طبقا لصريح نص المادة ٤٤ آنفة البيان - مشروطا بأن يكون قد صدر بها على المتهمين حكم واحد ، وكان المطعون ضده والمحكوم عليه الاخر قد صدر ضد كل منهما حكم مستقل فان شرط تضامنها في الغرامة يكون قد تخلف ، هذا

فضلا عن أن القول بالزام المخكوم عليه الآخر والمطعون ضده بالغرامة المقضى بها متضامنين يخالف ما هو مقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢١ ) .

( قاعدة رقم ٥٥١ )

#### المبدأ :

عقوبة المصادرة - من هو صاحب المصلحة في تخطئة الحكم فيما قضى به من عقوبة المصادرة - المقصود بالرد - اذا تم ضبط الاشياء المختلفة مع الطاعن حال ارتكابه جريمة الاختلاس فإنه لا يكون هناك محل للرد .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الثابت بالاوراق أن الكرتين المضبوطة مملوكة للمجمع الطبى لمرسى مطروح فإن هذا الجمع هو وحده صاحب المصلحة في تخطئة الحكم فيما قضى به من عقوبة المصادرة . ولا مصلحة للطاعن في ذلك ، ولا يجوز له أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في المادة ١١٨ مكرراً من قانون العقوبات أن تقضى المحكمة فضلا عن العقوبات الأصلية بالمصادرة والرد ان كان لهما محل ، فإن مقتضى ذلك أنه لا يقضى بالرد الا حيث يكون له محل .

وانه لما كان المقصود بالرد هو اعادة الحال الى ما كان عليه قبل الجريمة . وكانت كرتين اللبان قد تم ضبطها مع الطاعنين حال ارتكابهما جريمة الاختلاس فإنه لا يكون هناك محل للرد . واذ قضى الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه تصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة الرد ورفضه فيما عدل ذلك .

( الطعن رقم ١١٨٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٣ ) .

( قاعدة رقم ٥٥٢ )

المبدأ :

الحكم القاضى بالاعدام يكون سليما غير مخالف للقانون أو مخطئا في تطبيقه أو تاويله اذا صدر من محكمة مشككة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى وانه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة وساق عليها ادلة مردودة الى اصلها في الاوراق ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وقد صدر باجماع الآراء وبعد استطلاع رأى المفتى قبل اصدار الحكم ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه هذا الحكم .

المحكمة : لما كان ما تقدم ، وكان يبين اعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان المحكوم عليه بالاعدام بها وساق عليها ادلة مردودة الى اصلها في الاوراق ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية - وجاء خلوا من قالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تاويله وقد صدر من محكمة مشككة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ )

( قاعدة رقم ٥٥٣ )

المبدأ :

يكفى لتغليظ العقاب أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرفة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون

الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك يستقل به قاضى الموضوع ما دام يقيمه على ما يسوغه .

المحكمة : يكفى لتخليط العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائيتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ما دام يقيمه على ما يسوغه .

( الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٧٠٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١ )

( الطعن رقم ٦٤٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥ )

( قاعدة رقم ٥٥٤ )

المبدأ :

١ - عقوبة - لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة والا كان باطلا .

٢ - إذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى المعارض فيه من الطامن والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر

باجتماع آراء القضاة الذين أصدروه خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون  
الاجراءات الجنائية من أنه :

إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد  
العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة  
المحكمة .

ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن  
يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي  
القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الأسماء  
وفقا للقانون ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي  
القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لأن  
المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لمآلها الأولى  
بالنسبة الى المعارض ، بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة  
بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين  
عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، لأن الحكم  
في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الا أنه في حقيقته  
قضاءؤها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم  
الغيابي الاستئنافي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن وذلك  
دون حاجة للتعرض لبقاى أوجه الطعن المقدمة منه .

( الطعن رقم ١٤٢٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١٢ )

في نفس المعنى :

( الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٤ )

( الطعن رقم ١٤٠٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٢ )



## ( قاعدة رقم ٥٥٥ )

### المبدأ :

١ - عقوبة - وقف تنفيذ العقوبة لا يكون الا عند الحكم فى جناية  
أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة .

٢ - اذا زادت عقوبة الحبس المقضى بها عن سنة أو كانت العقوبة هى  
السجن أو الاشغال الشاقة فانه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بأية—  
تنفيذها .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز  
للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة الا عند الحكم فى جناية أو جنحة  
بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة ، بما مؤداه أنه اذا زادت عقوبة  
الحبس المقضى بها عن سنة أو كانت العقوبة هى السجن أو الاشغال  
الشاقة فانه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون  
ضده بالحبس لمدة سنتين وأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة ، فانه يكون قد  
أخطأ لمخالفته نص المادة ٥٥ من قانون العقوبات ، ولما كان وقف تنفيذ  
العقوبة من العناصر التى تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان  
الخطأ فيه مع كونه خطأ فى القانون الا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالا  
وثيقا مما حجب محكمة الموضوع ، عن اعمال هذا التقدير فى الحدود  
القانونية الصحيحة ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب  
نقضه والاعادة .

( الطعن رقم ١٣٥٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٢ )



## نيابة عامة

( قاعدة رقم ٥٥٦ )

### المبدأ :

١ - يجوز في حالة الضرورة نذب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٢ - نذب وكيل النيابة لامين شرطة للقيام بأعمال كاتب التحقيق بعد حلف اليمين في حالة تعذر حضور كاتب تحقيق النيابة .

المحكمة : لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التحقيق لاستعانة المحقق في تدوينه باحد امناء الشرطة ورد عليه في قوله :

« ان قانون الاجراءات الجنائية وان كان قد نص بالمادة ٧٣ منه على ضرورة تدوين التحقيق بمعرفة كاتب النيابة العامة للتحقيق الا انه من المقرر قانونا انه يجوز ان يندب شخصا آخر للقيام بأعمال كاتب التحقيق وذلك في حالة الضرورة وعليه ان يحلف اليمين القانونية. ويثبت ذلك بالمحضر - ومن ثم يكون نذب الميد وكيل النيابة لامين شرطة في قسم الشرايية للقيام بأعمال كاتب التحقيق بعد حلف اليمين القانونية وذلك لتعذر حضور كاتب تحقيق النيابة وذلك حسب الثابت بالتحقيقات لم يكن اجراء مخالفا للقانون ولا يعيب اجراءات التحقيق » .

لما كان ذلك ، وكان الاصل في الاجراءات الصحة ويجوز في حالة الضرورة نذب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق وخلو

محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة الى ندب غيره وتقدير هذه الضرورة موكل لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقرت سلطة التحقيق على هذا الاجراء - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وكان الطاعن الثانى - لا يدعى ان ما ورد فى محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، فان ما ينعاه فى هذا الشأن غير مديد .

( الطعن رقم ٦١٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢ )

( قاعدة رقم ٥٥٧ )

المبدأ :

مراد الشارع من تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣١٢/اجراءات بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ باستثناء احكام البراءة من البطلان - هو حرمان النيابة العامة من الطعن على حكم البراءة اذا لم يوقع اسبابه فى الميعاد المحدد قانونا - هذا الاسناد لا ينصرف الى الاحكام التى لا يتم تدوينها كتابة او التوقيع عليها اصلا .

المحكمة : اذ كان القانون وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، وكان مؤدى علة التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى احكام البراءة من البطلان هو ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يوقع اسبابه فى الميعاد المحدد قانونا - حتى لا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه ، الا انه لا مشاحة فى ان هذا الاستثناء يقتصر على عدم توقيع الاسباب فى الميعاد المحدد قانونا ولا ينصرف البتة الى الاحكام التى لا يتم تدوينها كتابة او التوقيع عليها اصلا - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ذلك

أن الشارع أوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجتزاعات الجنائية أن يشمل الحكم - ولو كان صادرا - بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا .

( الملحق رقم ٤١٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٩/١٩٨٩ )

( قاعدة رقم ٥٥٨ )

#### المبدأ :

تمسك المدافع عن الطاعة باعتباره قرار القاضي الجزئي كان لم يكن لعدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ مكرر عقوبات - دفاع جوهري - اغفال المحكمة الرد عليه - يعيب الحكم بالقصاص ويوجب نقضه .

المحكمة : إذ كانت المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات قد نصت على أنه يجوز للنياية العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا السبب إن تأمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الجيزة على أن يعرض الامر خلال ثلاثة ايام على القاضي الجزئي المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييد أو بتعديله أو بالغائه ويجب رفع المعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة - عند نظير الدعوى الجنائية - أن تفصل في النزاع بناء على طلب النياية العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوي الشأن بتأييد القرار أو بالغائه وذلك كله دون مساس بأصل الحق ويعتبر الامر أو القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار اليها وكذلك اذا صدر امر بالحفظ أو بان لا وجه لاقامة الدعوى وكان الثابت من المعضر جلمة المحاكمة إن المدافع عن الطاعة قد تمسك باعتباره قرار القاضي الجزئي كان لم يكن لعدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات وكان الشارع قد رتب على عدم مراعاة هذه المواعيد اعتبار امر النيابة أو قرار القاضي الجزئي كان لم يكن ، فإن ما تمسكت به الطاعة في هذا الشأن يعتبر دفاعا جوهريا خالاه من اثر

فى مصير القرار الوقتى وان لم يكن ذا اثر فى الدعوى الجنائية واذ اغفلت المحكمة الرد على هذا الدفاع - رغم انها قد حصلت فى حكمها - فان حكمها يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه لهذا السبب ايضا فى خصوص ما قضى به من تاييد القرار الصادر من القاضى الجزئى .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢ )

( قاعدة رقم ٥٥٩ )

المبدأ :

النيابة العامة هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص يجوز لها ان تطعن فى الحكم لمصلحة المحكوم عليه .

المحكمة : ومن حيث انه من المقرر ان النيابة العامة وهى تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها ان تطعن فى الحكم وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه .

ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى ان تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى صحيحة وان تبنى الاحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من اسباب الخطأ او البطلان فان مصلحة النيابة العامة فى هذا الطعن تكون قائمة .

( الطعن رقم ١٢٣١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٣ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٤ )

( الطعن رقم ٢٤٨٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٥ )

## المبدأ :

إذا فوّت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة في هذا الحكم يجوز قوة الامر المقضى وينغلق امامها طريق الطعن بالنقض ، يشترط أن يكون الحكم الصادر بناء على استئناف المتهم قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة ، اما اذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف او عدل فيكون للنّياية الحق في الطعن بالنقض مع مراعاة الا ينبني على طعنها تسوية مركز المتهم ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة .

المحكمة : حيث انه ولئن كان من المقرر انه اذا فوّت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فان هذا الحكم يخوز قوة الامر المقضى وينغلق امامها طريق الطعن بطريق النقض ، الا ان ذلك مشروط بان الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة ، فيصدق القول بان الحكيم الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا ، اما اذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف او عدل ، فان الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضا جديدا منفصلا تماما عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة الا ينبني على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوية مركز المتهم .

لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة - الطاعنة - وان ارتضت الحكم الصادر من محكمة أول درجة بحبس المطعون ضده شهرا عن التهمة الثانية المسندة الى الطاعن - التي هي محل الطعن المائل - بعدم استئنافها له ، الا انه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت - في الاستئناف المرفوع من المطعون ضده - بتعديل الحكم المستأنف باستبدال عقسوية انفرامة مائة جنيه بعقوبة الحبس المقضى على المطعون ضده بها ، فقد

غدا هذا الحكم حكما قائما بذاته ومستقلا عن ذلك الحكم الذي ارتضته النيابة وبالتالي يكون طعننا فيه بطريق النقض جائزا ، واذا استوفى الطعن باقى الشروط المقررة ، فانه يكون مقبولا شكلا . . .

( الطعن رقم ١٦١٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٨ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢٥٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢ )

( قاعدة رقم ٥٦١ )

المبدأ :

التحقيق الذى يجرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة - لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

المحكمة : لما كان ذلك - وكان ما اثاره الطاعن بخصوص قعود النيابة العامة عن اجراء معاينة لمكان اخفاء المبروقات المضبوطة - بممكنه لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب الى المحكمة تدارك هذا النقص فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تره حاجة الى اجرائه بعد أن اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواه الشهود .

( الطعن رقم ٢٩٢٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢١ )

( قاعدة رقم ٥٦٢ )

المبدأ :

تعيب التحقيق فى المرحلة السابقة للمحاكمة - لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .



**الحكمة :** وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن نعى على النيابة العامة قعودها عن اجراء تجربة لاتمساع جيويه للمخدر - المضبوط ، وعدم ارسالها صديريه و جلبابه الى معامل التحليل ، دون أن يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء معين فى هذا الخصوص ، فان ما إثارة الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعيينا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة للمحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس للطاعن من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى حاجة الى اجرائه بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

( الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٦١١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٩ )



## هتك عرض

( قاعدة رقم ٥٦٣ )

### المبدأ :

لا اثر للصلح او التنازل فى جريمة هتك العرض على الجريمة أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .

المحكمة : لما كان القانون لم يرتب على تنازل المجنى عليها فى جريمة هتك العرض أو الصلح مع المتهم اثرا على الجريمة التى وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها ، فان ما يثيره الطاعن من تنازل المجنى عليها عن شكاها قبله وطلبها عدم تحريك الدعوى الجنائية ضده - بفرض حصولها - لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه ولا يؤثر فى صحته ..

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦ )

( قاعدة رقم ٥٦٤ )

### المبدأ :

جريمة هتك العرض - تقدير ما اذا كان الجانى من المتولين ملاحظة المجنى عليه أو ممن لهم سلطة عليه - هو من المسائل الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع - فى الاصل فى الفصل فيها .

**المحكمة :** اذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات - التي دين الطاعن بها - تقضى بتغليظ العقاب في جريمة هناك العرض اذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ منه ، حيث يكون الفاعل من اصول المجنى عليه او من المتولين تربيته او ملاحظته او ممن لهم سلطة عليه ، او يكون خادما بالاجرة عنده او عند من تقدم ذكرهم ، ولئن كان تقدير ما اذا كان الجاني من المتولين ملاحظة المجنى عليه او ممن لهم سلطة عليه من المسائل الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع - في الاصل - بالفصل فيها :

( الطعن رقم ٢٨٨٤ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٨٩/٧/٦ )

( قاعدة رقم ٥٦٥ )

**المبدأ :**

**الكون الطاعن متزوجا من شقيقة المجنى عليها ليس دليلا على توافر الظرف المشدد في جريمة هناك العرض .**

**المحكمة :** اذ كان الحكم - على نحو ما تقدم - قد اتخذ من مجرد كون الطاعن متزوجا من شقيقة المجنى عليها دليلا على توافر الظرف المشدد ، مع أن هذه الصلة لا تصلح - بذاتها - سنداً للقول بأن الطاعن من المتولين ملاحظة المجنى عليها او ممن لهم سلطة عليها ، وانما يتعين على الحكم أن يستظهر توافر هذه السلطة او تلك الملاحظة توافرا فعليا من وقائع الدعوى وظروفها وهو ما غفل عنه الحكم المطعون فيه ، الامر الذي يعيبه فضلا عن الفساد في الاستدلال بالقصور في التسبيب بوجوب تقضى والاعتناء .

( الطعن رقم ٢٨٨٤ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٨٩/٧/٦ )

## المبدأ :

ركن القوة في جنائية الواقعة - التي يتحقق باقتنائها بجريمة، الخطف الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٩٠ عقوبات. يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة - استخلاص المحكمة من الوقائع والشهود حصول الإكراه .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان المحكوم عليه الاول والطايع الثاني استوقفا المجنى عليها وشقيقتها أثناء سيرهما ليلا متجهين لحطة سكة حديد طنطا بـالـكين طريق شريط السكة الحديد ، وكان كلاهما مسلحا بمطواة. فضلا عن وجود كلب كبير مع الاول ، وصرفا شقيق المجنى عليها بعد تهديده ثم انضم اليهما الطاعن الثالث وتوجهوا بها تحت التهديد بواسطة السلاح والكلب المشار اليه الى منزل مهجور بجوار المقابر به عدد كلاب ضخمة ، وهناك تناوبوا ثلاثتهم .واقعتها كرمها عنها بعد ان هددها الاول بـالـطلاق الكلاب عليها واجتدى عليها بالمطواة انفاصاها في ندها اليسرى ولنصرتها. الطاعنان في أعقاب ذلك بينما ظل المتهم الاول معها حتى الصباح وأثناء قيامه بتوصيلها للمحطة فاجتدها سيارة الشرطة التي كان رجالها يبحثون عنها بعد ابلاغ شقيقتها بالحادث وولى المتهم المذكور هاربا ، واستطرد الحكم في بيانه للواقعة الى القول بان التقرير الطبى الشرعى أثبت وجود تمزق كامل حديث راس الحوافى بغشاء بكارية المجنى عليها.حدثت نتيجة موقعة او مواقف جنسية بايلاج حديث.من قبل.فضلا عن سجلت.ظفرية. حديثة باعلى انسجة الفخذين واصابة بخنصر اليد اليسرى نتيجة استعمال مطواة او سكين وان كافة هذه الالصابات يتفق حصولها وتاريخ الواقعة ، ولوجود الحكم على ثبوت الواقعة.لديه.على.هذه.الصورة.إدلة.مستعدة.من.أقوال.انجنى.عليها.وشقيقتها.وبقية.شهود.الحلقت.ومن.التقرير.الطبي.

الشرعى ، وقد حصل مؤدى هذه الادلة بما يتفق وما اثبتته فى بيانه  
لواقعة الدعوى .

لما كان ذلك ، وكانت جريمة خطف الانثى بالتحايل أو الاكراه  
النصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون ٢١٤  
لسنة ١٩٨٠ تتحقق بانتزاع هذه الانثى وابعادها عن المكان الذى خطفت  
منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال فعل  
من افعال الغش والايهام من شأنه خداع المجنى عليها أو باستعمال أية  
وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، وكان القضاء قد استقر  
على أن ركن القوة فى جناية الواقعة - التى يتحقق باقترانها بجريمة  
الخطف الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة المشار اليها يتوافر كلما  
كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاء من المجنى عليها سواء باستعمال  
التهكم فى سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك  
مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الارادة ويقعدها عن المقاومة  
وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال  
الشهود حصول الاكراه .

( الطعن رقم ٢٤٨٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٣ )

( الطعن رقم ٦٠٩٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠ )

( قاعدة رقم ٥٦٧ )

المبدأ :

١ - ان القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف  
إرادة الجانى الى الفعل المخل بالحياء والذي يستطيل الى جسم المجنى  
عليه وعوراته فيخدش عاطفة الحياء عنده .

٢ - لا عبرة بما يكون قد دفع الجانى فى جريمة هتك العرض أو  
بالغرض الذى توخاه منها .

٣ - لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف مما يكفى للدلالة على قيامه .

**المحكمة :** من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجانى الى الفعل المخل بالحياء والذى يستطيل الى جسم المجنى عليه وعوراته فيخدش عاطفة الحياء عنده ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى الى فعلته أو بالفرض الذى توخاه منها ، ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ما يكفى للدلالة على قيامه ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً  
رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/٢/٢١ )

( قاعدة رقم ٥٦٨ )

**المبدأ :**

إذا لم يطلب الطاعن ضم التقرير الطبى الموقع عليه وعلى المجنى عليها أو حرز الملابس فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها .

**المحكمة :** وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليه .

لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب ضم التقرير الطبى الموقع عليه وعلى المجنى عليها أو حرز الملابس ،

فلنيس "له" من بعد "أن" ينبغي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لدى بيانه لواقعة الدعوى اورد ما نصه :

« اثناء قيام السائحة الامريكية ..... بنشر ملابسها فى بلكونة فندق كلابشة باسوان المقيمة به اثناء تواجدها فى رحلة باسوان سقط منها بنطلون من الملابس التى كانت تقوم بنشرها فى بلكونة الغرفة التى تقع أسفل غرفتها فطلبت من ادارة الفندق احضاره لها الا ان احدا لم يجلبها الى مطبخها فقصدت لاحتضاره بنفسها ولم تجد نزول الغرفة التى سقط بنطلونها فى البلكونة المحقة به وعندئذ تقابلت مع المتهم الذى يقيم بالغرفة المجاورة لتلك التى وقع فيها البنطلون وسمح لها بدخول حجرته لاحتضار البنطلون عن طريقها لاتصال البلكونات ببعضها وبما ان دلفت الى غرفته حتى امسك بها عنوة وطرحها على السرير واخذ يقبلها ويمسك بثديها وجسم فوقها فاستغاثت بيد ان احدا لم يسمعها ثم اخذها الى حمام الغرفة وطرحها ارضا ونزع بنطلونها وسروالها عنوة وخلع هو ملابسها وحاول ايلاج قضيبه فى فرجها وفى دبرها الا انه لم يتمكن من اغتصابها لمقاومتها له » .

ولما كان ما قاله الحكم من ذلك تتحقق به جريمة الشروع فى الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد اليه ... كما هو الحال فى الدعوى المطروحة لانها افعال من شأنها ان تحقق ذلك القصد ، وكان لا جدوى مما يثير الطاعن فى طعنه لان العقوبة المقضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجناية هتك العرض بالقوة .

لما كان ذلك ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيينا  
رفضه موضوعا .

(. الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٦٠ ق. - جلسة ١٣/٣/ ١٩٩١ )



## ( قاعدة رقم ٥٦٩ )

### المبدأ :

جريمة خطف إنشئ ومواقعتها بغير رضاها لم يجعل المشرع لها تين الجنائيتين ارتباطا. والحكم فيهما بالعقوبة المقررة لاشدهما وانما قرر لهما عقوبة واحدة هي الاعدام بشرط ان تكون الجنائتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن - استعمال الرافعة بنزول العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة - يكون الحكم الصادر بعقوبة السجن مخالف للقانون .

المحكمة : وحيث ان النيابة انعمت تقضى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه - قد دان المطعون ضده عن جنائتي خطف الجنى عليها بالاكراه، ومواقعتها بغير رضاها، واعتمدا في حقه حكم الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ عقوبات ، وعلى الرغم من كون الجنائية الاخيرة ظرفا مشددا لجنائية الخطف والتي اوجبت المشرع القضاء لهما بعقوبة واحدة هي الاعدام طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ بما كان يتعين معه على الحكم وقد عمل المادة ١٧ عقوبات في حق الطاعن ان ينزل بعقوبة الاعدام الى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة - اعتمد مخالف ذلك فانه يكون معيبا بما يتعين نقضه والاحالة .

وحيث ان للمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ قد جرى نصها على أن :

« كل من خطف بالتحايل أو الاكراه إنشئ بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة ، ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجنائية بالاعدام اذا اقترنت بها جنائية واقعة المخطوفة بغير رضاها وإذا كان قانون العقوبات قد تعرض لحالات المشار اليها في المادة ٢٩٠

منه المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ لم يجر على ما نهجه فى المادة ٣٢ منه من اعتبار الجرائم التى تنشأ عن فعل واحد وتكون مرتبطة ارتباطا يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لاشدها وذلك بما نص عليه فى عجز المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ من انه ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا اقترنت بها واقعة المخطوفة بغير رضاها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الذعوى بما مؤداه أن المتهمين قارفوا جناية خطف المجنى عليها بالاكراه ثم اتبعوا ذلك بمواقعتها بغير رضاها من المطعون ضده وآخر بأفعال مستقلة عن الجناية الأولى التى سبقتها . وقد ارتكبت الجنايتان فى فترة قصيرة من الزمن وفى مسرح واحد فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد ظرف الاقتران يكون غير سديد .

لما هو مقرر من أنه يكفى لتخليط العقاب عملا بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية الخطف وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وقد رأى معاملة المطعون ضده بالرافة طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ومن ثم كان يتعين عليه أن ينزل بعقوبة الاعدام الى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اما وقد نزل بها الى عقوبة السجن فيكون قد أخطا فى تقديرها واذ حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أعمال التقدير فى الحدود القانونية الصحيحة فيتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣ )

المبدأ :

١ - جريمة الشروع فى واقعة انشئ بغير رضاها وهتك العرض -  
وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى تؤدى فيها الشهادة مرجعه الى  
محكمة الموضوع .

٢ - من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل  
التحقيقات ما دامت قد اطمأنت اليها .

٣ - تناقض رواية الشاهد فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم .

٤ - الدفع بتلفيق التهمة من الدفع الموضوعية لا تستوجب ردا  
صرىحا .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بما  
تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى الشروع فى الاغتصاب وهتك  
العرض بالقوة اللتين دين الطاعن بهما وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة  
سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليها ورجال الضبط والمعاينة والتقارير  
الطبية وهى أدلة مردودة الى أصولها بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى الى  
ما رتب عليها .

لما كان ذلك ، وكان البين من الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ومن  
استدلله أن ثمة تفتيش لم يقع على شخص المتهم وأن الحكم لم يستمد  
فى الادانة دليل مستمد من تفتيشه فانه يكون من غير المجدى النعى على  
الحكم بالقصور فى الرد على الدفع ببطلان التفتيش .

لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى  
فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام

حولها من الشبهات كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع ننزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب كما ان من حق المحكمة ان تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيقات ما دامت قد اطمأنت اليها وهى متى أخذت بشهادته فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض رواية الشاهد في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم او يقسح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفصيلات أو يركن اليها في تكوين عقيدته كما ان المحكمة ان تأخذ من أقوال الشاهد ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه وكان الدفع بتلقي التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم ما دام مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها . وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال المجنى عليها وجعلت مؤداها بما يكفى . بيانا لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة فان ما يثيره الطاعن من مطاعن على شهادة المجنى عليها او تفتيق الاتهام ينحل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض أما عن النعى بان المحكمة أحالت في أقوال الشهود الى أقوال المجنى عليها فذلك لا يعيب الحكم اذ للمحكمة ان تحيل في ايراد أقوال الشهود الى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال الشهود متفقة مع أقوال المجنى عليها التي أحال عليها فان منعا في هذا الشأن يكون في غير محله .

ولما كان ما أورده الحكم من شهادة الشريطين ٥٥٥٥ و ٥٥٥ له ماخذه الصحيح من الاوراق - على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها - فانه ينحسر عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رفضه موضوعا .

(. الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/٦/٤ )

## المبدأ :

١ - جريمة هتك عرض - لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الاكراه أثراً بالمجنى عليه .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الإخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للواقع .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوي بمسا تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه ووالده واعتراف الطاعن بتحقيقات الشرطة والنيابة العامة، ومن التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه .

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الاكراه أثراً بالمجنى عليه ، وكان الحكم قد ثبت الجسـذا بأقوال المجنى عليه أن الطاعن أممك به عنوة وخلق عنده سر واليه يكشف عن موضع العفة منه وأخذ يحك قضيبه في دهره ، مما تتوافر به بجريمة هتك العرض بالقوة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن الاحتقان بفتحة شرح المجنى عليه الذي أشار اليه التقرير الطبي الانتحائي لم يثبت بتقرير الطبيب الشرعي يكون في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لتفادع الطاعن القسائم علي اختلاف فصيلة الحيوانات المنوية التي وجدت بسر وال المجنى عليه عن فصيلة الحيوانات المنوية الخاصة بالطاعن وإطرحه يقوله :

« ان المحكمة لا تطمئن الى اجراءات تحريز السروال المضبوط ، اذ لم يرد بمحضر جمع الاستدلالات الذي حررتة الشرطة عن الجاهات ما يفيد

تقديم السروال وتحريزه ، ومن ثم فإنها لا تقول على ما ورد من نتيجة  
الفحص المذكور » . وهو مما يسوغ به اطراح هذا الدفاع ، فان النعى  
على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لحكمة الموضوع السلطة المطلقة  
فى الاخذ باعتراف المتهم فى أى دور من ادوار التحقيق ولو عدل عنه بعد  
ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للواقع - كما هو الحال فى الدعوى  
الماثلة ، فان ما يتعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .  
لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه  
موضوعا .

( الطعن رقم ٧٤٣٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٥ )

( قاعدة رقم ٥٧٢ )

#### المبدأ :

جريمة هتك عرض - عدم بيان الحكم للواقعة المستوجبة للعقوبة  
أو يورده مؤدى أقوال المجنى عليه أو نص القانون الذى أنزل العقوبة  
بموجبه فإنه يكون مشوبا بعيب القصور فى التسبيب والبطلان .

المحكمة : وحيث ان القانون اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل  
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة  
والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت  
وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بهذا  
وسلامة مأخذها ، وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو  
بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب والا كان الحكم قاصرا  
وباطلا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان

وإثبات وقوع جريمة هتك العرض بالقوة المسندة الى الطاعن على مجرد القول :

« وحيث أن المحكمة ثطعتن الى تقرير الطب الشرعى الذى جناء مطابقا لاقوال المجنى عليه والذى ثبت بحدوث ايلاج جزئى فى تاريخ محاصر للواقعة مما يتعين معه ثبوت التهمة قبل المتهم » . دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة او يورد مؤدى اقوال المجنى عليه او نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعن ودون أن يأخذ بأسباب الحكم المتأنف او يحيل اليها ، فانه يكون مشوبا بعيب القصور فى التسبب وتبطلان بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣١ )

( قاعدة رقم ٥٧٣ )

المبدأ :

١ - جريمة هتك عرض بغير قوة او تهديد - العقوبة الحبس اذا كان السن اقل من ١٨ سنة كاملة ومع ذلك اذا كان مرتكب الجريمة حدث لا تجاوز سنه ١٥ سنة فانه لا يجوز الحكم عليه بالحبس .

٢ - يكون الحكم معيبا بالقصور اذا لم يستظهر من الحدث .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مطالعة الاوراق ان الذباية العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف انه فى خلال الفترة من شهر يوليو سنة ١٩٨٥ حتى المبادس من اكتوبر سنة ١٩٨٥ بدائرة مركز دمياط هتك عرض ٠٠٠٠ . والتى لم يبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة او تهديد . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٣/١٥ ، ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث . ومحكمة

الاعضاء الجزئية - قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل ، فاستأنف ومحكمة  
دمياط الاستئنافية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا  
وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات قد نصت فى  
فقرتها الاولى على أن :

« كل من هتك عرض صبية أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى  
عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس » وكانت المادة  
السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنص على أنه :

« فيما عدا المصادرة واغلاق الحل ، لا يجوز أن يحكم على الحدث  
الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة ، اية عقوبة مما  
نص عليه فى قانون العقوبات ، وانما يحكم عليه بأحد التدابير  
الآتية :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - التسليم .
- ٣ - الالحاق بالتخريب المهنى .
- ٤ - الالتزام بواجبات معينة .
- ٥ - الاختيار القضائى .
- ٦ - الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
- ٧ - الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة .

كما تنص المادة الثانية والثلاثون منه على أن :

« لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فاذا اثبت عدم  
وجودها تقدر سنه بواسطة خبير ، فان مؤدى ذلك أنه لا يجوز الحكم  
على الحدث الفوق لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة بعقوبة الحبس اعتبارا  
بأنها من العقوبات المفوض عليها فى قانون العقوبات » وهو ما يضحى



معه تجديد السن - بالركون فى الاصل الى الاوراق الرسمية قبيل ما عداها - ذا اثر فى تعيين ما اذا كان يحكم على الحدث بالحدى العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومنها للجيس ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن فى هذه الحال فى حكمها على نجو ما ذكره .

لما كان ذلك ، ولئن كان الاصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له ، إلا أن مغل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير واتاحت للمتهم والنيابة العامة ابداء ملاحظاتهما فى هذا الشأن . واذ كان لكلا الحكيمين الابتدأى والمطعون فيه الذى تبنى استنباه ، لم يعن البتة فى مدوناته باستظهار من الطاعن ، فإن للحكم المطعون فيه يكون سعييا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ويتعين لذلك نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٥٣٠٦ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٢/٢٦ / ١٩٩١ )

( قاعدة رقم ٥٧٤ )

#### المبدأ :

جريمة هناك عرض - من حق محكمة الموضوع أن تقتضى بالبسراة للشك فى صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية الأدلة ولها فى سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الاثبات وتقديرها الذى تظمن اليه - الا أن ذلك مشروط بأن تكون الاسباب التى افصحت عنها ولم تحول من أجلها على تلك الشهادة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبها عليها من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تتأخر مع حكم العقل والمنطق .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما موجه إن المطعون ضده قد استدرج المجنى عليها والتي تبلغ من العمر جوالى

أربع سنوات الى منزله وطرحها على المرير وخلع عنها سروالها وكشف  
عن عورتها وأخذ يلامس بقضيبه فرجها حتى أملى عليها . واذا ذهبت  
باكية الى والدتها وأخبرتها بما حدث ناظرتها فوجدت آثار منى بين  
فخذيه فاصطحبتها الى منزل المتهم وطرقته فلما خرج اليها اشارت اليه  
المجنى عليها ولما واجهته بما حدث انكر وطلب اليها عدم ابلاغ الشرطة  
وقد وجد آثار المنى على الشيفونيرة . ثم اقام الحكم قضاءه ببراءة المطعون  
ضده من تهمة هتك العرض على نظر حاصلة إنه مما يجافى العقل  
ويصدق أن يترك المطعون ضده آثار المنى بين فخذى الطفلة فيما لو  
صحت روايتها دون أن يعمل على ازالته وهو الذى يتوقع أن تبلغ الطفلة  
الواقعة الى أهلها . وان التحقيقات التى أجريت قصرت عن تبين  
حقيقة الآثار التى قال الشاهد الثانى أنها لحيوانات منوية وجدت على  
الشيفونيرة وقد خلت أقوال المجنى عليها مما يفيد سبب وجود تلك الآثار  
فى ذلك المكان وأنه مما يزيد الامر شكا أن الشاهدة الاولى والدة المجنى  
عليها قررت فى محضر جمع الاستدلالات أن ابنتها حضرت اليها باكية  
بعد الحادث وتبينت أنها لا ترتدى « كلوت » دون أن تبد سببا لعدم  
ارتدائها اياه أو المصير الذى انتهى اليه . . .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وان كان من حق محكمة  
الموضوع أن تقضى بالبراءة - للشك فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو  
لعدم كفاية الادلة - ولها فى سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الاتبـات  
وتقدرها التقدير الذى تطمئن اليه ، إلا أن ذلك كله مشروط بأن تكون  
الاسباب التى أفصحت عنها ولم تعول من أجلها على تلك الشهادة - من  
شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر  
مع حكم العقل والمنطق ، واذا كان ما ساقه الحكم من اسباب لقضائه ليس  
من شأنه أن يشك فى هذه الواقعة أو يوهن من شهادتى والدة المجنى  
عليها والجار الذى حضر على الصياح وشاهد آثار المنى بين فخذى المجنى  
عليها وكذا آثار احمرار عند منطقة الفرج واستعطاف المتهم له بغية عدم  
الابلاغ عن الواقعة حرصا على مستقبله ومشاهدته لآثار منى على

الشيْفونيرة . ولا حجة فى اسناد الحكم الى أن التحقيقات قصرت عن تبيان حقيقة الاثار المنى التى شاهدها هذا الشاهد على الشيْفونيرة . ولا على ما أورده الحكم أيضا من جدية بشأن سروال المجنى عليها التى أخذ من ابلاغ والدتها بمحضر جمع الاستدلالات قولها أن ابنتها حضرت اليها باكية دون سروال وعدم ابدائها سببا لذلك ، فان ذلك لا ينال من سلامة شهادتها وكفايتها كدليل وقد ثبت من تقرير المعامل بمصلحة الطب الشرعى أن بنطلون بيجامة المجنى عليها به آثار فعلته كما تحدث الحكم . ومن ثم حرص المطعون ضده على ازالة آثار فعلته كما تحدث الحكم . ومن ثم فان كافة الاسباب التى ساقها الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراحه شهادتى والددة المجنى عليها والجار ليس من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٦٧٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٩٢ )



### وصف، التهمة

( قاعدة رقم ٥٧٥ )

البدا :

لا يجوز للمحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملته التحقيقات لم تكن مرفوعة بها. الدعوى عليه، بدون أن تلت نظر المدافع عنه إلى ذلك .

الحكمة : وكانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين الثاني والثالث. بوصف أنهما ارتكبا جريمة الشروع فى قتل المجنى عليه. . . . . فاستبعد الحكم نية القتل وقضى بإدانة الطاعنين - الثاني والثالث - بجريمة أحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه .

لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحكمة أن المحكمة لم توجه تهمة أحداث العاهة الى الطاعنين ، ولم تُلقت نظر المدافع عنهما للمرافعة على هذا الاساس ، وكان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من شروع فى قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة لا يعتبر مجسرد تغيير فى وصف الافعال الممنوعة الى الطاعنين فى أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنايات لجراعه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة طبقا لنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل فى التهمة ذاتها لا تملك المحكمة اجراعه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ، لانه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هى نية القتل ، بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعنين لم تكن موجودة فى أمر الاحالة وهى الواقعة المكونة للعاهة المستديمة ، والذى قد يثير الطاعنان جدلا فى شأنها .

لما كان ذلك ، وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع الى ما أجرته من تعديل يعتبر اخلايا بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملت التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه - دون أن تلتفت نظر المدافع عنه الى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن والزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

( الطعن رقم ٢٥٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٣ )

#### ( قاعدة رقم ٥٧٦ )

المبدأ :

العبرة فى جواز الطعن هو بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا .

المحكمة : وحيث أنه لما كانت العبرة فى جواز الطعن - كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وكان الشأن فى هذه الدعوى أنها تقيمت على الطاعة على أساس أن التهمة المسندة اليها جنحة فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه يكون جائزا .

( الطعن رقم ٣٤١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠ )

#### ( قاعدة رقم ٥٧٧ )

المبدأ :

العبرة فى تكييف الواقعة بانها جنائية او مخالفة هي بالوصف القانوني الذى تنتهى اليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون

التقيد بالوصف الذى رفعت به الدعوى أو يراه الاتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم ..

المحكمة : اذ كانت الواقعة المسندة الى الطاعن طبقا لنص المادة ١٨٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨١ ، ٤٨ لسنة ١٩٨٤ والذى حصلت واقعة الدعوى فى ظله تنص على أنه :

« يعاقب صاحب العمل بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز الفى قرش فى أى حالة من الحالات التى عدتها ومن بينها القبل المسند الى الطاعن » .

وكانت تلك الجريمة المسندة الى الطاعن تعد جنحة طبقا لنص المادة ١١ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ والتي كانت تنص على أن :

« الجنح هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الاتية : الحبس الذى يزيد أقصى مدته على اسبوع ، الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى » .

لما كان ذلك ، وكان قد صدر قبل صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا - القرار بقانون رقم ١٦٩ سنة ١٩٨١ فى ١١/٤ سنة ١٩٨١ بتعديل المادة ١٢ من قانون العقوبات والتي أصبحت بمقتضاها أن المخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه بما مؤداه أن الواقعة المسندة الى الطاعن أصبحت مخالفة وفقا لنص تلك المادة .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة أو مخالفة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى اليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به الدعوى ؛ و يراه الاتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقا لنوع الجريمة الذى تقررره المحكمة .

وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٥  
فقرر الطاعن فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ الطعن فيه بطريق النقض  
وأودع أسبابه فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ ثم عرض على هذه المحكمة  
بجلسة الاول من ديسمبر سنة ١٩٨٨ . واذ كان قد انقضى على الدعوى  
الجنائية منذ يوم تقرير الطاعن بالطعن فى ذلك الحكم وليداع أسباب  
طعنه الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة  
المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى  
الجنائية بمضى المدة فى مواد المخالفات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه  
المدة ومن ثم تكون الدعوى قد انقضت بمضى المدة .

( الطعن رقم ٦٣٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٤١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠ )

( قاعدة رقم ٥٧٨ )

المبدأ :

لا تنقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى تصبغه النيابة العامة على  
الفعل المسند الى المتهم - للمحكمة تعديله متى رأت ان ترد الواقعة  
الى الوصف القانونى السليم .

المحكمة : اذ كان الاصل ان المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى  
الذى تصبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف  
ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت  
ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم الذى ترى  
انطباقه على الواقعة ، واذ كانت الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت  
مطروحة بالجلسة هى بذاتها تلك التى اتخذها الحكم أساسا للوصف



الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعميل هو استبعاد نية القتل ... على ما أفصح عنه الحكم . - دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية جديدة فإن الوصف المعدل الذى نزلت اليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب المفضى الى الموت لا يجافى التطبيق القانونى السليم فى شيء ولا محل لما يثيره الطاعن من أن المحكمة قامت بتعديل القيد والوصف دون أن تلتفت لقيد ووصف النيابة الواردين بأمر الاحالة .

( الطعن رقم ٢٣٨٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٤ )

( الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤ )

( قاعدة رقم ٥٧٩ ) .

المبدأ :

الخطأ فى مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الادانة ببيان كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

المحكمة : لما كان من المقرر أن الخطأ فى مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الادانة ببيان كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وهو الحال فى الدعوى - فإنه لا يعيب الحكم خطؤه فى بيان مادة العقاب هى المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه مع أنها ألغيت بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ وأصبحت الواقعة معاقبا عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التمليس والغش المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ المذكور ويكون

منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . وحسب محكمة النقض أن  
تصحح الخطأ ذلك باستبدال المادة المنطبقة بالمادة المُلغاة عملا بالمادة ٤٠  
من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ٨٨٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢١ )

( قاعدة رقم ٥٨٠ )

### المبدأ :

ظرف تعدد الجناة الموجب لتكثيف الواقعة بوصف الجناية وتوقيع  
عقوبة الجناية رغم اقتناع المحكمة باستبعاد التعدد وعدم وقوع الحادث  
ليلا - يكون الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون لأن الواقعة بتقدير المحكمة  
تكون جنحة وليست جناية .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة  
رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن وآخرين بوصف انهم فى يوم  
١٩٨٩/٦/٢٤ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : شرعوا فى  
سرقة المبلغ النقدى المبين قدرا بالتحقيقات والمملوك لـ ... فى الطريق  
العام بأن أوهمه المتهم الاول الطاعن باتساح سترته محاولا تنظيفها له  
تم غافله ودس يده بجيب سترته واستولى على المبلغ النقدى فى حين أخذ  
كل من المتهمين الثانى والثالث يرقبان له الطريق حال كون المتهم الاول  
حائلا سلاحا مخبأ « مطواة » وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل  
لارادتهم فيه وهو ضبطهم والجريمة متلبس بها 'للمتهم الاول : أحرز بغير  
ترخيص سلاحا ابيض « مطواة قرن غزال » . وقد حصل الحكم واقعة  
الدعوى فى قوله :

» انه فى يوم ١٩٨٩/٦/٢٤ واثناء سير الجنى عليه ... بالجيزة

الوسطى فشارع المباق دائرة قسم مصر الجديدة استوقفه المتهم .....  
( الطاعن ) الذى كان يسير خلفه وأخبره بوجود قاذورات على ملابسه  
من الخلف وأخرج منديلا لازالتها رغم محاولة الجنى عليه من ذلك  
وتمكن بذلك من سرقة مبلغ ستين جنيها ، واذ شاهد الملازم أول .....  
بإدارة البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة الذى كان يقوم بالمرور  
بالمنطقة ما حدث قام بتهديد المتهم بالوقوف الا أنه لاذ بالفرار فقسام  
بمطارده وتمكن من ضبطه وبتفتيشه عثر على المبلغ المروق ومطواة  
قرن غزال » .

وانتهى الحكم الى ثبوت التهمة قبل المتهم الاول - الطاعن - على  
تلك الصورة اخذا باقوال شهود الاثبات ودانه عن تهمتى الشروع فى سرقة  
مع حمل السلاح واحراز سلاح ابيض بغير ترخيص وعاقبه طبقا للمواد  
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٣١٥ / أولا من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ،  
٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل وبعد اعمال المادة ٣٢ من قانون  
العقوبات بالاشتغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط ،  
وعرض من بعد لما اعتمد الى المتهمين الثانى والثالث وخلص الى عدم  
نوافر ثمة دليل يطمئن اليه وجدان المحكمة يوضح الافعال التى اتاهبا  
كل منهما كمساهمة منه فى الجريمة وينهض على ثبوتها قبله ورتب  
على ذلك قضاءه ببراعتهما مما أسند اليهما .

ولما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استبعدت الاتهام الموجه الى  
المتهمين "الثانى والثالث وكان ظرف تعدد الجناة الموجب لتكليف الواقعة  
بوصف الجناية فى حق المتهم الاول مرتبط بمرکز هذين المتهمين فان  
المحكمة اذ لم تطمئن لهذا الاتهام واستبعدت مساهمة المتهمين الثانى  
والثالث فى الجريمة وافصحت عن اقتناعها بأن المتهم الاول - الطاعن -  
هو وحده الذى استقل بمقارفة الحادث فان ما وقع منه يكون الجنحة

المعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٦ مكررا ( ثالثا ) فقرة  
ثالثا ، ٣٢١ من قانون العقوبات - ما دامت الواقعة لم تحدث ليلا كما  
جاء بمدونات الحكم - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ عاقب الطاعن  
بالاشتغال الشاقة لمدة خمس سنوات على اعتبار ان الواقعة جنائية وليست  
جنحة يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

لما كل ذلك ، وكان ما وقع فيه الحكم من خطأ يتصل بتقدير  
العقوبة اتصالا وثيقا مما حجب محكمة الموضوع عن اعمال هذا  
التقدير فى الحدود القانونية الصحيحة فانه يتعين نقض الحكم المطعون  
فيه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٦٠٧٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠ )

( قاعدة رقم ٥٨١ )

المبدأ :

ادانة المحكمة الطاعن بجريمة غير التى وجهتها اليه النيابة والتى  
جرت المرافعة على أساسها دون أن تنبه المحكمة الدفاع الى هذا التعديل  
وهو ما لا تملكه الا اثناء المخاطبة وقبل الحكم فى الدعوى فان حكمها  
يكون قد بنى على اجراء باطل يعيبه .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاوراق ان الدعوى الجنائية  
اقيمت على الطاعن بوصف انه اولاً : هو وآخرون حازوا واحرزوا بقصد  
التعاطى جوهرها مخدرا « حشيشا » بدون تذكرة طبية وفى غير  
الاحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : سهل للمتهمين من الاول الى الثالث  
تعاطى لمدة المخدرة سالفة الفكر بدون مقابل . وطلبت النيابة العامة  
معاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بامر الاحالة - وقد انتهى الحكم  
المطعون فيه الى ادانة الطاعن بوصف انه « ادار وهيا مكانا ( مقهاه )

لتعاطى مخدر الحشيش بغير مقابل وفى غير الاحوال المصرح بهـ  
قانونا « الامر المنطبق على المادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من  
الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥  
لسنة ١٩٧٦ ، وقد دانت المحكمة الطعن بهذا الوصف دون ان تلفت نظر  
الدفاع الى المرافعة على أساسه ، وهو ما لا تملكه الا لاثناء المحاكمة  
وقبل الحكم فى الدعوى ويقتضى لفت نظر الدفاع عملا بنص المادة ٣٠٨  
من قانون الاجراءات الجنائية ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد  
بنى على اجراء باطل يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة  
الى بحث باقى اوجه الطعن .

( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )

( قاعدة رقم ٥٨٢ )

المبدأ :

١ - لا يجوز للمحكمة تعديل فى التهمة نفسها ولا تملك اجراؤه  
الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لانه يتضمن اضافة عناصر  
جديدة الى الواقعة وتنبيه الدفاع اليه والا كان حكمها قد بنى على اجراء  
باطل وتعيين بالاخلال بحق الدفاع .

٢ - يتعين على المحكمة اذا ما انتهت الى اخذ المتهم بالرافعة  
ومعاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد  
فى هذه المادة باعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص  
عليها فيه للجريمة والا كان حكمها معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : ومن حيث ان الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعنين  
الثلاثة بوصف انهم ارتكبوا جنائية القتل العمد المقتربة بالسرقة ليلا حالة

كون أحدهم يحمل سلاحا ظاهرا ، وبجلمة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ قررت المحكمة قبل مرافعة الدفاع تعديل وصف التهمة الى الضرب المفضى الى موت والسرقه دون ارتباط بينهما ولفقت نظر المحامين الحاضرين الى هذا التعديل ، بيد انها عادت - بعد المحاكمة - انتهت بحكمها المطعون فيه الى ادانتهم بجناية السرقه ليلا مع حمل سلاح وجناية الضرب المفضى الى موت التى وقعت نتيجة محتملة للجناية الاولى ، وبغير أن توجه اليهم من جديد اثناء المحاكمة وقبل الحكم جناية السرقه ليلا مع حمل سلاح وأن تنبهم الى وقوع جناية الضرب المفضى الى موت نتيجة محتملة للجناية المذكورة .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انزلت بالطاعنين أقصى العقوبة المقررة لأشد الجنايتين اللتين دانهم الحكم بها وهى جناية السرقه الواقعة منهم ليلا مع حمل سلاح والتي تتجاوز أقصى العقوبة المقررة لجناية الضرب المفضى الى موت التى ساءلتهم عنها باعتبارها نتيجة محتملة لجناية السرقه ، وكان التنفير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من جناية ضرب أفضى الى موت وجنحة سرقه بغير ارتباط بينهما الى جناية سرقه ليلا من ثلاثة أشخاص مع حمل سلاح وجناية ضرب أفضى الى موت وقعت نتيجة محتملة للجناية الاولى انما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لانه يتضمن اضافة عنصرين جديدين الى الواقعة هما حمل السلاح ووقوع جناية الضرب المفضى الى موت نتيجة محتملة لجناية السرقه ، مما يقتضى من المحكمة اجراءه اثناء المحاكمة وقبل الحكم وتنبيه الدفاع اليه عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل وتعيب بالاخلال بحق الدفاع متعيناً نقضه والاعادة بالنسبة الى الطاعن الثانى وبالنسبة الى كل من الطاعن الثالث والطاعن الاول الذى لم يقبل طعنه شكلا والمحكوم عليه الاخر الذى لم يطعن لاتصال وجه النقض بهم وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه طعن الطاعن الثانى او التعرض لاسباب طعن الطاعن الثالث ، هذا فضلا عن أن المحكمة قد استعملت الرافعة مع المحكوم عليهم عملا بالمادة ١٧ من

قانون العقوبات ومع ذلك فقد أنزلت بالطاعنين الحد الاقصى لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة المقررة لجناية المارقة الاشد بمقتضى المادة ٣١٦ من القانون ذاته ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون اذ يتيح تطبيق المادة ١٧ المذكورة النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى عقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ستة شهور ، ولما هو مقرر من أنه يتعين على المحكمة اذا ما انتهت الى أخذ المتهم بالرافعة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ألا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد فى هذه المادة باعتبار انها حلت بنص القانون محصل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة .

( الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦ )

#### ( قاعدة رقم ٥٨٣ )

##### المبدأ :

اذا كان الوصف الذى دين الطاعن به لم يبين على وقائع جديدة غير التى كانت أساسا للدعوى المرفوعة عليه دون أن تضيف اليها جديدا مما يستاهل لفت نظر الدفاع .

المحكمة : اذ كان الوصف الذى دين الطاعن به لم يبين على وقائع جديدة غير التى كانت أساسا للدعوى المرفوعة عليه دون أن تضيف اليها جديدا مما يستاهل لفت نظر الدفاع ومن ثم يكون ما ينعاها الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد .

لما كان ذلك وكان ما اثبته الحكم من أن العمل الذى استحصل الطاعن بمقتضاه على الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته بقبول الاعمال التى يقوم المبلغ بتنفيذها وعدم الاعتراض عليها وان كان لا اختصاص للطاعن به - بعد استبعاده من لجنة الاشراف - الا أنه يمحى فى

اختصاص غيره من الموظفين ومن فى حكمهم وقد زعم الطاعن أنه من أعمال وظيفته .

واذ ما كان ذلك وكان الشارع قد استحدث نص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ( معدلة أخيرا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ) مستهدفا الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع فى مدلول الرشوة وشمولها من يستقل من الموظفين العموميين والذين الحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ويكفى لمساغة الجانى على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذى يطلب الجعل لادائه يدخل فى أعمال وظيفته والزعم هنا مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير فى اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم .

لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على أساس أنه زعم لنفسه الاختصاص بمتابعة أعمال الشاهد الاول والاشراف عليها واستدل على صدور الزعم بالاختصاص من جانب الطاعن وتوافره فى حقه استدلالا سائغا مما أثبتته فى حقه من أنه يتواجه فى موقع عملية البناء بحكم اختصاصه السابق قبل تنحيته عنه مؤقتا بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩ واشرافه على ما يجرى من أعمال وإيهامه الشاهد الاول بقدرته واختصاصه على رفض تلك الأعمال وسلطته فى قبولها فى حالة ادعائه لطلب الرشوة فإن ما يثيره الطاعن نعيًا على الحكم من قصور فى التبييب أو فساد فى الاستدلال يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة على نحو ما ملف على بينة مما اتاره الطاعن عن انتهاء صلتة بلجنة المتابعة منذ وقت سابق على الواقعة وكان ما اتاره من دفاع بانتفاء الزعم بالاختصاص بعلم الشاهد الاول المسبق بعدم اختصاصه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة



بالرد عليه استقلالا اذ يستفاد الرد عليه من دلالة من احلة الثبوت التي  
أوردتها الحكم ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون  
مقبولا .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧ )

( قاعدة رقم ٥٨٤ )

المبدأ :

١ - التغيير في وصف الافعال المسندة للطاعن في امر الاحالة تملك  
محكمة الجنايات اجراؤه في حكمها اسباغا للوصف القانوني الصحيح  
لتلك الافعال . اما التعديل في التهمة نفسها فلا تملك المحكمة اجراؤه  
الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى .

٢ - عدم لفت نظر الدفاع الى ما أجرته المحكمة من تعديل يعتبر  
اخلاا بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث ان الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن بوصف  
انه سهل للمتهم الثاني تعاطى مخدر الحشيش ، بيد أن الحكم المطعون  
فيه انتهى الى ادانته بوصف انه حاز مخدر الحشيش بقصد التعاطى ،  
ويبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم توجه التهمة الاخيرة  
للطاعن ، ولم تلت نظر المدافع عنه للمرافعة على هذا الاساس .

لما كان ذلك ، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة على  
النحو سالف البيان لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الافعال المسندة للطاعن  
في امر الاحالة مما تملك محكمة الجنايات اجراءه في حكمها اسباغا

للوصف القانوني الصحيح لتلك الافعال ، وانما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لانه ينطوى على اضافة عناصر جديدة الى التهمة لم تكن موجودة اصلا تلك المكونة لجريمة حيازة المخدر بقصد التعاطى ، والتي قد يثير الطاعن جدلا فى شأنها .

لما كان ذا تقدم ، وكان عدم لفت نظر الدفاع الى ما أجرته المحكمة من تعديل يعتبر اخلافا بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخول المحكمة ان تعاقب المتهم على اساس واقعة شملتها التحقيقات ، لم تكن مرفوعة بها الدعوى ، دون ان تلفت نظره الى ذلك ، وان تمنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الاخر للطعن .

( الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٧ )

فى نفس المعنى :

( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٣ )

سابقة

أعمال الدار العربية للموسوعات



## سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكاهي - محام )

خلال ما يقرب من نصف قرن

اولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الاول والثاني والثالث » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف  
صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة ..

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها ( المراجع الامريكية والاوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء - ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣ ) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - الفين صفحة ) .  
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) . ( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ اجزاء - الفين صفحة ) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية العلمية .. الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .  
( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣٣٠ جزء ) .

وتتضمن آراء الفقهاء واحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : ( ٥ اجزاء - ٥ آلاف صفحة ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضاً أبجدياً لأحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : ( أربعة أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتأصيله من الناحية الطبيعية البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيباً موضوعياً وأبجدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : ( ثلاثة أجزاء ) .

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : ( أربعة أجزاء ) .

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى أقرتها محكمة  
النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة  
موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا ( ٣٢ جزءم الفهارس ) .

( الاصدار الجنائى ١٥ جزء + الفهرس )

( الاصدار المدنى ١٧ جزء + الفهرس )

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة للاصدارين تتضمن أحكام  
محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

( ١ ) أربعة أجزاء للاصدار المدنى .

( ب ) ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائى .

١٦ - الموسوعة الادلوية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا  
وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥  
( ٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدى ) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة تتضمن أحكام المحكمة  
الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦  
حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقسود والالتزامات المغربى :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بأراء الشراح  
فى المغرب وفى مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض  
المصرية . ( ستة أجزاء ) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائى المغربى :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بأراء الشراح  
فى المغرب وفى مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة  
النقض المصرية . ( ثلاثة أجزاء ) .







# الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهني - مدير

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

